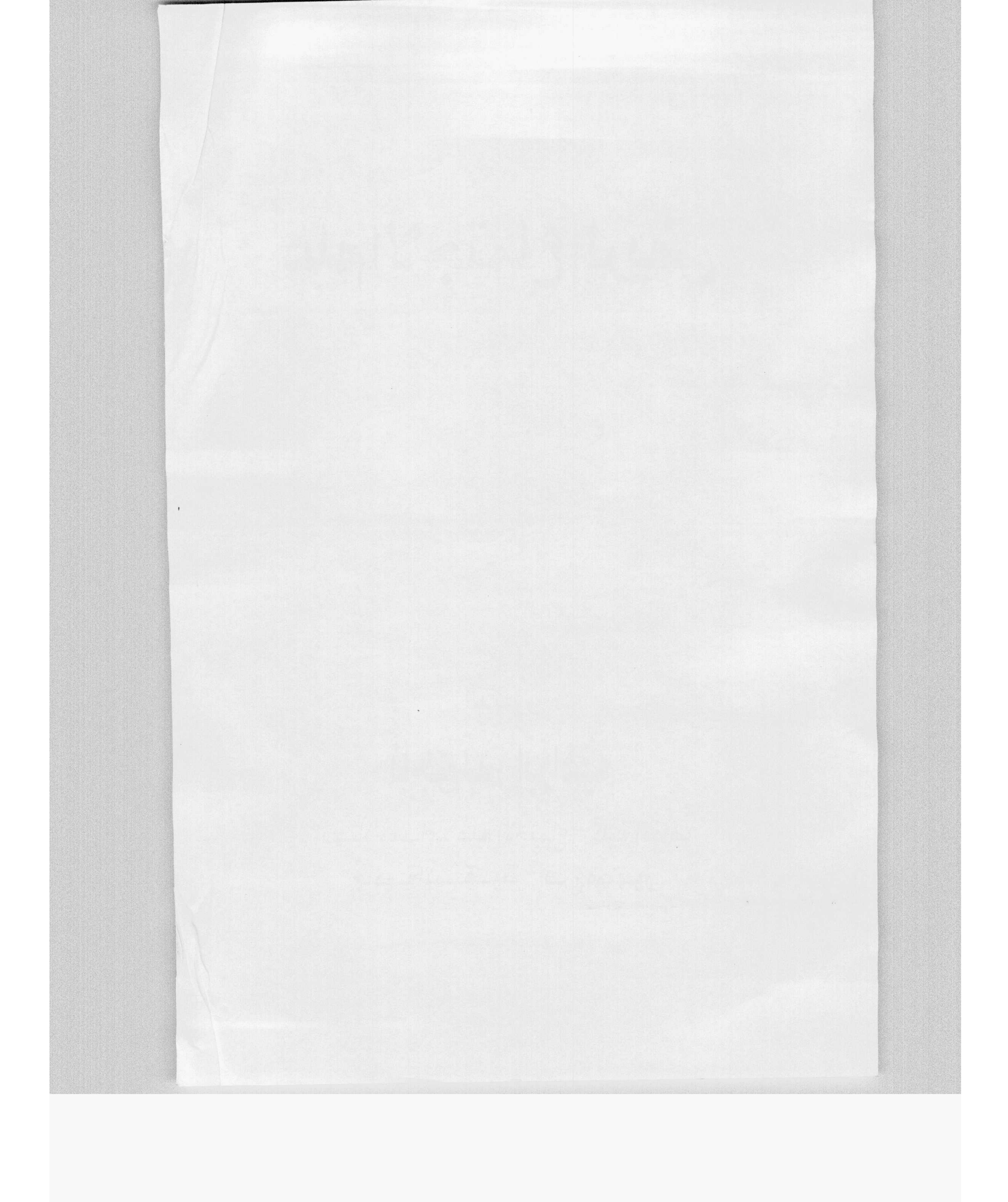
علم الاجتماع الريفى

الدكتور

ناجى بدر إبراهيم

استاذ مساعد علم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة الإسكندرية - فرع دمنهور



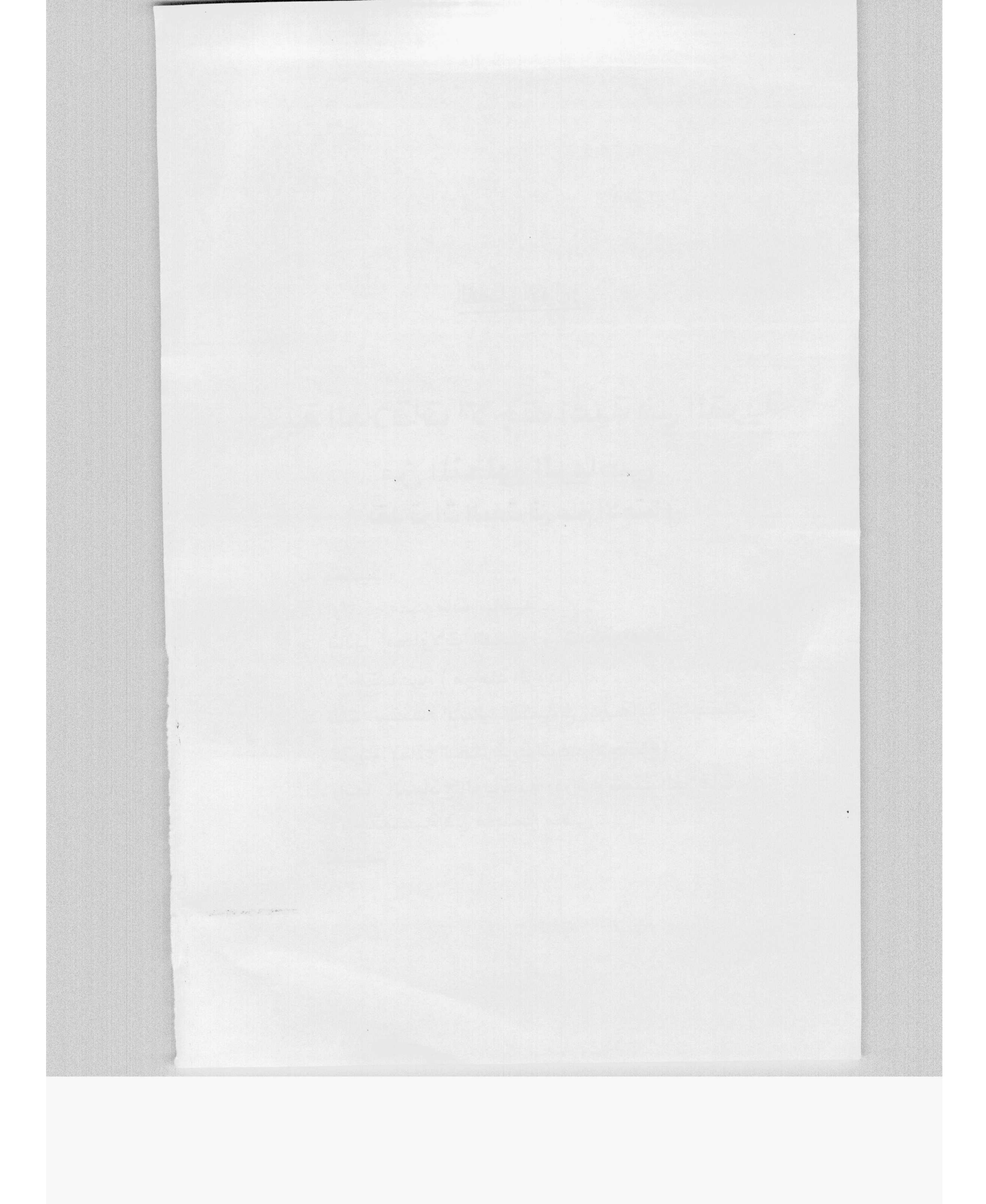
الفصل الأول:

بنية العلاقات الاجتماعية في القرية من المنظور الرياضي

(نقد تراث البحث في علم الاجتماع)

- تمهيد :
- أولا : مفهومات أساسية .
- ثانيا : محاولات البحث في شبكة العلاقات الاجتماعية (مرحلة الرواد) .
- ثالثا : استخدام الأساليب الكمية في دراسة البناء الاجتماعي للقرية (نماذج البحث في تراث علم الاجتماع) .
- رابعا : النماذج الرياضية ودراسة شبكة العلاقات الاجتماعية في مجتمع محلي .

تعقيب



بنية العلاقات الاجتماعية فى القرية
من المنظور الرياضى(*)
(نقد تراث البحث فى علم الاجتماع)

تمهيد:

يشكل مفهوم البناء الاجتماعى محوراً رئيسياً يمكن من خلال فهمه وتحليله نعمق طبيعة نسيج وشبكة العلاقات الاجتماعية القائمة فى مجتمع معين.

واذا كان تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية ينهض على أساس التركيز على مجموعة متشابكة ومختلفة من العلاقات القائمة بين الافراد بما يحافظ على ثبات النسق. فإنه يصبح ضرورياً أن نحاول التعرف كذلك على طبيعة ما قد يكون منها معوقا وظيفياً أمام اداء هذا النسق الاجتماعى لوظائفه. وفى محاولة التعرف على طبيعة هذه العلاقات، سواء التى تعمل على بقاء النسق واستمراره او تلك التى تشكل معوقاً وظيفياً، حاولنا من خلال اختبار مجموعة من العلاقات السائدة التعرف على مدى اسهام كل منها فى تدعيم استمرار النسق لوظائفه أو تعويقه، بحيث اعتمدنا فى هذا الشأن على اختبار وتحليل علاقات القرابة والجوار والصداقة والعمل معتمدين فى ذلك على استخدام مدخلا جديداً هو المنظور الرياضى الذى يقوم على استخدام الاساليب الكمية والتعبير عن ظواهر المجتمع على هيئة معادلات واساليب رياضية.

اعتمادا على ما سبق فقد رأينا أن نعرض فى بداية هذا الفصل لبعض المفاهيم الاساسية التى يعتمد عليها فهم عملية تحليل شبكة العلاقات حيث حاولنا من

(*) كتب هذا الفصل الدكتور ناجى بدر إبراهيم.

خلالها توضيح ما هية مفهوم بناء شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال المتغيرات البنائية التى تؤثر بشكل كبير فى بناء هذه الشبكة مثل قوة العلاقة وحجمها وكثافتها ومركزيتها. كما حاولنا كذلك إن نلقى الضوء على الطبيعة الدينامية لشبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بعض المتغيرات المحددة مثل تعدد العلاقة والمحتوى التفاعلى لها ومدى توقف أو تدفق تلك العلاقة.

ولا شك أن الاهتمام بتحليل بنية العلاقات استمد جذوره وتطوره من خلال العديد من البحوث والدراسات التى تشكل جانباً هاما من تراث البحث فى علم الاجتماع. لذا فقد حاولنا أن نعرض اهم ما تضمنة تراث البحث الاجتماعى فى هذا الشأن وذلك من خلال تصنيف هذه الدراسات والبحوث عالميا أو على مستويات أقل فى مجتمعات العالم الثالث ثم فى مصر.

ونظراً لان الهدف الرئيسى الذى كنا نحاول تحقيقه وتوضيحه تمثل فى توضيح دور المنظور الرياضى بما يتضمن من اساليب وطرق احصائية ورياضية فى تحليل شبكة العلاقات وفق المتغيرات البنائية والدينامية التى تحتوى عليها - فقد عرضنا بعد ذلك لكيفية استخدام الاساليب الرياضية فى تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية مع التركيز على استخدام النموذج الرياضى الذى يعد من أهم الاساليب والطرق المستخدمة فى هذا الشأن.

أولاً : **مفهومات اساسية :**

تعتمد دراسة شبكة العلاقات الاجتماعية والبنية الاساسية المكونه لها على بعض الافكار والمفاهيم الرئيسية التى نحاول من خلالها توضيح طبيعة هذه البنية والمتغيرات المختلفة والمترابطة الداخلة فى تكوينها.

وقد حاولنا ونحن بصدد دراسة وقياس شبكة العلاقات الاجتماعية - وبصفة خاصة فى الريف - أن نعبر عن طبيعة الابعاد المكونة لها من خلال بعض المصطلحات

والمفاهيم المحددة والتى شاع استخدامها فى تراث علم الاجتماع من جانب الباحثين وهم بصدد تناول هذا الموضوع. واعتماداً على ذلك فقد رأينا أنه سوف يكون من المنطقى والطبيعى، وقبل أن نتطرق لعملية تحليل بنية العلاقات الاجتماعية فى القرية من المنظور الرياضى، أن نلقى الضوء على طبيعة هذه المفاهيم والمصطلحات المستخدمة وأن نحدد معناها ودلالاتها بوضوح، الامر الذى سوف يتيح للقارىء فهما افضل ومتابعة أدق لما نطرحة من افكار وموضوعات على صفحات هذا الكتاب.

١ - بناء شبكة العلاقات الاجتماعية :

تعد النظم الاجتماعية من الموضوعات ذات الاهمية التى يهتم بها علماء الاجتماع وذلك على اساس أن النظم هى احدى أنماط التنظيم الاجتماعى للمجتمع، والتى تعد بمثابة الانساق الكبرى المنظمة للتفاعل، والذى يشكل قاعدة العلاقات الاجتماعية. وعلى ذلك فإن معظم علماء الاجتماع يتفقون على أن النظام يتضمن الطرق المقررة للسلوك، كما يهتمون ايضاً بالمدى الذى تسهم به هذه النظم فى تحقيق الاهداف واشباع الحاجات التى قامت تلك النظم من أجلها، والتى بناء عليها فإن الاهتمام يتركز على الوظائف التى يهتم بتحقيقها أى نظام قائم فى المجتمع[١].

وبناء على ما تقدم فإن النظم الاجتماعية السائدة فى القرية كمجتمع محلى يمكن أن نتناول أبعادها المختلفة من خلال دراسة العلاقات الأساسية التى تنعقد وتتشابك فيما بينها ونجدها متغلغلة فى الأنظمة الاجتماعية الأخرى فى هذا المجتمع وعلى سبيل المثال فعلاقات القرابة المنبثقة أصلا والمؤثرة فى نظام الأسرة لا

---

(١) محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٩٣.

يمكن فصلها عن باقى العلاقات الأخرى، فنظام الأسرة يمكن أن يشكل قاعدة للعلاقات الاجتماعية السائدة بين افراد هذه الأسرة وبالتالى فى باقى العلاقات القرابية التى تربط الاسرة بغيرها من الاسر على أساس أن هذه العلاقات القرابية تفرض قواعد وطرقاً محددة للسلوك تحكم العلاقات بين الافراد.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فإن الأشخاص الذين تتشكل منهم هذه الاسر يرتبطون بعلاقات أخرى كعلاقة جوار وصداقة وعمل مع أشخاص آخرين. وذلك بهدف تحقيق باقى جوانب اشباع الحاجات والاهداف المختلفة التى يسعى الأشخاص لتحقيقها والحصول عليها والتى لا تستطيع الأسرة كنظام أن تحققه لهم ويمكن أن نتوصل إلى ذلك من خلال معرفة الأبعاد المختلفة لعلاقة الشخص بأقاربة وما اذا كانت تربطة بهم علاقات أخرى كعلاقة جوار أو صداقة أو عمل وكذلك اذا كانت هناك رغبة أو نية فى تدعيم هذه العلاقة والدخول فى علاقات أخرى كعلاقات الزواج والمصاهرة فى المستقبل.

وهناك عدة معايير يطلق عليها المعايير البنائية وهى التى تتحكم وتؤثر فى بناء شبكة العلاقات وهذه المعايير يمكن النظر اليها ومعالجتها على أساس أنها تمثل مفاهيم فرعية لابد وأن تتضمنها عملية تحليل الشبكة وهذه المعايير تتلخص فى : قوة العلاقة، وحجمها، وكثافتها، ومركزيتها وتجمعها.

أ - **العلاقات الأولية**(*) :

ويتمثل وضوح العلاقات القرابية بين الافراد فى معرفتهم الوثيقة لأقاربهم من

(*) العلاقات الأولية علاقات اجتماعية تقوم على الاتصال المباشر والواضح وتتميز بالاندماج العاطفى والانفعالى الشخصى العميق غير أن العلاقة الأولية ليست قاصرة على أداء نشاط نوعى محدد، بل أنها تنطوى على عديد من الاهتمامات والانشطة المشتركة ولهذا يوجد مستوى كبير من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الاشخاص فى نطاق علاقاتهم الاولية تعتبر انتشارية فى أساسها.

ناحية الأب والأم وتماسكهم وتضامنهم وتعاونهم ومعرفة الأسس التى يتعاملون من خلالها بعضهم البعض والتعامل مع الآخرين من السكان. والحقوق والواجبات المتبادلة بين الأشخاص الذى تربطهم علاقات قرابية اذا ما اعتبرنا أن علاقات الصداقة التى تسود القرية تتميز بأنها من نوع العلاقات الأولية فإن ذلك يتضح من خلال التعرف على علاقات الصداقة التى تربط الشخص بأقاربة وجيرانة وزملاء العمل ومدى تضامنهم وتماسكهم وتعاونهم، ومعرفة الحقوق والواجبات التى تفرضها علاقة الصداقة بين الافراد.

ويمكن التوصل الى مدى أولية العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين زملاء العمل من خلال التعرف على زملائه فى العمل سواء أكانوا أقارب أم جيرانا أم أصدقاء ومدى تماسكهم وتعاونهم وتضامنهم من خلال المواقف المختلفة التى تفرضها طبيعة العمل ومدى مراعاتهم لحقوق الزمالة والواجبات المتبادلة. وللتعرف على مدى أولية العلاقات الاجتماعية فيما يتعلق بعلاقة الجوار فيمكن التوصل إلى ذلك من خلال معرفة العلاقات التى تربطة بجيرانه سواء أكانوا من الاقارب أم من الاصدقاء أم من زملاء العمل والأسس التى تحكم علاقته بجيرانه والتعرف على مدى تضامن الشخص وتماسكة وتعاونه مع جيرانه ومدى مراعاه الحقوق والواجبات التى تفرضها علاقة الجوار.

ب- الحجم(*) :

يمكن تناول متغير حجم العلاقات القرابية من خلال دراسة حجم أقارب الشخص الذين يقيمون معه بالقرية، وأيهما أكثر عدداً، أقارب الأم أم أقارب الأب

(*) يتصل الشخص بمجموعة من الناس أكثر من الذين اعتاد أن يتصل بهم بطريقة مباشرة ومن خلال اتصالاته المباشرة التى تمثل فى بعض الاحيان أول نطاق حدوده، فأنه يستطيع الاتصال بأشخاص آخرين وهذه تمثل ثانية حدوده.

أم أقارب الزوجة، والتعرف على عدد الاقارب الذين يحضرون للزيارة من الموطن الاصلى وعدد مرات الزيارة على مدار العام ومدة الزيارة.

أما عن متغير الحجم بالنسبة لعلاقات الصداقة فيمكن تناوله من حيث عدد الاصدقاء وعدد مرات اللقاء والمدة التى يقضونها فى كل لقاء وعدد الاصدقاء من الموطن الاصلى.

وعن متغير الحجم بالنسبة لعلاقات الجوار فيمكن دراسته من خلال معرفة حجم جيرانه الذين يجاورونه فى المسكن وعدد جيرانه من الموطن الأصلى، كذلك حجم جيرانه فى السكن المقابل.

أما عن متغير الحجم بالنسبة لعلاقات العمل فيمكن التعرف عليه من خلال معرفة عدد زملائه فى العمل ومقدار الوقت الذى يقضيه معهم خارج العمل وعدد مرات اللقاء وعدد الساعات التى يقضونها خارج نطاق العمل كذلك عدد زملاء العمل فى الموطن الاصلى.

جـ- الكثافة(*) :

يمكن التعرف على الكثافة بالنسبة لعلاقات القرابة من خلال معرفة قوة وشدة العلاقة سواء بالأقارب من ناحية الأب أم بالأقارب من ناحية الأم أم بالاقارب عن

(*) الكثافة هى الدرجة التى عندها يتم الاتصال بين أعضاء شبكة الشخص ببعضهم البعض بطريقة مستقلة ويمكن التعبير عن الكثافة بأنها المدى الذى تحققه هذه الاتصالات الممكنه بين الاشخاص ويمكن حسابها باستخدام المعادلة الاتية :

$$\frac{NA \times ١٠٠}{\frac{١}{٢} ن (ن - ١)}$$

حيث NA = المجموع الكلى للعلاقات الحقيقية، ن = المجموع الكلى للأشخاص فى الشبكة فالكثافة هى مؤشر للاتصالات المكثفة بين أفراد الشبكة وأنه متى كانت كثافة الشبكة عالية فانة يوجد مزيد من الاتصالات الاجتماعية وبالتالى يزداد الضغط الاجتماعى نحو التوافق.

طريق الزواج والمصاهرة ولمن يلجأ من أقاربة لحل مشاكلة الخاصة والعائلية والمشاكل الأخرى ومدى علاقته بأقاربه من الموطن الاصلى.

وبالنسبة لكثافة علاقات الصداقة فيمكن تناولها من خلال التعرف على شدة وقوة علاقاته بالاصدقاء وأيهما أقوى علاقة الصداقة بزملاء العمل، أم بالجيران أم بالاصدقاء من الأقارب.

وعن كثافة علاقات الجوار فيمكن التعرف عليها من خلال دراسة قوة وشدة العلاقة بينه وبين جيرانه المجاورين فى السكن والمقابلين له فى السكن وباقى جيرانه فى القرية نفسها، أو فى القرى الاخرى المجاورة.

وفيما يتعلق بكثافة العلاقة بزملاء العمل فيتضح من خلال دراسة قوة وشدة علاقاته بزملاء العمل ومدى قوتها مع زملائه من الاقارب - أن وجدوا - وزملاء العمل الاصدقاء أم زملاء العمل الذين تربطة بهم علاقة جيدة.

د- المركزية(*) :

يمكن التعرف على مركزية علاقة القرابة من خلال التعرف على ما تتركز فيه علاقات الشخص القرابية، ومن هم الأقارب الذين لهم سطوة أو مكانة يتركز حولها باقى الاشخاص الذين تربطهم علاقة قرابية هل هم كبار السن أو من يتمتعون بدرجة عالية من التعليم أو ذوو النفوذ والسلطة من الأقارب. أما بالنسبة لمتغير مركزية علاقات الصداقة فأنه يمكن التعرف عليه من خلال معرفة أى الاصدقاء تدور حوله أو يتجمع حوله باقى الاصدقاء، كذلك أى الاصدقاء حريص على أن يجتمع بنفس الاصدقاء فى كل مرة ويدونه ينفض اللقاء.

(*) المركزية هى مؤشر للتداخل بين افراد الشبكة ببعضهم البعض كلما زادت مركزية الشخص كلما كانت اتصالاته الى الاحسن.

وفيما يتعلق بمركزية علاقات الجوار فإنه يمكن التعرف عليها من خلال دراسة أى الجيران تتمركز عنده العلاقات فى القرية وما هى المحددات والأسس التى يتم على أساسها تعامل الجيران معا داخل القرية.

أما بالنسبة لمتغير مركزية علاقات العمل فأنه يمكن التعرف عليه من خلال التعرف على أى من الزملاء تتركز معهم علاقات العمل. هل من لهم خبرة ودراية سواء من القداما كبار السن؟ من الزملاء أو الاكثر تعليما فى الرؤساء، أو زملاء العمل الأقارب أو زملاء العمل الجيران.

هـ- التجميع :

هى الدرجة التى عندها يكون أعضاء الشبكة قادرين على تكوين تجمعات بين الاشخاص قريبى الاتصالات ببعضهم البعض أكثر من ارتباطهم بباقى الشبكة وعلى ذلك فإن تواجد هذه التجمعات - اذا أدركها الشخص - تكون مؤثرة على سلوكه فالشخص الذى يرتبط بتجمعات متعددة فى شبكته الشخصية - كل منها يحمل معايير مختلفة اختلافات طفيفة - ينبغى على هذا الشخص أن يضبط سلوكه تبعاً لذلك.

وينتج عن عمليات التجميع هذه ظهور جماعات فرعية رسمية تجمعها أهداف واتجاهات وقيم مشتركة وقد تكون جماعات مصلحة لها من التأثير على الافراد الذين ينتمون اليها أو بعضهم، وعلى باقى أفراد القرية بحيث تشكل جماعات ضغط(*).

(*) مصطلح جماعة ضاغطة أمريكى الاصل، وقد كتب «نبتلى» عنه وحلل الضغوط التى تمارسها الجماعات ولكنه استخدم مصطلحا آخر هو جماعة المصلحة، وهو مصطلح يستخدمة علماء السياسة كمرادف لمصطلح الجماعة الضاغطة. «ويعرف بنتلى «المصطلح بأنه يشير الى أية جماعة تسعى - على أساس بعض الاتجاهات المشتركة - الى فرض مطالبها على الجماعات الاخرى فى المجتمع لتدعيم أو تطوير أو توسيع بعض الانماط السلوكية التى تتسق مع هذه الاتجاهات.

=/=

وعن التجميع بالنسبة لعلاقات القرابة فيمكن التوصل الى ذلك من خلال دراسة الجماعات القرابية التى تضمها القرية وأصل عملية القرابة بمعنى دراسة الجماعات القرابية التى تنحدر من قرابة الاب وكذلك من قرابة الأم أو من قرابة الزواج والمصاهرة ومدى قوة هذه الجماعات القرابية على سائر الافراد الذين ينتمون اليها وعلاقة أفرادها بباقى الافراد المقيمين فى القرية.

وعن التجميع بالنسبة لعلاقات الصداقة فقد يترتب على ذلك اندماج مجموعة من الاصدقاء يشكلون فى مجملهم «جماعة صداقة أو قرناء»[*] ويتسنى لنا من خلال دراسة جماعات الصداقة المختلفة من حيث الاسس التى تتكون على أساسها هذه الجماعات من حيث السن والحالة الاجتماعية ودرجة التعليم ومستوى الدخل.

وقد يتجمع زملاء العمل بحيث يشكلون جماعة فرعية سواء داخل العمل أم على مستوى القرية كلها ويمكن التعرف على ذلك من خلال معرفة العلاقات الأخرى التى تربط الأشخاص الذين يعملون فى مجال واحد بأى علاقات أخرى مثل القرابة أو الصداقة أو الجوار.

=/= وقد أقام «ماكيفر» تفرقة بين الجماعات الضاغطة وجماعات المصلحة، حيث يعتقد أن ممارسة الضغط ليس متضمنا فى مصطلح جماعات المصلحة، اذ أن الضغط الاجتماعى قد يكون واحداً من الاساليب التى تستخدم لتحقيق مصالح الجماعة.

(*) جماعة النظراء جماعة أولية تتميز بالتماسك، بعلاقات المودة، وتتكون من أعضاء متساويين من حيث المكانة. ولهذا تعتبر جماعات اللعب عند الاطفال جماعات صداقة وهى ذات أهمية كبرى فى تكوين نماذج مناسبة للتوحد نظراً لانها متحررة نسبياً من تدخل الكبار ومن سيطرتهم. وعلى الرغم من أن المصطلح قد استخدم غالبا للاشارة الى جماعات الاطفال أو جماعات الفتيان والفتيات الاقل من سن العشرين فانه يطبق كذلك على جماعات الراشدين التى يتميز أعضاؤها بالمكانة. -

وقد يترتب على التجاور المباشر فى السكن ظهور جماعات فرعية تجمعها المصالح والاهداف المشتركة ويمكن التوصل الى ذلك من خلال مدى معرفة الشخص المباشره بجيرانه من خلال الزيارات المتبادلة وعلاقة أولاده بأولاد الجيران والعلاقات التى تربط الزوجات ببعض المواقف التى يتضامنون فيها والاسس والمعايير التى تحكم الشخص وتتحدد على أساسها علاقاته بمن يجاورونه فى السكن سواء القريب لسكنه أم البعيد.

٢- دينامية شبكة العلاقات :

اذا كان على القائم بتحليل شبكة العلاقات الاجتماعية أن يهتم أو يلتزم بمجموعة من المعايير البنائية تلك المعايير التى تمثل فى حد ذاتها مجموعة من المفاهيم الرئيسية والفرعية وبالتالى ينبثق منها مجموعة من المتغيرات يستطيع من خلالها أن يفهم عملية بناء شبكة العلاقات الاجتماعية وبالتالى امكانية تحليلها فإنه توجد مجموعة أخرى من المعايير الدينامية التى يمكن من خلالها فهم وتحليل دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية وتتلخص هذه المعايير فى دراسة تعدد العلاقة، والمحتوى التفاعلى للعلاقة، والتدفق المباشر وغير المباشر للعلاقات المتبادلة، ومدى تكرار العلاقة واستمرار عملية التفاعل.

ويمكن النظر الى هذه المعايير على اعتبار أنها تمثل مجموعة من المفاهيم الفرعية وبالتالى تنبثق مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها التوصل الى فهم دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة.

أ - التعددية[*] :

تتعدد علاقات الشخص بالأقارب المقيمين معه فى القرية سواء أقاربه من ناحية الأب أم من ناحية الأم أم من ناحية الزوجة وهذا بالاضافة الى علاقته بأقاربه

(*) التعددية هى الدرجة التى تحدد العلاقات بين الاشخاص فردية أم متعددة

المقيمين فى موطنه الاصلى سواء أكان هذا التعدد على مستوى الشخص نفسه أم على مستوى أسرته، وبناء على ذلك فأنه يمكن التعرف عليه من خلال معرفة تعدد العلاقات التى تربطه بأقارب الأب وأقارب الأم وأقارب الزوجة والاقارب من الموطن الاصلى، وهل هذه العلاقات قائمة على أساس فردى بمعنى أن العلاقة قاصره بين الشخص وأقاربة فقط وكذلك أن كانت تتخطى هذه العلاقة لتشمل زوجته وأولاده.

وفيما يتعلق بعلاقات الصداقة : تتعدد علاقة الشخص مع الكثير من الاشخاص المقيمين معه فى القرية وخارجها سواء أكانوا من الاقارب أم من الجيران أم زملاء العمل أم القرى المجاورة أو الموطن الأصلى ويمكن التعرف على ذلك من خلال معرفة مدى تعدد العلاقات التى تربطه بصديقة وهل هذه العلاقات قائمة على أساس فردى بمعنى أن العلاقة قاصرة على الشخص فقط وصديقه أم تتخطى ذلك لتشمل زوجته وأولاده وزوجات وأولاد أصدقائه.

وتتعدد علاقات الشخص بزملاء العمل فمنهم من تربطة بهم علاقة قرابة وآخر صداقةو أخر جوار أو قد تجتمع هذه العلاقات معا، وعلى ذلك يمكن التعرف على تعدد علاقات العمل من خلال معرفة مدى العلاقة بين الشخص وأسرته بأسرة زميله فى العمل. بمعنى هل هناك علاقة بين أولاد وأسرة الشخص وأسرة زميله فى العمل أم لا سواء أكان من الاقارب أم من الاصدقاء أم من الجيران. وكذلك تتعدد علاقات الشخص بجيرانه فمنهم من تربطة بهم علاقات أخرى غير علاقة الجيرة قد تكون علاقة قرابة أو زمالة العمل أو صداقة أو زواج ومصاهرة وعليه يمكن التعرف على تعدد علاقات الجوار من خلال معرفة علاقة الشخص بجيرانه ومعرفة مستوى العلاقة سواء على مستوى فردى «الشخص ذاته» أم تعدى ذلك ليشمل الأسرة والأولاد.

ب- المحتوى التفاعلى للعلاقة(*):

يرتبط الشخص بعلاقات مع أقاربه وزملائه وجيرانه وأصدقائه، الا أن لكل علاقة من هذه العلاقات محتواها التفاعلى وبالتالى قد تتشابك هذه العلاقات وقد تنفصل وذلك يتوقف على عدة متغيرات منها طبيعة الخدمات المتبادلة الواجبة والمتوقعة والمواقف التى تتطلب مشاركة وجدانية كما فى حالات الكوارث والنكبات والمناسبات السعيدة ومدى الثقة المتبادلة بين الشخص وأقاربه وأصدقائه وجيرانه وزملائه فى العمل.

وبالنسبة للمحتوى التفاعلى لعلاقات القرابة فأنه يمكن التوصل اليه من خلال التعرف على طبيعة الخدمات المتبادلة بين الاقارب كذلك معرفة المواقف التى تتطلب مشاركة وجدانية كما فى حالات الوفاه والكوارث والمناسبات السعيدة ومدى الثقة المتبادلة بين الشخص وأقارب الأب وأقارب الأم وأقارب الزوجة.

وعن علاقات الصداقة فإن محتواها التفاعلى يمكن أن يتلخص فى طبيعة المواقف والخدمات التى يمكن أن يؤديها الصديق لصديقة من خلال معرفة أى الأصدقاء أكثر وفاءاً وصموداً فى المواقف المختلفة التى قد يتعرض لها الشخص كذلك مدى الثقة بين الأصدقاء وما اذا كانت هذه الثقة تنحصر فى الشخص الذى تربطة بالآخر علاقة صداقة فقط أم الذى تربطه به علاقة أخرى بالاضافة الى علاقة الصداقة.

وعن المحتوى التفاعلى لعلاقة الشخص بزملاء العمل فإن ذلك يتضح من خلال الخدمات والمواقف المختلفة التى يمكن أن يؤديها أو يقدمها زميل العمل ومن

(*) المحتوى التفاعلى للعلاقة يعنى طبيعة السلعة والخدمات ودرجة الشمول العاطفى والثقة المتبادلة بين الاشخاص المترابطين ببعضهم البعض.

خلال معرفة أى ازملاء أكثر مساندة لزميله أثناء المواقف المختلفة التى يتعرض لها الشخص كذلك التعرف على مدى الثقة المتبادلة بين الشخص وزملاء العمل وهل تنحصر هذه الثقة بينهما فقط أم تمتد الى زملاء العمل الذين تربطهم علاقات غير علاقة العمل.

وقد يرتبط الشخص بجيرانه فى القرية بعلاقات مثل الصداقة والقرابة وزماله العمل وهنا يمكن تحديد المحتوى التفاعلي لعلاقة الشخص بجيرانه من خلال التعرف على أى الجيران أكثر مساندة للشخص فى المواقف المختلفة كذلك التعرف على الخدمات المتبادلة ومدى الثقة بين الشخص وجيرانه.

جـ- التدفق المباشر للعلاقات[*] :

المقصود بتدفق وتكرار العلاقات هو مدى استمرار الاشخاص فى علاقاتهم التفاعلية ومدى انحصارها فى أفراد جماعة معينة سواء أكانوا داخل القرية أم خارجها من الاقارب أو من الاصدقاء أو من الجيران أو من زملاء العمل. ويمكن التعرف على ذلك من خلال معرفة مدى حرص الشخص على أن تستمر علاقاته بأقاربة وأصدقائه وزملاء العمل وجيرانه وصور هذا الحرص ومعرفة الطرق التى يدعم بها الشخص علاقاته بأقاربة وجيرانه وأصدقائه وزملاء العمل والكيفية التى يتجنب بها حدوث أى مشاكل قد تعترض هذه العلاقة ويترتب عليها انقطاع العلاقة.

د- توقف العلاقة :

المقصود بتوقف العلاقة انقطاع العلاقة بين الاشخاص سواء أكان هذا الانقطاع انقطاعا دائماً أم مؤقتاً بأقاربهم أم زملاء العمل أم جيرانه وأصدقائه، هذا

(*) تعد معظم العلاقات غير السوية وعدم التناسق فى التفاعلات بين الناس هو مؤشر للاختلافات فى المكانة الاجتماعية والقوة.

الانقطاع الذى يمكن النظر اليه باعتباره معوقا وظيفياً قد يعوق سير وظائفه.

ويمكن التعرف على ذلك من خلال معرفة الأسباب والعوامل والمشاكل التى تؤدى الى انقطاع العلاقة سواء أكان انقطاعا دائماً أم مؤقتاً أو الكيفيه التى يعالج بها الاشخاص الذين يرتبطون معا فى علاقة قرابة أو صداقة أو جوار أو عمل هذه المشاكل، ومن هم الاشخاص الذين يلجأون اليهم فى حل مشاكلهم الخاصة والعامة سواء أكانوا مقيمين معهم فى القرية أم فى القرى المجاورة أم فى موطنهم الاصلى ومدى العلاقة التى تربطهم بهؤلاء الاشخاص.

٣- ميكانيزمات الثبات الاجتماعى :

المقصود بميكانيزمات الثبات العوامل التى تساعد نسق القرية على المحافظة على ثباته وهذه العوامل تتلخص فى التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعى من خلال التعرف على المعايير التى تسهم جماعات القرابة والجوار والاصدقاء وزملاء العمل فى تنشئه الابناء على اساسها ومدى امتثالهم لقواعد الضبط الاجتماعى.

وعلى ذلك فإن المعايير المختلفة التى يقوم الآباء بتنشئه أبنائهم عليها هى نفس المعايير التى تسود أى مجتمع قروى وتعكس قيمة وعاداته وتقاليده ويمكن تلخيصها فى :

- القيم ،والمعايير الدينية مثل التدين والصلاح والمحافظة على أقامة الشعائر الدينية المختلفة وصلة الرحم وحقوق الجار واكرام الضيف.
- التمسك بالمكان والاحتفاظ بالأرض.
- القيم والمعايير الاجتماعية وتتمثل فى المشاركة الوجدانية خاصة فى المناسبات غير السعيدة وحل الخلافات من خلال المجالس العرفية والوفاء

والاخلاص واحترام كبار السن والعصبية والعزوه وسيادة الذكر.

٤ - ميكانيزمات التكامل :

اذا نظرنا الى القريه على اعتبار أنها تمثل نسقاً متكاملاً فأن تكامل هذا النسق يعنى دراسة التساند الوظيفى بين الجماعات الفرعية داخل هذا النسق وكيف تتعاون مع بعضها البعض لتحقيق الترابط والتكامل والوحدة وذلك على أساس أن علاقات القرابة وعلاقات الجوار وعلاقات الصداقة وزمالة العمل قد تشكل كل واحدة منها جماعة فرعية غير رسمية لكل منها معاييرها التى تتشكل منها شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية. وكما سبق أن قلنا فأن هناك معايير تسود بين تلك الجماعات الفرعية والتى تنهض على أساسها عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى فإن تلك الجماعات الفرعية تتساند وتتكامل معا.

لامر ثانياً : محاولات البحث فى شبكة العلاقات الاجتماعية (مرحلة الرواد) :

من المشاكل التى يواجهها علماء الاجتماع : مشكلة ايجاد الرابطة أو العلاقة بين المفاهيم مثل : المجتمع والنظام والجماعة، وبين الأنشطة والعلاقات التى يمارسها الناس فى الحقيقة. وأحد مداخل هذه المشكلة يتمثل فى اظهار جماعة الاقارب والاصدقاء والجماعات والنظم المعقدة فى صورة شبكة تعكس العلاقات الاجتماعية التى تربط الناس بعضهم ببعض فى مختلف المستويات.

ويعد «رادكليف براون» Radcliffe Brown ١٩٤٠ أول من بحث فى مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية، ثم تبعه «بارنز» Barnes ١٩٥٤، و«بوت» Bott ١٩٥٧ وقد واصل العديد من علماء الانثربولوجيا دراساتهم حول تحليل شبكة العلاقات على مدار الخمسة عشر عاما التى تلت ذلك وقد أخذ عنهم الكثير من علماء الاجتماع وعلماء السياسة[1].

وقد ظهر فى تراث علم الاجتماع مجموعة من الباحثين يطلقون على أنفسهم علماء شبكة العلاقات الاجتماعية نذكر منهم على سبيل المثال «دوريان» ١٩٧٤ - و «وايت» و «برجر» ١٩٧٦ - و «عربى» ١٩٧٧ و «بيرت» ١٩٧٨ - ١٩٨٠ - و «فريمان» ١٩٧٩ و «البا» ١٩٨١ - و «مارسدن» ١٩٨١ - ١٩٨٣.

ويعزى هذا الحماس حول تحليل شبكة العلاقات الى النقلة النظرية من التحليل البنائى الوظيفى تلك النقله التى سادت فى نطاق العلوم الاجتماعية فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠. ولمدة ثلاثين عاما. وتوضح

(1) Boissevain; Jeremy, Networks, "The Social Science Encyclopedia", 1989, PP. 557 - 58.

شبكة العلاقات أوجه التفاعل بين الناس على أسس منظمة يمكن أن تعبر عن الانظمة التى يشاركون فيها.

وقد أوجد هذا بعدا جديدا فى توضيح الصرح البنائى الوظيفى للجماعات والانظمة التى تؤثر فى الناس وتشكل شخصياتهم وتحدد سلوكهم ومن الملاحظ أن شبكة العلاقات الاجتماعية لها بناء ثابت يؤثر على السلوك وسمات الشخصية وهى بدورها تتأثر بالعوامل البيولوجية، والبيئه الطبيعية، ومحل الاقامة، والمناخ، وكذلك الأيديولوجيات.

واذا كانت البدايات الأولى للبحث فى شبكة العلاقات الاجتماعية قد ظهرت فى كتابات «رادكليف براون» ١٩٤٠ و «بارنز» ١٩٥٤ و «بوت» ١٩٥٧ فسنحاول أن نعرض لهذه البدايات بشئ من التفصيل.

١ - راد كليف بروان : A. R. Radcliffe - Brown

حاول «راد كليف بروان» فى محاضرة له بعنوان : «فى البناء الاجتماعى» أن يقدم تعريفاً مبدئيا للظواهر بقوله : أن ما يجب علينا دراسته هو علاقات الترابط بين الافراد، ففى خلية النحل توجد علاقات تربط بين الملكة والشغالة والذكور. كما أن هناك علاقات ترابط بين الحيوانات كتلك التى تقوم بين القطه وصغارها وهذه كلها ظواهر اجتماعية.

واذا كانت الانثروبولوجيا تهتم بالكائنات البشرية فإن الانثروبولوجيا الاجتماعية - كما سبق أن عرفها - هى علم المجتمعات الانسانية الذى يبحث فى صور الترابط التى توجد بين هذه الكائنات الانسانية، لكن الملاحظة المباشرة تدلنا على أن هذه الكائنات البشرية ترتبط بعضها ببعض بشبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية. ويقول «رادكليف بروان» أننى استخدام لفظ «البناء الاجتماعى» لأعبر به عن هذه العلاقات بالفعل.

ومن خلال تعرضه لدراسة الأبنية الاجتماعية فهو يرى أن دراسة الأبنية الاجتماعية لا يعنى بالضبط دراسة العلاقات الاجتماعية كما يحاول بعض علماء الاجتماع أن يعرفوا الموضوع، فأى علاقة اجتماعية بين فردين انما توجد فقط كجزء من شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التى تشمل كثيرا جدا من الاشخاص الاخرين. ولكن «رادكليف براون» يرى أن هناك أمورا أخرى يمكن أن تندرج تحت مفهوم البناء الاجتماعى حيث أنه اعتبر كل العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين شخص وآخر جزءاً من البناء الاجتماعى. فالبناء القرابى لأى مجتمع مثلاً يتكون من عدد من تلك العلاقات الثنائية كالعلاقة بين الأب والابن أو بين الخال وابن الأخت. والحقيقة العينية التى نهتم بها فى دراستنا للبناء الاجتماعى هى تلك الفئه من العلاقات القائمة بالفعل فى لحظة معينة بالذات من الزمان، والتى تربط بين جماعة معينة من الناس، وهكذا نجد أن العلاقات الواقعية بين الأشخاص والجماعات تتغير من عام لآخر بل من يوم لآخر.

واذا أخذنا مجتمعا محليا مناسبا ومحدداً فأننا نستطيع أن ندرس النسق البنائى كما يبدو داخل ذلك المجتمع من ناحية، وكذلك كما يبدو من الخارج. وما يقصده «رادكليف براون» من هذا : أننا نستطيع دراسة شبكة العلاقات التى تربط السكان أنفسهم بعضهم ببعض والتى تربطهم بسكان الاقاليم الاخرى. والمشكلة التى يحاول أن يعالجها «براون» فى هذا الصدد تتلخص فى كيف تستمر الانساق البنائية فى الوجود؟ وما هى الميكانيزمات التى تساعد على وجود هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية؟ وكيف تعمل هذه الميكانيزمات؟

وفى محاولة من جانب «براون» لتعريف تلك العلاقات الاجتماعية فقد قدم تعريفاً دقيقاً لها صاغة على النحو التالى : «تقوم العلاقة الاجتماعية بين كائنين عضويين أو أكثر اذا أمكن تحقيق الملاءمة بين مصالحهم المختلفة أما عن طريق

تحويل هذه المنافع أو عن طريق الحد والتقليل من الصراعات التى قد تنشب نتيجة لتصادم هذه المصالح».

ومن هنا كانت دراسة البناء الاجتماعى على حد تعبير «براون» تؤدى مباشرة الى دراسة المصالح أو القيم باعتبارها أسسا محددة، للعلاقات الاجتماعية. وختاما لحديثة يعرض «رادكليف براون» لوجهه نظره فيما يتعلق بالعناصر التى تؤلف النظم الاجتماعية – من حيث هى طرق مقننة للسلوك – على أنها الجهاز الذى يساعد على حفظ واستمرار شبكة العلاقات الاجتماعية التى نسميها البناء الاجتماعى[1].

٢- «بارنز» Barnes

يعد «بارنز» أول من استخدم شبكة العلاقات الاجتماعية بطريقة منظمة وقد طبق ذلك على دراسة لقرية نرويجية يعمل أهلها بالصيد. وقد انصب اهتمامه الرئيسى فى هذه الدراسة حول تحليل الطبقة الاجتماعية واختبار نموذج تجنب فيه تصورات المدخل البنائى.

وقد تصور «بارنز» فى هذه الدراسة أن شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل المجال الحقيقى لدراسة العلاقات الاجتماعية حيث أن شبكة العلاقات الاجتماعية تركز بالضرورة على دراسة الروابط أو العلاقات الشخصية أكثر من محاولة تعريف وتحليل أعضاء الجماعة الذين يمثلون هذه الشبكة، وقد ميز بين شبكة العلاقات الاجتماعية غير المقيدة (المفتوحة) التى تهتم بدراسة شبكة العلاقات بين مجموعة من الاشخاص قد يشكلون جماعة معينة فى المجتمع أو مجتمعا محليا بأسره، وبين شبكة العلاقات الاجتماعية المقيدة (المغلقة) من خلال تركيزه على شخص واحد

---

(١) رادكليف بروان «فى البناء الاجتماعى»، مطالعات فى العلوم الاجتماعية، ترجمة السيد عبد الحميد الزين، دار المعارف، ١٩٦٠، العدد ٧، ٨، ص ١ – ١٧.

يمثل مركز هذه الشبكة.

وعندما قام «بارنز» ١٩٥٤ بدراساته حول البناء الاجتماعى للجزيرة النرويجية الصغيرة فى دائرة «برمنز» Bremnes استطاع أن يعزل ثلاثة أنواع منفصلة للعلاقات الاجتماعية وقام بتجميع معظم تفاعلات الناس فى هذه الدائرة، اثنان فقط من هذه الانواع يمكن أن تتلاءم وتتناسب مع مجموعة العلاقات التى يهتم بدراستها علماء الاجتماع، النوع الاول منها يتمثل فى مجموعة العلاقات التى كان سكان الجزيرة يستخدمونها فى حياتهم العملية. أما النوع الثانى فقد تضمن العلاقات التى أصبح الناس يتعاملون بها أو يشملونها بسبب تبوؤهم مكان معين فى النظام الاقليمى أو المحلى للعلاقات الاجتماعية.

هذا بالاضافة الى مجموعة من العلاقات الشخصية التى اختلطت وامتزجت مع مجموعة العلاقات فى الانظمة الاقليمة والصناعية، تلك العلاقات التى تقوم على الصداقة والقرابة والجوار.

وقد وجد «بارنز» أن كثيرا من أفعال الناس الذين قام بدراستهم لا يمكن فهمها باستخدام تعبيرات الانظمة الصناعية والاقليمية للعلاقات الاجتماعية، ونتيجة لذلك فقد أوضح موقفة على النحو الآتى: «هدفى من هذه التقسيمات هو التمييز بين هذه العلاقات التى تجمعت من خلال شبكة الجماعات التنظيمية مثل الدائرة والكفر وورش المصانع وطاقم السفينة ... الخ[1].

وخلاصة الأمر أن «بارنز» كان مهتما بالتمييز بين بناء العلاقات الشخصية بصفة عامة فى مجتمعات صغيرة وبين بناء العلاقات الشخصية فى مجتمعات كبيرة أكثر تعقيداً.

---

(1) Biossvain, Jermy, and Clyde Mithell, "Network Analysis", Studies in Human Interaction", 1973, Mouton, The Hagge, Paris, PP. 5 - 15.

والفكرة الأساسية الى يؤكد عليها «بارنز» تدور حول الاستخدامات التحليلية وانجازية لشبكة العلاقات الاجتماعية ألا وهما : صور وأشكال الروابط الشخصية المرتبطة بسبب ما بأفعال هؤلاء الأشخاص وأيضاً بالتنظيمات الاجتماعية السائدة بمجتمعاتهم، وعلى هذا الاساس فإن تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية يمكن استخدامها مع عدد من شبكات العمل المفترضة أو المتصورة على نحو نظرى وذلك من أجل تحليل السلوك الاجتماعى، وما يخصنا هو المدى الذى يمكن من خلاله أن تتشكل وتبنى به العلاقات الاجتماعية للافراد منسوبة الى المجتمع الكلى للعلاقات الاجتماعية التى يكون الافراد جزءاً منها.

وعلى ذلك فإن هناك سؤالين هامين ينبغى على القائم بتحليل شبكة العلاقات أن يحاول التوصل الى الاجابة عليهما : السؤال الأول هو ما هو شكل أى شبكة علاقات اجتماعية شخصية تخص الافراد؟.

والسؤال الثانى : ما هى التأثير الذى تحدثه العلاقات الاجتماعية المختلفة على العلاقات الفردية؟ وهو يرى أن الاجابة على مثل هذين السؤالين صعبة للغاية ويستلزم الامر المزيد والمزيد من الجهد فى محاولة للتوصل الى اجابة واضحة ومحددة ودقيقة على هذين السؤالين[1].

٣- «اليزابيث بوت» : Bott

ترى «بوت» فى دراسة لها عن «الاسر النووية المتواجدة فى نطاق مجتمعات محلية صغيرة أن تقسيم العمل فى المجتمعات الصغيرة عملية بسيطة نسبياً فى حين أن تقسيم العمل فى مجتمع صناعى يعتبر أكثر تعقيداً، وفى المجتمعات الصغيرة التى يمكن اعتبارها مجتمعات مغلقة فإن معظم الخدمات التى تحتاج اليها الاسر

(1) Biossvain, Jermy, "Networks", Op. Cit., P. 559.

يمكنها الحصول عليها من أسر أخرى فى نفس الجماعة المحلية وفى الجماعة القرابية. أما فى المجتمع الصناعى الحضرى فان مثل هذه الخدمات تحال إلى تنظيمات متخصصة. واذا كانت الأسرة فى المجتمع الصغير المغلق نسبيا تنتمى إلى جماعات صغيرة كل منها له وظائفه الكثيرة فان الأسرة الحضرية تدخل فى شبكة علاقات مع الكثير من التنظيمات المنفصلة التى يتميز كل منها بوظيفة خاصة. وفى المجتمع المغلق نسبيا فان الجماعة المحلية والجماعة القرابية تقع فى مركز متوسط بين العائلة والمجتمع الكلى فى حين أنه فى المجتع الصناعى الحضرى لاتوجد جماعة متقوقعة أو أى تنظيم بين العائلة والمجتمع الكلى.

وقد توصلت «بوت» نتيجة لتحليلاتها لشبكات العلاقات الاجتماعية السائدة إلى أنه يوجد مجموعة من الاتصالات أو العلاقات الشخصية بين أفراد العائلة والأصدقاء والجيران.

وتنهض محاولات «بوت» على فرض أساسى يؤكد اتساع درجات الفصل بالنسبة للأدرار وتأثير ذلك على العلاقات بين الزوج والزوجة، وهذه الأدوار تتغير بطريقة مباشرة مع روابط شبكة العلاقات الاجتماعية للأسرة، فكلما كانت شبكة العلاقات الاجتماعية مترابطة كانت درجة الفصل بين أدوار كل من الزوج والزوجة كبيرة والعكس بالعكس.

كذلك شرحت الرابطة التى تحكم شبكات العلاقات الاجتماعية ودور الزواج بالنسبة للعلاقات بأن أوضحت أن شبكه العلاقات المتقاربة تؤدى إلى درجة عالية من التكامل المعيارى بعكس الشبكات المفككة حتى أن الأفراد فيها - نتيجة للتفكك - يكونون أكثر توافقا لأى سلوك.

واذا كان الأزواج ينتمون إلى شبكات متقاربة فان اعتماد بعضهم على بعض فى الأمور العاطفية يكون بدرجة أقل لأنهم يستطيعون الاعتماد على مجموعة

متقاربة لعلاقات أخرى[1].

وبعد أن عرضنا لما يمثل [illegible] المحاولات الأولى لاستخدام شبكات العلاقات الاجتماعية كوسيلة [illegible] وتحليل أبعاد تلك العلاقات وهى محاولات تمثل البداية التى انطلقت من الأنثروبولوجيا الاجتماعية على يد «راد كليف براون» ومن تبعه فاننا يمكن أن نقول أن علماء الاجتماع الذين ساروا على هذا النهج والذين يطلقون على أنفسهم علماء شبكة العلاقات الاجتماعية كانت لهم محاولات لاستخدام شبكة العلاقات الاجتماعية فى دراستهم ومن هذه المحاولات يمكن استخلاص الآتى:

أن تحليل شبكة العلاقات يركز بطريقة منظمه على الصلات المختلفة بين وحدات التحليل المستخدمة فى تحليل شبكة العلاقات وارتباطها بعضها البعض، هذا التركيز يشمل مستويات كبيرة وصغيرة بالنسبة لاطار العمل التحليلى، ويعطى أيضا اطار عمل منظم لتحليل التوتر وعدم التوافق فى العلاقات الاجتماعية ومن ثم يلقى ضوءا قويا على دينامية المتغيرات المتضمنة فى شبكة العلاقات وذلك من خلال التركيز على العلاقات الداخلية وارتباطاتها وتفاعلاتها الأمر الذى يترتب عليه ظهور ضروب وأشكال من التنظيمات الاجتماعية التى تظهر نتيجة عملية التفاعل.

كما أوضحت تلك المحاولات أن شبكة العلاقات الاجتماعية كوسيلة من وسائل دراسة العلاقات الرسمية التى يمكن أن توضح مدى الترابط بين العلاقات الشخصية والعلاقات الرسمية وغير الرسمية داخل التنظيمات، كذلك أسفرت جهودهم فى استخدام شبكة العلاقات فى توضيح وتحليل الفحوى أو المضمون الاجتماعى لمفهوم الصداقة وطبيعة العلاقات بين الأصدقاء.

---

(1) Allan, Graham, A., Sociology of Friendship and Kinship, London, ... Allan & Unwin (......) Ltd., 1979, PP. 53 - 55.

كما يعزى الفضل اليهم من خلال استخدام شبكة العلاقات الاجتماعية فى توضيح وتفسير الأبعاد المهمة حول ما قد يوجد من تناقض فى بعض الجوانب بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى، وتوضيح أبعاد العلاقات بين الذكور والاناث وتحليل علاقات القرابة فى المجتمعات الصناعية وكذلك الكيفية أو الطريقة التى تنتشر بها الشائعات، كذلك تضمنت محاولاتهم لاستخدام شبكة العلاقات فى نطاق تحليل الجريمة المنظمة، وفى تخطيط وتحليل وظائف القيادات العليا. ولكن استطاع هؤلاء العلماء أن يقدموا - من خلال دراساتهم المعتمدة على تحليل شبكة العلاقات - عدة تحفظات أو ضمانات يجب أن يضعها نصب عينيه من يفكر من الباحثين فى استخدام هذا الأسلوب ومن هذه التحفظات مايلى:

١- أن التحليلات المكثفة لشبكة العلاقات الاجتماعية قد تؤدى إلى أقصاء أو ابعاد الطرق المنهجية الأخرى التى يمكن الاستعانة بها.

٢- أن الخطر كل الخطر يتمثل فى اعتبار شبكة العلاقات هى هدف الدراسة فالتحليل باستخدام العلاقات وحده يصبح عقيما مالم يتم الاستعانة بالوسائل والطرق المنهجية الأخرى.

٣- عدم المبالغة فى تحليل مضامين العلاقات السائدة بين الناس الذين يمكن أن تضمهم شبكة علاقات واحدة ، فتحليل شبكة العلاقات - على سبيل المثال - يمكن لها الربط أو المقارنة بين رجال الأعمال والسياسين، وبالتالى قد تظهر التواطؤ ولكنها لايمكن أن تتصوره وعلى ذلك فانه يجب دراسة التبادلية الحقيقية لمضمون العلاقات.

٤- يستطيع الباحث أن يفسر الكثير من تحليل شبكة العلاقات بينما لايستطيع القاء بعض الضوء - مثلا - على تحركات وأماكن تواجد المهاجرين، كذلك لايستطيع من خلال تحليل الشبكة أن يفسر العمليات الاجتماعية طويلة

الأجل التي تقع تحت موضوع الهجرة.

على أية حال فان تحليل شبكة العلاقات أمر غير معقد من خلال أن نضع أسئلة حول من يرتبط بمن؟ وطبيعة هذا الترابط؟ وكيف تؤثر طبيعة هذا الترابط على السلوك؟ وتحليل اجابات كل هذه الأسئلة فى الحقيقة سهل وبسيط ويمكن أن يكون أساسا لأبحاث يقوم بها كل باحث فى هذا المجال[1].

---

(1) Biossvain, Jermy, "Networks", Op. Cit., P. 500 - 602.

ثالثاً: استخدام الأساليب الكمية فى دراسة البناء الاجتماعى للقرية: (نماذج البحث فى تراث علم الاجتماع)

إن النظرة الفاحصة لتراث علم الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالدراسات الريفية تكشف عن أن هذه الدراسات تركز على دراسة التفاعل الإنسانى الذى يجرى فى المجتمع الريفى من خلال عملياته ونتائجه كذلك دراسة العلاقات الاجتماعية الريفية بوصفها مجالا متخصصا من مجالات الدراسة السوسيولوجية.

١- الدراسات الأمريكية:

فى دراسة أجراها «هاملتون» Hamilton عن «الضغط الجماهيرى» والعوامل الأخرى التى تؤثر على الهجرة الريفية الحضرية-Population Pressure and Others Factors-Affecting net Rural-Urban Migration.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن «هاملتون» قام بوصف وتقييم العديد من التكنيكات الإحصائية التى يمكن الاستعانة بها فى دراسة وتحليل العوامل التى تؤثر على الهجرة (هجرة الفلاحين من المزارع) كذلك فإن ما قام به من تحليلات إحصائية جزئية ومركبة استطاع من خلاله أن يوضح أبعاد التغيرات التى تحدث خلال وأثناء هجرة هؤلاء الفلاحين من المزارع موضحا أن هناك ضغوطا كثيرة وراء هذه الهجرة، كما أوضح الجانب الآخر للهجرة من تأثير على الإنتاج الزراعى بوجه عام. إلا أن أهمية هذه الدراسة بالذات على الرغم من أنها تصنف ضمن الدراسات الريفية أو فى نطاق علم الاجتماع الريفى فهى تدخل فى نطاق علم الاجتماع الرياضى(١).

دارسة «تارفر جيمس» Traver,James عن الأنماط الأيكولوجية حول

---

(١) Hamilton C.Horace, "population Pressure and Others Factors Affecting net Rural-Urban Migration", Social Forces, Vol.30.2(December 1951), pp.209-15.

أنماط واستغلال الأراضى الزراعية وخصائص السكان Ecological Patterns

Land Tenure Farm Land Uses, and Farm Population Characteristics

وتدور هذه الدراسة حول تحليل أبعاد ثلاثة من المتغيرات لا يوجد بينهم ترابط، وهذه المتغيرات هى حجم المدينة - الجوار (علاقات الجوار) - نوع التربة.

وذلك بهدف شرح التغيرات فى حجم المزرعة واستخدامات الأرض وخصائص سكان هذه الأرض وقد أجرى هذا البحث على عينة فى إحدى الولايات من الولايات المتحدة الأمريكية وما تتضمنه هذه الدراسة يعتبر مطابقا لمواقع زراعية قياسية فى أنحاء متعددة من العالم ومن منطلق النظريات الأيكولوجية[1]

وعلى الرغم من تباعد المسافة بين المتغيرات الثلاثة التى ينهض عليها هذا البحث إلا أنه استخدم العديد من الأساليب والتكنيكات الإحصائية والرياضية ومنها على وجه الخصوص النموذج الرياضى (الاحتمالى).

ومن أهم النتائج التى توصل إليها من خلال هذا البحث أن حجم المدينة القريبة من المناطق الزراعية يتضخم بسرعة أكبر من المدن البعيدة كما أن علاقات الجوار السائدة بين سكان هذه القرى تتميز بالشدة والقوة، حيث أنها علاقات مباشرة وذلك على خلاف المزارع الأخرى التى تتناثر فيها وعلى مساحات شاسعة مساكن المزارعين أو العاملين فيها.

وفى دراسة أجراها «تارفر جيمس» Traver,James و «جورلى ويليام -Gur ley,William» عن العلاقات بين متغيرات مختارة وبين المعدلات النهائية للهجرة فى الولايات المتحدة The Relationship of Selected Variables With Country Net Migration Rates in The United States.

---

(1)Tarver, James D.,"Ecological Patterns of Land Tenur, Farm Land Uses, and Farm Population Characteristics", ***Rural Sociology,*** Vol.28 No. (June 1963), pp.128-45.

استخدم فيها نموذج متعدد استطاع من خلاله أن يحدد معنى هذه المتغيرات التى سبق الإشارة إليها وتحليل وشرح المعدلات النهائية للهجرة من ١٩٥٠-١٩٦٠ فى بعض الولايات المتحدة الأمريكية.

والنموذج الرياضى الذى اختاره الباحث الذى رأى أنه ملائم لهذه الدراسة هو النموذج الاحتمالى حيث استطاع من خلاله أن يوضح أبعاد أكثر من ٣٠٪ من المتغيرات والأسباب التى أدت وصاحبت عمليات الهجرة من المزارع إلى المدن واختتم هذا البحث بمحاولة لمناقشة وتحليل معدلات الهجرة فى الولاية التى أجرى فيها البحث مع كل من «هورس هاملتون»، و «تارفر جيمس» و «ويليام جورلى»[1].

وما يمكن أن نستخلصه من تلك الدراسات الأمريكية التى عرضنا لها أن من قاموا بها قد اعتمدوا على العديد من الأساليب والتكنيكات الرياضية والإحصائية فى تحليلهم لنتائج أبحاثهم وخاصة فكرة النموذج الرياضى الاحتمالى وقد بدأ هذا واضحا فى الدراسة التى أجراها «تارفر جيمس» حيث جمع فيها بين ثلاثة متغيرات وقد تبدو للنظرة الأولى أنه لا علاقة منطقية بينها ومن خلال استخدامه للنموذج الرياضى الاحتمالى استطاع أن يتوصل إلى نتائج تؤكد أن هناك تداخلا وعلاقات مختلفة تجمع بين هذه المتغيرات. كذلك فقد استشعرنا أن هذه الدراسات والبحوث قد نهضت أو تبنت مدخلا نظريا وهو المدخل الذى يؤكد أنه ليس هناك مجتمع ريفى خالص و آخر حضرى خالص وإنما مسألة التحضر أو التريف هى مجرد مسألة درجة، قد يغلب على مجتمع ما طابع التريف فنعالجه على أنه مجتمع ريفى وآخر يغلب عليه طابع التحضر وبالتالى ننظر إليه على أنه مجتمع حضرى وهذه الفكرة

---

(1) Traver, James D. and Gurley William R., "The Relationship of Selected Variables With Country Net Migration Rates in The United States, 1950 to 1960, *Rural Sociology*, Vol.30 No.1 (March 1965) pp. 3o13.

سادت لدى العديد من علماء الاجتماع الذين يرون أنه لايمكن تناول المجتمع الريفى بالدراسة بمعزل عن المجتمع الحضرى ويعد هذا امتداد لفكرة الثنائيات التى يزخر بها العديد من الكتابات فى نطاق علم الاجتماع الريفى.

٢- الدراسات الغربية والأوربية

دراسة جالكسى Geleksi:

تدور هذه الدراسة حول التقسيم الطبقى الاجتماعى للمناطق الريفية فى بولندد وقد بدأت الدراسة منذ عام ١٩٤٧ على أيدى فريق من الأخصائيين الملحقين بمعهد الاقتصاد الزراعى «بوارسو» حيث كان يستهدف إجراء بحوث عن التغير فى البناء الاجتماعى للمناطق الريفية فى بولنده وتقوم هذه الدراسة على استخدام المناهج الكمية والأساليب الإحصائية فى الدراسة.

والخلاصة أن دراسة التقسيم الطبقى الريفى تشمل النقاط التالية:

أ- تعريف الاصطلاح الأساسى «طبقة اجتماعية» الذى يستخدم عادة فى دراسات التقسيم الطبقى.

ب- تشخيص الجماعات الطبقية الأساسية فى المناطق الريفية التى تؤخذ جميعها من التدرج الأساسى للمركز الإجتماعى بين الريفيين وبذلك يمكن تحديد الخصائص الأساسية للريف كوحدة اجتماعية والجماعات التى تتضمنها هذه الوحدة.

جـ- تنظم أنواع التقسيم الطبقى فى مختلف الوحدات الريفية أو الاقليمية وبذلك يمكن تحديد طبقة خاصه للبنيان الاجتماعى الريفى.

د- التعرف على الطرق الرئيسية التى تشكل هذا البنيان وعلى القوانين التى تتحكم

فى اتجاه مثل هذه العمليات[1].

دراسة «روزنبرج» سنة ١٩٥٢ :

قام «ريمون بودون» بشرح وتحليل الخطوات المنهجية التى اتبعها «روزنبرج» فيما يتعلق بالمسح الذى أجراه حول اختيار المهنة وذلك فى مقال له بعنوان استخدم الحاسبات الآلية فى العلوم الاجتماعية:

وكان الهدف من الدراسة التى قام بها «روزبدج» هو تحليل عملية اختيار المهنة على مستوى طلاب التعليم العالى وانصب اهتمامه على توجيه أسئلة معينة على مجموعة صغيرة من الطلاب فى فترتين زمنيتين إحداهما ١٩٥٠ والثانية ١٩٥٢ كذلك تناول الأنشطة المهنية التى استلزمت طبيعتها علاقات متكررة ومباشرة مع غيرها وقارنها بالأنشطة التى تتطلب مجهودات بدنية واعتمدت هذه الدراسة على استخدام العديد من الطرق الإحصائية المعتادة وتوصل منها إلى عدد من النتائج.

إلا أن «ريمون بودون» عند تناوله لهذه الدراسة نستطيع القول بأنه أكمل مسيرة «روزنبرج» التحليلية وقام بتقسيم الخطوات التى أتبعها، روزنبرج فى تحليله إلى ثلاث خطوات وسوف نعرض لذلك بشىء من التفصيل عند تناولنا لهذه الدراسة فى موضع لاحق[2].

دراسة «بارثولوميو»

قام العالم «بارثولوميو» باجراء دراسة حول معامل الاختلاف خلال الفترات

---

(١) د. محمود عوده، دراسات فى علم الاجتماع الريفى، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩٢، ص ٣٦-٣٠١.

(٢) «ريمون بودون» استخدم الحاسبات الآلية فى العلوم الاجتماعية»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد الثامن، ١٩٧٢، ترجمة د. محمد طلعت عيسى، ص ص : ٨٢-٩٤.

الزمنية حيث تناول حالة الفترة الزمنية التى يقضيها شخص ما فى عمل معين قبل تركه له وقد استخدم فيها العديد من الأساليب والتكنيكات الإحصائية كخطوات تمهيدية تسبق عملية الاستعانة بالنموذج الاحتمالى الذى استخدمه فى التحليل النهائى للبيانات التى حصل عليها.

وسنعرض لهذه الدراسة فى موضعها عندما نتناول كيفية استخدام النماذج الرياضية الاحتمالية فى دراسة السلوك الإنسانى[1].

دراسة «ريمون بودون»:

«ريمون بودون» واستخدم النموذج الرياضى لتحليل المسوح الاجتماعية:

يعرض العالم «ريمون بودون» Raymond Boudon (**) فى مقالة له بعنوان استخدام الحاسبات الآلية فى العلوم الاجتماعية للخطوات التى يمكن الاستعانة بها فى تحليل نتائج المسوح الاجتماعية باستخدام الحسابات الآلية وقد تعرض «بودون» للخطوات التحليلية التقليدية بمعنى أن الباحث عندما يبدأ تحليله بالطرق الشائعة ينتقل فى المحل الأول من مصفوفه «جدول» البيانات(***) إلى جدول المتغيرات أو مصفوفة المتغيرات والخطوة الثانية يبدأ فى تحليل مصفوفة المتغيرات.

---

(١) د.جـ. «بارثولوميو» الاحتمالات والعلوم الاجتماعية»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد ٢٦، ١٩٧٧، ترجمة د. إبراهيم بسيونى عميره»، ص ص ٦- ٢٣.

(**) «ريمون بودون» أستاذ علم الاجتماع فى جامعة السوربون، مدير مركز الدراسات السوسيولوجية فى باريس، وهو مؤلف العديد من الأعمال ومن بينها: **معجم العلوم الاجتماعية** بالاشتراك مع ب «لازار سفيلد» ١٩٦٥، والتحليل الرياضى للواقعات الاجتماعية ١٩٦٧، وظهرت طبعته الانجليزية ١٩٧١ ومناهج البحث فى علم الاجتماع ١٩٦٩، والنماذج والمناهج الرياضية فى الاتجاهات الرئيسية فى العلوم الاجتماعية والانسانية «الجزء الأول» ١٩٧٠.

(***) جدول تفريغ البيانات.

الجداول التكرارية البسيطة واستخدام النسب المئوية كمؤشر.

إدخال المتغيرات فى صورة جداول تكرارية مزدوجة.

وبدون الدخول في تفاصيل الخطوتين السابقتين لأنها من المسائل أو الأمور المعروفة التي يستعين بها أي باحث في نطاق علم الاجتماع فإن «بودون» قد ركز على الجانب الى يهمنا وهو استخدام منهج تحليلي يعتمد أساسا على النموذج الرياضي. وسنحاول هنا أن نعرض المثال الذى أورده «بودون» ليؤكد على الخطوة الأخيرة وهى استخدام النموذج فى عملية التحليل:

المثال فى المسح الذى قام به «روزنبرج» حول اختيار المهنة كان الغرض من الدراسة هو تحليل عملية اختيار المهنة على مستوى طلاب التعليم العالى فقد قام «روزنبرج» بسؤال مجموعة صغيرة من الطلاب فى فترتين زمنيتين إحداهما ١٩٥٠ والثانية ١٩٥٢.

الأولى: والتى سوف نشير إليها بالرمز س١، أظهرت طلابا كانت قيمهم «غيرية» (وكان التأكيد واضحا على العلاقات التبادلية، الرغبة فى أداء عمل يشكل خدمة مباشرة للآخرين، سلوكا غيريا على شاكلة النجاح المرغوب فيه، وما إلى ذلك) مع الطلاب الآخرين.

والثانية: س٢ سمات تضم طلابا موزعين بحسب الطبيعة الغيرية أو الأنانية التى ظهرت فى اختيار المهنة. فقد عرض «روزنبرج» من جهة الأنشطة المهنية التى استلزمت طبيعتها علاقات متكررة ومباشرة مع غيرها (طبيب، رجل أعمال، الخ) وقارنها من جهة أخرى بالأنشطة التى تتناول بصفة أساسية أعمالا بدنية أو رمزية (ممثل، باحث اجتماعى، مهندس الخ)[1].

---

(١) «ريمون بودون»، استخدم الحاسبات الآلية فى العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٦

الجدول (١) يوضح هاتين المجموعتين من البيانات موزعة وفقا لهذين المتغيرين

الجدول رقم (١).

١٩٥٠	١٩٥٢				المجموع
	١٢	١٢َ	١٢َ	١٢َ	
١٢	١٦٣	٣٠	١٥	١٨	٢٢٦
١٢َ	٣٦	٧٣	٨	٤٩	١٦٦
١٢َ	٢١	٨	٢٩	٣١	٨٩
١٢َ	٦	٤٣	١٤	١٦٨	٢٣١
المجموع	٢٢٦	١٥٤	٦٦	٢٦٦	٧١٢

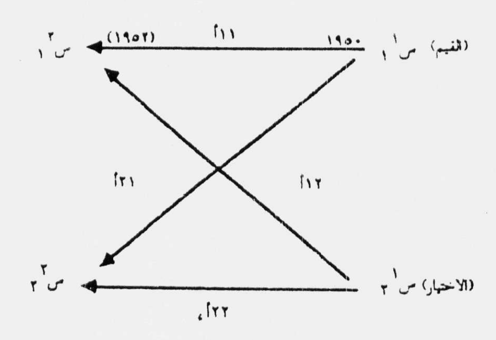
ويوضح هذا الجدول، مثلا أنه من بين الـ٢٢٦ فردا الذين صنفوا على أنهم ١٢ فى سنة ١٩٥٠ («غيريون» فى مجموعة القيم «غيريون» فى اختيار المهنة)، يوجد ١٦٣ لم يتغيروا حتى ١٩٥٢ فى حين أن ٣٠ أصبحوا ١٢َ («غيريون» فى مجموعة القيم و «أنانيون» فى اختيار المهنة)، الخ.

إن محاولة تحليل هذا الجدول بالخطوات التقليدية لوصف الجداول وتحليلها لن يستطيع من خلالها أن نحدد على سبيل المثال فى أى اتجاه يحدث التغيير، هل يميل إختيار المهنة إلى التكيف وفقا لنسق القيم (فرض «مثالى») أو على العكس («مادى») الغرض صحيح، وهو أن القيم تتكيف لاختيار المهنة.

إلا أنه من الصعوبة الإجابة على هذا السؤال إذا اقتصرنا على تحليل الجدول السابق بطريقة أولية. ولكن إذا استعنا بأدوات تحليلية (نماذج رياضية) قابلة للتطبيق مباشرة فى الحاسب الآلى فإن الإجابة ستكون واضحة تماما ولكن كيف يتم هذا؟

إذا استعنا بنموذج رياضى فإنه يمكننا أن نجيب على السؤال الذى طرحناه من

قبل وهو كيف يحدث التغيير؟ من خلال صياغة النموذج الرياضى التالى



هذا الشكل، الذى يعتبر نموذجا مباشرا لما يستخدم فى الاقتصاد منذ «تنبرجن» Tinbergen ، يظهر أن الاتجاهات نحو القيم أو نحو الاختيار تتصف باستمرارية معينة، تقاس على التوالى بواسطة $\text{أ}_{\text{١١}}$ ، $\text{أ}_{\text{٢٢}}$. بالاضافة إلى ذلك عند رسم الأسهم المتقاطعة يفترض أن اختيار المهن فى ١٩٥٠ قد مارس تأثيرا – يقاس بواسطة $\text{أ}_{\text{١٢}}$ – على القيم ١٩٥٢ وأن القيم فى ١٩٥٠ مارست تأثيرا – يقاس بواسطة $\text{أ}_{\text{١٢}}$ – على الاختيارات الموضحة فى ١٩٥٢.

ويعبر الرسم عن النموذج التالى:

$$\text{س}^{\text{٢}}_{\text{١}}(\text{ز}) = \text{أ}_{\text{١١}}\,\text{س}_{\text{١}}(\text{ز}) + \text{أ}_{\text{٢١}}\,\text{س}_{\text{٢}}(\text{ز}) + \text{ج}^{\text{٢}}_{\text{١}}(\text{ز})$$

$$\text{س}^{\text{٢}}_{\text{٢}}(\text{ز}) = \text{أ}_{\text{٢٢}}\,\text{س}^{\text{١}}_{\text{٢}}(\text{ز}) + \text{أ}_{\text{١٢}}\,\text{س}^{\text{١}}_{\text{١}}(\text{ز}) + \text{ج}^{\text{٢}}_{\text{٢}}(\text{ز})$$

---

(1) Abelson, Robert P. and Rosenberg, Mitton, J. "Symbolec Psycho-Logic: A Model Of Attitudinal Congition" ***Behavioural Science***, Vol.3 No.1, (January 1958) pp.1-11.

فالمعادلة الأولى تدل على أن القيمة $س^٢_١$ (ز) . التي تصور الفرد (ز) في الفترة الزمنية ٢ بعلاقة مع المتغير أ (القيم المهنية) تعتمد على القيمة التي تصوره في علاقته مع المتغير في الفترة الزمنية سالفة الذكر ($س^١_١$ (ز)، كما تعتمد على القيمة التي تصوره في علاقته مع المتغير رقم ٢ في الفترة الزمنية ١ ($س^١_٢$ (ز) وعلى عوامل «مجهولة» تساهم بالأضافة إلى ذلك في وجود أ في الفترة الزمنية ٢ ($ج^٢_١$) . وتعطى المعادلة الثانية تفسيرا مماثلا لذلك.

وبعد إجراء الفحص للتأكد من أنه لاتوجد ظواهر ذات تأثير متبادل يمكننا أن نقدر قيمة المعالم المختلفة للنموذج وفقا للعمليات التي لايمكن لنا أن نوضحها بصورة كاملة في هذا المجال[1] .

وبالنسبة للحالة التي أمامنا نبدأ بالتحقق من أنه لايوجد أي أساس لافتراض وجود تداخل بين العوامل. وعندئذ تصبح القيم التي يمكن الحصول عليها بالنسبة لكل على الوجه التالي:

$$ا_{١١} = ٠,٤٨ \quad ؛ \quad ا_{٢٢} = ٠,٤٧$$

$$ا_{١٢} = ٠,١٧ \quad ؛ \quad ا_{٢١} = ٠,١٥$$

إن الحقيقة الأولى التي تنبثق من هذه النتائج هي الاستمرارية الخاصة بالمتغيرين اللذين قيسا بواسطة أ للتعبير $س_١$عن $أ_{٢٢}$و للتعبير عن$س_٢$ -- أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه كل منهما على الآخر. وزيادة على ذلك يلاحظ أن الاختلاف بين $أ_{١٢}$ (مقياس أثر الاختيار على القيم)و $أ_{٢١}$ (مقياس أثر القيم على الاختيار) هو من الضآلة لدرجة أن البيانات المتاحة وحدها لاتبرر المفاضلة بين التفسير «المثالي» و «المادي» إن المنهج التحليلي الذي أشرنا إليه يتميز على المناهج

(1) Boudon, Raymond, "A Method of Linear Casual Analysis: Dependence Analysis", *American Sociological Review*, Vol. 30, No.3 (June 1965) pp. 365-74.

البديهية التى ذكرناها من قبل فى استخدام تعريف إجرائى لمفهوم تأثير أحد المتغيرين على الآخر ولهذا ظهر أكثر فاعلية من منهج «روزنبرج» الذى وصفناه من قبل. وبتحديد أكثر يتميز المنهج التحليلى باستخدام أدوات للقياس ذات درجة عالية من الثبات.

وما يعاب عليه هو أنه يتضمن عمليات حسابية أكثر مشقة، ولكن هذا العيب يمكن تجنبه باستخدام العرض التبويبى للبيانات.

وينبغى الإشارة إلى أن الحالة التى أوردناها ذات نمط أولى عام، لأن مصفوفات المتغيرات التى يلتزم الاجتماعيون بتشكيلها يمكن أن تؤدى إلى مواقف أكثر تعقدا من ذلك ولنفترض على سبيل المثال، أنه فى هذه الدراسة الخاصة باختيار المهنة وجدنا أنه من الضرورى أن يوضع فى الاعتبار متغير ثالث (كأن يكون النجاح المدرسى) وأننا أردنا تحليل العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الثلاثة، بحسب ظهورها فى مناسبتين مختلفتين. فان ذلك سوف يؤدى إلى جدول يتضمن أربعة وستين عنصرا. وفى هذه الحالة سوف يكون استخدام أى منهج بديهى ليس امرا منخفض الدلالة فحسب بلا مستحيلا كذلك.

وما يمكن أن نستخلصه من هذه المحاولة التى قدمها «بودون» أنها تتضمن طياتها الخطوات والاجراءات المنهجية المتبعة والشائعة فى تحليل نتائج المسموح والتى اسماها «المحاولة التحليلية الأولى» وهى تعنى الانتقال من مصفوفة البيانات إلى مصفوفة المتغيرات وهى اجراءات يعرفها أو يدركها معظم الباحثين فى علم الاجتماع وهى تتلخص فى أنه بعد أن يقوم الباحث بجمع بياناته يتولى عملية تفريغها وتبويبها فى صورة جداول بسيطة ثم يقوم بالتعليق والوصف لهذه الجداول مستخدما بعض المؤشرات الاحصائية مثل النسبة المئوية.

أما المحاولة التحليلية الثانية على حد قول «بودون» -- فتتلخص فى تحليل

متشنوقة المتغيرات على أساس أن الباحث يحاول إيجاد العلاقة الارتباطية بين متغيرين مستخدما أى معامل من معاملات الارتباط وذلك وفق طبيعة المتغيرات إن كانت كيفية أو كمية وهذا الأمر يتوقف على الهدف من البحث أو الدراسة ثم يستخدم الباحث النتائج التى توصل إليها – باستخدام معاملات الارتباط – فى صياغة النموذج الرياضى الذى يستكمل به عملية التحليل، وهنا تكمن الأهمية الفعلية التى توضح موقع ومكان ودور النموذج الرياضى كأداة تحليلية حيث يستطيع الباحث من خلال الاستعانة بالنموذج الرياضى أن يدخل متغيرا ثالثا أو أكثر، وبالتالى تبدو النتيجة والأهمية الفعلية للاستعانة بالنموذج.

٣- بحوث ودراسات العالم الثالث:

دراسة أيفرت روجرز:

فى كولومبيا قام «إيفريت روجرز» بدراسة عن الاتصال الجمعى والتحضر بين القرويين فى خمس قرى حيث يحاول أن يربط بين الاتصال الجمعى بعدد من المتغيرات كالتعليم والمكانة الاجتماعية والسن كما حاول أن يختبر ذلك فى ضوء:

التقمص الوجدانى للأحداث الخارجية والميل إلى التجديد والمعرفة السياسية والتحصيل والمطامح وقد اعتمد فى إجرائه لدراسته على جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا.

دراسة «برايسى رايان B.Ryan»

من الدراسات الهامة التى اعتمدت على التحليلات الإحصائية لقياس التباين فى الاتصالات بين أجيال والفوارق بين هذه الأجيال التى تتمثل فى المشاركة الاتصالية نسوق هذه الدراسة عن الاتصالات الأولية والثانوية فى مجتمع قروى سيلانى.

ويحاول الباحث أن يحدد بعضا من أنماط العلاقات الأولية الهامة في قرية سيلانية، وأن يوضح الطريقة التي أدخلت بها أشكال التنظيم الاجتماعي الجديدة، وعلى الخصوص الأساس الجيراني والقرابي للمشاركة الاجتماعية والسابق على الاتصالات الثانوية (الجمعية) ذات المصلحة الخاصة والتي أصبحت في الوقت الحاضر ذات أهمية مساعدة في حياة المجتمع المحلي. وأجريت الدراسة في «بلبرلا» وهي قرية زراعية تتكون من أربعمائة دار مبنية في السهول الخصبة التي تبتعد نحو خمسة وثلاثين ميلا جنوب مدينة «كولومبو».

ولقد تكشف من الدراسة أن المناطق الايكولوجية التقليدية هي مناطق التفاعل الشخصي إلا أن دلالة مناطق الجيرة لم تظهر من الملاحظة المبكرة، كما هو الحال في حالة دلالة القرابة، ويميل القريب إلى أن يكون جارا أيضا ولقد ظهر في كثير من الأمثلة أن علاقات الدم والمصاهرة هي روابط أساسية للود والعلاقات الشخصية العميقة ولكن القرابة حين تترجم إلى تفاعل اجتماعي فإنها تحدد بظاهرتين متميزتين:

أولهما التأكيد على الرابطة القرابية الأبوية، والثانية هي قوة التقارب الجيراني في تحديد الاتصالات مما يدفع الباحث إلى القول بأن «بلبرلا» مجتمع محلي أولي، ولكنه مجتمع مكون من مجتمعات محلية أولية تتمثل في العائلة والجيرة والقرابة.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى إبرازها لأهمية القرابة والجيرة في بناء الاتصال وتباين الاتصال وفقا لدرجة الانتماء وشدته إلى هذه الجماعات القرابية والجيرانية من ناحية وإلى مزاوجتها بين التحليل الإحصائي الكمي والتحليل الكيفي الذي حاول أن يقدم تفسيرات مقنعة للأرقام[1].

---

(١) د. محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ٤٤.

دراسة «ديوب» Dube

نشرت هذه الدراسة بعنوان قرية هندية وتنقسم إلى ثمانية فصول يعالج الأول منها وضع القرية ويعالج الفصل الثانى البناء الاجتماعى والثالث يتناول البناء الاقتصادى والرابع يركز على الطقوس والمراسم ويهتم الفصل الخامس بشبكة الروابط العائلية ويناقش السادس مستويات المعيشة ويحلل السابع المعيشة المشتركة أما الثامن فيناقش التغير أو الوضع المتغير.

والدراسة وإن كانت تتبنى الاتجاه الأنثروبولوجى إلا أنها تفيد فى الأساليب الإحصائية أيضا وتضم بعض الجداول وبخاصة فى الفصل الخاص بالبناء الاقتصادى والفصل الذى يتناول مستويات المعيشة[١].

٤ - دراسات عربية ومصرية:

دراسة الدكتور «حامد عمار» التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية «سلوا»[٢].

أجريت هذه الدراسة فى قرية «سلوا» بمحافظة أسوان وتمت اجراءاتها الميدانية عام ١٩٥٠ وهى تمثل تناولا لموضوع التعليم وتكوين الشخصية وتحديد السلوك ومعاييره فى ضوء النمط الثقافى أو الحضارى العام لحياة هذه القرية فى تلك الحقبة من تاريخها وهى ترتكز اساسا فى فروضها وقواعدها النظرية والميدانية اختبارا وتحليلا وربطا وتفسيرا على مناهج الدراسات النفسية وخاصة مدرسة الثقافة فى اعتباراته التى تأثرت بها هذه الدراسة.

---

(١) د. صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ص ٤١٠.

(٢) د. حامد عمار، ترجمة د. غريب سيد أحمد وآخرون، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوا) دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٨٧.

ومن أهم مايميز هذه الدراسة هو بدؤها من إطار تصورى محدد وارتباط إجراءاتها بهذا الإطار التصورى حيث نجد الباحث يضع مشكلته فى سياقها النظرى الأكثر شمولا واستفادته من الدراسات السيكولوجية والانثربولوجية وقد ساعدته إحكاماته المنهجية هذه على أن يقدم لنا فهما متعمقا لنمو الأطفال فى قرية مصرية وارتباط ذلك بالبناء الاجتماعى للقرية.

دراسة الدكتور محمد عاطف غيث عن القرية المتغيرة سنة ١٩٥٩[1].

قام الدكتور «محمد عاطف غيث» بدراسة للتغير الاجتماعى فى قرية القيطون بمحافظة الدقهلية كنموذج للتغير فى المجتمع القروى ثم أضاف إلى هذه الدراسة فى الطبعة الثالثة نموذجين آخرين للتغير الاجتماعى فى المجتمع هما «هلا» و «كفر الشيخ» عاقدا المقارنات بين ملامح التغير ومظاهره فى القرى الثلاث وقد اصطنع الباحث فى الدراستين الأولى والثانية المنهج الأنثروبولوجى المعدل الذى طوره «روبرت ريدفيلد» بإجراءاته المتعددة كالملاحظة المشاركة والاعتماد على كبار السن بالإضافة إلى خبراته الشخصية بالمجتمعات القروية التى درسها باعتباره منتميا إليها.

والدراسة تنبنى على اختبار مجموعة من الفروض التى طورها الباحث وعدلها من خلال وصفه مشكلة بحثه فى ضوء نظريات التغير الاجتماعى بوجه عام والتغير الاجتماعى فى المجتمعات القروية بوجه خاص واتجه إلى اختبار هذ الفروض فى ثلاثة أنساق رئيسية فى المجتمعات موضوع الدراسة وهى الاقتصاد والعائلة والثقافة المادية.

---

(١) د. محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، دراسة فى علم الاجتماع القروى، دار المعارف القاهرة - الطبعة الأولى، ١٩٦٢.

دراسة الدكتور لويس كامل مليكة الجماعات والقيادات فى قرية عربية ١٩٦٣.

يدور هذا الباحث على حد تعبير الباحث حول الجماعات الريفية والقيادات الريفية ويهدف بصفة عامة إلى تحديد بناء الاتصال والتأثير فى قرية من قرى محافظة المنوفية إلى الكشف عن أهم العوامل التى تسهم فى تحديد هذا البناء عن أهم جوانب التأثير التى تنجم عنه وهو يحاول فيه الإجابة عن عدد من الأسئلة الموضوعية على النحو التالى:

١ – هل توجد فى مجتمع القرية جماعات واضحة محددة المعالم تتميز كل منها بخصائص معينة على أساس القرابة أو الجيرة أو الصداقة أو المستوى الاقتصادى أو التعليمى أو المشاركة فى العمل وماهى العوامل التى تسهم فى تكوين هذه الجماعات؟

٢ – ماهى خصائص البناء السوسيومترى لمجتمع الراشدين فى القرية؟

٣ – ماهى خصائص بناء الاتصال؟

٤ – ما الخصائص العامة لقادة القرية وماطبيعة المواقف التى يحتلونها مكان القيادات؟

وقد حاول الباحث الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال استخدامه لصحيفة استبيان تضم أسئلة سيسومترية وشبه سوسيومترية فى جمع بيانات من جميع الذكور الراشدين فى مجتمع القرية وتتميز هذه الدراسة بأنها قد تكون الدراسة الوحيدة التى استخدمت فيها الأساليب السوسيومترية فى مجتمع كبير نسبيا وهى الأساليب المقصورة تقريبا على الجماعات الصغيرة هذا من حيث المنهج أما من حيث الاتجاه العام فتتميز بعدة مزايا أخرى من أهمها انطلاق الباحث من إطار تصورى محدد

يفيد من نظريات بناء القوة والتأثير والاتصال ومعالجته لمشكلات بحثه فى ضوء علاقاتها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى مجتمع القرية ككل وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- ينتمى معظم القرويين فى القرية إلى جماعات محلية يمكن أن نكشف عنها باستخدام أساليب سوسيومترية من النوع الذى استخدم فى هذه الدراسة وتقوم هذه الجماعات على أساس الاتصال الوثيق والرابطة المباشرة خاصة الروابط العائلية إلا أن القرويين يميزون بين الجماعات الأكثر دواما من حيث تواتر اجتماعات أفرادها.

٢- يدرك القروى تماما أن حب الغالبية كجماعة يتركز حول أشخاص معدودين إلا أن ذلك لايحرمه من حرية الاختيار فى علاقته الشخصية.

٣- يختلف نمط بناء العلاقات بين أفراد مجتمع الراشدين فى القرية باختلاف محكات الاختيار[1].

دراسة الدكتور «محمود عوده» عن بناء القوة فى الريف المصرى[2]:

قام الدكتور محمود باجراء دراسة امبيريقية عن بناء القوة فى قرية مصرية سنة ١٩٦٦ وقد استهدفت هذه الدراسة وصف ظاهرة القوة وتشخيصها كما يدركها القرويون أنفسهم كذلك استهدفت تحديد العلاقة الجدلية الديناميكية بين بناء القوة والبناء الاجتماعى فى قرية من قرى محافظة المنوفية والدراسة فى منهجها دراسة وصفية، تشخيصية، أما الأسلوب الذى تبنته فإنه يحاول الجمع بين بعض مميزات أسلوب الشهرة والذى شاع استخدامه منذ أن نشره «فرويد» فى دراسته عن بناء

(١) د. لويس كامل مليكه، الجماعات والتيادات فى قرية عربية، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان، ١٩٦٣.

(٢) د. محمود عودة، مرجع سابق، ص ٢١١.

القوة فى مجتمع محلى والذى يتلخص فى سؤال إخباريين ممن يشغلون مراكز معينة فى المجتمع عمن يتمتعون بالقوة والنفوذ فى هذا المجتمع وبين مميزات الأسلوب السوسيومترى الذى يمكن من التعرف على أصول القيادة وقد تم اختيار عينة بطريقة عشوائية تمثل إلى حد كبير مجتمع البحث تصل إلى ٢٠ ٪ من مجموع الذكور الراشدين فى القرية وقد طبق على هذه العينة استبيان يحتوى على أسئلة شبة سوسيومترية.

أما عن الاستبيان فقد جاء فى مجمله ترجمة دقيقة لأهداف البحث الفرعية صيغ فى أسئلة تحاول كل مجموعة منها الكشف عن القوة والتأثير فى مواقف معينة أما عن التحليل الاحصائى فقد تم على ثلاث مراحل:

الأولى: تحديد نسبة ٢٥ ٪ ممن حصلوا على أكبر عدد من الاختيارات فى كل موقف باعتبارهم قادة هذا الموقف.

ثانيا: استخراج الرتب القيادية العامة لكل شخص وذلك بجمع الاختيارات الممنوحة له فى جميع المواقف.

ثالثا: إعداد جداول ارتباط توضح خصائص أصحاب القوة والنفوذ فى المواقف المختلفة بناء على خمسة متغيرات هى: المكانة الاقتصادية – المستوى التعليمى – المشاركة الاجتماعية أو عضوية الجماعات المختلفة – احتلال مركز وظيفى فى القرية – السن.

وفيما يتعلق بأهم النتائج التى توصل إليها هذا البحث فقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج تفصيلية يمكن أن نلخصها فى أنه:

– كشف عن دور البناء الاجتماعى بأبعاده الاقتصادية والعائلية فى تشكيل بناء القوة لكن هذا الدور لايؤدى فى حالة سكون واستقرار وإنما هو يمارس تأثيرا فى

سياق عملية تاريخية مستمرة ومتصلة تتم وفقا لها بلورة البناء الاجتماعى وبناء القوة معا.

- كذلك اتضح أن هناك ارتباطا بين بناء القوة والبناء الطبقى حيث اتضح أن الطبقة المسيطرة اقتصاديا هى ذاتها المسيطرة اجتماعيا وسياسيا.

دراسة الدكتور غريب سيد أحمد البناء الطبقى فى القرية المصرية ١٩٧٣[١]:

قام الدكتور غريب بإجراء دراسة عن البناء الطبقى فى القرية المصرية حيث بدأها بتحليل ودراسة عدد من الدراسات على المستوى العالمى والمحلى تلك الدراسات التى اهتمت بموضوع الطبقات وقد استطاع من خلال هذه الدراسة أن يضع يديه على المحددات الطبقية ومن خلال ذلك استطاع أن يضع مقياسا تتحدد فى ضوئه الأوضاع الطبقية وخاصة فى المجتمع المحلى القروى وكان ذلك هو الهدف الرئيسى من الدراسة التى قام بها حيث حاول تطبيق المقياس المعدل على مجموعة من القرى.

ومن خلال الدراسات السابقة سواء على المستوى العالمى - المختلف الأيديولوجيات - أو على المستوى المحلى - المختلف المداخل والاتجاهات - يتضح أن معالجة البناء الطبقى فى المجتمع المحلى اعتمدت فى الغالب على محك أو معيار وحيد، وهو يرى أن هذه الدراسات باستثناء قلة منها كانت تنظر إلى معيارين أو ثلاثة دون أن تتدخل هذه المعايير أو تترابط وبناء على ذلك فقد قام بتصميم دليل الوضع الطبقى المعدل من منظور أن مجموع الدرجات الاقتصادية والمهنية والتعليمية هى التى تحدد الوضع الطبقى الاجتماعى.

---

(١) د. غريب سيد أحمد، د عبد الباسط عبد المعطى، مجتمع القرية دراسات وبحوث، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٤٥-١٥٥.

وتحددت مجتمعات البحث بحدود محافظة الدقهلية حيث قام باختيار المقياس الذى صممه على بعض القرى، هذه القرى هى قرية شها، قرية سلمون القماش مركز المنصورة، قرية نوسا الغيط مركز آجا، قرية كوم النور مركز ميت غمر، وقرية بسطا مركز طلخا.

وقد تم الاعتماد على استمارة استبيان تستوفى بياناتها عن طريق المقابلات الشخصية ولقد شملت هذه الاستمارة على مجموعة كبيرة من الأسئلة إلا أنه تعمد عن قصد الاعتماد على مجموعة منها هى التى تتعلق بتحديد الأبعاد والمعايير الطبقية وقد تضمنت هذه الأسئلة مستوى التعليم وطبيعة المهنة وطبيعة المسكن (ملك - ايجار) وعدد الأسر المقيمة فى مسكن واحد وملكية الأراضى الزراعية للأسرة ومدى الاستفادة من قوانين الإصلاح وإن كان يمتلك ماشية وبالتالى يؤمن عليها.

وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

أ- البناء الطبقى لايرتبط بالقرب أو البعد من عاصمة المحافظة.

ب- تعتبر الطبقة الوسطى فى قرى الدراسة جميعا باستثناء قرية سلمون هى أكبر الطبقات حجما.

جـ- إن أقل من نصف جمهور البحث هو الذى يعمل بالزراعة وهذا يوضح مدى تحول القرويين عن الاشتغال بأعمال أخرى غير الزراعة.

د- من خلال تحليل العلاقة بين المهنة والطبقة الاجتماعية تبين ارتفاع معدل المزارعين كلما انخفض المستوى الطبقى وارتفاع مهنى الخدمات كلما ارتقى المستوى الطبقى فى قرى الدراسة، وترتفع متوسطات الدرجات التى حصل عليها الجمهور والخاصة بمجموعة العوامل الاقتصادية كلما ارتقى الوضع الطبقى

ومعنى هذا أن العامل الاقتصادى من أهم العوامل فى تحديد الوضع الاجتماعى.

دراسة الدكتور محمود أبو زيد ١٩٨٠ عن الشائعات والضبط الاجتماعى[١]:

تعد هذه الدراسة من الدراسات السوسيومترية للقرية المصرية فهى تقوم على أساس أن الطريقة التى يتصرف بها الناس تتحدد كثيرا بعلاقة كل منهم بالآخر أى بشكل وطبيعة العلاقات الاجتماعية ذاتها على أساس كل من الدافعية والضبط الاجتماعى من حيث كونها أدوات تتدخل فى تحديد الفعل وكبت الدوافع والنزعات التى قد تهدد النظام والتوافقات الموجودة.

والشائعات باعتبارها مظهرا من مظاهر السلوك الجمعى فإن دراستها تصبح واجبا علميا من أكثر من زاوية وذلك على النحو التالى:

أ- إظهار آثار الشائعات فى العلاقات الاجتماعية.

ب- تلقى الدراسة أضواء جديدة على العلاقات الاجتماعية المختلفة والطريقة التى تعمل بها وأيضا على البناء الاجتماعى كله ونسق القيم.

جـ- إقامة نسق تصورى سوسيولوجى متكامل، وبالتالى التعبير عن موقف أو على الأقل وجهة نظر سوسيولوجية فى الشائعات فى مجتمع محلى صغير وقد وقع الاختيار على قرية «الابقعين» إحدى قرى مركز حوش عيسى التابع لمحافظة البحيرة لأجل ملاحظة الظاهرة وتحليلها وظيفيا وقياسها سوسيومتريا فى ضوء البناء الاجتماعى للقرية.

ولقد جاءت الدراسة اختبارا لعدة فروض نسوقها على النحو التالى:

---

(١) د. محمود أبو زيد، الشائعات والضبط الاجتماعى «دراسة سسيومترية فى قرية مصرية» الهيئة المصرية العامة للكتاب، اسكندرية، ١٩٨٠.

أ- إنه فى حالة تعثر العملية الاتصالية وعدم إتساقها فإن القاعدة القانونية وكذلك السنن والأعراف وهى مايعتبر أساس قهر الجماعة تفقد فاعليتها كعوامل للضبط الاجتماعى.

ب- كلما زاد تكامل العلاقات الاجتماعية وازداد التماثل بين أعضاء الجماعة وكان الاتصال شخصيا ومباشرا كلما زادت درجة التماسك بينهم وبرز دور الشائعات كعامل ضبط اجتماعى غير رسمى.

جـ- هناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية كالسن والجنس والمستوى الاقتصادى وبين كيفية التعامل مع الشائعات والاستجابة لها.

د- هناك علاقة طردية بين أشكال معينة من الشائعات وبين دوافع الناس واهتماماتهم المعينة فى أوقات معينة وتحت ظروف معينة.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها.

أ- أن غالبية القرويين ينتمون إلى جماعات محلية أمكن الكشف عنها باستخدام الأسلوب السوسيومترى.

ب- كشف البحث أن الشائعة تحتل مكانا ملحوظا فى نسق الضبط الاجتماعى.

جـ- ترتبط فعالية الشائعة بالقرية بعنصرين رئيسيين هما الفاعل والموقف الاجتماعى.

د- ترتبط الشائعة بالقرية بالدور والمركز الاجتماعيين من زاوية أخرى وبالنظر إلى حقيقة أن قيام المجتمع بوظيفته السوية تعتمد كثيرا على القبول العام لهذه الأدوار والمراكز.

هـ- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين طرائق التربية والتنشئة الاجتماعية المستخدمة فى القرية وبين شدة انتشار الشائعة.

و- كشف استخدام السوسيوجرامات التى توضح أنماط العلاقات بين الناس فى القرية عن كثير من الجوانب الدينامية الهامة فى بنائها وصلتها بالشائعة وكشف البحث عن أمرين أولهما هو قيام بعض الأفراد بدور الوساطة أو حلقات الاتصال ونقل المعلومات بين الجماعات المختلفة وثانيهما هو أن الأفراد الذين يحتلون مراكز رئيسية فى القرية على ضوء ماحصلوا عليه من اختيارات ينزعون إلى أن يقصروا الاختيارات فيما بينهم.

ز- هناك علاقة واضحة بين نمط السكن وتكتل الأقارب فى مناطق سكنية وبين شدة انتشار الشائعة من ناحية.

رابعا - النماذج الرياضية ودراسة شبكة العلاقات الاجتماعية فى مجتمع محلى:

قام كل من Oliver Pamela , Gerald Marwell , Ruy Teixeira بإجراء دراسة عن الفعل الجمعى وشبكة العلاقات الاجتماعية وقد حاولوا فى هذه الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات التى تتعلق بعلاقة الفعل الجمعى بشبكة العلاقات الاجتماعية تتلخص هذه التساؤلات فى ماهى أنواع العلاقات الاجتماعية التى تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للفعل الجمعى؟ وماهى مظاهر العلاقات الاجتماعية السائدة فى هذا المجتمع؟ وهل للعلاقات الاجتماعية أهمية تؤثر فى الحراك الاجتماعى؟ أم أنها تساعد فى توطيد أواصر الروابط بين الناس؟

وقد ركزوا على حجم الجماعة وأثره على الفعل الجمعى من خلال شرح أبعاد الكثافة الكلية للعلاقات الاجتماعية السائدة فى الجماعة مع توضيح إلى أى مدى تتمركز العلاقات فى عدد قليل من أعضاء الجماعة وكذلك تناولوا عمليات الاتصال بين أفراد الجماعة[١].

---

(1) Oliver, Pamela E., Gerald Marwell, and Ruy Teixeira, 1985,"A Theory of The Critical Mass, I.Interdependence, Group Heterogeneity, and The Production of Collective Action", American Journal of Sociology, 1991, pp. 622-56

وقد استطاعوا في البداية أن يحصروا هدف الدراسة في أن تمركز شبكة العلاقات الاجتماعية يعد ذات فائدة كبيرة بالنسبة للفعل الجمعي، وقد أوضحوا أن لشبكة العلاقات الاجتماعية ظواهر محددة تكمن فى الكثافة والمركزية والتكلفة وقد شرعوا فى استخدام الخطوات التمهيدية لبناء النموذج الرياضى المستخدم فى عملية التحليل وذلك من خلال التحاليل التقليدية التى يمكن أن تظهر بعض آثار الفعل الجمعى على كثافة شبكة العلاقات وتمركزها وعائدات التنظيم وعدم تجانس الموارد والاهتمامات إلا أنهم نظروا إلى هذه التحليلات على أنها قاصرة إلى حد كبير وقد تعطى نتائج غير واضحة وعلى ذلك وفى محاولة من جانبهم للتغلب على هذه المشكلات فقد رأوا أن الأمر يحتاج لأنواع معينة من البيانات لاختبار بعض الأفكار التى تدور فى الأذهان عن العلاقات المعقدة.

ونظرا لعدم وجود بيانات حقيقة تساعد فى هذا الصدد فقد استحدثوا بيانات اصطناعية وتكتيكات تحليلية أدخلوها فى النموذج الرياضى الذى استعانوا به فى عملية التحليل.

ونظرا لأن عملية التحليل تدرج من البساطة إلى التعقيد فقد اتخذ تحليلهم عدة خطوات:

١ -جماعات قد تختلف فى عائداتها التنظيمية.

٢ - قاموا بتغيير كثافة روابط الشبكة ثم تمركزها.

٣- وحتى يمكن أن يأتى التحليل بالنتائج المرجوة منه فقد سعوا لإيجاد مجموعة من البيانات تسهل عملية المقارنة من خلال إيجاد بعض المتغيرات عن العلاقات بين البيانات التى تظهرها عمليات التحليل الأولى والبيانات المصطنعة.

وبصرف النظر عن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة فان أهميتها

ترجع من وجهة نظرنا إلى أن هذه الدراسة أوضحت الكيفية التى استخدم بها النموذج الرياضى فى تحليل ودراسة الفعل الجمعى وشبكة العلاقات الاجتماعية والنتائج التى توصلوا إليها.

ويمكن القول أنهم قد نجحوا إلى حد كبير فى التقريب للأذهان الكيفية التى يمكن بها استخدام النموذج الرياضى فى تحليل بيانات أى بحث.

كذلك فقد تبين لنا أنهم قد استخدموا معظم ماجادت به الأساليب الإحصائية والرياضية من إجراءات، فمن حيث الكيفية التى لخصوا بها البيانات التى قاموا بجمعها فقد استخدموا العديد من أنواع الجداول الإحصائية منها:

١- الجداول البسيطة.
٢- الجداول التكرارية المنتظمة.
٣- الجداول التكرارية المزدوجة.
٤- الرسوم البيانية.

واستخلصوا من هذه الجداول بعض مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابى وخاصة المتوسط الحسابى المرجع.

كذلك عالجوا الجداول الإحصائية بطريقة متقدمة إحصائيا، حيث أوجدوا كل من التكرار النسبى والتكرار النسبى المئوى، والتكرار الصاعد والتكرار المتجمع الهابط (النازل).

وقبل أن يقوموا بأى معالجة إحصائية تثبتوا من أن هذه الجداول تمثل توزيعا اعتداليا من خلال رسم المنحنيات التكرارية لهذه الجداول، نظرا لأنه من المعروف إحصائيا أن الجداول التكرارية، بما تتضمنه من بيانات لاتعالج إحصائيا ولايمكن الاعتماد على صدق نتائجها إلا اذا كان توزيعها اعتداليا أو قريب من الاعتدالية.

كذلك استخدموا عددا من مقاييس التشتت، مثال ذلك الانحراف المتوسط، والانحراف الربيعى، وأخيرا الانحراف المعيارى لتوضيح مدى تشتت وتفرق هذه

البيانات بالإضافة إلى أنهم استخدموا كل من معامل الاختلاف النسبى والمطلق. ومعامل الالتواء، وهى من المقاييس التى يعتمد عليها فى عملية المقارنة، وتعكس فى الوقت نفسه العلاقة بين مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

واستمرار لعملية الوصف من جانبهم، فقد استخدموا عددا من معاملات الارتباط لإيجاد مقدار وشدة العلاقة بين المتغيرات (المستقلة، والتابعة) التى ركزوا عليها فى دراستهم. منها على سبيل المثال، معامل ارتباط الرتب «سبيرمان»، ومعامل «بيرسون» للبيانات العددية، والبيانات الكيفية، ومعامل الاقتران، ومعامل التوافق، ومعامل الارتباط من الجداول التكرارية المزدوجة.

وخلاصة الأمر أنهم قد ساروا بطريقة علمية منظمة فى تحليل البيانات التى حصلوا عليها بمعنى أنهم قد لخصوا ووصفوا وضغطوا البيانات فى صورة رقمية موجزة.

ثم استخدموا ماتوصلوا إليه من هذه الأرقام فى صياغة النموذج الرياضى الذى اعتمدوا عليه فى تحليل نتائج بحثهم.

ومايعنينا من كل هذا هو التأكيد على أنه إذا أرد الباحث أن يستعين بأحد النماذج الرياضية فى تحليل بيانات أى بحث يقوم به عليه أن يتوافر لديه خلفية إحصائية كافية تمكنه من معالجة وتلخيص البيانات بالطرق الإحصائية السليمة. لأن النموذج الرياضى لاينشأ من فراغ وإنما يتكون من أرقام ومعاملات إحصائية مستخلصة توضع فى صيغة رياضية وبين هذه الأرقام علاقة رياضية هى التى تساعد فى الكشف عن العلاقات التى تمثلها القيم العددية المختلفة.

والنموذج الرياضى يستخدم فى تحليل البيانات معتمدا على بيانات حقيقية مستمدة من البحث بهدف مقارنتها ببيانات أخرى مفترضة أو مصطنعة، يفترضها الباحث بحيث يمكنه عقد المقارنات بينها والتوصل من خلال ذلك إلى نتائج

لايمكن أن يضعها في حسبانه، ولايمكن أن يتوصل إليها من البيانات الحقيقية التي قام بجمعها وتلخيصها.

فالنموذج الرياضي - كما سبق أن عرضنا - يحرف الواقع إلى حد ما من خلال البيانات التي يفترضها الباحث في ضوء خبراته وإمكانياته ودرايته بموضوع البحث واضعا نصب عينيه الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من إجراء البحث، فالباحث يلخص بياناته إحصائيا ويفترض بيانات أخرى، ويحاول أن يحلق بها عاليا من خلال العديد من الاحتمالات، ثم يعود ثانية بها - ومن خلال النموذج الرياضي - إلى أرض الواقع. ومن هنا تبرز الأهمية النسبية للنموذج الاحتمالي الذي يفترض مزيدا من الاحتمالات البعيدة، ويحاول أن يقربها للبيانات الحقيقية وبالتالي يعطي ذلك عمقا في التحليل قد تفتقده أساليب التحليل الأخرى حتى الكمية منها.

وما يعنينا من كل هذا أن هذه الدراسة الأخيرة التي تمثل إحدى الدراسات التي استعانت بالنموذج الرياضي في دراسة مجتمع محلي والتي رأينا كيف استعان من قاموا بهذه الدراسة تقريبا بكل الخطوات والإجراءات الإحصائية اللازمة الممهدة لصياغة وبناء النموذج الرياضي الذي قاموا في ضوئه بتحليل نتائج بحثهم مستعينين في ذلك بالحاسب الآلي وعلى الرغم من أن من يتفحص أو ينظر إلى هذه المحاولة لايستشعر أن كل هذه الاجراءات الإحصائية قد استخدمت بالفعل والحقيقة أن من قاموا بهذه الدراسة قد استخدموا هذه الإجراءات فعلا ولكن نظرا لأن هذه الاجراءات هي ما ينبغي عمله بالفعل قبل صياغة وبناء النموذج فإنهم قد استبعدوا أي محاولة لذكرها واعتبروا أن هذه الخطوات لازمة وضرورية ومفهومة لكل من يفكر أن يستعين بنموذج رياضي في تحليل نتائج البحث الذي يقوم به.

فالنماذج الرياضية تمثل مرحلة متقدمة جدا وجديدة من مراحل تحليل النتائج

وبالتالى فإنه لايستطيع أى باحث أن يقدم على استخدام فكرة النماذج الرياضية فى تحليل نتائج بحثه إن لم يكن ملما إلماما كافياً بكل الخطوات السابق الإشارة إليها ولانستطيع القول بأن عملية الإلمام هذه صعبة وغير متوافرة لدى الباحثين فى علم الاجتماع فالأمر الواضح الجلى والمؤكد أن معظم أقسام الاجتماع تدرس ضمن مقرراتها على مدار السنوات الأربع الدراسية الأساليب والطرق الإحصائية السابق الإشارة إليها وهذا كافى لكى يمكن لأى باحث أن يسير فى بحثه وفق نفس الخطوات بما يتلاءم مع طبيعة بحثه والهدف الذى يرمى إليه البحث الذى يقوم به.

وتعتبر هذه المحاولة التى قام بها الباحثون تماثل دراستنا الراهنة من حيث المنهج والخطوات وحجم وطبيعة مجتمع البحث أو الدراسة حيث أننا بصدد استخدام النموذج الرياضى الاحتمالى فى تحليل بنية العلاقات الاجتماعية فى القرية (مجتمع محلى).

تعقيب:

اعتمدت دراسة شبكة العلاقات الاجتماعية على أفكار ومفاهيم محددة ساعدت إلى حد كبير فى إظهار طبيعة المتغيرات المختلفة المكونة لها.

هذا وقد ظهر اتجاه جديد فى علم الاجتماع اعتمد الباحثين من خلاله على دراسة طبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية ومحتواها وابعادها المختلفة بحيث كان يمكن تفسير ظهور هذه الاتجاه الجديد من خلال التطور الذى طرأ على دراسات التحليل البنائى الوظيفى ذات المعالجة التقليدية وحدوث طفرة فيما يتعلق بالدراسات التى تناولت شبكة العلاقات ومايتصل بها من أوجه للتفاعل بين الناس على أسس ومعاييرمحددة.

وقد اعتمد هذا الاتجاه الجديد المتعلق بدارسة شبكة العلاقات الاجتماعية على مجموعة من العلماء ممن حاولوا توضيح البعد البنائى الوظيفى للجماعات والانظمة المؤثرة فى تشكيل شخصيات وسلوكيات الافراد والجماعات - نقول اعتمد هذا الاتجاه على علماء بارزين أمثال رادكليف براون، بارنز، واليزابيث بوت بحيث شكلت الجهود التى قاموا بها المحاولات الاولى باستخدام شبكة العلاقات الاجتماعية لفهم وتحليل أبعاد تلك العلاقات كما أوضحت تلك المحاولات أهمية استخدم شبكة العلاقات الاجتماعية وجدواها كوسيلة من وسائل دراسة العلاقات الرسمية التى توضح مدى الترابط بين العلاقات الشخصية والعلاقات الرسمية وغير الرسمية داخل التنظيمات. هذا بالاضافة إلى ما كشفت عنه هذه الدراسات أيضا من أهمية استخدام شبكة العلاقات الاجتماعية فى تحليل علاقات القرابة والكشف عن أوجه التناقض التى قد تكون قائمة بين كلا من المجتمعين الريفى والحضرى.

وقد قدمنا من خلال هذا الفصل عرضا لأهم البحوث والدراسات العالمية التى اعتمدت على الاسلوب الكمى فى دراسة البناء الاجتماعى للقرية بعيداً عن

المناهج التقليدية والكلاسيكية التى شاع استخدمها بحيث كان يمكن بسهولة أن نوضح كيفية الاستفادة من تلك الدراسات والبحوث فى تقديم رؤية جديدة يمكن للدراسين والباحثين فى هذا المجال الاستفادة منها فى دراساتهم وابحاثهم المماثلة.

ففى المرحلة الأولى فقد اتسمت بمعالجة موضوعات سوسيولوجية تقليدية كالمجتمع المحلى والتعليم والأسرة والتقسيم الطبقى والهجرة ولكن معالجة هذه الموضوعات لم تكن تتم من منظور الدراسة ولكن من منظور ماتعانيه هذه الموضوعات من مشاكل يستوجب الأمر دراستها أى أنها تعتبر دراسات تطبيقية وعلمية استخدمت فيها مناهج وإجراءات تقليدية وسطحية وبالتالى رأينا أن نتخطى هذه المرحلة من الدراسات حيث لايوجد من بينها ما يعنينا.

أما المرحلة الثانية: فقد ظهر فى تراث علم الاجتماع الريفى الأمريكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الاهتمام بموضوعات لاتتسم بقدر كبير من السعة بقدر ما تركز على نقاط محددة وبالتالى فى تناول وتحليل متغيرات أكثر دقة ولم يتيسر لهم تناول هذه المتغيرات بالتحليل والدراسة الا من خلال ظهور ونمو واستخدام الأساليب والتكنيكات الرياضية والإحصائية التى مكنتهم أو ساعدتهم على التحليل بدقة وبعمق أكثر. وعلى ذلك يمكن القول بأن المرحلة الأولى غلب عليها طابع الدراسة الشمولية لموضوعات سوسيولوجية تتسم بكبر حجمها، أما المرحلة الثانية وفى ضوء الأساليب الكمية (الرياضية والإحصائية) يمكن القول بأن الدراسات التى انصبت على تحليل متغيرات بعينها - وقد لاتكون متغيرات ذات ارتباط منطقى بعضها ببعض - وقد اتسمت بالعمق فى تحليل هذه المتغيرات باستخدام النموذج الرياضى وساعدها فى ذلك ظهور الحسابات الآلية وهذا هو السبب الذى دفعنا إلى أن نعرض لبعض الدراسات دون غيرها من الدراسات التى أجريت فى المجتمع الريفى الأمريكى والمجتمع الريفى فى أوربا، وهذه الدراسات التى عرضنا لها صنفت على أنها تدخل فى نطاق علم الاجتماع الرياضى من قبل

Jamet Holland على الرغم من أنها تنتمى إلى تراث علم الاجتماع الريفي.

وفى ضوء ماتقدم فإن موضوع بنية العلاقات الاجتماعية الذى نحن بصدد معالجته أو دراسته سوف نستفيد من تلك الدراسات التى عرضنا لها فى الاعتماد على فكرة أخذ متغيرات بعينها تسهم أو تشكل بنية العلاقات الاجتماعية فى القرية معتمدين على أسلوب كمى حديث وهو النموذج الرياضى لتحليل هذه المتغيرات التى تتمثل فى علاقات الصداقة والقرابة والجوار والعمل.

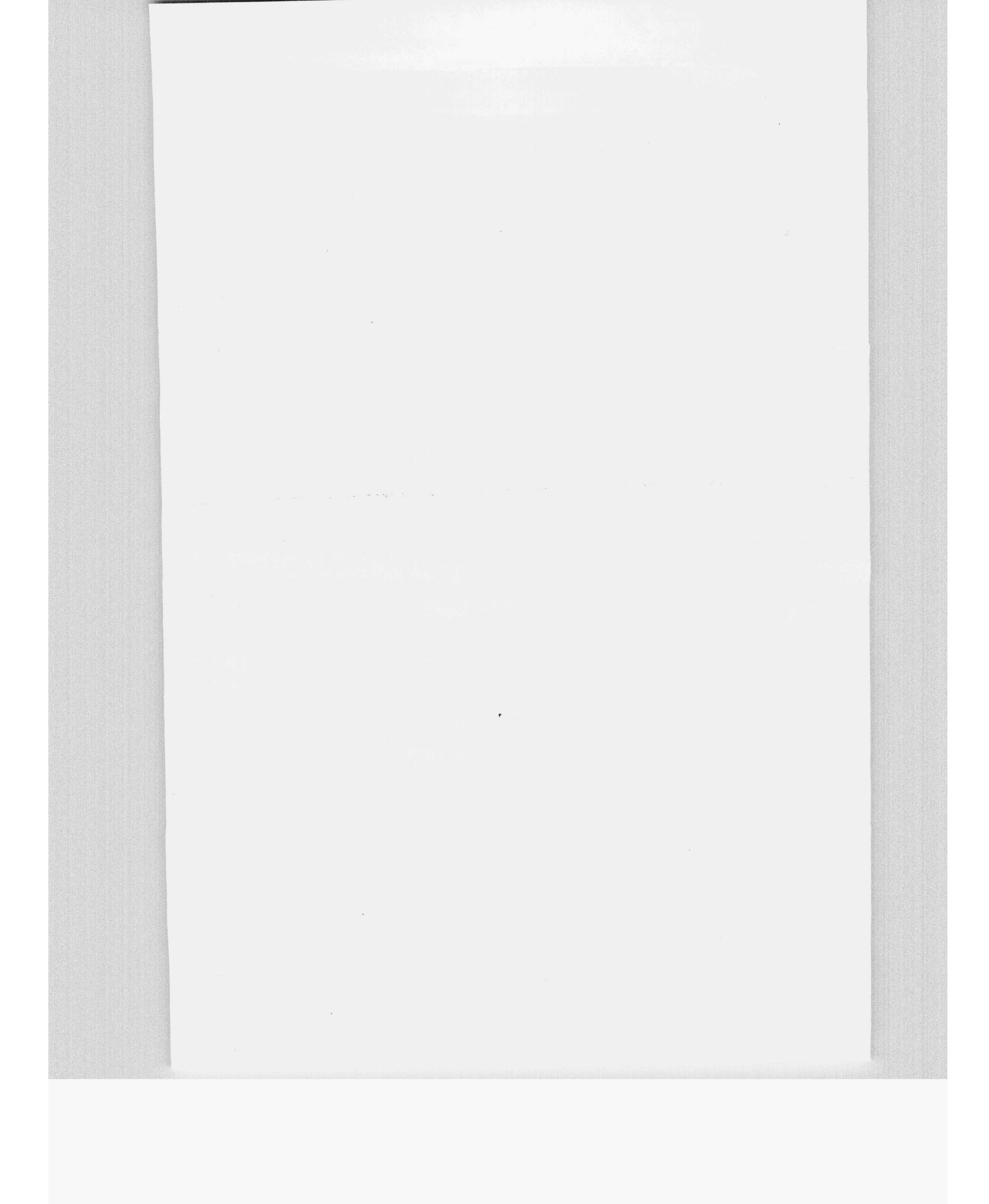
أما فيما يتعلق بالبحوث والدراسات التى أجريت فى العالم الثالث فقد راعينا فى انتقائها من بين تراث علم الاجتماع تناولها لجانب أو أكثر من جوانب البناء الاجتماعى واعتمادها إلى حد كبير على الأساليب الإحصائية.

صحيح أن بعض هذه الدراسات موضوع تناول العلاقات الاجتماعية وعالج بعض المتغيرات، أو المحاور التى نسعى لدراستها وتحليلها فى دراستنا الراهنة وهى علاقات الجوار والقرابة والصداقة والعمل إلا أن هذه الدراسات رغم اعتمادها على أساليب إحصائية يغلب عليها الطابع الانثروبولوجى وماقدمته من معالجات إحصائية تعتبر معالجات متأخرة أو غير متقدمة إذا قورنت بالدراسات الأمريكية فلم نجد من بين هذه الدراسات التى أجريت فى البلاد النامية دراسة اعتمدت على أسلوب رياضى مثل النموذج الرياضى ولادراسة حاولت تحليل متغيرات محددة بدراستها فى العمق.

والأمر الذى يعنينا فى كل هذا هو الدراسات العربية والمصرية خاصة الدراسات التى قام بها باحثون مصريون ينتمون إلى الأرض المصرية وذلك بخلاف الدراسات التى أجريت فى بعض البلاد النامية وقام بها باحثون أجانب فالأمر هنا مختلف وقد حرصنا أيضا على أن ننتقى من بين الدراسات الكثيرة التى أجريت على القرى المصرية وقام بها باحثون مصريون بعض الدراسات التى تناولت البناء الاجتماعى أو

بعض جوانب البناء الاجتماعى للقرى محل الدراسة واعتمدت على أساليب وتكنيكات رياضية وإحصائية لعل من أبرزها استخدام الطريقة السوسيومترية كطريقة تعتمد على التحليلات الإحصائية ولكن هذه الدراسات لها أهميتها ونتائجها المتميزة التى أسهمت فى إرساء دعائم علم الاجتماع الريفى فى مصر وتوضيح العديد من الأبعاد السوسيولوجية. لواقع القرية المصرية، وكما هو معروف أن الطريقة السوسيومترية التى تهتم أساسا بدراسة أو تحليل علاقات التجاذب والتنافر بين الأفراد فى الجماعات الصغيرة نسبيا إلا أن كل من الدكتور «لويس كامل مليكه» والدكتور «محمود أبو زيد» قد استخدم كل منهما الطريقة السوسيومترية فى دراسة قرى بأكملها وهما بذلك قد استطاعا أن يوسعا من مجال استخدام تلك الطريقة من خلال تطبيقها على قرية بأكملها، وهى فى الغالب قرى كلاسيكية تتميز فيها العلاقات الاجتماعية بالثبات والاستقرار والدوام النسبى لهذه العلاقات ومايتمخض عنها وتتوارث الأجيال أنماط هذه العلاقات ومستوياتها دون أدنى تغيير أو تغير يذكر إلا فى حدود التغير الاجتماعى الذى هو سمة أساسية من سمات أى مجتمع ومما لاشك فيه أن هاتين الدراستين قد توصلتا إلى نتائج دقيقة عكست واقعا أو جوانب من العلاقات الاجتماعية السائدة فى هذه القرى بصورة لم يسبق لها مثيل من خلال استخدام طرق البحث الأخرى.

وعلى ذلك رأينا استكمالا وفى ضوء الدراسات التى أجريت على بعض القرى المصرية السابق الإشارة إليها وهى معظمها قرى كلاسيكية أن نحاول أن ندرس بنية العلاقات الاجتماعية فى قرية مستحدثة وباستخدام أسلوب رياضى متقدم وهو النموذج الرياضى الأمر الذى قد يسهم فى توضيح أبعاد وأنماط ومستويات العلاقات الاجتماعية السائدة فى القرى المستحدثة والتى ربما تكون مغايرة فى بعض جوانبها الجوهرية أو الشكلية عن تلك العلاقات الاجتماعية السائدة فى قرى مصر التقليدية وهو ماسوف نتعرف عليه فى كلا من الفصلين الثامن والتاسع.

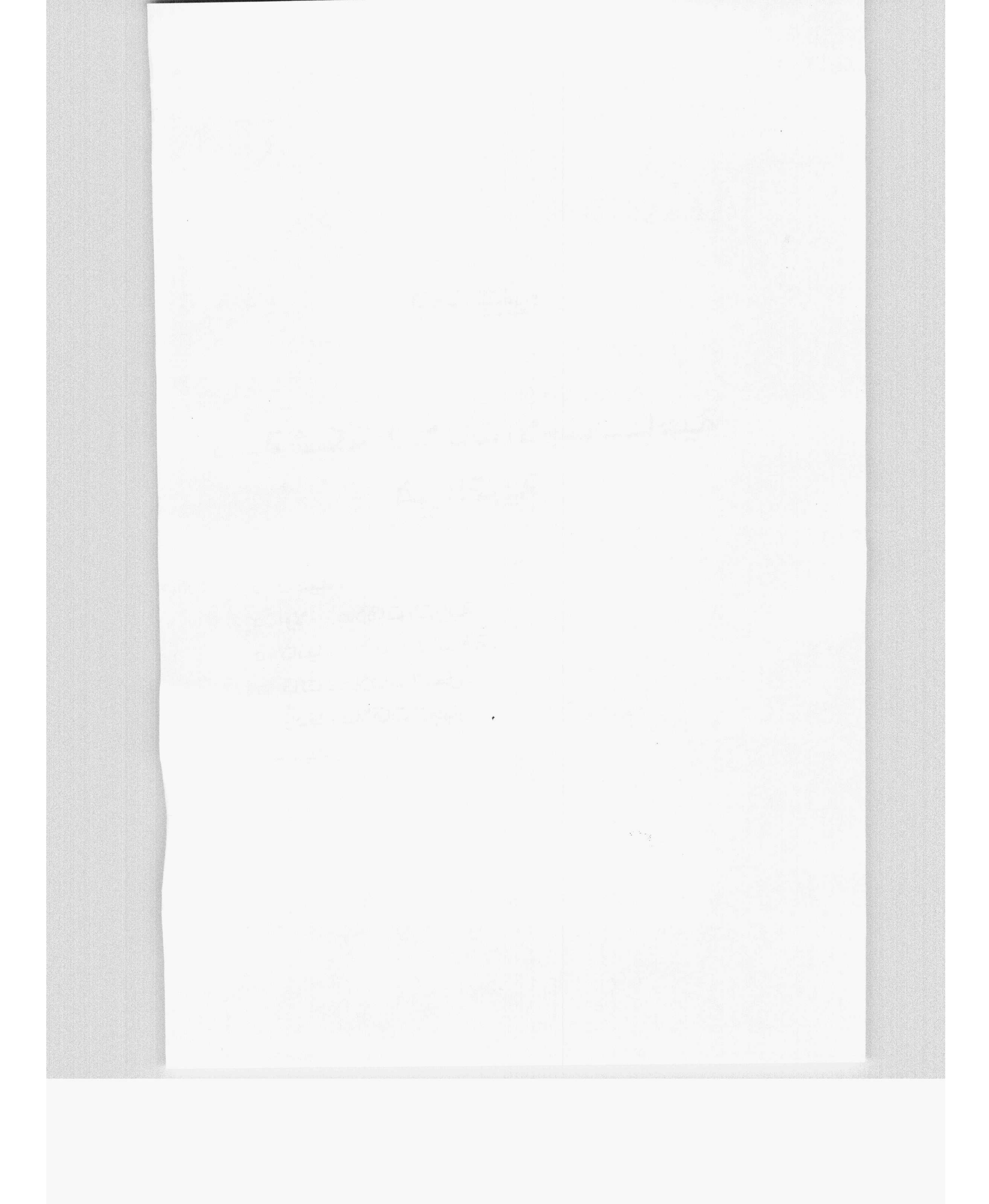


الفصل الثاني:

بنية شبكة العلاقات الاجتمـــاعية في القرية

- تمهيد :
- أولا : علاقات القرابة .
- ثانيا : علاقات الصداقة .
- ثالثا : علاقات العمل .
- رابعا : علاقات الجوار .

تعقيب



بنية شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية(*)

تمهيـد:

سبق أن أوضحنا من قبل المقصود بشبكة العلاقات الاجتماعية وطبيعة بنائها حيث ذكرنا أن شبكة العلاقات الاجتماعية ذات بناء ثابت يؤثر على السلوك، وسمات الشخصية والتى تتأثر بدورها بالعوامل البيولوجية والبيئة الطبيعية ومحل الإقامة والمناخ والأيديولوجيات.

كذلك فإن ثمة معايير بنائية تؤثر فى بناء شبكة العلاقات الاجتماعية وتتمثل هذه المعايير فى الحجم والكثافة والمركزية والتجميع. كما تبين كذلك من الدراسات التى استخدمت أسلوب تحليل شبكة العلاقات وبالذات فى المجتمعات القروية، أنها تنهض على تحليل علاقات اجتماعية بعينها من أبرزها علاقات القرابة وعلاقات الجوار وعلاقات العمل وعلاقات الصداقة.

ومن هنا يتحدد هدف هذا الفصل فى مناقشة بناء شبكة العلاقات بالاعتماد على تحليل هذه المجموعة من العلاقات كل على حدة فى ضوء الشواهد الامبيريقية التى قدمتها لنا دراسة ميدانية قمنا بها فى قرية الناصر التابعة لمحافظة البحيرة وذلك للإجابة على مجموعة من الأهداف الفرعية المحددة التى تتمثل فى:

- توضح قوة علاقات القرابة وشدتها ومركزيتها ودورها فى ثبات النسق الاجتماعى للقرية.
- توضيح قوة علاقات الصداقة وشدتها ومركزيتها ودورها فى ثبات النسق الاجتماعى للقرية.

(*) كتب هذا الفصل الدكتور ناجى بدر إبراهيم.

- توضيح قوة علاقات العمل وشدتها ومركزيتها ودورها فى ثبات النسق الاجتماعى للقرية.

- توضيح قوة علاقات الجوار وشدتها ومركزيتها ودورها فى ثبات النسق الاجتماعى للقرية.

كل هذا من أجل التعرف على أى من هذه العلاقات سواء القرابة والصداقة والجوار والعمل هو الأساس الذى تبنى عليه شبكة العلاقات فى القرية وما هو دور كل علاقة من هذه العلاقات فى المحافظة على ثبات نسق القرية الاجتماعى وإظهار كيف تتساند وظيفياً من أجل تحقيق التكامل لنسق القرية ككل وأى من هذه العلاقات يكون بمثابة معوق وظيفى لنسق القرية ككل؟

هذا وسوف نعرض فى نهاية الفصل لتصور رياضى تم تكوينه وصياغته من واقع الاجابة على الأسئلة أو التساؤلات الفرعية يلخص ويضغط كل هذه النتائج فى صورة نموذج رياضى احتمالى يمكن من خلاله توضيح الأبعاد المختلفة لبناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية محل الدراسة توضيحاً رياضياً.

أولاً: علاقات القرابة:

١ - قوة علاقات القرابة وشدتها:

تلعب علاقات القرابة دوراً هاماً فى بناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية حيث ثبت من البحث الميدانى أن معظم أفراد عينة البحث الذين قدموا إلى القرية محل الدراسة واستوطنوا فيها لهم أقارب يقيمون معهم فى نفس القرية حيث تتنوع العلاقة القرابية فنجد أن لهم أقارب من ناحية الأب (١٧٪) ومن ناحية الأم (٣٠٪) وعلى ذلك فإنه يجدر بنا أن نوضح إلى أى مدى يرتبط الشخص بأقاربه المقيمين معه فى نفس القرية حيث تبين أن علاقتهم قوية وخاصة بأقاربهم من ناحية الأم (ر = ٠,٨)(*)، تلا ذلك علاقات بالأقارب من ناحية الأب، (ر = ٠,٧) وقد تضاءلت قوة هذه العلاقة وشدتها بأقارب الزوجة إذ لم تتجاوز (ر = ٠,٣).

وإن كانت العلاقة بين الأقارب فى قرية الناصر تتميز بالقوة والشدة إلا أنه تبين من الدراسة أن الذكور هم أكثر حرصاً من الإناث من حيث المحافظة على استمرار العلاقة القرابية (٧٧٪) حيث أنه قد تبين أن الذكر يتمتع بدرجة سيادة عالية عن الإناث وهذا شأن المجتمعات الريفية وخاصة فى الريف المصرى وهو ما أكدته نتائج وشواهد الدراسات السابقة التى تناولت موضوع القرابة. وإذا كانت سيادة الذكر تكون أكثر وضوحا فى المجتمعات الريفية أو القرى التقليدية خاصة فإنه على الرغم من حداثة القرية محل الدراسة إلا أن سيادة الذكر كإحدى القيم أو السمات المميزة للقرى التقليدية قد انتقلت إلى هذه القرية المستحدثة ولم يطرأ عليها أى تغيير يذكر كما ثبت من نتائج البحث.

ومن الأدلة التى تؤكد شدة العلاقة القرابية وقوتها أنه متى حدثت مشكلة أو

(*) ر = درجة الارتباط على اختلاف أنواعه سواء أكان معامل ارتباط أو اقتران أو توافق.

خلاف فإن كبار السن بالذات حريصون كل الحرص على ألا تتخطى مشاكلهم حدود دائرتهم القرابية سواء داخل القرية أو أقاربهم الذين يعيشون فى موطنهم الأصلى (٣٤٪).

وعلى الرغم من تفاوت مدة الإقامة لسكان هذه القرية التى لم تصل إلى ٤٠ عاماً إلا أن علاقات القرابة السائدة بين الأفراد لم يصبها أو يلحق بها شئ يذكر من التغيير. حيث أن هذه العلاقات مازالت قوية والدليل على ذلك أن من تتراوح مدة إقامتهم بين ٢٠- ٣٠ سنة مازالوا يلجأون لأقاربهم المقيمين معهم فى القرية فى كل صغيرة وكبيرة. فهم متعاونون ومتضامنون وأكثر تماسكاً ولم يؤثر عليهم بعدهم عن موطنهم الأصلى فهم يعيشون تقريباً بنفس نمط المعيشة السائدة فى قراهم الأصلية التى انحدروا منها بما يعكسه ذلك من مظاهر قوة علاقات القرابة السائدة هناك (٣٩٪).

كذلك تبين أنه على الرغم من طول مدة الإقامة فى القرية إلا أن علاقة الأشخاص بأقاربهم فى موطنهم الأصلى لم تنفصم عراها، حيث تبين أن معظم الذين تتراوح إقامتهم بين العشرين والثلاثين عاماً مازال أقاربهم يحضرون لزيارتهم وذلك من منطلق أهداف عديدة منها الزيارة من أجل الأطمئنان (زيارة عادية)، كما تتسم هذه الزيارات لأقاربهم من موطنهم الأصلى بالكثافة فى حالة التعرض لمشكلة ما. وعلى العكس من ذلك فإن مدة إقامة هؤلاء لم تؤثر أو تؤدى إلى انقطاعهم عن زيارة باقى أقاربهم فى موطنهم الأصلى وهو ما يؤكد قوة علاقة الأفراد بأقاربهم وشدتها سواء من كانوا يعيشون معهم فى نفس القرية أو أقاربهم الذين يعيشون فى الموطن الأصلى (٣٩٪).

هذا وقد اتسمت زيارة أفراد العينة لموطنهم الأصلى بصفة الانتظام إلى حد كبير ولم يثبت من شواهد البحث وجود أى تقصير من الأفراد لزيارة أقاربهم فى

لموطن الأصلى منذ مدة طويلة (٣٩ ٪) تتخطى العامين مثلاً.

وتتعدد أسباب زيارة أفراد القرية لأقاربهم فى موطنهم الأصلى فقد تبين أن كبار السن ومن طالت إقامتهم فى القرية حريصون على الذهاب لموطنهم الأصلى فى حالات بعينها يأتى فى مقدمتها حالات الوفاة والكوارث التى قد يتعرض لها أحد أقاربهم فى الموطن الأصلى. أما فى المناسبات السعيدة على اختلافها فهم أيضاً حريصون على أداء الواجب فى مثل هذه الحالات ولكن ليس بنفس درجة الحرص على أداء الواجب فى الحالة الأولى (٣٩ ٪).

وتؤثر الحالة الاجتماعية للشخص تأثيراً يكاد يكون مباشراً فى علاقته بأقاربه سواء داخل القرية أو خارجها. فقد تبين أن الأفراد المتزوجين تكون علاقتهم أقوى بأقاربهم المتزوجين أيضاً (ر = ٠,٧). كذلك فإن زوجاتهم وأبناءهم على علاقة قوية مع زوجات وأبناء أقاربهم الذين يعيشون معهم فى القرية وليست القرابة وحدها هنا هى أساس هذه العلاقة إنما تتخطى هذه العلاقة حدود القرابة وتدخل فى نطاق علاقات أخرى كالصداقة والجوار وأحياناً العمل هذا بالإضافة إلى الزواج والمصاهرة (٧٤ ٪).

كذلك فإن للحالة الاجتماعية آثاراً وأبعاداً فى مدى حرص الأفراد على زيارة أقاربهم فى موطنهم الأصلى فقد ثبت من الدراسة أن المتزوجين أكثر حرصا على زيارة أقاربهم فى موطنهم الأصلى وهم فى الغالب لايذهبون بمفردهم بل يحرصون على اصطحاب زوجاتهم وأولادهم معهم.

وفى المقابل فإن أقاربهم من المتزوجين يحضرون لزيارتهم فى القرية (ر = ٠,٧) فى صحبة أبنائهم وزوجاتهم ولكن قد يذهب الشخص المتزوج بمفرده إلى زيارة موطنه الأصلى أو يحضر إليه أقاربه المتزوجون بمفردهم (ر = ٠,٤) فى حالات معينة مثل الكوارث والمشاكل التى قد يتعرض لها الشخص فى القرية أو أقاربه فى

موطنه الأصلى. وفى الغالب تأخذ هذه الزيارات الفردية شكلاً جماعياً بمعنى أنه قد يحضر إليه عدد كبير من أقاربه وقت الحاجة دون اصطحاب زوجاتهم وأولادهم والعكس، فقد يتجمع الأفراد الأقارب المتزوجون فى القرية ويذهبون إلى الموطن الأصلى إذا ما تعرض أحد من ذويهم أو أقاربهم لمشكلة أو كارثة (٧٤٪).

وكان من المتوقع أن يكون للتعليم دور فى إحداث تغييرات تؤثر فى قوة وشدة العلاقة القرابية بين الأفراد، إلا أنه ثبت من نتائج الدراسة أنه لايوجد تغيير ذى بال يؤثر على قوة العلاقة وشدتها بل أنه على الرغم من تفاوت درجات التعليم لهؤلاء الأفراد إلا أن هذا لم يؤثر بشكل ملحوظ على قوة العلاقة وشدتها بين أقاربهم سواء الذين يعيشون معهم بالقرية أو أقاربهم فى الموطن الأصلى (ر = ٣,٠)، وكان من المتوقع من المتعلمين فى حالة المشاكل أو الخلافات أو المنازعات أن يلجأوا إلى الشرطة أو القضاء أو لأى من مظاهر السلطة الرسمية إلا أنه قد تبين أنهم مازالوا يلجأون إلى المجالس العرفية (مجالس الصلح) وكبار السن من ذوى الخبرة والنفوذ (٣٢٪). كذلك فقد اتضح من نتائج وشواهد الدراسة الميدانية أن مستويات التعليم المختلفة للأفراد لم تؤثر فى التقليل أو الحد من زيارة أقاربهم فى الموطن الأصلى ولا فى انتظام هذه الزيارات أو الحرص على الذهاب فى حالات الكوارث كالوفاة مثلاً أو حدوث مشاكل (٣١٪).

وعلى الرغم من أن قرية الناصر محل الدراسة تختلف وتتعدد من حيث المهن التى يتم مزاولتها من جانب أفراد القرية بالإضافة إلى مهنة الزراعة - وعلى الرغم مما هو معروف كذلك فى تراث علم الاجتماع الريفى وفى المحاولات المختلفة لتعريف القروية على أنها سمة رئيسية فى الحياة معظم سكانها يشتغلون بالزراعة أو ما يتصل بها من أعمال، وهذا شأن القرى التقليدية المنتشرة أو الموجودة فى جمهورية مصر العربية - نقول على الرغم من ذلك كله أن قرية الناصر محل الدراسة قرية

مستحدثة لها ظروفها الخاصة من حيث النشأة والتكوين وبالتالى فإن سكانها الأصليين الذين استقدمتهم الشركة هم أصلا عمال زراعيون بالإضافة إلى مهن وحرف أخرى لها صلة بعملية الزراعة وبعد أن رفعت الشركة أيديها عن هؤلاء السكان فقد تحول معظم هؤلاء السكان إلى العمل بالزراعة فعلاً وما يتصل بها من أعمال مساعدة ومكملة لعملية الزراعة إلا أن قدراً كبيراً منهم مازال إلى الآن يمارس مهنته أو حرفته الأصلية بالإضافة إلى الزراعة حيث أن الأراضى الزراعية التى كانت تمتلكها الشركة بالكامل قد وزعت عليهم أو أنهم اشتروها أو وضعوا أيديهم على بعضها ... الخ.

وبالتالى فإننا نجد فى هذه القرية ازدواجية وتعدداً للمهن وهو نمط غير موجود فى القرى التقليدية. وعلى الرغم من ذلك ورغم تعدد المهن والحرف التى تتطلب درجات متباينة من التعليم بأنواعه فإن هذا أيضاً لم يؤثر بصورة أو بأخرى على قوة علاقات القرابة وشدتها. كذلك لم تؤثر المهنة فى طبيعة علاقات القرابة بين الأفراد من حيث قوتها وشدتها والدليل على ذلك أننا لم نجد أى مؤشر على ضعف العلاقات القرابية أو سطحيتها بين من ينتمون لمهنة معينة أو تضمهم فئة معينة.

ونأتى إلى متغير آخر قد يكون سبباً وراء ضعف العلاقة أو قوتها بين الأفراد فى هذه القرية ألا وهو دخل أفراد مجتمع البحث بمعنى أننا حاولنا اختبار تأثير العامل الاقتصادى فى هذا الصدد، إلا أنه لوحظ فى هذا الشأن أن من يقل دخلهم عن ١٠٠ جنيه فى الشهر يكاد يكون حرصهم أكبر على استمرار العلاقة بأقاربهم فى الموطن الأصلى ويذهبون بصفة تكاد تكون منتظمة وحريصون كل الحرص على دعم علاقاتهم بأقاربهم المقيمين معهم فى نفس القرية (ر = ٠,٧٤)، من حيث مؤازرتهم وتضامنهم معهم مادياً ومعنوياً فى كل المناسبات السعيدة وغير السعيدة كالوفاة والكوارث وهنا قد يتبادر إلى الذهن تساؤل مؤداه كيف يكون الأمر هكذا

على الرغم من انخفاض دخل هؤلاء الأفراد؟ ومن وجهة نظرنا أن هذه الأرقام التى ذكرها هؤلاء الأفراد عن دخولهم لاتمثل الحقيقة الفعلية لدخلهم حيث لايخفى على المشتغلين بالبحث أن نسبة كبيرة من أهل الريف يحرصون على عدم ذكر دخولهم الفعلية والحقيقية تحسباً لما قد يترتب من ذكرهم للحقيقة أو خشية الضرائب أو الحسد فى حين أنهم إذا ما سئلوا عن الإنفاق فإنهم يذكرون أرقاماً تفوق كثيراً الأرقام التى ذكروها فيما يتعلق بدخلهم.

٢- مركزية علاقات القرابة:

ثبت من نتائج الدراسة الميدانية أن العلاقات القرابية للفرد تحتل المرتبة الأولى من حيث التركز وتتركز فى الأقارب من ناحية الأم يلى ذلك القرابة من ناحية الأب، إلا أنه قد تبين أن علاقات القرابة فى مجملها بالنسبة لأفراد قرية الدراسة تأتى من ناحيتى الأب والأم معاً هذا بالإضافة إلى العلاقات بأقارب الزوجة.

وتتميز هذه العلاقة بالتركيز متى كانت الزوجة من الأقارب بمعنى أن الشخص لم يدخل فى علاقة من خلال الزواج (علاقة زواج ومصاهرة) مع أناس آخرين غرباء عنه وإنما تركزت وتدعمت علاقته بأقاربه بإضافة علاقة جديدة وهى علاقة الزواج وقد لوحظ أيضاً أن الاقتران بأقارب الأب عند الزواج يتركز فى الزواج من ابنة العم (ر = ٠,٧) وهذا أيضاً ثابت وواضح فى العديد من المجتمعات الريفية التقليدية كما وضح لنا من الدراسات السابقة حيث أن العديد من المجتمعات الريفية وخاصة فى قرى محافظات الوجه القبلى تتمسك بضرورة أن تتزوج البنت من ابن عمها (٧٧٪).

أما إذا اقترن الرجل بزوجة من خارج دائرة القرابة (ر = ٠,٣) فإنه فى الغالب الأعم تتميز علاقته بأقارب الزوجة بالسطحية إلى حد كبير وهذا مرجعه إلى أنه فى المجتمعات الريفية التقليدية قد يعاب على الرجل أنه يسير وراء زوجته فى بعض

الأمور ورغم ما يقال عن سيادة الذكر كقيمة من القيم السائدة إلا أن هذه السيادة كما أوضحت الدراسات السابقة تتميز بأنها سيادة شكلية، أما عن عملية الاختيار فى الزواج فإنها حتى أن تمت خارج دائرة العلاقة القرابية للرجل وإن اتسعت فهى لاتخرج عن دائرة القرية التى انحدار منها فى موطنه الأصلى.

وقد احتل كبار السن من الأقارب مركز الصدارة حيث يتم حولهم تركز معظم العلاقات التى تفرضها علاقات القرابة إذ تبين أنه يتم الرجوع إليهم فى كافة الأمور من حيث حل المنازعات أو الخلافات من خلال المجالس العرفية أو مجالس الصلح وفى عملية الزواج وفض المشاكل العائلية داخل الدائرة القرابية هذا بالإضافة إلى أخذ الرأى والمشورة والخبرة فى شئون الزراعة والعمل. وقد ترتب على ذلك أن كبار السن سواء من الأقارب أو من غير الأقارب يتمتعون، باحترام كل من هم دونهم سناً (٣٩٪) . ذلك بصرف النظر عن مستواهم التعليمى أو دخولهم أو مهنتهم، وتلك القيمة تسود فى معظم المجتمعات القروية حيث أشارت إليها العديد من الدراسات السابقة.

وعلى الرغم من اختلاف مدة الإقامة والمعيشة فى القرية فإن تركز العلاقات القرابية لايقتصر فقط على الأقارب المقيمين فى نفس القرية ولكن يوجد أيضاً فى الموطن الأصلى من يمثلون نقطة تركز يلتف حولها الأفراد على الرغم من اتساع المسافة بينهم، والدليل على ذلك أنه قد يتعذر حل مشكلة ما من قبل من توكل إليهم هذه المهمة ممن تتركز فيهم علاقة الشخص القرابية وبالتالى فإنهم يجدون أنفسهم مضطرين للجوء إلى دائرة التركز الأوسع فى الموطن الأصلى (٣٤٪) . وأحياناً يلجأ الفرد إلى أقارب له غير مقيمين فى الموطن الأصلى ويمثلون مراكز مرموقة فى العاصمة مثلاً للعمل على حل مشاكلهم أو قضاء مصالحهم (٧٠٪) . كذلك ثبت من الدراسة الميدانية أن المتعلمين رغم تفاوت درجات تعليمهم وغير

المتعلميين لايختلفون فيما بينهم فى مدى تركز علاقتهم القرابية بكبار السن من ذوى الخبرة أو ذوى النفوذ والسلطة داخل القرية أو فى موطنهم الأصلى (٣٣٪).

٣- علاقة القرابة وثبات النسق الاجتماعى:

إذا اعتبرنا أن علاقات القرابة فى قرية الناصر تمثل نسقاً فرعياً من نسق اجتماعى مفتوح ومعيارى وثابت ومتكامل فإنه يوجد العديد من العوامل التى تؤثر فى ثبات هذا النسق منها عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى وتوقعات الدور. وبالتالى فهى تؤثر على التنظيم الاجتماعى للقرية. فلقد أثبتت الدراسة أن النسق القرابى يتسم بصغر الحجم نسبياً فى هذه القرية ولكنه مرتبط بالنسق القرابى الأعم والأشمل فى الموطن الأصلى وهذا مرجعه لظروف نشأة هذه القرية واستقدام سكانها من محافظات عديدة، فالنسق القرابى فى القرى التقليدية يتسم بكبر الحجم وتعدد علاقات الشخص القرابية لتشمل جميع أقاربه سواء من ناحية الأب أو الأم أو الزوجة. أما فى قرية الناصر فإن دائرة القرابة بالنسبة للشخص تتسم بالضيق النسبى مهما اتسعت دائرة هذه القرابة وحجمها.

فمن حيث التنشئة الاجتماعية أوضحت نتائج الدراسة أن الأفراد الذين يعيشون فى هذه القرية تربوا ونشأوا اجتماعياً فى موطنهم الأصلى على الارتباط بالأقارب وضرورة حبهم والتمسك بهم لأن هذا يعزز قدرهم ومكانتهم، تلك القيم التى نشأوا عليها قد نقلوها وعملوا بها فى القرية وسعوا جاهدين لتلقينها نظرياً وعملياً لأبنائهم ممن ولدوا فى القرية.

وعلى ذلك وكما سبق أن قلنا فإن نسق القرابة فى القرية محل البحث لايختلف كثيراً عن نسق القرابة فى الموطن الأصلى وهذا يتمثل فى أن الأفراد حريصون على تعريف أبنائهم بأقاربهم المقيمين بالقرية والمقيمين خارجها فى الموطن الأصلى. وقد ثبت هذا من خلال حرصهم على زيارة موطنهم الأصلى

بصحبة أبنائهم كذلك فهم حريصون أيضاً على تلقينهم القيم والمبادئ المرتبطة باحترام كبار السن وتوقيرهم واللجوء إليهم فى حل مشاكلهم سواء الخاصة أو العامة.

وفيما يتعلق بالضبط الاجتماعى كعامل من عوامل ثبات النسق القرابى واستمرار وجوده فإن المشاكل القائمة خاصة العائلية منها لاتحل إلا عن طريق كبار السن من الأقارب أو مجلس الكبار إن وجد، حيث يعاب على الشخص إذا سلك أى مسلك فى حل مشاكله أن يخرج عن نطاق أقاربه أو بلدياته بحيث يعاقب اجتماعياً متى لجأ إلى الشرطة أو القضاء فى حل أى مشكلة أو نزاع نشأ بينه وبين جيرانه.

ثانياً: علاقات الصداقة:

١ - قوة علاقات الصداقة وشدتها:

تشمل علاقات الصداقة التى سوف نتناولها علاقات الصداقة بين الذكور والذكور فى قرية الدراسة وكذلك بين الإناث والإناث حيث لم يتناول البحث الذى نحن بصدده أياً من علاقات الصداقة بين الذكور والإناث لأن قرية الناصر قرية مستحدثة وما سائد فيها من علاقات للصداقة لايختلف كثيراً عن علاقات الصداقة القائمة بين الأفراد فى القرى التقليدية ولكن يوجد العديد من الاختلافات الجوهرية التى تظهر أو تبدو فى طبيعة علاقات الصداقة فى هذه القرية لعل من أهمها أن شبكة علاقات الصداقة للشخص الواحد تتميز بالاتساع والانفتاح على أشخاص آخرين يعيشون معه فى القرية وقد تربطه بهم علاقات أخرى أولية كعلاقة القرابة أو الجوار أو العمل فى حين أوضحت شواهد الدراسات الريفية السابقة أن شبكة علاقات الصداقة التى تربط الفرد بباقى الأشخاص فى القرية تتميز بأنه يدخل فى علاقات مع أشخاص يعرفهم جيداً وفى الغالب منذ الصبا، والمقصود

بكلمة يعرفهم هنا أنه يعرف أسرهم جيداً ووضعهم الاجتماعى ومكانتهم فى القرية، ومطلع على معظم أحوالهم وبالتالى فإن من يدخل معهم فى علاقات صداقة ويشكلون شبكة علاقاته قد يكونون أقاربه أو جيرانه. ونكاد لانلمح فى علاقات الصداقة القائمة بين الأشخاص أية عوامل أخرى قد تؤثر على قيام هذه العلاقة واستمرارها مثل التعليم أو الوضع الاقتصادى. فى حين أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل تتحكم فى شبكة علاقات الصداقة فى قرية الناصر منها أن ظروف العمل بالشركة هى التى جمعت هؤلاء الأشخاص وكذلك ظروف المسكن والتجاور المكانى حيث لم يكن لهم دخل فى عملية اختيار هذا السكن، كما أن عملهم بالشركة وبحكم مؤهلاتهم وخبراتهم قد صنفتهم إلى فئات هى التى فرضت طبيعة الاحتكاك بينهم، وبالتالى نشأت بينهم علاقات صداقة، هذه العلاقات قامت على أسس مغايرة ومختلفة عن ظروف نشأة علاقات الصداقة فى القرى التقليدى فى مصر. ولقد أثبتت نتائج الدراسة أن معظم الأشخاص فى القرية تنحصر علاقات الصداقة لهم فى زملاء العمل والجيران، وزملاء العمل قصدوا بهم هنا زملاء العمل فى شركة شمال التحرير (٣٥٪) وإن علاقات الصداقة بين الذكور أوضح من علاقات الصداقة بين الإناث (ر = ٧,) وفى الغالب فإن علاقات الصداقة القائمة بين الإناث تتميز بالتبعية بمعنى أن الإناث عندما يدخلون فى علاقات صداقة مع إناث آخرين قد يكونون إما زوجات أصدقاء أزواجهم وإما بنات أصدقاء آبائهم وإما من أقاربهم من النساء. وهذا ما يؤكد أنه نظراً لما يتمتع به الذكر من سيادة فإنه حر فى اختيار وتوسيع دائرة علاقات الصداقة مع الذكور سواء أكانوا زملاءه فى العمل أم من جيرانه أم ممن يعيشون معه فى القرية ككل. وقد تتسع أيضاً هذه الدائرة لتشمل أصدقاء من قرى أخرى مجاورة أو من المدن، وقد تمتد هذه العلاقة لأبعد من ذلك لتشمل أصدقاء له يعيشون فى الموطن الأصلى.

ومن الأدلة على قوة علاقات الصداقة وشدتها أن الرجل له مجموعة من

الأصدقاء حريص على الاجتماع معهم (مع نفس الأصدقاء) فى كل مرة (٣٥ ٪) . وأن هذا اللقاء يستغرق فى المتوسط فى حدود الساعتين ولكن فيما يقضون هذه الساعات (٢٢ ٪) ؟. ولقد تبين أنهم يقضونها فى مناقشة المشاكل العامة وحل مشاكلهم الخاصة (١٩ ٪) وفى بعض الأحيان يمارسون بعض ألعاب التسالى (٢٣ ٪) .

وإذا كان الرجل حريصاً فى علاقته مع الأصدقاء على اللقاء بهم فى كل مرة، فإنه فى حالة إذا ما التقوا وغاب واحد منهم ففى الغالب الأعم سرعان ما ينفض هذا اللقاء (٤٤ ٪) وهم فى حالة من القلق وغالباً ما يسعون جاهدين البحث والسؤال عنه. ومما يؤكد قوة العلاقة - علاقة الصداقة - سواء بالنسبة للذكور والإناث أنه متى تعرض أحد من الأصدقاء لمشكلة ما فإن الأصدقاء يسرعون ويتسابقون فى الوقوف إلى جانبه ومؤازرته (٦٦ ٪) .

وعلى الرغم مما يظهر من قوة وشدة علاقات الصداقة فإن الشخص متى تعرض لمشكلة تتصل بأسرته فهو فى الغالب الأعم لا يلجأ إلا لأقاربه على نحو مفترح وذلك من منطلق أن المسائل أو المشاكل الأسرية لايجوز الخوض فيها أو إطلاع أحد عليها بخلاف الأقارب (٣٤ ٪) . ولكن كما سبق أن أوضحنا فإن للشخص أصدقاء من أقاربه، ومتى اجتمعت هاتان الصفتان فإن هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص يكونون الأقرب فى مساعدة الشخص على حل مشاكله الأسرية.

ويلعب السن دوراً كبيراً فى علاقات الصداقة فنجد عدداً من الاختلافات بين فئات السن فيما يتعلق بالصفات الواجب توافرها فى الصديق فقد تركزت الصفة الأولى فى الطيبة (٤٧,٣ ٪) وبالذات لدى كبار السن ممن تتراوح أعمارهم بين ٤٠ - ٦٠ عاماً.

ولقد ثبت من الدراسة أن صفة الطيبة هذه تتمثل فى المحل الأول فى

الصلاح، والتدين لأنه متى تمسك الشخص بتعاليم دينه فإن هذا يترتب عليه الكثير من الصفات الحميدة ومن المعروف وكما أوضحت الدراسات السابقة أن صفة التدين والصلاح هامة جداً ويتمسك القرويون بها وهى تعكس قيمة أساسية تحكم علاقات الأشخاص الآخرين به.

كذلك فإن صداقة كبار السن تكاد تنحصر فى زملائهم فى العمل السابق وجيرانهم سواء أكانوا أقارب لهم أم غرباء. وتتضاءل علاقات صداقتهم مع باقى الأفراد فى القرية على الرغم من أنهم يعرفونهم ولكن لايمكن أن ترقى هذه العلاقة إلى مرحلة صداقة قوية وذلك لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال عدم معرفتهم لأصولهم العائلية أو عدم تميزهم أو ظهور علامات أو مؤشرات الصلاح والتدين (٤٢ ٪) على سلوكهم.

ومن الأدلة التى تؤكد قوة علاقات الصداقة وشدتها أنه لايوجد موعد محدد سابق يلتقى فيه الأصدقاء (٤٣ ٪) فبما أنهم أصدقاء بالمعنى السابق الإشارة إليه، فهم يلتقون دائما ودون ميعاد سابق. وتتعدد توقيتات اللقاء دون مراعاة لأى ظروف فالأصدقاء فيما بينهم يتبعون سياسة الباب المفتوح حيث أنهم يطرقون أبواب أصدقائهم فى أى وقت وخصوصاً متى كانت هناك حاجة ضرورية أو ملحة، وهذا ثابت أيضاً من الدراسات السابقة التى شملت القرى التقليدية بحيث لانجد اختلافاً يذكر.

ونظراً لأن كبار السن يكون لديهم وقت فراغ أطول فإن ساعات اللقاء مع أصدقائهم تتعدد وتطول. ويقضون ساعات اللقاء هذه فى جانب منها لحل مشاكلهم الخاصة وجانب أكبر لحل مشاكل أقاربهم وأصدقائهم (٤٢ ٪) ومن يلجأون إليهم طلبا للمشورة أو النصح بحكم خبراتهم وهذا دور مفروض عليهم ومتوقع منهم، فهم لايتأخرون فى التحرك من أجل حل مشكلة ما خاصة المشاكل

العامة تحسبا لتفاقم هذه المشكلة حيث أنه كما سبق أن أوضحنا فإن كبار السن ممن يتمتعون بمكانة فى هذا المجتمع يمثلون عنصراً رئيسياً من عناصر الضبط الاجتماعى فى هذه القرية. هذا فى حين تتضاءل وتقل كثيراً الأوقات أو الساعات التى يقضونها فى ألعاب التسالى أو التسامر لأنه قد تبين أن المشاكل الخاصة والعامة التى يتعرضون لها هم وذووهم تستغرق معظم أوقاتهم.

أوضحت كذلك شواهد الدراسة ،أن بعض كبار السن ممن عرف عنهم التقوى والصلاح والحكمة فهؤلاء الأشخاص تربط بينهم علاقات صداقة قوية ويمكن القول بأنهم يشكلون مجالس الصلح أو مجالس عرفية وتتشابك العلاقات بينهم فقد تجمع بينهم علاقات قرابة وعلاقات صداقة وعلاقات عمل وعلاقات جوار ولايقتصر دورهم على حل المنازعات للقرية فقط بل وقد يمتد دورهم ليشمل باقى القرى المجاورة لمن يلجأ من أفراد القرى إليهم لحل مشاكله وبالتالى فهم حريصون كل الحرص على أن يلتقوا فى كل مرة دون تغيب أحدهم وذلك خوفاً أو تحسباً للنظر فى أمر ما قد يمس أو يرتبط بواحد منهم يكون غائباً عن هذا اللقاء (٥٣٪).

وكبار السن ممن تربطهم علاقات صداقة يؤكدون ضرورة المؤازرة والوقوف إلى جانب الصديق فى أى مشكلة (ر = ٠,٧) أو محنة تتعرض لها كما يحرصون على تلقين هذه القيمة الاجتماعية وتوضيح أبعادها وأهميتها لمن هم أصغر منهم سناً سواء أكانوا من أبنائهم أم أقاربهم أو من يرتبطون معهم بأى علاقة أخرى.

وتلعب علاقات الصداقة القوية دوراً بارزاً عند حدوث خلاف بين الأصدقاء فإن الأصدقاء حريصون على المبادرة بالسعى وراء الصلح وعودة علاقات الصداقة إلى مجراها الطبيعى وبالتالى فإن من تربط بينهم علاقات صداقة، وهى فى الغالب علاقة معقدة ومتشابكة مع علاقات أخرى سواء أكانت قرابة أو زمالة فى العمل

أوجيرة، سرعان ما تتلاشى أية خلافات بينهم فهى لاتطول ولاتتعمق ولايسعى أحد إلى تعميق هوة الخلافات فعلاقة الصداقة قوية ومتينة لأن هناك اعتبارات علاقية أخرى تحكم وتدعم هذه العلاقة.

وتلعب درجات التعليم دوراً محدوداً إلى حد كبير فى علاقات الصداقة القائمة بين الأفراد حيث لم نلحظ مؤشراً واضحاً يؤكد على أن درجة التعليم تؤثر فى اختيار الصديق أو أنها تدعم وتعضد علاقته بأصدقائه فاعتبارات القرابة والصداقة والزمالة فى العمل والجوار تسير وراء قوة علاقة الصداقة وشدتها ويأتى التعليم فى مرحلة متأخرة خاصة فيما يتعلق بصغار السن المولودين فى القرية إذ أن تجمعهم وتخرجهم من مدرسة واحدة - المدرسة الوحيدة بالقرية - قد جعلهم يعرفون بعضهم إلى حد كبير. ورغم زمالتهم فى المدرسة وفى مراحل الدراسة فإنهم ليسوا أصدقاء بالمعنى المقصود فأصدقاؤهم الحقيقيون هم من أقاربهم أو جيرانهم فى المسكن (٤٢٪).

وتلعب درجة التعليم دوراً أساسياً فى لقاء الأصدقاء من المتقدمين فى السن حيث أن استغراق أكثر الوقت يكون فى حل المشاكل الخاصة بهم أو المشكلات العامة فى القرية. فتفاوت درجات تعليمهم يساعد كثيراً على تناول هذه المشكلات وعلاجها وحلها بصورة أفضل، فى حين أنه متى يلتقى أصدقاء ممن انعدم تعليمهم أو قلت درجته فإنهم يستغرقون معظم الوقت فى ألعاب التسالى وفى الغالب يكون هؤلاء من صغار السن (٣١٪).

وفيما يتعلق بالمهنة أو العمل فمعظم سكان هذه القرية كانوا يعملون بشركة شمال التحرير حيث أن الشركة تحت التصفية حيث تخارج معظمهم من العمل بالشركة واشتغلوا بالزراعة فى الأراضى التى وزعت عليهم ولكنهم مازالوا متأثرين بظروف عملهم بالشركة وعلاقاتهم الوظيفية التدرجية السابقة حيث تبين أن من

كانوا يعملون عمالاً بالشركة توجد بينهم علاقة صداقة ومن كانوا يعملون فى وظائف أخرى ملاحظين أو مهندسين أو موظفين تظهر بينهم دوائر علاقات صداقة أضيق وليست واضحة تمام الوضوح ولكن تساوى كل سكان القرية من ناحية القيام بالعمل الزراعى وما يرتبط به من أعمال أخرى مكملة (٣٤٪).

وعلى ذلك فالنشأة الأولى لعلاقات الصداقة بين الأفراد حكمتها ظروف يمكن أن نطلق عليها ظروف طبقية (صداقة بين العمال - صداقة بين المهندسين) إلا أنه بسبب اعتبارات القرابة والجوار لم تنحصر علاقات صداقة الفرد فى هذا المجال الطبقى وإنما تعددت وتشعبت لتشمل باقى الفئات أو الطبقات الأخرى وإن اتسمت هذه العلاقات بالسطحية إلى حد كبير.

٢- مركزية علاقات الصداقة:

إذا كانت علاقات الصداقة -خاصة القائمة بين الذكور تشغل الحيز الأكبر فى مجال تحليلنا لهذه العلاقة وذلك لعدة اعتبارات سبق أن أوضحنا بعضها، إلا أن الكم الأكبر من مفردات عينة البحث نظراً لكونهم من الذكور حيث كان من المتعذر أن نساوى بين نسبة الذكور والإناث فى حجم العينة لصعوبة تتعلق بمقابلة الإناث وإجراء البحث عليهم وهى من الصعوبات التى تواجه أى باحث فى أى مجتمع ريفى ما لم يعاونه عدد من الباحثات الإناث، وبناء على ماتقدم فإنه قد تبين لنا من الدراسة أن الذكور تتركز صداقتهم فى أقرانهم من الذكور المجاورين لهم فى السكن والذين تربطهم علاقة زمالة فى العمل. وفى الغالب فإن هاتين الفئتين ثبت من شواهد البحث أن نسبة كبيرة منهم من أقاربهم وبلدياتهم.

فالذكور وخاصة كبار السن، يلتقون دائماً فى دور العبادة (المسجد) وكذلك تجمعهم دار المناسبات إلا أن هذه اللقاءات تتم بين الأصدقاء (١٧٪) وغير الأصدقاء ولكن اللقاءات بين جماعة الأصدقاء تتم فى الغالب فى منزل أحدهم

دون تحديد. وكما سبق أن ذكرنا فإن لقاء الأصدقاء ليس له موعد محدد إلا أن المكان المحدد له فى الغالب هو منزل أحدهم (١٧٪) دون تفريق. فلقد ثبت من الدراسة أيضاً أن جماعة الأصدقاء من النادر أن يلتقوا فى مقهى على الرغم من تعدد المقاهى بالقرية. أما الإناث فإن أماكن لقائهم قد تركزت فى المنازل.

ويلعب السن دوراً كبيراً فى تمركز علاقات الصداقة حيث ثبت من البحث أن فئات السن على تنوعها تتفق فى تركز علاقات صداقتهم بجيرانهم (٤٢٪) فى نفس القرية يلى ذلك زملاء العمل وقد تبين أنهم فى الغالب تربطهم علاقات قرابة بدرجات متفاوتة.

ونظراً لما تتمتع به علاقات الصداقة بين جماعات الأصدقاء فى القرية فقد تبين أنه لايوجد شخص بعينه تتركز حوله علاقات الصداقة داخل جماعة الأصدقاء. حيث اتضح ذلك من خلال أنه متى التقت جماعة الأصدقاء ولم يحضر أحدهم فإن اللقاء يفشل أو ينفض بحثاً وراء المتغيب هذا. كما أنه متى تأخر أحدهم عن الحضور فإنهم ينتظرونه ولاتبدأ المناقشات الجدية فى أمر ما إلا مع اكتمالهم. تبين كذلك أن جماعة الأصدقاء للأشخاص فى هذه القرية ليس لها عدد تقل أو تزيد عنه ففى بعض الحالات فإن جماعة الأصدقاء هذه تتخطى العشرة أشخاص حريصون على اللقاء فى كل مرة دون أن يتخلف أحدهم، وجماعات أخرى من الأصدقاء قد يتدنى فيها العدد إلى ثلاثة أشخاص. وقد تميزت جماعات الأصدقاء بأنها محدودة العدد نسبياً يرتبط ذلك بوضوح قوة علاقة الصداقة وتمركزها فى ثلاثتهم أو رباعيتهم مثلاً.

٣- علاقات الصداقة وثبات النسق الاجتماعى:

أوضحت شواهد الدراسة الميدانية أن علاقات الصداقة القائمة بين الأفراد فى قرية الناصر تلعب دوراً فى المحافظة على ثبات هذا النسق وتكامله حيث تبين أن

الأفراد تربطهم ببعضهم البعض علاقات صداقة تتخذ شكل جماعات أو شبكات صغيرة بمعنى أن الشخص تربطه علاقات صداقة تختلف من حيث القوة والشدة بأقاربه وجيرانه وزملائه في العمل. بمعنى أن علاقة الصداقة للفرد الواحد تكاد تكون متعددة (٢٢٪) فجماعات الأصدقاء مهما كبر حجمها أو صغر تمثل لقاءاتهم جانباً هاماً من جوانب حل مشاكلهم الخاصة والعامة وهذا ما يؤكد أن لقاءاتهم كأصدقاء ليست بهدف اللهو أو اللعب أو التسامر (ر = ٠,٧). وقد تجلى هذا واضحاً لدى المتقدمين في السن فشغلهم الشاغل كان المحافظة على المصالح الخاصة والعامة التي هي المصالح التي تخص القرية ككل فكبار السن مدركون تماماً لدورهم فيما يتعلق بصالح القرية وخاصة تجمعهم لحل مشكلة ما تمس القرية أو تتعلق بها.

كما أثبتت نتائج الدراسة كذلك أن الفرد تتعدد علاقات صداقته مع أقاربه وزملائه في العمل وبلدياته وجيرانه. فقيام علاقات الصداقة المتعددة والمختلفة من حيث الكثافة يحول في الغالب دون نشوب منازعات أو مشاكل قد يكون لعنصر الإنتماء القرابي أو الإنتماء لمحافظة معينة دور في تفاقمها وبالتالي فإن اتساع شبكة علاقات الصداقة للفرد الواحد في هذه القرية جعل من السهل استيعاب أي مشكلة أو خلاف يمكن أن يظهر على أي مستوى.

وبالتالي يمكن القول بأن علاقات الصداقة لها دور من أكثر الأدوار فاعلية في المحافظة على ثبات نسق القرية الاجتماعي، كما أن علاقات الصداقة المتعددة والمتشابكة التي يشترك فيها الشخص الواحد لم تسمح بظهور جماعات فرعية تدور حول القرابة أو حول الإنتماء لمحافظة معينة خاصة فيما يتعلق بأي مصلحة عامة تخص القرية ككل كذلك فإن الجماعات الفرعية التي نتحدث عنها وثبت من البحث أن علاقات الصداقة بين الأفراد قد حدت من تمركزها وظهورها على

السطح فى مجتمع هذه القرية موجودة ولكن لاتظهر آثارها إلا فى أمور معينة كالزواج مثلا، فمهما بلغت قوة علاقة الصداقة وشدتها بين الأفراد فإنه فى أمر الزواج بالذات فهم يميلون إلى أن يقومون بإتمامه من داخل هذه الجماعة الفرعية على وجه التحديد.

ثالثاً: علاقات العمل:

١- قوة وشدة علاقات العمل:

تشكل علاقات العمل إحدى العلاقات التى تؤثر فى شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد فى قرية الدراسة ولكن قبل أن نخوض فى تحليل هذه العلاقة من حيث قوتها وشدتها ومركزيتها وأثرها على ثبات النسق الاجتماعى للقرية نؤكد أن أفراد هذه القرية والأفراد الذين أجرى عليهم البحث مازالوا متأثرين بعلاقات العمل التى كانت سائدة بينهم وقت اشتغالهم بشركة شمال التحرير الزراعية، مع ملاحظة أنه يوجد عدد لابأس به من مفردات عينة البحث مازالوا على علاقة وظيفية بشركة شمال التحرير.

كذلك. ثبت أن معظم أفراد عينة البحث تربطهم بزملاء العمل علاقات أخرى كالقرابة أو الصداقة وهى علاقات سابقة لدخولهم أو التحاقهم بالعمل بشركة شمال التحرير (٥١٪) وبالتالى فقد أضافت علاقة العمل إلى علاقاتهم السابقة بعداً آخر أثر بالإيجاب أو السلب على علاقاتهم السابقة، كما ترتب على التحاقهم للعمل بالشركة أيضاً إضافة علاقة أخرى لعلاقاتهم وهى علاقة الجوار فى السكن. وقد تبين من البحث أن معظم العلاقات بين زملاء العمل تتميز بالقوة والشدة. وهذا راجع إلى الأسباب السابق الإشارة إليها لوجود سابق معرفة أو قرابة ... إلخ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بعلاقة القرابة وتأثيرها على علاقة العمل حيث تبين أن قدراً كبيراً من الأفراد لهم أقارب يعملون معهم فى الشركة وتتعدد

وتختلف هذه العلاقة القرابية سواء من حيث كونهم أقارب لهم من ناحية الأب أو الأم أو الأثنين معاً، أو علاقة نسب أو مصاهرة. وأخيراً يأتى من تربطهم بهم علاقات أخرى (كأصدقاء أو معارف أو بلديات) من الموطن الأصلى.

وقد تبين كذلك أن علاقات العمل بين الأفراد تختلف من حيث القوة فهى تتميز بالتضامن بين زملاء العمل الذين تربطهم ببعض علاقات سابقة سواء أكانت قرابة أو صداقة ... إلخ، ومن العوامل المؤثرة فى تدعيم قوة هذه العلاقة تجاور زملاء العمل فى السكن وهو الأمر الذى كان فى البداية الأولى يتخذ شكلاً اجبارياً. فالعمال لهم مساكنهم فى جانب معين من القرية وكذلك الموظفون، والمهندسون ومن فى مستواهم فلهم مساكن مستقلة على هيئة «فيلات»، إلا أن هذا الأمر قد تغير وأصبح عمال وموظفوا هذه الشركة يتدخلون فى اختيار جيرانهم فى السكن بحيث أصبح كل واحد منهم يسعى جاهداً لأن يكون جاره قريباً له من أى درجة أو من معارفه السابقين كما أوضحنا من قبل. ولم يقتصر الأمر على ذلك إذ أنه حتى بعد عملية التسكين الاجبارى التى فرضتها إدارة الشركة فإن الأفراد كانوا يتبادلون المساكن بحيث يختار كل منهم من يكون جاره فى السكن، وقد تبين هذا من دراسة المنطقة المخصصة لسكنى العمال والمعروفة باسم «المحتلة» حيث نجد أن كل من تربطهم أو تجمع بينهم علاقة قرابة أياً كان نوعها أو مستواها أو درجتها يسكنون متجاورين فى جانب معين من القرية وهذا منذ السنوات الأولى لنشأة هذه القرية فى الوقت الذى كانت الشركة تمتلك هذه المساكن وتؤجرها لهم، ولكن الأمر الواضح الآن أنه بعد تملك الأفراد لهذه المساكن بدأوا فى عملية توسيع وذلك بإضافة غرف وتعلية أدوار ليسكن فيها أبناؤهم أو أقارب لهم.

وخلاصة الأمر أن علاقة العمل علاقة تعكس علاقات أخرى تؤثر وتتأثر بها علاقات القرابة والصداقة والجوار.

كذلك تبين أن زملاء العمل الذين تتعدد علاقاتهم وتتشابك يبدو عليهم ذلك فى مواقف معينة أثناء العمل منها أنهم فى أوقات الراحة يجتمعون معاً فى تناول الغذاء والشاى، ولكن الأمر الذى أجمع عليه معظمهم أنه لوتعرض أحد منهم لمشكلة ترتبط بالعمل فإنه يلجأ إلى أقاربه وجيرانه وبالأحرى فهم يساندونه ويؤازرونه فى حل هذه المشكلة. وبالتالى فقد تبين أن هؤلاء الأفراد كانوا يعملون داخل الشركة بصرف النظر عن أوضاعهم الوظيفية فى صورة جماعات فرعية لها تأثيرها على سير عملية العمل داخل الشركة، وهذا أوضح ما يكون بالنسبة لفئة العمال والملاحظين أو ممن تقل درجة تعليمهم عن المستوى المتوسط، ولكن بالنسبة لمن يتمتعون بدرجة عالية من التعليم فقد لوحظ أنهم بحكم وضعهم الوظيفى لايضعون اعتبارات القرابة أو الجوار فى المحل الأول عندما يتعرض واحد من أقاربهم أو جماعتهم إلى العقاب، إنما يسعون بحكم ما يتعرضون له من ضغوط إلى الحد أو التخفيف من وطأة العقوبة التى يمكن أن توقع على المخالف ويعتبرون هذا هو أقصى ما لديهم وهم مجبرون على ذلك خوفاً من أن تقع عليهم لائمة ما من قبل أقاربهم أو جيرانهم أو بلدياتهم ... إلخ.

٢- مركزية علاقات العمل:

تبين من الدراسة أن مركزية علاقات العمل التى كانت تتمركز وتدور فى دوائر معينة أو جماعات داخلية أثناء عملهم بالشركة، تكاد تكون كما هى فبعد أن وزعت الشركة أراضيها على عمالها وموظفيها فقد سعى كل واحد منهم لكى يحصل على قطعة أرض يتجاور فيها مع أقاربه وجيرانه فى السكن. وبالتالى فالوضع الآن فى هذه القرية يتمثل فى أن من تجمعهم علاقات قرابة متجاورون فى السكن ويتجاورون أيضاً فى الأرض التى تملكوها فأصبح من السهل أن نعثر على مساحة من الأرض (حوشة) تبلغ حوالى ١٠٠ فدان يمتلكها مجموعة من الأقارب على اختلاف مستويات أو درجات قرابتهم.

كذلك تبين من الدراسة أن من كانوا يشغلون أوضاعاً وظيفية متميزة رئاسياً مازال الأفراد يلتفون حولهم وهم محور ومركز علاقاتهم الاجتماعية بوجه عام ولكل منهم دائرة علاقاته القرابية التى يرأسها بصورة غير رسمية ويجمع بين هؤلاء الأشخاص سمة أو صفة مميزة وهى أنهم من كبار السن فيمارسون دورهم فيما يتعلق بضبط العلاقات المختلفة وحل المشاكل والمنازعات التى تقع فى دائرتهم القرابية. ويعد هذا بصفة خاصة البعد الجديد الذى أدخل على علاقتهم وهو بعد المشاكل الزراعية بعد أن أصبحوا ملاكاً ومزارعين.

ومما هو جدير بالذكر أن أبرز هؤلاء الأشخاص الذين تتمركز حولهم العلاقات هم أعضاء ورؤساء النقابة الذين خلوا من مناصبهم فى النقابة ومازالوا يمارسون هذا الدور بصفة غير رسمية، والحقيقة غير الخافية أن هؤلاء الأشخاص قد اعتلوا مناصبهم القيادية فى النقابة من قبل من خلال مؤازرة أقاربهم وجيرانهم وبلدياتهم، كذلك فقد تبين أنهم يمثلون القيادات غير الرسمية لجماعات فرعية داخل هذا المجتمع وهذه الجماعات الفرعية تختلف أيضاً من حيث قوة التأثير والضغط للحد الذى يمكن أن نقول معه أنها تمثل جماعات ضغط أو جماعات مصلحة تمارس ضغوطها المختلفة لصالح أفرادها، خاصة بعد أن أصبح هؤلاء الأفراد يتعاملون مع الجهات الحكومية المختلفة بصورة مباشرة بعد أن انفصمت عرى علاقاتهم بالشركة المالكة للأرض سابقاً.

وسوف تتجلى أبعاد وتأثيرات هذه الجماعات ومن خلال نظرة مستقبلية فى أن هذه القرية بصدد تكوين وإنشاء وحدة محلية تتبع لوزارة الإدارة المحلية، وهذا الأمر يستلزم شروطاً ومواصفات معينة حتى يمكن أن تضم القرية لوزارة الإدارة المحلية ويصبح بها وحدة محلية الأمر الذى يستلزم عملية انتخابات لأعضاء الوحدة ويتضح أبعاد وآثار تلك الجماعات الفرعية التى تربط بينهم علاقات اجتماعية متعددة.

٣- علاقات العمل وثبات النسق الاجتماعي:

تلعب علاقات العمل بوضعها الحالى داخل القرية المدروسة دوراً فعالاً فى ثبات النسق الاجتماعى حيث أن هذه العلاقات معقدة ومتشابكة وتؤثر فيها علاقات أخرى تربط الفرد بزملاء العمل السابقين الذين كانوا يعملون معه فى الشركة وهم أنفسهم جيرانه وملاك الأراضى المجاورة لأرضه.

إذا كان قد أخذ فى الاعتبار عند تناولنا لقرية الناصر أنها تمثل قرية مستحدثة، فإن توزيع الملكية (ملكية الأراضى الزراعية) وتحول معظم سكانها إلى مزارعين قد جعل نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم هو نفسه نمط العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمعات التقليدية وذلك من حيث ملكية وحيازة الأرض الزراعية. ذلك لأن الشركة عندما قامت بتوزيع الأرض على عمالها وموظفيها جعلت من الوضع الوظيفى بالشركة أساساً يتم عليه توزيع مساحات الأرض المختلفة تتراوح ما بين ٥ - ١٥ فدان حسب الوظيفة التى كان يشغلها الفرد. إذن فلا يوجد تفاوت ملحوظ فى حجم حيازة الأرض أو ملكيتها.

وإن كان قد ترتب على توزيع الأرض وحيازتها تجمع العديد من الأفراد الذين يرتبطون معاً بعلاقات أخرى سواء أكانت قرابة أو جوار فى مساحة من الأرض (حوشه)، هذا التجمع الذى يعتبر بمثابة جماعة فرعية تجمعها مصلحة واحدة ولها رئاستها غير الرسمية تلك الرئاسة التى تمثلت فى كبار السن ومن كانوا يتمتعون بوضع ومكانة قيادية فى الشركة سابقاً فإن هذه الجماعات الفرعية تحرص كل الحرص على رعاية مصالح أفرادها وتعمل جاهدة على التعاون والتنسيق بينها وبين الجماعات الفرعية الأخرى حيث أنه يوجد مجموعة أخرى من الأشخاص الغرباء عنهم اشتروا قطعاً من الأراضى وهم فى الغالب غير مقيمين فى القرية، وبالتالى فقد اتسعت دائرة علاقة العمل الزراعية لتشمل أفراد الجماعات الفرعية

الذين كانوا يعملون بالشركة سابقاً ويقيمون بالقرية وكذلك ملاك الأراضي من غير المقيمين.

وعندما بدأت الشركة فى توزيع الأراضى على العاملين بها قفزت إلى السطح مرة أخرى قيمة كانت غائبة عن هذه القرية فى بدايتها وهى قيمة الأرض وقيمة العمل الزراعى وهى من القيم الراسخة فى أذهان كل القرويين وأصبحوا يتكالبون للحصول على الأرض وبلغ الأمر ببعضهم أن لجأوا لأسلوب تسوية المعاش مبكراً حتى لاتفوتهم الفرصة فى الحصول على قطعة أرض، كذلك. فإن بعض الفئات ممن لم يصبهم الدور فى الحصول على قطعة أرض سعوا جاهدين للشراء من الشركة إما عن طريق سفرهم للعمل بالخارج أو دفع أبنائهم للسفر من أجل توفير المال اللازم لشراء قطعة أرض فالتمسك بالأرض والاحتفاظ بها والذود عنها قد خلق أو أوجد نوعاً من المشاكل وهنا برز دور رؤساء الجماعات الفرعية فى ممارسة أدوارهم فى حل هذه المشاكل والمنازعات خصوصاً فيما يتعلق بمشاكل الرى حيث أن هذه المشاكل فى الغالب تحسم بعيداً عن الجهات الرسمية من شرطة أو قضاء بواسطة كبار السن ورؤساء الجماعات الفرعية الذين اتسع دورهم ليشمل مشاكل كثيرة وجديدة لم يألفوها من خلال معيشتهم فى القرية سابقاً أثناء عملهم بالشركة لتعود فى أذهانهم صور المشاكل التى كانت تظهر فى بداية حياتهم فى قراهم الأصلية ويتقمصون أدوار كبار السن وما كان يحدث فى مجالس الصلح التى كانت تعقد فى قراهم التقليدية.

وبالتالى فإن تنشئتهم الاجتماعية الأولى فى قراهم التى نزحوا منها ومظاهر الضبط الاجتماعى التى كانت تمارس أمامهم عادوا هم أنفسهم ليمارسونها ولكن فى مجتمع جديد له من الخصائص ما هو مختلف عن مجتمعهم القديم وهم بالتالى يضعون أبنائهم فى نفس الموضع. فهم وارثو هذه الأرض كذلك يلقنونهم

الكثير عن الأرض كقيمة للفرد وأهمية الاحتفاظ بها وقيمة الاشتغال والعمل بالزراعة وضرورة مراعاة حقوق الجار والتعاون والتضامن فى مجال العمل الزراعى وهذه كلها قيم وعادات وتقاليد رسخت فى نفوس الآباء ونقلوها للأبناء وتلك القيم كانت عاملاً مهماً فى ثبات نسق القرية التقليدية وبالتالى فقد اتيحت لهؤلاء الآباء الفرصة لنقلها وتوريثها وتنشئة الأبناء عليها. وعلى ذلك فقد أسهمت علاقات العمل السابقة بين العاملين بالشركة والتى كانت هى الأساس فى علاقات العمل الحالية، تلك العلاقات التى تميزت بالتشابك والتعقيد وتأثرها بالعديد من العلاقات الاجتماعية الأخرى كالقرابة والجوار والصداقة فى جانب من المحافظة على ثبات النسق الاجتماعى للقرية ككل.

رابعاً: **علاقات الجوار:**

١ - قوة علاقات الجوار وشدتها:

تلعب علاقات الجوار دوراً كبيراً له أثره فى تدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فى قرية الناصر وقبل أن نستطرد فى تحليل أبعاد هذه العلاقة نؤكد أن تناولنا لعلاقة الجوار كعلاقة لها أثرها فى تدعيم الشبكة ليست علاقة منفصلة وإنما تؤثر وتتأثر بباقى العلاقات الأخرى التى تسود فى القرية مثل علاقات القرابة والصداقة والعمل وكما سبق أن أوضحنا فإن أفراد هذه القرية فى البداية الأولى، أو عند إنشاء القرية لم يكن لهم دخل فى اختيار جيرانهم فقد كان هذا الأمر مفروضا عليهم بحكم وضعهم الوظيفى فى شركة شمال التحرير ورغم هذا فقد سعوا فى المراحل اللاحقة للتحكم والتغيير والتبديل فيما يتعلق باختيارهم لجيرانهم وقد عكس هذا الاختيار أبعاداً علاقية أخرى تمثلت فى الحرص على أن يكون أقاربهم هم جيرانهم المباشرون وكذلك بلدياتهم وأصدقاؤهم.

وقد ثبت من الدراسة أن معظم الأفراد يشكل جيرانهم المباشرون (الملاصقون

لهم فى السكن) فى الغالب أقارب لهم وزملاء فى العمل وأصدقاء أيضاً. ولايمكن القول بأنهم يتبادلون الزيارات لأن مفهوم التبادل فى هذا الخصوص قد يعنى أن الزيارات بين هؤلاء الأفراد تتم زيارة بزيارة (٥١ ٪) ولكنهم يعرفون جيرانهم جيداً وهم أقاربهم وزملاؤهم فى العمل وأصدقاؤهم فالأمر هنا لايحتاج إلى تبادل زيارات فالزيارات عادة تتم فى أى وقت وبأى عدد من الأفراد وبأى كيفية وبدون موعد سابق أو محدد وعلى ذلك فعلاقة الجوار بين الأفراد تتميز من حيث القوة بالانفتاح الشديد وأكبر دليل على قوتها أنها تتم فى أى وقت ولايقتصر الأمر على ذلك بل أن الأفراد يرتبطون هم وزوجاتهم وأولادهم بزوجات وأولاد الجيران. فعلاقة الجوار علاقة شاملة تشمل كل أفراد الأسرة. والأفراد فى هذه القرية حريصون على أن تستمر وتقوى هذه العلاقة للاعتبارات الأخرى العلاقية التى تربطهم بجيرانهم حتى أنه متى حدث خلاف ما بين الفرد وجاره فإن الطرفين المختلفين يسعى كل منهما لإذابة أو تذويب حدة هذا الخلاف. وتلعب العلاقات الأخرى مثل علاقة القرابة وعلاقة العمل فى تخفيف حدة هذا التوتر أو الخلاف (٨٣٪).

وكما سبق أن ذكرنا فإن علاقة الجوار تتميز بشمولها لكل أفراد الأسرة فقوة العلاقة بين الذكور من الطرفين قوية إلى أبعد الحدود أما بالنسبة للإناث فهى ليست بنفس القوة وفيما يتعلق بالأبناء فهي قوية للغاية لدخول اعتبارات أخرى فى علاقة الأبناء مع أبناء الجيران منها علاقة الزمالة فى المدرسة وفى جماعة اللعب واللهو (ر = ٠,٨).

ولم تظهر لنا الدراسة أية مؤشرات تؤكد على انعزال الأبناء سواء ذكور أو إناث عن أبناء الجيران حيث أن الآباء حريصون على تدعيم هذه العلاقة (العلاقة بين الأبناء وأبناء الجيران) واستمرارها وقد ثبت أيضاً من شواهد الدراسة أنه فى حالة

حدوث خلاف بين زوجاتهم وزوجات جيرانهم فهم لايتدخلون ولايتأثرون بهذا الخلاف وتظل العلاقة بين الأزواج قائمة ولاتتغير وهذا الوضع يسهم إلى حد كبير فى تخفيف حدة النزاع وعودة العلاقات إلى ما كانت عليه بين الزوجات من حيث القوة. وكذلك فيما يتعلق بعلاقات الأبناء فهم لايتدخلون فيما يتعلق بأى خلافات تقع بين الأبناء على اختلاف أعمارهم لأنهم على ثقة من أنها حالة مؤقتة سرعان ما تزول.

وقد ثبت أيضاً من البحث أن من يرتبطون معاً بعلاقة جوار يلتقون معاً ودائماً لمناقشة بعض المشاكل (٧٨٪) وخصوصاً المشاكل العامة التى تخص القرية. ويمكن القول بأن المشاكل لاتجمعهم فقط فهم يلتقون بصفة دائمة ومتى ظهرت مشكلة فاجتماعاتهم ولقاءاتهم المستمرة تتضمن تناول هذه المشكلة من أجل العمل على حلها.

ومن الأدلة القوية على شدة العلاقة وقوتها أن الأفراد الذين تربطهم علاقة جوار مباشرة يفضلون الارتباط بالجوار بعلاقات أخرى متى كانت هناك فرصة تسمح بذلك كأن يكون لديهم أبناء أو بنات فى سن الزواج مثلاً فهم لايمانعون فى الغالب من أن يدخلوا معاً فى علاقات زواج ونسب ومصاهرة (٧٠٪).

كذلك فإن الجار متى تعرض لمشكلة ما فإن جيرانه هم أسرع الناس الذين يهبون لمساعدته ونجدته حتى ولو لم يطلب ذلك. فهو أمر واجب ومفروض عليهم. وتتمثل صور المساعدة والمعاونة فى صور شتى معنويا ومادياً. وذلك من منطلقات عدة تأتى الاعتبارات الدينية فى مقدمتها. ويلى ذلك اعتبارات القرابة والصداقة والزمالة فى العمل. وهذا الأمر لايختلف فى هذه القرية عن مثيله فى القرى التقليدية التى تسود فيها العلاقات الأولية والتضامن الآلى كما ظهر هذا فى تراث البحث الذى تناول القرى التقليدية وبخاصة فى الريف المصرى.

ومن الأدلة التي تعكس قوة العلاقة وشدتها بين الأفراد في هذه القرية أنه متى سافر أو غاب أحد الجيران لأى سبب سواء طالت مدة غيابه أو قصرت فإن من يرتبط معهم بعلاقات جوار يعتبرون أنفسهم مسئولين مسئولية كاملة عن أسرته ورعاية مصالحه حال غيابه إلى أن يعود ولايقصرون أبداً فى أداء هذا الواجب حتى إن كانت علاقاتهم قاصرة وضعيفة أثناء وجوده فجيرانه لايغفلون عن متابعة أخباره ورعاية أسرته ومصالحه.

٢- مركزية علاقات الجوار:

إذا كان الرجل هو محور ومركز العلاقة فقد ثبت من البحث أن هناك أسساً تنهض عليها أو تتمركز حولها هذه العلاقة فالأساس الدينى يأتى فى المحل الأول وليس المقصود هنا بالأساس الدينى من ينتمون إلى دين واحد ولكن المقصود درجة تدين وصلاح الجار. فالفرد حريص على مواصفات معينة ينبغى أن تتوافر فى جاره أهمها الورع والتقوى والتمسك بتعاليم الدين وحسن الخلق والحرص على إقامة الشعائر الدينية وكلما ظهر صلاح الفرد وتقواه كلما انعكس هذا على تدعيم علاقاته مع بقية الأفراد حيث تبين من البحث أن كبار السن الذين عرف عنهم الورع والتقوى يلتف حولهم كل الأفراد سواء أكانوا من الأقارب أم من الجيران وهم محور حل الخلافات والمنازعات حيث يحتكمون إلى قواعد الدين.

وعلى النقيض من ذلك فإذا كان الجار سيئ الخلق وفشلت كل المحاولات لتقويمه فإن جيرانه أو من يدخلون معه فى علاقة جوار يبتعدون عنه، وهذا الابتعاد يشمل أيضاً الزوجات والأبناء ويمارسون معه أبعاداً انعزالية كمظهر من مظاهر الضبط ويؤكدون على منع زوجاتهم وأولادهم من الإتصال بزوجته وأبنائه. والحقيقة أن مثل هذه الحالات نادرة الحدوث حيث أن أساليب النبذ والانعزالية أظهرت جدواها وفاعليتها في ردع أمثال هؤلاء.

وإن كان كبار السن ومن يتمتعون بحسن الخلق والتقوى هم محور معظم العلاقات بين الجيران فإن هناك أشخاصاً آخرين تتمركز حولهم العلاقات في داخل دائرة الجوار وخاصة من كانوا يشغلون وظائف قيادية أو مراكز نقابية عندما كانوا يعملون فى الشركة فمازالوا يمارسون أدوارهم ويعتبرون مركزاً للعلاقات ولكن بصفة غير رسمية.-

وفيما يتعلق بأبناء القرية (الذين ولدوا فيها) فإن علاقات الجوار التى تربطهم بجيرانهم تكاد تكون هى نفسها السائدة بين آبائهم فترتكز علاقاتهم أيضاً على من يتمتعون بحسن الخلق والتدين وقد ثبت من البحث أن درجة التعليم تأتى فى المرتبة الثانية بعد التدين والصلاح فى تركز علاقاتهم مع جيرانهم فنجد أن معظم من حصلوا على درجات تعليم متوسطة أو عالية تتمركز علاقاتهم معاً فى دائرة أو مستوى واحد وإن كانوا لا يمثلون جماعة فرعية ولكن نجد أن درجة تعليمهم تسهل كثيرا عملية التفاهم والتعامل معاً ولكن هذا لايؤثر على تركز علاقاتهم بكبار السن الذين تتمركز حولهم العلاقات كما سبق أن أوضحنا إذانهم يسيرون على نهج آبائهم وما نشأوا وتربوا عليه.

٣- علاقات الجوار وثبات النسق الاجتماعى:

تلعب علاقات الجوار دوراً قوياً في ثبات النسق الاجتماعى بالقرية وهذا الدور ليس منفصلاً عن بقية العلاقات التى تؤثر فى هذا الثبات فعلاقات الجوار والقرابة والصداقة تتساند وظيفياً معاً فى تحقيق هذا الثبات من خلال تكاملها وتلك العلاقات التى تم تحليلها من حيث القوة والشدة والمركزية على أنها علاقة منفصلة. ولكن حقيقة الأمر تؤكد أن كل من هذه العلاقات سواء القرابة أو الصداقة أو علاقات العمل والجوار لاتعمل أو لاتظهر كل منها بصورة منفصلة: بل هى متداخلة ومتشابكة ومتساندة وهى محاور رئيسية تشكل شبكة العلاقات

الاجتماعية للأفراد فى هذه القرية، وهو ما ينعكس آثاره على التنظيم الاجتماعى للقرية ككل وقد ثبت من الدراسة أن الأفراد تحكمهم بجيرانهم عدة اعتبارات منها ما هو سابق على تجاورهم فى السكن سواء المباشر أو غير المباشر على مستوى القرية ومنها اعتبارات أخرى نشأت عقب تجاورهم فى السكن والتى اتخذت شكلا اجبارياً عند نشأة القرية.

فالأفراد الذين يدخلون فى علاقات جوار مباشرة متضامنون ومتعاونون ومتماسكون فى كل الحالات وهذا التضامن لاينسحب فقط على جيرانهم المباشرين وإنما يمتد أثره ليشمل باقى جيرانهم فى القرية ككل وإن بعدت نسبياً المسافة بين المساكن ولكن تتجلى قوة علاقات الجوار بـ[illegible] أوضح بين الجيران من الأقارب والبلديات فهم قد يشكلون كلاً من أصل قرابى واحد علاوة على انتمائهم لموطن أصلى واحد وهنا تبرز قوة ومركزية هذه العلاقة فى تحقيق المزيد من الضبط الاجتماعى على مستوى ضيق وهذا ينعكس أثره على باقى القرية. كما تلعب أساليب التنشئة الاجتماعية التى يمارسها الآباء على أبنائهم دوراً فى تثبيت وتدعيم وانتقال أسس هذه العلاقات وضرورة الاحتفاظ بالجار ومساندته ومؤازرته، كما أن كبار السن الذين يشكلون سلطة الضبط الاجتماعى فى هذه القرية من خلال مجالسهم العرفية أو مجالس الصلح حريصون على دوام واستمرار العلاقات الطيبة بين الجيران ليس على المستوى الضيق ولكن على مستوى القرية ككل. حيث لايألون جهداً فى سرعة التصدى لأى خلاف أو نزاع ينشأ بين الجيران لأى سبب كان حرصاً منهم على عدم تفاقمه لأنه لو تفاقم واستشرى لكانت العاقبة وخيمة على القرية كلها. لذا فإن كبار السن وخاصة من يتمتعون بخبرة قوية فى الحياة ويتميزون بالورع والتقوى والصلاح كل فى موقعه أو فى داخل الدائرة التى يسكن فيها مطاع ويلتزم باقى الأفراد برأيه ومشورته إلى حد بعيد. فكما سبق أن ذكرنا فإن التدين والصلاح متى توافر، بالإضافة إلى الخبرة فى

كبار السن وخاصة من كانوا يتمتعون بوضع قيادى فى الشركة سابقاً أو فى النقابة يمثلون أدوات الضبط الاجتماعى وكذلك هم القدوة الحسنة التى يهتدى بها بقية الأفراد من صغار السن الذين ينشأون ويتربون على احترام هؤلاء الكبار.

وخلاصة الأمر أن كل من علاقات القرابة وعلاقات الصداقة وعلاقات العمل وعلاقات الجوار تمثل محور العلاقات الرئيسية التى تتحكم فى شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد داخل القرية هذا بالإضافة إلى علاقات أخرى لها دورها، ولكنها علاقات منبثقة عن هذه العلاقات الرئيسية التى نظرنا إليها واعتبرناها بمثابة الأسس الرئيسية لشبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد. وتتساند هذه العلاقات وظيفياً كل على حدة وتتكامل وتتساند أيضاً لتحافظ على ثبات نسق القرية وتكامله.

تعقيب:

ركز هذا الفصل على تناول أربع علاقات هى علاقات القرابة والصداقة والعمل والجوار حيث اعتبرنا أن هذه العلاقات من خلال دراستها وتوضيح أبعادها ومن خلال إظهار المتغيرات أو المعايير البنائية التى تتحكم فى بناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى مجتمع القرية يساعد فى توضيح الأسس التى تتحكم أو ينهض على أساسها بناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية. إذ ساعدت الشواهد والمؤشرات الامبيريقية للدراسة الميدانية فى فهم كل هذه المتغيرات والعلاقات خاصة وأن هذا الاختيار لمجموعة العلاقات المشار إليها لم يأت من فراغ وإنما استقيناه من المحاولات المختلفة التى قام بها مجموعة من العلماء الذين ركزوا اهتمامهم على دراسة شبكات العلاقات الاجتماعية.

ومن أبرز هذه الدراسات الدراسة التى قام بها «بارنز» لتحليل شبكة العلاقات الاجتماعية فى قرية «نرويجية» تقع فى إحدى الجزر النرويجية فى دائرة «بريمنز» حيث ركز فى تحليله على ثلاث علاقات هى الصداقة والقرابة والجوار ومن أهم الخطوات المنهجية التى اتبعها أنه تتبع العلاقات الاجتماعية لهؤلاء الفلاحين «النرويجيين» خارج مجتمعهم.

كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقات الاجتماعية فى القرية ككل هى علاقات شخصية وتشمل كثيراً من حياة الناس كما أن الأشخاص تربط بينهم علاقات شخصية وتقليدية حيث وجد أن القرابة والجوار هى العلاقات السائدة، وعند القمة أشخاص تربط بينهم علاقات تجرى داخل النظم الاجتماعية تتميز بأنها غير شخصية ورسمية وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الميدانية حيث أن لعلاقات القرابة والجوار دوراً سيادياً إلى أبعد الحدود فيما يدور بين الأشخاص فى القرية .

وبالمقارنة بنتائج الدراسات المماثلة والسابق الإشارة إليها وجد أن من أهم

الأنشطة الاقتصادية التى تسود فى القرية النرويجية التى قام بدراستها «بارنز» صناعة صيد السمك حيث وجد أن الولاء للأقارب فى العمل بهذه المهنة وبخاصة فى موسم صيد السردين – يتميز بمحدوديته كما يتراجع دور العلاقات القرابية فى اختيار أطقم السفن التى تعمل فى هذا المجال ويتوقف الاختيار هنا على الدور أو على خبرة الصياد فى عملية الصيد، وهذا على النقيض من نتائج دراستنا فيما يتعلق بعلاقات العمل فالقرابة هنا تلعب دوراً بارزاً فى علاقات العمل كما سبق أن أوضحنا ذلك.

ولقد حدد بارنز فيما أسماه «شبكة العلاقات على مدى البلد» أن هذه الشبكة تظهر من خلال أن كل شخص من خلال القرابة والصداقة أو المعرفة» يرتبط بعلاقات كثيرة مع عدد من الأشخاص الآخرين الذين قد يكون بين بعضهم صلات مباشرة، وقد لاتكون هناك صلات مباشرة بين البعض الآخر». وعلى ذلك فإنه توجد شبكة للعلاقات تربط بين سكان القرية النرويجية نفسها كما تربط بينهم وبين سكان القرى الأخرى «ليس هناك حدود لهذه الشبكة ولكن ثبت من الدراسة أن شبكة العلاقات الاجتماعية فى قرية الدراسة ينطبق عليها إلى حد كبير ما توصل إليه «بارنز» ولكن وجه الاختلاف أن شبكة العلاقات فى قرية الناصر تحكمها إلى حد كبير علاقات القرابة والجوار أكثر من غيرها من العلاقات الأخرى وتتسم بأنها شبكة مفتوحة وهذا الانفتاح يتعدى حدود القرى المجاورة ويتخطى ذلك إلى حدود المحافظات الأخرى التى قدموا منها سواء قربت أو بعدت عن قرية الناصر محل البحث.

وإذا كانت مجموعة العلاقات التى انصبت عليها دراستنا الميدانية والتى تتمثل فى علاقات القرابة والجوار والصداقة والعمل كل منها له ميكانيزمات وعوامل تساعد القرية كنسق فى المحافظة على ثباته، هذه العوامل تتلخص فى التنشئة

الاجتماعية والضبط الاجتماعى ونظراً لأن هذه العلاقات قد تمخض عنها ظهور مجموعة من الجماعات الفرعية لكل علاقة على حدة إلا أن هذه الجماعات الفرعية ومن خلال العلاقات التفاعلية تندمج معاً لتظهر نسق القرية فى صورة متساندة ومتكاملة حيث أنه يوجد مجموعة من المعايير التى تسهم تلك الجماعات الفرعية فى تنشئة الأبناء على أساسها وتحقق فى نفس الوقت مجموعة من القواعد والأسس التى ينهض على أساسها الضبط الاجتماعى فى هذا المجتمع. وقد تبين أن المعايير المختلفة للتنشئة الاجتماعية لأبناء هذه القرية هى تقريباً نفس المعايير التى تسود فى أى مجتمع قروى تقليدى وهى بالتالى تعكس قيمه وعاداته وتقاليده ومن أبرز هذه القيم والمعايير القيم الدينية مثل التدين والصلاح والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية المختلفة وصلة الرحم وحق الجار واكرام الضيف ... الخ، بالإضافة إلى مجموعة من القيم الأخرى التى تتمثل فى التمسك بالمكان والاحتفاظ بالأرض والمشاركة الوجدانية فى كل المناسبات وحل الخلافات من خلال المجالس العرفية والوفاء والإخلاص واحترام كبار السن والعصبية والعزوة وسيادة الذكور. وسنحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التى ينهض على أساسها هذا الفصل باستخدام نموذج رياضى احتمالى يساعدنا على تلخيص كل النتائج التى تم التوصل إليها وبالتالى الاجابة على كل هذه التساؤلات المطروحة.

وعلماء الاجتماع الرياضى الذين يستعينون بالنماذج الرياضية يتخذون فى هذا الصدد طريقتين: الأولى تتلخص فى صوغ نموذج رياضى على نحو تصورى ينطلقون منه فى تحليل البيانات التى يحصلون عليها من مجتمع البحث أما الثانية: يقومون خلالها بجمع البيانات من مجتمع البحث بأى طريقة أو أداة من أدوات جمع البيانات وفى ضوء هذه البيانات يصوغون نموذج رياضى يتلاءم مع هذه البيانات بحيث أن هذا النموذج يلخص نتائج البحث ويعرضها فى صورة رياضية تمكنهم من الاستنتاج والاستنباط منها، ويمكن الاستفادة من هذه الصيغة أيضاً

فى دراسات وبحوث أخرى تتطابق مع أى موضوع آخر للبحث، وقد اتبع المؤلف الطريقة الثانية.. فبعد أن تم جمع البيانات وتحليلها بالطرق الكيفية والكمية استطعنا من خلال ما توصلنا إليه من نتائج أن نصوغ عدة صيغ رياضية تنبثق من بعضها، وروعى فيها التدرج أو الانتقال من العام إلى الخاص، وعلى ذلك فقد تم فى البداية وضع صيغة رياضية «معادلة تعتبر بمثابة نموذج رياضى احتمالى يمثل بناء شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد فى أى مجتمع».

ونظراً لأن مجتمع البحث يمثل مجتمعاً محلياً ريفياً مستحدثاً فقد استنبط الباحث نموذجاً احتمالياً يوضح أو يعبر عن النتائج التى توصل إليها فيما يتعلق ببناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية محل البحث، وهذا كله سنوضحه فى السطور القادمة.

المعادلة رقم (١)

$$\text{بناء ش ك} = \text{ل}\left[\frac{\text{ع ق}}{(\text{جـ})(\text{ك})(\text{ز})(\text{ت})}\right] + \text{ل}\left[\frac{\text{ع ص}}{(\text{جـ})(\text{ك})(\text{ز})(\text{ت})}\right]$$

$$+\ \text{ل}\left[\frac{\text{ع م}}{(\text{جـ})(\text{ك})(\text{ز})(\text{ت})}\right] + \text{ل}\left[\frac{\text{ع ج}}{(\text{جـ})(\text{ك})(\text{ز})(\text{ت})}\right]$$

$$+\ \text{ل}\left[\frac{\text{ع خ}}{(\text{جـ})(\text{ك})(\text{ز})(\text{ت})}\right]$$

ش ك = شبكة العلاقات

ل = احتمال وجود

خ ق = علاقات القرابة

ع ص = علاقات الصداقة

ع م = علاقات العمل

ع ج = علاقات الجوار

ع .. خ = علاقات أخرى قد توجد

أما عن المتغيرات أو المعايير البنائية فهى:

جـ= حجم العلاقة

ك = كثافة العلاقة

ز = مركزية العلاقة

ت = تجميع العلاقة

ومن واقع نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على قرية الناصر فإنه فى ضوء ما تقدم من صيغة رياضية يمكن أن نلخص أهم النتائج التى توصلنا إليها رياضيا على النحوالتالى:

$$\text{١- قوة } \left[\frac{\text{ع ق}}{\text{(جـ) (ك) (ز) (ت)}} \right] > \text{ أقوى من [ع ق١]}$$

حيث ع ق١ = علاقات القرابة فى المجتمع التقليدى

وهذا يعنى أن علاقات القرابة فى مجتمع البحث أقوى من مثيلتها فى القرى التقليدية.

$$\text{٢- قوة } \left[\frac{\text{ع ص}}{\text{(جـ) (ك) (ز) (ت)}} \right] \geq \text{ أصغر من أو تساوى [ع ص١]}$$

حيث ع ص١ = علاقات الصداقة فى المجتمع التقليدى.

وهذا يعنى أن علاقات الصداقة فى مجتمع البحث أصغر أو تساوى علاقات الصداقة فى القرى التقليدية.

$$\text{٣- قوة} \left[\frac{\text{ع م}}{\text{(جـ) (ك) (ز) (ت)}} \right] < \text{أصغر من [ع م١]}$$

حيث ع م١ = علاقات العمل فى المجتمع التقليدى.

ويعنى هذا أن علاقات العمل فى مجتمع البحث أضعف من علاقات العمل فى القرى التقليدية.

$$\text{٤- قوة} \left[\frac{\text{ع ج}}{\text{(جـ) (ك) (ز) (ت)}} \right] = \text{تساوي [ع ج١]}$$

حيث ع ج١ = علاقات الجوار فى المجتمع التقليدى.

وهذا يعنى أن علاقات الجوار فى مجتمع البحث تساوى علاقات الجوار فى القرى التقليدية.

<u>الفصل الثالث:</u>

ديناميات شبكة العلاقات الاجتماعية في الريف

- تمهيد :
- أولا: تعدد العلاقات الاجتماعية في القرية.
- ثانيا: المحتوي التفاعلي للعلاقات الاجتماعية في القرية .
- ثالثا : تدفق العلاقات الاجتماعية .
- رابعا . توقف العلاقات الاجتماعية .
- خامسا : نحو نموذج احتمالي لدينامية شبكة العلاقات الاجتماعية.

تعقيب

ديناميات شبكة العلاقات الاجتماعية فى الريف(*)

تمهيـــد:

عرضنا فى الفصل السابق لدور كل من علاقات القرابة والجوار والصداقة والعمل فى بناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى قرية الدراسة، لكن الاكتفاء بالتعرف على المتغيرات البنائية لشبكة العلاقات لايكفى، حيث أن تحليل شبكة العلاقات يتضمن بعدين أساسيين:

الأول: يتمثل فى التعرف على متغيرات بناء الشبكة.

الثانى: يتمثل فى التعرف على المتغيرات الدينامية، التى تؤثر فى دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية، ذلك حتى تكتمل وتتضح كل الأبعاد البنائية والدينامية لشبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد وأثر ذلك على التنظيم الاجتماعى للقرية ككل.

وحيث أن مجموعة العلاقات الاجتماعية – التى تعبر عنها شبكة العلاقات الاجتماعية – التى يدخل فيها الفرد مع الآخرين هى علاقات تفاعلية معقدة ومتشابكة لايمكن الفصل بينها، فإنه يمكن فهم ذلك من خلال عدة متغيرات دينامية تتمثل فى تعدد العلاقات، والمحتوى التفاعلى للعلاقات وتدفق العلاقات وتوقفها.

ومن هنا يتحدد هدف هذا الفصل فى التعرف على دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية فى القرية من خلال تحليل علاقات القرابة والجوار والعمل والصداقة كل على حدة.

(*) كتب هذا الفصل الدكتور ناجى بدر إبراهيم.

وفى ضوء الشواهد الامبيريقية التى قدمتها الدراسة الميدانية بقرية الناصر يمكن الاجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية المحددة والتى تمثلت فى:

١- هل تعتبر علاقات القرابة السائدة فى القرية معوقاً وظيفياً لنسق القرية؟ وما هى أبرز العلاقات القرابية التى تعوق هذا النسق؟

٢- هل تعتبر علاقات الجوار فى القرية معوقاً وظيفياً لنسق القرية؟ وإذا كان لعلاقات الجوار بعض المحددات التى تبنى على أساسها تلك العلاقات فأى من هذه المحددات يمكن النظر إليها باعتبارها معوقاً وظيفياً يعوق نسق القرية؟

٣- هل علاقات الصداقة القائمة بين جماعات الأصدقاء والقرناء يمكن اعتبارها تمثل معوقاً لنسق القرية؟

٤- هل يمكن النظر لعلاقات العمل القائمة بين الأفراد فى قرية الدراسة على اعتبار أنها تمثل معوقاً وظيفيا لنسق القرية؟

ومن خلال تصور رياضى تم تكوينه وصياغته من واقع الاجابة على تلك التساؤلات الفرعية تم تلخيص هذه النتائج فى صورة نموذج رياضى احتمالى يتضح من خلاله رياضيا الأبعاد المختلفة لدينامية شبكة العلاقات الاجتماعية فى قرية الدراسة.

وفى النهاية فسوف نوضح كيف أن علاقات القرابة والجوار والصداقة والعمل من خلال تعددها واختلاف محتواها التفاعلى وتدفقها وتوقفها - وهى المتغيرات المؤثرة فى دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية - تؤدى إلى تكامل نسق القرية ككل.

أولاً: تعدد العلاقات الاجتماعية فى القرية:

١ - تعدد علاقات القرابة:

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد قرية الناصر تتعدد علاقاتهم بأقاربهم سواء المقيمين معهم بالقرية أو المقيمين خارج القرية خاصة فى الموطن الأصلى سواء أقارب الأب أو الأم أو أقارب الزوجة. وللتعدد مستويات كثيرة فقد يكون على مستوى الفرد وقد يكون على مستوى الأفراد والزوجات وقد يكون شاملاً كل ما سبق بالإضافة إلى الأبناء.

والمقصود بالتعدد بالنسبة لعلاقات القرابة هو أن الأفراد والزوجات والأبناء يعرفون معرفة وثيقة أقاربهم المقيمين معهم بالقرية وخارجها فى الموطن الأصلى (٦٢,٥ ٪) ويشمل هذا التعدد معرفة الفرد للأصول من أقارب الأب والأم كالجد والجدة والخال والعم وكذلك الفروع كأبناء العم والخال وأبناء أبنائهم إن وجدوا.

وقد ثبت أن كبار السن خاصة من الذكور تتعدد علاقاتهم القرابية ويحرصون على ذلك كل الحرص وذلك من منطلقات عدة أولها القيم الدينية التى تؤكد على ضرورة الحفاظ على «صلة الرحم» وكذلك التباهى بكبر حجم العائلة واتساعها والتباهى بشغل بعض أفرادها مراكز مرموقة أو تمتعهم بنفوذ أو سلطات.

كذلك ثبت من شواهد الدراسة أن الأفراد وخاصة الذكور الذين ينحدرون من محافظات الوجه القبلى تتعدد علاقاتهم بأقاربهم داخل القرية وخارجها. أما أبناء الوجه البحرى فإن هذا التعدد ليس بنفس المستوى السابق، لأن هذا التعدد فى العلاقات القرابية يعطى الأفراد شعوراً بالقوة (٤٣,١ ٪). والإنتماء من خلال انتسابهم لعائلات وأسر كبيرة وهذا يعضد وضعهم ومكانتهم الاجتماعية فى القرية.

وقد ثبت من البحث أن درجة التعليم لم تؤثر فى تعدد العلاقات القرابية خاصة بالنسبة للذكور من كبار السن أبناء محافظات الوجه القبلى لأن اعتبارات القرابة القائمة على الدم أو النسب والمصاهرة قوية لديهم وتؤثر على تعاملهم مع الأقارب، أما بالنسبة لمستوى التعليم فقد ظهر أثره فى تعدد علاقات القرابة حيث ثبت أن متوسطى السن من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ - ٣٠ سنة تتعدد علاقاتهم بأقاربهم وخاصة من هم فى نفس مستواهم التعليمى بصرف النظر عن قرب أو بعد الصلة القرابية (ر = ٠,٧).

كذلك أثرت مدة الإقامة بالقرية فى تعدد العلاقة بين الأقارب داخل القرية بصورة ملحوظة مما كان له أثر كبير فى تعدد العلاقات القرابية مع الأقارب فى الموطن الأصلى.

٢- تعدد علاقات الصداقة:

المقصود بالتعددية فيما يتعلق بعلاقات الصداقة أن الفرد فى هذه القرية يرتبط بالعديد من الأصدقاء بحيث تشمل صداقته معظم من هم فى سنه أو درجة تعليمه وزملاءه فى العمل (٤١٪)، ورغم تعدد علاقات الصداقة للأفراد فى هذه القرية فإن هذه العلاقات تختلف من حيث شدة وقوة التعدد حيث يشمل المستوى الأول فيها معظم أفراد القرية كباراً أو صغاراً. وتتميز علاقة الصداقة فى هذا المستوى بالسطحية إلى أبعد الحدود للدرجة التى يمكن معها القول بأنها لاتعد بمثابة علاقة صداقة. أما المستوى الثانى: فهو يتحدد بصداقة زملاء العمل وهى تشمل زملائه فى العمل المقيمين معه بالقرية محل البحث وفى القرى المجاورة وهو مستوى من الصداقة يتميز بالشدة إلى حد ما، إلا أن علاقتهم هذه قد تنحصر فقط فى أوقات العمل وأوقات الراحة أثناء العمل. والمستوى الثالث فهو يشمل زملاء العمل من أقاربه وجيرانه فى السكن فى نفس القرية وهو ما يصدق عليه فعلاً أنه يعد بمثابة علاقة صداقة قوية ووطيدة حيث تلعب القرابة دورها فى تدعيم هذه العلاقة.

ويترتب على تعدد علاقات الصداقة فى قرية الناصر، تكوين أو ظهور جماعات فرعية مختلفة ظاهرها الصداقة وباطنها يتضمن علاقات أخرى، ومن أبرز هذه الجماعات الفرعية جماعة الأصدقاء الأقارب، بمعنى أن القرابة فى خط الأب أو الأم قد لعبت دورها فى تشكيل وتكوين علاقة الصداقة (ر = ٠,٧). إلا أن الجماعات الفرعية يمكن تصنيفها حسب السن وخاصة:

أ- جماعة الأصدقاء كبار السن من الأقارب.

ب- جماعة الأصدقاء صغار السن من الأقارب.

وعلى الرغم من أن هذه الجماعات الفرعية لاتظهر بصورة واضحة وجلية فإن آثارها هى التى تدل على وجودها وبالتالى فإننا نلحظ أن كبار السن على مستوى القرية ككل يدخلون معاً فى علاقة صداقة ولكنها علاقة سطحية وضعيفة (ر = ٠,٣).

أما جماعة الأصدقاء الفرعية لصغار السن على مستوى القرية ككل فإن العلاقة بين أفرادها تتسم أيضاً بالسطحية والضعف (ر = ٠,٤)، وإن كانت أعلى مستوى من مثيلتها لدى جماعة كبار السن.

كذلك توجد جماعات فرعية للأفراد كبار السن تتميز العلاقة بين أفرادها بالقوة لأن هذه الجماعات تكونت من أفراد بينهم علاقات متعددة تأتى علاقة القرابة فى مقدمتها ثم علاقة الجوار والصداقة.

٣- تعدد علاقات العمل:

فيما يتعلق بتعدد علاقات الفرد بزملاء العمل فإن هذه المسألة يمكن النظر إليها أو معالجتها من خلال مرحلتين المرحلة الأولى ونقصد بها عندما كان أفراد القرية يعملون بالشركة فقد تعددت علاقاتهم مع زملائهم فى العمل وذلك وفق

حدود الوظيفة التى كانوا يشغلونها بالشركة (٥٠٪) بمعنى أن الفرد تتعدد وتختلف مستويات علاقاته بزملائه (من هم فى مستوى الوظيفة) بالإضافة إلى مستويات العمل الأخرى من ملاحظين ومهندسين ورؤساء العمل، وفق اللوائح والقوانين التى تنظم العمل بالشركة (٤٩٪).

أما المرحلة الثانية فتشمل تعدد علاقاته مع زملائه فى العمل الجديد بعد أن تحول معظم العاملين بالشركة إلى ملاك للأراضى وإن اختلفت المساحات التى يمتلكونها فقد ثبت من البحث أن علاقات العمل السابقة برواسبها المختلفة مازالت محل تأثير فى علاقات العمل الجديدة مع ظهور وتعدد علاقات عمل جديدة مع من يجاورونهم فى الأرض، ومع من يتعاملون معهم فى شراء ما يلزم العمليات الزراعية المختلفة من بذور وتقاوى وأسمدة ومع أفراد آخرين يمتلكون أدوات وآلات تستخدم فى الزراعة يؤجرونها للغير ومع بعض من التجار والأفراد ممن يتعاملون معهم فى تسويق المحاصيل الزراعية (٥٩٪).

إلا أن تعدد علاقات العمل التى كانت سائدة بينهم أثناء عملهم بالشركة وإن كان لعلاقات القرابة والجوار والصداقة دور فى تعددها فقد أنعكس على تعدد علاقات العمل الجديدة، حيث تبين من البحث أن العلاقات الأخرى ذات التأثير على علاقات العمل قد لعبت دورها فى علاقات العمل الجديدة وتمثل هذا فى تحايلهم عند توزيع الأراضى عليهم فى الحرص على التجاور فى ملكية الأرض واختيار جيرانهم فى الأرض مع ملاحظة أن القرية لم يدخل فيها أناس أو أفراد جدد يقومون بالمهام أو الأنشطة المشار إليها والمتعلقة بتجارة البذور والتقاوى أو تأجير المعدات الزراعية، حيث أن بعض أفراد القرية والذين كانوا يعملون بالشركة هم أنفسهم تحولوا إلى ممارسة هذه الأنشطة اللازمة والضرورية والمكملة للعملية الزراعية فنجد فى القرية أفراد ملاكاً للأراضى ويمارسون هذه الأنشطة إلا أن ممارسة هذه

أنشطة قد جعلت أفراداً آخرين ممن كانوا يعيشون معهم في القرية يدخلون معهم في علاقات عمل دعمت علاقاتهم القديمة والتي كانت تتميز بالسطحية.

٤ - تعدد علاقات الجوار:

تبين من البحث أن أفراد قرية الدراسة تتعدد علاقاتهم بالجيران وذلك وفق مستويين:

الأول: علاقتهم بجيرانهم المباشرين لهم في السكن.

الثاني: يشمل تعدد علاقاتهم بجيرانهم على مستوى القرية ككل.

وتعدد علاقات الجوار قد يكون على مستوى الفرد الواحد أو على مستوى الأفراد والزوجات أو قد يشمل كل ذلك إضافة إلى الأبناء (على مستوى الأسرة). فقد ثبت من البحث أن الأفراد الذكور تتعدد علاقاتهم بجيرانهم سواء المباشرين أو غير المباشرين (على مستوى القرية) بالإضافة إلى الجيران على مستوى القرى المجاورة (٥٨٪) وهذا مرجعه إلى أنهم يرتبطون مع جيرانهم خاصة المباشرين بعلاقات أخرى تأتي في مقدمتها علاقات القرابة ثم علاقة العمل ثم علاقة الصداقة. أما بالنسبة للإناث سواء المتزوجات أو غير المتزوجات فإنه تتعدد علاقاتهم بجيرانهم المباشرين فقط، أما الإناث المتعلمات فإنه تتعدد علاقاتهم مع جيرانهم المباشرين وغير المباشرين (على مستوى القرية) وأحياناً على مستوى القرى المجاورة حيث أن التحاقهم بالمدرسة (الوحيدة بالقرية) أدى إلى تعدد علاقاتهم بالإناث على مستوى القرية ككل والقرى المجاورة.

كذلك ثبت أن كبار السن من الذكور في القرية تتعدد علاقاتهم بجيرانهم لتشمل المستويات الثلاثة السابق الإشارة إليها (ر = ٠,٧)، كذلك ثبت أن صغار السن (الأطفال) تتعدد علاقاتهم بجيرانهم المباشرين فقط من خلال جماعات

اللعب واللهو (ر = ٠,٨) ومن النادر أن نجد تعدداً لعلاقاتهم مع جيرانهم غير المباشرين.

وبالنسبة لمن هم فى سن الشباب فقد ثبت من شواهد الدراسة الميدانية أن علاقاتهم تتعدد مع جيرانهم سواء المباشرين أو غير المباشرين أو من القرى المجاورة حيث أنه يجمع بينهم علاقات أخرى - بالإضافة إلى علاقات القرابة - تتمثل فى الزمالة فى الدراسة أو فى العمل وما يترتب على ذلك من علاقة صداقة (ر = ٠,٧).

ثانياً: المحتوى التفاعلى للعلاقات الاجتماعية فى القرية:

١- المحتوى التفاعلى لعلاقة القرابة:

يختلف المحتوى التفاعلى لعلاقات القرابة، ويتوقف هذا الاختلاف على درجة القرابة وعلى نوعها من حيث كونها علاقات قرابة تتصل بالدم أو علاقات قرابة ترتبط بالنسب والمصاهرة فكلما اقتربت درجة الصلة القرابية كلما كانت العلاقة أقوى.

والمحتوى التفاعلى لعلاقة القرابة يتضمن علاقات التضامن والمساندة والمؤازرة وما يفرضه ذلك من واجبات وحقوق ملزمة. وتظهر آثار هذا المحتوى التفاعلى فى المشاكل الخاصة والأسرية والمشاكل والخلافات المتعلقة بعلاقات الجوار سواء فى السكن أو الأرض وفى مشاكل العمل وفى المشاكل المتعلقة بالقرية ككل.

فقد تبين من البحث أن معظم أفراد قرية الدراسة عندما يتعرضون لظروف صعبة أو كارثة ما فإن أقاربهم المقيمين معهم بالقرية يأتون فى مقدمة الذين يقفون معهم ويؤازرونهم (٢٢,٣ ٪)، وتتعدد صور هذا التضامن والمؤازرة لتشمل كل ما يمكن عمله للتخفيف من حدة هذه الظروف الصعبة على اعتبار أن هذا واجب

منوط بكل فرد وأن الصلة القرابية تفرض عليهم أداءه ولا مجال للاعتذار أو التهرب من هذا مهما بلغت حدة الأعذار.

كذلك أوضحت مؤشرات الدراسة ونتائجها أن الأفراد فى القرية متمسكون إلى أبعد الحدود بعلاقتهم بأقاربهم ولم تظهر أية آثار لمحاولة من جانب بعض الأفراد للابتعاد عن الأقارب حيث ثبت أنه إذا حدث وتنصل أى من الأقارب فى موقف يتطلب التضامن أو المؤازرة (وهى حالات نادرة)، فإن أقاربه الآخرين ممن تم التقصير فى أداء الواجب نحوهم، لايقاطعونه بل يعاتبونه بطرق مختلفة ويلعب كبار السن دوراً بارزاً فى هذا الصدد وسرعان ما ينتهى الأمر وفى الغالب بقبول عذره. ويعمل الأقارب وخاصة كبار السن على حل المشاكل الخاصة والأسرية التى قد تظهر فى محيط الأسرة، داخل الدائرة القرابية حتى ولو لم يطلب منهم هذا. فإن هذه المشاكل متى تناثرت أخبارها ووصلت إلى مسامعهم فإنهم يعملون كل جهد لحلها وعدم تفاقهما مع مراعاة عدم تدخل آخرين فى حلها.

وإذا كانت علاقات الفرد بأقاربه تتعدد كما سبق أن أوضحنا سواء بأقاربه المقيمين معه بالقرية أو فى الموطن الأصلى فإن المحتوى التفاعلى لعلاقته بأقاربه بالقرية أشد قوة وعلى درجة تفاعلية عالية لأنه يرتبط بأقاربه فى القرية بعلاقات أخرى (ر = ٠,٧) فهى علاقة متعددة الأبعاد والقرابة تشكل الأساس فيها ولكن ليس بنفس شدة العلاقة مع أقاربه بالقرية فهو حريص على أن تظل العلاقة موصولة وقوية بأقاربه فى الموطن الأصلى (٩٦٪). ويظهر هذا فى الحرص على زيارة الموطن الأصلى بانتظام ومؤازرتهم والوقوف إلى جانبهم ومشاركتهم فى مناسباتهم المختلفة ويشترك معهم فى هذا أفراد أسرته (٥٢٪) زوجته وأبناؤه وهو حريص على ذلك للاعتبارات القرابية.

فالمحتوى التفاعلى اذن لعلاقات القرابة يتضمن حقوقاً وواجبات متبادلة وملزمة

ولامناص للفرد للتهرب أو التخلص من أدائها حيث أن هذا يعضد ويدعم مركزه ووضعه فى دائرة علاقاته القرابية داخل القرية وعلاقته بباقى الأفراد المقيمين معه بالقرية.

٢ - المحتوى التفاعلى لعلاقات الصداقة:

على الرغم من تعدد واختلاف مستويات علاقات الصداقة للفرد فى القرية فإن هناك عاملاً آخر له أهميته وهو يتضمن المحتوى التفاعلى لعلاقة الصداقة وهذا يعنى أن من يدخلون معاً فى علاقة صداقة قوية تربط بينهم علاقة قرابة (٤٤,٣ ٪). وفى الغالب فبالإضافة لعلاقات الجوار والزمالة فى العمل فهم يلتقون بصفة دائمة إما فى دور العبادة أو فى منزل أحدهم ولايوجد موعد محدد لهذا اللقاء ولايلتزمون بعدد من الساعات فى جلساتهم وكل فرد منهم حريص على أن يلتقى مع نفس الأفراد فى كل مرة ولقاءاتهم الدائمة تقريباً كل يوم ليس على سبيل قضاء وقت الفراغ أو فى تمضية الوقت بأى صورة إنما يلتقون من أجل ،مناقشة ومعالجة المشاكل التى تعترى حياتهم اليومية وكذلك أية مشاكل أو خلافات لمن يتبعونهم فى دائرتهم القرابية.

وبالنسبة لصغار السن المولودين فى القرية فإن الأمر يختلف حيث تنحصر أماكن لقاءاتهم فى منزل أحدهم أو فى النادى أو فى أحد المقاهى وتتسم لقاءاتهم بمواعيد محددة ومسبقة إلى حد ما، كما أن متوسط الوقت الذى يقضونه معاً حوالى ثلاث ساعات والهدف الأساسى من وراء لقاءاتهم هو تمضية وقت الفراغ حيث يقضون هذه الساعات فى ألعاب التسالى والتسامر وفى القليل النادر ما يناقشون مشكلة ما سواء تخصهم أو تخص القرية ككل.

ويظهر المحتوى التفاعلى فيما يتعلق بعلاقات الصداقة فى أن الأصدقاء من الأقارب بالذات ثم من الجيران يقفون إلى جانب صديقهم وقفة واحدة إذا ما

تعرض أو مر بضائقة ما. كذلك فإذا كان هناك مشكلة خاصة تتعلق بأسرته فإنه يتحدث فيها أو يناقشها مع أصدقائه المقربين من الأقارب بالذات. ولاتقتصر علاقات الصداقة القوية على الأفراد دون زوجاتهم وأولادهم. وقد أثبتت نتائج البحث أن الرجال الذين يرتبطون بعلاقات صداقة قوية يرتبط أيضاً زوجاتهم وأبناؤهم بعلاقة صداقة قد تكون أقوى وأشد من علاقة الصداقة بين الرجال.

وتتمتع جماعة الأصدقاء الذين تجمع بينهم علاقة القرابة والجوار وزمالة العمل – والتي تتميز بصغر الحجم – بثقة تكاد تكون تامة حيث يثق كل منهم في الآخر وتتجلى أبعاد هذه الثقة في مناقشة أدق الأمور العائلية والمادية وتفرض هذه الثقة على كل واحد منهم ضرورة المحافظة على سرية ما أطلع عليه من أمور وهذا الأمر يتجلى بوضوح في جماعات كبار السن من الأصدقاء.

٣– المحتوى التفاعلي لعلاقات العمل:

تتعدد علاقات العمل مع الزملاء وتتدخل فيها علاقات أخرى مثل القرابة والجوار والصداقة إلا أن المحتوى التفاعلي لعلاقات العمل اتسم بالغزارة والعمق وخاصة عندما كان هؤلاء الأفراد يعملون في شركة شمال التحرير. ومن أبرز المواقف التي تعكس هذا المحتوى التفاعلي عندما كان يتعرض أحدهم لمشكلة في العمل أو لعقوبة ما فكان يترتب على ذلك تقدم المؤازرة والمساندة من أجل حل مشكلة هذا الزميل وخصوصاً إذا كان من الأقارب والأصدقاء (٤٩ ٪).

وحين تغيرت الظروف وخرجوا من الشركة وتملكوا الأراضي فإن المحتوى التفاعلي لعلاقات العمل التي كانت سائدة بينهم انعكس على علاقات العمل الجديدة التي صارت بينهم بعد أن أصبحوا ملاكاً للأرض فما كان سائداً بينهم وبين زملائهم في العمل ومن هم في وظائف قيادية أو رئاسية من قبل يكاد يكون هو نفس نمط العلاقات ومواضع الاحترام فيما بينهم حتى الآن بمعنى أن ما كان

سائداً بينهم من علاقات يأخذ طابعاً رسمياً سائداً بينهم الآن ولكن بصورة غير رسمية. فعلاقات العمل السائدة بينهم الآن تدعمها علاقات أخرى جمعت بينهم من قبل وهى علاقات القرابة وعلاقات الجوار وما يظهر فى علاقات العمل من تعاون وتضامن هو محصلة لانصهار واندماج علاقات العمل بالقرابة والجوار والصداقة.

٤ - المحتوى التفاعلى لعلاقات الجوار:

لعلاقات الجوار السائدة بين أفراد مجتمع البحث محتوى تفاعلى بمعنى أن العلاقات بين الجيران المباشرين علاقة تفاعلية ذات درجة عالية تشمل كل نواحى الحياة فهم يتبادلون الزيارات فى أى وقت ودون ميعاد سابق سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الأسرة، وهذه الزيارات ليست فارغة المضمون فهم يتناقشون فى كل مشكلة أو موضوع يتعلق بهم أنفسهم (٧٤٪) وبأسرهم فى المحل الأول وبمشاكل العمل الخاصة بهم أو مشاكلهم مع الآخرين فى المحل الثانى.

ومما يؤكد على عمق المحتوى التفاعلى لعلاقة الجوار أنه إذا ما سافر أحد الجيران أو غاب عن منزله لمدة تطول أو تقصر فإن باقى الجيران يحرصون على رعاية مصالحه ومصالح أسرته وتأمين مسكنه وحراسته ومراعاة أرضه ورعاية أبنائه، ولايقتصر الأمر على ذلك فإن علاقتهم به تظل موصولة وتتعدد الوسائل التى من خلالها يتصلون به أو يسألون عنه بهدف الأطمئنان عليه.

وإذا كانت المناسبات السعيدة وغير السعيدة تعد مظهراً من المظاهر التى تعكس فحوى ومضمون العلاقة فبالنسبة للجيران فقد أكد معظم أفراد عينة البحث أن فى المناسبات السعيدة لايوجهون الدعوة لجيرانهم المباشرين لأنهم يعتبرون أصحاب المناسبة وعليهم واجب توجيه الدعوة للغرباء، أما فى المناسبات غير السعيدة فالأمر يختلف تماماً فالكل يتسابق من أجل «عمل الواجب» الذى تفرضه عليه حقوق الجار.

ثالثاً: تدفق العلاقات الاجتماعية:

١ - تدفق علاقات القرابة:

يمكن التوصل لمعرفة التدفق المباشر لعلاقات القرابة من خلال معرفة مدى استمرار الأفراد فى علاقتهم التفاعلية مع أقاربهم ومدى انحصارها فى أفراد جماعة معينة من الأقارب سواء أكانوا مقيمين داخل القرية أم خارجها، وقد ثبت من البحث أن العلاقات بأقارب الأب والأم معاً تتميز بالتدفق المباشر (٤٧٪)، سواء أكانوا من المقيمين بالقرية أو خارجها ولكن تتميز هذه العلاقات بالتدفق القوى مع أقاربهم المقيمين معهم فى نفس القرية، فهم يعرفون أقاربهم بالقرية معرفة مباشرة ويحتكون بهم ويتعاملون معهم فى كل أمر من أمور حياتهم، ولاتقتصر هذه المعرفة والعلاقة القوية على معرفة الأصول مثل الجد أو الجدة أو الأعمام أو الأخوال، وإنما تتعدى ذلك بالمعرفة والعلاقة الوثيقة مع أبناء العم وأبناء أبنائهم إن وجدوا، ومن مظاهر هذا التدفق أيضاً إمكانية توطيد هذه العلاقة بالدخول فى علاقات أخرى خاصة علاقات النسب والمصاهرة متى سمحت الظروف بذلك.

٢- تدفق علاقات الصداقة.

فيما يتعلق بالتدفق المباشر لعلاقات الصداقة فإن ذلك يتضح من خلال مدى استمرار الأشخاص فى علاقة الصداقة مع الآخرين ومدى تفاعلها. فقد ثبت من شواهد الدراسة أن جماعة الأصدقاء التى يرتبط بها الشخص والذين هم فى الغالب من أقاربه وزملائه فى العمل وجيرانه - تلك الجماعة (التى تتميز بصغر الحجم النسبى) - يتضح أنه حريص على اللقاء والاجتماع معهم فى كل مرة وأنه متى تخلف واحد منهم عن اللقاء فإن هذا اللقاء غالباً ما ينفض (٥٣٪) من أجل البحث والسؤال عنه. ولايقتصر الأمر فى تدفق علاقة الصداقة واستمرارها على وجود الصديق بالقرية فقد ثبت من البحث أنه لو غاب أو سافر واحد من جماعة

الأصدقاء لبلد أو مكان آخر فإن بقية الأصدقاء تستمر علاقتهم به والسؤال عنه وعن أسرته ومراعاة كل مصالحه وشئونه الخاصة والعامة، وتكاد تنحصر وسائل الاتصال به فى المراسلة بالخطابات أو سؤال أهله وذويه المقيمين معهم بالقرية. ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بتدفق واستمرار علاقات الصداقة أن الكثير من أفراد مجتمع البحث لهم أصدقاء يعتبرونهم أصدقاء العمر ويتضح هذا بجلاء بين كبار السن فى القرية (ر = ٠,٨) فهم مازالوا على علاقة وطيدة بأصدقاء الطفولة فى الموطن الأصلى ويحرصون على زيارتهم والتردد عليهم متى سنحت الفرصة بذلك. كذلك تبين حرص الأفراد على استمرار وتدعيم علاقتهم بأصدقائهم من الأقارب والجيران وزملاء العمل. وتتجلى صور هذا الحرص فى أنه متى وقع خلاف ما مع أحد الأصدقاء فإنه سرعان ما يتلاشى ويحرص الفرد على أن يكون هو البادئ بتحسين العلاقة حتى وإن قدم بعض التنازلات.

كذلك اتضح أنه لو حدث فى موقف ما أن تعرض الفرد لتقصير من جانب أصدقائه فإنه لايلجأ إلى الانعزالية بعيداً عن أصدقائه الذين قصروا فى أداء الواجب نحوه فى هذا الموقف، بل أنه يتطلع لمعرفة أسباب هذا التقصير ويلجأ لاستخدام أسلوب العتاب. كما يتدخل باقى الأصدقاء كذلك لتسوية الأمر وتوضيح الأسباب حتى لايكون هناك مبرر لسوء العلاقة أو يؤدى إلى توترها وهذا كله يعكس مدى حرص الأصدقاء على تدعيم علاقة الصداقة التى هى نتاج أو محصلة علاقات أخرى تأتى فى مقدمتها القرابة ثم الجوار وأخيراً زمالة العمل (٦٨٪).

٣- تدفق علاقات العمل:

ذكرنا فيما سبق أن أفراد مجتمع البحث كانوا من العاملين بشركة شمال التحرير الزراعية. وكانت العلاقات بينهم فى حالة استمرارية وتفاعلية. الأمر الذى كان مفروضا عليهم بحكم لوائح الشركة المنظمة للعمل، كذلك أوضحنا أن

العلاقات الرسمية هي التي كانت تحكم العلاقات بينهم. إلا أنه كانت تربط مجموعة من العلاقات غير الرسمية تحكم كل فئة أو طبقة من هذه الفئات العاملة داخل الشركة وكان لعلاقات القرابة والجوار دور في استمرار تلك العلاقات غير الرسمية ولكن بعد أن انتهت علاقتهم بالشركة وبالتالي انتهت العلاقات الرسمية بينهم فإن ما تبقى وساد الآن بينهم وهو تلك العلاقات غير الرسمية. وظهرت على السطح بصورة واضحة وتجلت في علاقات العمل الجديدة بينهم ولكنهم مازالوا متأثرين إلى حد كبير بأوضاعهم الوظيفية في الشركة ويوجد قدر من الاحترام المتبادل بينهم ومازال بعض الأفراد الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية وبخاصة النقابة هم محل ثقة ويمارسون نفس الأدوار التي كانوا يمارسونها بصفتهم الرسمية من قبل.

٤ – تدفق علاقات الجوار:

سبق أن أوضحنا أن علاقات القرابة قد لعبت دورها في أن يختار الشخص جاره حيث ثبت أن من يعيشون ويتجاورون في السكن تجمع بينهم علاقات قرابة وصداقة وزمالة في العمل.

هذا فيما يتعلق بعلاقات الجوار المباشرة أما بالنسبة لبقية علاقات الجوار في القرية فإن الأساس الديني والقيم الدينية المتعلقة بحقوق الجار هي التي تساعد على استمرار وتدفق هذه العلاقة (٣١٪)، حيث ثبت من نتائج الدراسة أن حقوق الجار مرعية إلى أبعد الحدود ويحرص كل الأفراد على الالتزام بأدائها فهم يهبون لنجدته ومساعدته بكل الوسائل وذلك من منطلق أنه جار ونظراً لارتباط العلاقة بالجار وتضمنها لعلاقات أخرى فإن ما قد يظهر من خلاف أو مشاكل سرعان ما تنتهي نظراً لتشابك وتعقد هذه العلاقة. ومن أبرز المناطق التي يظهر فيها تدفق علاقات الجوار (٥٣٪) ذلك الجزء من القرية المسمى «بالمحتلة» والذي هو أصلا كان

مخصصاً لسكن فئة العمال حيث تتضح فيه كل الأبعاد التى سبق الإشارة إليها وذلك على خلاف الأماكن الأخرى والمخصصة من قبل لسكن المهندسين.

رابعاً: توقف العلاقات الاجتماعية:

١- توقف علاقات القرابة:

يقصد بتوقف علاقة القرابة جمودها أو انحسارها أو انقطاعها سواء انقطاع دائم أو مؤقت إلا أن هذا التوقف يمكن أن نتوصل إليه من خلال معرفة الأسباب والعوامل والمشاكل التى تؤدى إليه، فقد ثبت من البحث أن العلاقة بين الأقارب لاتتوقف أو تنقطع حيث أن الأفراد الذين تربط بينهم علاقة قرابة يسعى كل منهم لتحسين وتدعيم علاقته بأقاربه والعمل على إزالة أية أسباب قد تؤدى إلى توقف هذه العلاقة.

وحيث أن الفرد فى هذه القرية لايتعامل أو يدخل فى علاقات مع أقاربه فقط حيث تتضمن شبكة علاقاته أفراداً آخرين يرتبط بهم بعلاقات أخرى مثل الجوار والعمل والصداقة فهو حريص كل الحرص على ألا تتوقف أو تضعف علاقته بأقاربه المقيمين معه فى القرية لأن هذا يؤثر على مركزه الاجتماعى ومكانته فى مجتمع القرية ككل.

وبالتالى فهو على أتم استعداد للتغاضى أو التنازل عن أية حقوق أو واجبات لدى أقاربه لم تؤد تجاهه وذلك فى سبيل أن تستمر هذه العلاقة ولاتتوقف. كذلك فإنه متى توقفت العلاقة مع الأقارب فى القرية لأى سبب كان، فإن هذا التوقف سرعان ما تتناثر أخباره لتصل إلى دائرة القرابة الأوسع فى الموطن الأصلى ويعمل كبار السن من الأقارب فى الموطن الأصلى فى التحرك السريع والحضور لإصلاح ما فسد من علاقات بين أطراف أقاربهم المقيمين بالقرية حتى لاتتفاقم المشاكل والخلافات (٣٣٪).

٢ - توقف علاقات الصداقة:

قد تتوقف علاقة الصداقة بين الأفراد وذلك لأسباب عديدة إلا أن هذا التوقف والانقطاع يكون لفترات زمنية قصيرة وسرعان ما يكتشف وتظهر آثاره فى الابتعاد عن اللقاء وعدم المشاركة فى اللقاء الأمر الذى يستشعره بقية الأصدقاء ويعملون جاهدين على إزالة أسبابه.

ولم تأت نتائج البحث بأية إشارة تدل على توقف علاقة صداقة ما أو انقطاعها بصفة دائمة والسبب فى ذلك هو أن علاقة الصداقة تمثل علاقة تفاعلية على درجة عالية من التعقد والتشابك بين العلاقات الأخرى التى تؤثر فى دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد. وإن كان توقف علاقة الصداقة يكتشف أمره بسرعة وسهولة من جانب بقية الأصدقاء ويعملون على معالجته فقد ثبت من البحث أنه لم تظهر أية مؤشرات على وجود مقاومة من قبل الأصدقاء للتمسك بموقفهم، فهم فى الغالب يتسامحون ويتنازلون من أجل عودة العلاقات لمجراها الطبيعى والعمل على عدم توقفها.

٣- توقف علاقات العمل:

فيما يتعلق بتوقف علاقات العمل فقد تبين من البحث أن علاقات أخرى تربط بين زملاء العمل هذه العلاقات قد تؤدى فى بعض المواقف إلى توقف علاقات العمل بمعنى أنه قد ثبت من البحث أنه إذا عوقب أحد الأفراد أو وقع عليه جزاء من قبل رؤسائه فإن بقية زملائه الذين يرتبطون معه بعلاقات أخرى أبرزها القرابة كانوا يقفون إلى جواره ويحاولون التوسط لرفع هذا الجزاء أو التخفيف من آثاره وقد ترتب فى بعض الحالات عندما يفشلون فى ذلك ظهور درجات من التمرد أو التوقف عن العمل (شبه اضراب) فى محاولة للضغط لتخفيف هذا المطلب. أما الوضع الراهن لعلاقات العمل فهى علاقات العمل الزراعى وهى

لاتختلف عن علاقات العمل الزراعى السائدة فى القرى التقليدية والتى تتمثل فى تبادل الأدوات الزراعية والمجهود والخبرات.

وعلى ذلك فعلاقات العمل السائدة بين ملاك الأراضى من أهل القرية أن توقفت فهذا يرجع إلى تدهور أو سوء علاقات أخرى سائدة بينهم غير علاقات العمل. ولكن قد تتوقف علاقات العمل بين ملاك الأراضى من أهل القرية وملاك الأراضى الغرباء (غير المقيمين بالقرية) حيث أن علاقتهم بهؤلاء الغرباء هى علاقات عمل ومصلحة فقط وتلك العلاقات معرضة للتغير والتأثر بعوامل كثيرة قد تؤدى إلى توقفها (ر = ٠,٧).

٤- توقف علاقات الجوار:

ثبت من البحث أن من يتجاورون معاً فى السكن فى الغالب ماتربط بينهم علاقات عدة كعلاقة القرابة أو الصداقة والعمل وهم يعيشون فى ظل هذا الجوار متعاونين ومتضامنين.

ورغم كل هذا فقد تتعرض علاقة الجوار هذه للتوقف وذلك لعدة أسباب مثلما فى حالة رفض الزواج ما بين أبناء الجيران ورفض أحد الطرفين لأى اعتبار. وهذا التوقف لعلاقات الجوار لايحدث بين من يرتبطون معاً بعلاقات جوار مباشرة إنما يظهر مع من يرتبطون بعلاقات جوار غير مباشرة (على مستوى القرية). كذلك فإن سوء الخلق والطباع بالنسبة للرجال أو النساء قد يؤدى إلى توقف العلاقة بين الجيران غير المباشرين.

خامساً: نحو نموذج احتمالى لدينامية شبكة العلاقات الاجتماعية:

إن مجموعة العلاقات الاجتماعية - التى تعبر عنها شبكة العلاقات الاجتماعية - التى يدخل فيها الفرد مع الآخرين، علاقات تفاعلية معقدة

ومتشابكة لايمكن الفصل بينها، وبناء على ذلك حاولنا من خلال هذا الفصل أن نتوصل إلى فهم أعمق للأبعاد المختلفة لدينامية شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد فى القرية من خلال المتغيرات الدينامية المتمثلة فى «التعدد» والمحتوى التفاعلى و «التدفق» و «التوقف» لكل من العلاقات الاجتماعية التى ارتكزت عليها الدراسة الميدانية وهى علاقات القرابة والصداقة والجوار والعمل، حيث أن تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية فى ضوء متغيراتها الدينامية يسهم فى الكشف عن ديناميات التنظيم الاجتماعى للقرية والتعرف على الكيفية التى تتساند من خلالها هذه العلاقات والجماعات الفرعية التى تلعب هذه العلاقات دوراً فى تكوينها ويوضح أى من هذه العلاقات يمكن أن يكون معوقاً وظيفيا يعوق نسق القرية عن أداء وظائفه. فبالنسبة لتعدد علاقات الأفراد الاجتماعية فى قرية الدراسة فإن هذا التعدد يشمل علاقات القرابة والصداقة والجوار والعمل ويؤثر فى هذا التعدد مجموعة من التغيرات الأساسية كالنوع والسن ودرجة التعليم ومدة الإقامة بالقرية والموطن الأصلى والمهنة، وإن كان لهذا التعدد مستويات سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الأسرة ككل.

وعلى الرغم من تعدد العلاقات المشار إليها للأفراد فى قرية الدراسة فقد أدى ذلك إلى اتساع وتعقد شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد، ومن خلال تساند وتكامل هذه العلاقات المتعددة والمتداخلة فإن نسق القرية يظهر فى صورة متكاملة.

أما المحتوى التفاعلى لهذه العلاقات فهو ينهض على التضامن والمساندة والموازرة وما يترتب على ذلك من أدوار وحقوق وواجبات، فالمحتوى التفاعلى لهذه العلاقات ثابت المضمون وإن تباينت درجته من حيث الشدة والضعف الأمر الذى يعكس المستويات التفاعلية المختلفة، وبناء على ذلك فإن المحتوى التفاعلى للعلاقات المختلفة التى أشرنا إليها وفى ضوء مستويات التفاعل يكاد يكون واحداً من حيث الأسس

التى ينهض عليها. أما بالنسبة لتدفق علاقات القرابة والصداقة والجوار والعمل وما ترتب عليه من ظهور جماعات فرعية غير رسمية، فإن الجماعات الفرعية التى لعبت القرابة دوراً فى تكوينها تعد من أبرز وأقوى تلك الجماعات، حيث لاينفصل الأفراد المكونون لها عن بقية الجماعات الفرعية الأخرى. وذلك من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية، وبالتالى فإن الجماعات الفرعية التى لعبت القرابة دوراً فى تكوينها ومن خلال ارتباط أفرادها بالجماعات الفرعية الأخرى تعمل على تساند وتكامل نسق القرية ككل ولكن هذه الجماعات الفرعية القرابية داخلياً وفى أمور معينة خاصة كأمور الزواج فإنه يمكن اعتبارها تمثل معوقاً وظيفياً لجانب من جوانب نسق القرية.

كذلك فإن علاقات القرابة والصداقة والعمل والجوار لايمكن توقفها بصورة نهائية وإنما يمكن أن تتعرض للفتور أو الجمودوالانحسار نظراً لأن الأفراد من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التى تضمهم تتضمن كل أو معظم هذه العلاقات وهو ما يؤدى إلى العمل على معالجة الأسباب أو العوامل التى أدت إلى الفتور أو الجمود أو الانحسار. غير أن هذا الأمر لايمكن إطلاقه على العموم حيث أن علاقات العمل بالذات يمكن أن تتوقف مع ملاك الأراضى الغرباء ولكن لايمكن أن تتوقف مع أفراد القرية الذين يرتبطون بعلاقات أخرى.

أما بالنسبة لعلاقات الجوار فلايمكن أن تتوقف مع من يرتبطون بعلاقات جوار مباشرة لأن العلاقات الأخرى متداخلة ومؤثرة أيضاً ولكن قد تتوقف العلاقات بصورة ما مع من يرتبطون معهم بعلاقات غير مباشرة (على مستوى القرية).

دينامية شبكة العلاقات:

$$= \left(\frac{\text{ع ق}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}}\right)\left(\frac{\text{ع ص}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}}\right)\left(\frac{\text{ع ج}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}}\right)$$

$$\left(\frac{\text{ع م}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}}\right)\left(\frac{\text{ع ..... ن}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}}\right)$$

حيث أن:

د = تعدد العلاقة

ف = المحتوى التفاعلى للعلاقة.

تد = تدفق العلاقة.

و = توقف العلاقة.

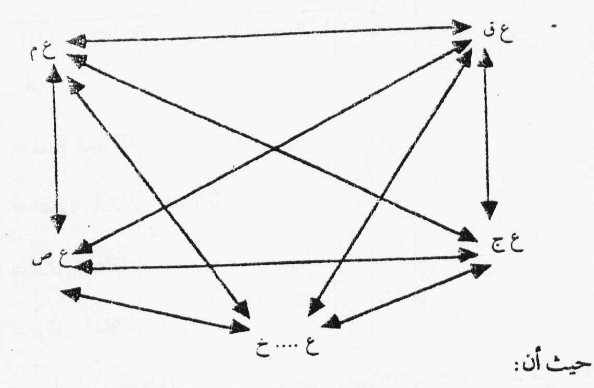
وحيث أن هذه العلاقات ليست منفصلة وإنما تتشابك وتتعقد من خلال مجموعة علاقات تفاعلية ترتبط جميعاً وتختلف من حيث تعددها ومحتواها التفاعلى وتدفقها وتوقفها فإنه يمكن لنا استخلاص صيغة رياضية أخرى على النحو التالى:

دينامية شبكة العلاقات =

$$\left(\frac{\text{د}}{\text{(ع ق) (ع ص) (ع م) (ع ج) (ع .. خ)}}\right)\left(\frac{\text{ف}}{\text{(ع ق) (ع ص) (ع م) (ع ج) (ع .. خ)}}\right)$$

$$\left(\frac{\text{تد}}{\text{(ع ق) (ع ص) (ع م) (ع ج) (ع .. خ)}}\right)\left(\frac{\text{و}}{\text{(ع ق) (ع ص) (ع م) (ع ج) (ع .. خ)}}\right)$$

وكذلك يمكن تمثيل هذه العلاقات المتفاعلة وتوضيح كيفية تداخلها وتشابكها من خلال الشكل الآتى:



حيث أن:

ع ق = علاقات القرابة

ع ص = علاقات الصداقة

ع م = علاقات العمل

ع ج = علاقات الجوار

ع خ = علاقات أخرى

وقد ثبت من البحث أن علاقات القرابة والجوار يصعب الفصل بينهما وهما أكثر العلاقات تعدداً وتدفقاً وتكون محتوى تفاعلى على درجة عالية من التعقيد، فإنه يمكن التعبير رياضيا عن هذه النتائج كما يلى:

$$\left(\frac{\text{ع ق}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}} \right) = \left(\frac{\text{ع ج}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}} \right)$$

$$\left(\frac{\text{ع ص}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}} \right) \neq \left(\frac{\text{ع م}}{\text{(د) (ف) (تد) (و)}} \right)$$

(ع ق = ع ج) (ع ص ، ع م)

تعقيب:

أوضحت شواهد الدراسة الامبيريقية ونتائجها أن الأفراد فى القرية تتعدد علاقاتهم الاجتماعية لتشمل تعدد علاقات القرابة والصداقة والجوار والعمل وأن هذا التعدد تؤثر فيه متغيرات بعينها مثل النوع والسن ودرجة التعليم ومدة الإقامة بالقرية والموطن الأصلى والمهنة كذلك فإن لهذا التعدد مستويات: مستوى عام (الفرد والزوجة والأبناء) ومستويات أخرى خاصة ترتبط بكل علاقة على حدة فمن ناحية علاقات القرابة: تتعدد مستويات العلاقة بأقاربه المقيمين معه فى نفس القرية والمقيمين خارجها فى الموطن الأصلى. أما من حيث علاقات الصداقة تتعدد مستويات العلاقة بأصدقائه فى القرية وخارج القرية والموطن الأصلى وبالنسبة لعلاقات العمل: تتعدد مستويات العلاقة بزملاء العمل أثناء فترة العمل بالشركة من خلال أوضاعهم الوظيفية، وبعد إنتهاء علاقتهم بالشركة وتملكهم للأرض. وفيما يتعلق بعلاقات الجوار: تتعدد مستويات العلاقة بالجيران المباشرين، وغير المباشرين (نفس القرية) ومن قرى مجاورة.

وبناء على ما تقدم فإن تعدد العلاقات المشار إليها للأفراد فى القرية يؤدى إلى اتساع دائرة شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد الأمر الذى يؤكد على تساند وتكامل هذه العلاقات المتعددة والمتداخلة والمتساندة وبالتالى إلى تكامل نسق القرية.

وعلى الرغم من تعدد العلاقات الاجتماعية للأفراد فى قرية الدراسة، فإن المحتوى التفاعلى لهذه العلاقات يختلف حسب كل علاقة فبالنسبة لعلاقات القرابة فمحتواها التفاعلى يتضمن علاقات التضامن والمساندة والمؤازرة وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ملزمة خاصة فى الظروف الصعبة أو الكوارث، فهذا المحتوى التفاعلى لعلاقات القرابة ثابت المضمون إلا أن درجته تتباين من حيث الشدة والضعف حيث أن مستويات التفاعل بين الأقارب المقيمين فى القرية أقوى

وأشد خاصة بين الأقارب الذين تربطهم صلة الدم أو النسب، عنه بالنسبة للأقارب المقيمين خارجها أو فى الموطن الأصلى.

أما بالنسبة للمحتوى التفاعلى لعلاقات الصداقة فإنه من الصعب أن نفصله أو نميزه عن المحتوى التفاعلى لأى علاقة أخرى فمعظم الأفراد الذين يرتبطون بعلاقة صداقة تربط بينهم علاقات أخرى مثل القرابة والجوار وزمالة العمل وبالتالى فإن المحتوى التفاعلى لعلاقات الصداقة هو نفسه المحتوى التفاعلى لعلاقات القرابة خاصة بين كبار السن يضاف إليه زيادة فى درجة الثقافة المتبادلة خاصة فيما يتعلق بمناقشة المشاكل والأمور العائلية.

ويتضمن المحتوى التفاعلى لعلاقات العمل بين الأفراد التعاون والمساندة أثناء عملهم بالشركة وهذا المحتوى لم يتغير أو يتبدل بصورة جذرية حيث اختلفت طبيعة المواقف والمشاكل التى كانوا يتعرضون لها أثناء عملهم بالشركة عما هو عليه الآن بعد أن تحولوا إلى ملاك ومزارعين للأراضى التى تملكوها.

[illegible] فالمحتوى التفاعلى لعلاقات الجوار خاصة بالنسبة للأفراد الذين يرتبطون معاً [illegible] جوار مباشرة هو نفسه المحتوى التفاعلى لعلاقات القرابة بالذات [illegible] [illegible] معاً بعلاقات جوار مباشرة فى الغالب الأعم تربطهم علاقة [illegible] [illegible]

[illegible] علاقات القرابة يتمثل فى استمراريتها مع الأقارب داخل القرية وخارجها وفى الموطن الأصلى وفى هذا يتساوى الأقارب سواء من ناحية الأب أو الأم، إلا أن هذا التدفق للعلاقات يتميز بالشدة والقوة مع الأقارب المقيمين فى نفس القرية ممن يرتبطون معاً بدرجة قرابة مباشرة ولكن الأمر يتعدى ذلك حيث نجد تدفقاً لعلاقات القرابة لمن يرتبطون معاً بعلاقات قرابية قد يصعب تحديدها، وقد

ترتب على ذلك ظهور بعض الجماعات الفرعية التي ترفع لواء الانتماء إلى عائلة بعينها، هذا على المستوى الضيق.

وعلى مستوى آخر فإنه ثبت من شواهد الدراسة ومن خلال الأخباريين أن القرية تظهر فيها جماعة فرعية هي جماعة أبناء الوجه القبلى (الصمايدة) وهذا الوضع يتجلى بوضوح فى منطقة «المحتلة» فهم يشكلون نسبة كبيرة من سكان القرية حوالى (٥٥٪) وهم يتعايشون معاً فى القرية. إلا أن هذه الجماعة منغلقة على ذاتها فى أمور معينة (كالزواج مثلا) فلا يتزوج أفرادها إلا من داخلها وإن تعذر ذلك فالزواج يتم من الموطن الأصلى كذلك لايسمحون لأحد من خارج جماعتهم بالتجاور المباشر معهم فى السكن، وإن اضطر أحدهم للتنازل أو التخلى عن أرضه سواء بالبيع أو الايجار فذلك يتم داخل الجماعة أيضاً والحقيقة أن هذه الجماعة لاتقابلها جماعة فرعية أخرى فى نفس قوة ودرجة تماسكها وتضمنها، وعلى ذلك يمكن اعتبار وجود هذه الجماعة الفرعية داخل القرية يعد بمثابة معوق وظيفى يعوق تكامل نسق القرية فى بعض جوانبه.

والثابت من البحث أن علاقات الصداقة القائمة بين الأفراد على اختلاف مستوياتها ودرجة شدتها وتعددها تعتبر هى المظهر الخارجى لمجموعة العلاقات الأخرى للفرد التى تأتى فى مقدمتها علاقات القرابة، ثم الجوار، والعمل فهى محصلة لكل هذه العلاقات وبالتالى فإن علاقات الصداقة التى تربط بين الأفراد وإن كان السن له دور فيها فإنها قد تختلف درجة تدفقها ولكنها لاتنقطع لأن العلاقات الأخرى التى أدت إليها تعمل بصفة مستمرة على الحفاظ عليها والتمسك بها من قبل الأفراد، وبالتالى فإن تدفق علاقات الصداقة عنصر دينامى يؤثر بشكل ملحوظ فى دينامية شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد.

وبالنسبة لعلاقات العمل التى كانت تسود بين الأفراد أثناء عملهم بالشركة

وإن كانت تتدخل فيها العلاقات القرابية والصداقة والجوار إلا أن الطابع الرسمى - من خلال قوانين ولوائح الشركة - كان يعمل على تدفق واستمرار هذه العلاقة، ورغم ذلك فقد تبين وجود جماعات فرعية غير رسمية لعبت القرابة بمفهومها الواسع دوراً فى تكوينها كذلك فإن هذه الجماعات الفرعية القرابية تتجمع فى جماعة واحدة هى جماعة أبناء الوجه القبلى هذه الجماعة كان لها تأثيرها خاصة فى انتخابات اللجان النقابية وعند تعرض واحد من أفرادها إلى أى جزاء رسمى. وقد تبين أيضاً أن هذه الجماعة أثرت فى بعض المواقف السابق الإشارة إليها على سير العمل من خلال ممارسة ضغوطها المختلفة لتحقيق مصالح الأفراد المنتمين إليها.

وإن كان تدفق علاقات العمل كانت تحكمه العلاقات الرسمية بين الأفراد داخل الشركة بالإضافة للعلاقات غير الرسمية بين أفراد الجماعات الفرعية فإن هذا التدفق للعلاقات غير الرسمية هو السائد الآن فى علاقات العمل الجديدة التى يدخلون فيها حيث وضح تأثير هذه الجماعات الفرعية فى توزيع الأراضى واختيار الجيران فى الأرض وفى التحكم فى بعض الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعى مثل عملية تسويق المحاصيل واستئجار المعدات الزراعية. وعلى ذلك فإن هذه الجماعة الفرعية المشار إليها والتى تلعب علاقات القرابة دوراً كبيراً فى تكونها ومن منطلق حرصها على مصالح أفرادها فيمكن النظر إليها على اعتبار أنها وإن كانت ترعى مصالح أفرادها فى المقام الأول، فالأمر يختلف بالنسبة لباقى الأفراد الذين يعيشون فى القرية ويمتلكون أراضى أو الغرباء الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى هذه الجماعة على أنها تمثل معوقاً وظيفياً يعوق نسق القرية ككل عن أداء وظائفه.

ويأتى تدفق علاقات الجوار من خلال أن من يرتبطون معاً بعلاقات جوار خاصة المباشرة، هناك علاقات أخرى تربط بينهم مثل القرابة والصداقة وزمالة العمل ولو أن البعد الدينى المتمثل فى مجموعة القيم الدينية التى يتمسك بها

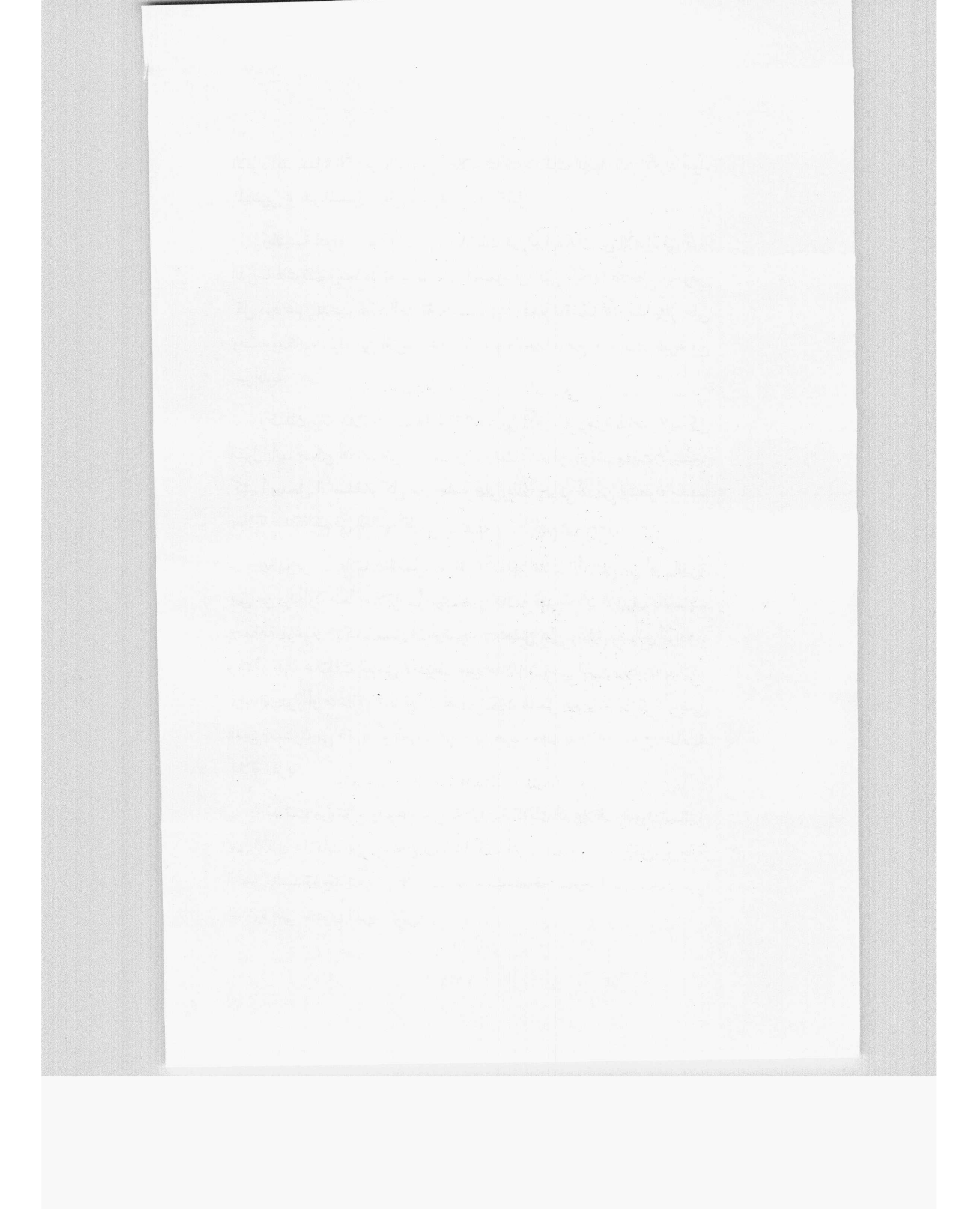
الأفراد تعد بمثابة الأساس الذى من خلاله تتدفق علاقات الجوار بين الأفراد سواء المباشرين أو غير المباشرين على مستوى القرية ككل.

وبالنسبة لتوقف العلاقات فإن علاقات القرابة السائدة بين الأفراد فى قرية الدراسة لاتتوقف وإنما قد يصيبها بعض الجمود أو الفتور ولكنها لاتنقطع ويحرص كل فرد على تدعيم هذه العلاقة واستمرارها وعدم توقفها لأن هذا يؤثر على وضعه ومكانته سواء بين أقاربه داخل القرية وخارجها أو مع بقية أفراد القرية من غير أقاربه.

وكذلك فإن علاقات الصداقة القائمة بين الأفراد فى قرية الناصر لايمكن القول بأنها يمكن أن تتعرض للتوقف وإن حدث ذلك فهو توقف مؤقت لايستمر كثيراً ويعمل الأصدقاء كل من جانبه على ذلك حيث أن من يرتبطون معهم بعلاقة صداقة هم فى الغالب أقاربهم وجيرانهم وزملائهم فى العمل.

ويظهر توقف علاقات العمل السائدة الآن بين ملاك الأراضى من أهل القرية بين من يرتبطون معاً بعلاقات أخرى غير علاقة القرابة لأن الأقارب تضمهم جماعة فرعية - كما سبق أن أوضحنا - تعمل على رعاية مصالح أفرادها، وبالتالى فإن علاقات العمل لاتتوقف بين ملاك الأراضى الذين يرتبطون بعلاقة قرابة أو جوار أو صداقة، إنما قد تتوقف علاقات العمل مع بقية ملاك الأراضى الذين يعيشون فى القرية أو الغرباء ممن لايرتبطون معهم بعلاقات أخرى خاصة علاقة القرابة.

ولقد ثبت من نتائج وشواهد الدراسة الميدانية كذلك أن علاقات الجوار السائدة بين الأفراد علاقات قوية وتدخل فيها علاقات أخرى تدعمها مثل القرابة وزمالة العمل والصداقة وقد تتعرض علاقات الجوار للتوقف فى نطاق علاقات الجوار غير المباشرة على مستوى القرية ككل.



المراجع

١- العربية

قواميس وموسوعات

١- محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩.

كتب

٢- ابراهيم سعد الدين، محمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية، المشاكل، الآثار، السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

٣- ابراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية فى مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.

٤- أحمد ابو زيد، البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الاسكندرية، ١٩٧٠.

٥- أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

٦- اسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجماعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

٧- اسماعيل على سعد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجماعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.

٨- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢

٩- أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

١٠- أوسيبوف، ترجمة سليم توما، أصول علم الاجتماع، دار التقدم، بيروت، ١٩٩٠.

١١- ايفانز برتشارد، الأنثربولوجيا الاجتماعية، ترجمة أحمد أبو زيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٠.

١٢- جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤.

١٣- جلال أمين، ديون مصر الخارجية من عصر محمد على الى اليوم، الطبعة الأولى، دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

١٤- جماعة من الاختصاصيين السوفيت، خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينيات، ترجمة اخلاص على، دار الفارابى، بيروت، ١٩٨٦.

١٥- جودة عبد الخالق، الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

١٦- حامد عمار، ترجمة غريب سيد أحمد وآخرون، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوا)، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٨٧.

١٧- حسن خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، الجمعية المصرية للدراسات

التاريخية، القاهرة، ١٩٦٢.

١٨- رادكليف براون، فى البناء الاجتماعى، مطالعات فى العلوم الاجتماعية، ترجمة السيد عبد الحميد الزين، دار المعارف، ١٩٦٠، العدد ٧، ٨.

١٩- روبرت مايرو، الاقتصاد المصرى، ١٩٥٢ - ١٩٧٠، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

٢٠- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.

٢١- سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد الثانى، (مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكى) دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٢- سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى : حالة مصر، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣١ بيروت، ١٩٩٠.

٢٣- سناء الخولى، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩.

٢٤- صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية. ب ت.

٢٥- طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٧.

٢٦- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢.

٢٧- عبد الباسط عبد المعطى، بعض الابعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٣.

٢٨- عبد الباسط عبد المعطى، الاتجاه السوفيتى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥.

٢٩- عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار ابن خلدون، بيروت، مارس ١٩٧٩.

٣٠- على بركات، الملكية الزراعية بين ثورتين (٩١٩- ١٩٥٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.

٣١- علياء شكرى وآخرون، المرأة فى الريف والحضر دراسة لحياتها فى العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.

٣٢- على ليلة، العالم الثالث مشكلات وقضايا، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والخمسون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

٣٣- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف، ١٩٨٣.

٣٤- غريب سيد أحمد، عبد الباسط عبد المعطى، مجتمع القرية دراسات وبحوث، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٩٠.

٣٥- فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٦- كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تحليل نظرى ودراسة ميدانية

فى قرية مصرية، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، بيروت،
١٩٨٠.

٣٧- كمال عبد الحميد الزيات، بناء النظرية فى علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشروق،
القاهرة، ١٩٨٠.

٣٨- لويس كامل مليكة، الجماعات والقيادات فى قرية عربية، مركز تنمية المجتمع فى
العالم العربى، سرس الليان، ١٩٦٣.

٣٩- محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الدينى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،
١٩٨٢.

٤٠- محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية،
الاسكندرية، ١٩٧٨.

٤١- محمد سعيد فرح، دراسات فى الثقافة والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
الاسكندرية، ١٩٧٦.

٤٢- محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، دراسة فى علم الاجتماع القروى، دار
المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٢.

٤٣- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى - دراسة فى محافظة
الدقهلية «القيطون وهلا وكفر الشيخ» الدار القومية للطباعة
والنشر، ١٩٦٥.

٤٤- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الأول، الوظيفية وملامحها العامه
وأبعادها التاريخية وصورها المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية،
القاهرة، ١٩٨١.

٤٥-محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى والمجتمع فى العالم الثالث، الجزء الثانى، القوة والدولة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥.

٤٦- محمود أبوزيد، الشائعات والضبط الاجتماعى «دراسة سيومترية فى قرية مصرية» الهيئة المصرية العامة للكتاب، اسكندرية، ١٩٨٠.

٤٧- محمود الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

٤٨- محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

٤٩- محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٠- محمود عوده.. القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت - القاهرة، ١٩٧٢.

٥١- محمود عودة .. الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية، دار الثقافة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩.

٥٢- محمود عودة، دراسات فى علم الاجتماع الريفى، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٩٢.

٥٣- نيقولا تيماشيف، ترجمة محمود عوده وآخرون، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، دار المعارف، ١٩٧٢.

دوريات ورسائل علمية

٥٤- [illegible] الحسيني، نظرية التبعية، جون رجدن، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثاني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١

٥٥- السيد يس: التوازن الطبقي في المجتمع المصري، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٢، يوليو، القاهرة ١٩٧٤.

٥٦- السيد يس (الثورة والتغير الاجتماعي - ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٥ أغسطس، القاهرة ١٩٧٧.

٥٧- [illegible] بارتولوميو، الاحتمالات والعلوم الاجتماعية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢٦، ترجمة ابراهيم بسيوني عميره، ١٩٧٧.

٥٨- [illegible] استخدام الحاسبات الآلية في العلوم الاجتماعية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، [illegible] الثامن، ترجمة محمد طلعت عيسى، [illegible]

٥٩- [illegible]، السياسة الاقتصادية والاختيار السياسي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، العدد ٣٤٧٢٩، يناير، ١٩٨٢

٦٠- نادر فرجاني «استخدام الأساليب الرياضية والاحصائية في العلوم الانسانية»، مجلة عالم الفكر، المجلد الرابع، العدد الرابع، ١٩٧٤.

٦١- محمود عبد الحميد حمدي، الهجرة وقضايا التنمية في مصر، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣.

٦٢- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٥.

بحوث ودراسات.

٦٣- المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥.

٦٤- ريتشاد انكر، بحث فى أدوار المرأة والتغير الديمجرافى؛ استبيانات مسحية لأفراد الأسرة وللرجل وللمجموعة مع توضيحات للخلفيات، منظمة العمل الدولية، جينيف ١٩٨١.

٦٥- اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس ١٩٧٨.

٢ - الانجليزية

Encyclobedias and Dictionaries

66. C. Duncan Mitchell, A New Dictonary of sociology, Routledge & Kegan paul, London, 1987.

67. Geoffrey K. Roberts: A Dictionary of Political Analysis, London, Longman, 1971.

68. Encyclobedia Britannica, Volume 20 , University of chicago U.S. A., 1987.

Books

69 - Abdel-Rehim Mostafa, (The break Down in the Monopoly system in Egyp After 1840), in : P. M. Holt (ed) Political and social change in Modern Egypt, London, Oxford Unversity Press, 1964.

70. Aferrer, "Scientific and Technological Dependence in the International Context and It's Implications, for the transfer of Technology:, Desorralo - Economic, 1979.

71. P. C. Aidon, New Marxisti Approaches to Developement and underdevelopement, New York, 1974.

72. Allan, Graham, A., Sociology of Friendship and Kinship,

London, ... Allan & unwin (.........) Ltd., 1979.

73. G. Amin, The Modernization of porerty, Leiden, Brill, 1974.

74. Beauchamp, Murray A., Elements of Mathematical sociology, New York, Random House, Inc., (1970).

75. Biossvain, Jemy, and clyde Mithell, "Network Analysis", Studies in Human Interaction", 1973, Mouton, The Hagge, Paris.

76. Blalock, Hubert M. Jr. and Blalock, Ann B. (eds.) Methodolo gy in social Research, McGraw - Hill, New York, 1968.

77. Coleman, James S., Introduction to Mathematical sociology, The Free press Glencoe, Illinois, and Collier - London, 1964.

78. Coleman, James S., Models of change and Response uncertainty" Prentice - Hall, New Jersey, 1964.

79. A. H. Dessouki (Development of Egypt's Migration Policy 1952. 1978), Apaper prepared for the projection Egyptian labour Migration, Cairo university, M. I. T, Technology Adaptation Program, Cairo, 1978.

80. A. G. Frank, Capitalism and under Developement in Latin

America Revised, New York, 1973.

81. A.G. Frank, Latin America underdevelopement on Revolution New York, Review Press, 1969.

82. Grace Jones, The political structure, London, Long mans, Gree and Co. LTD., 1969.

83. Holland Janet, Mathematical sociology. Lowe & Brydone (Printers) Ltd. London, 1969.

84. K. Ikram, Egyp Economic in a period of Transition, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1980.

85. Karl Marx: Economic and philosophical Manucripts of 1844, London, Lowrence, 1959.

86. A. Kloskowska : The conseption of culture According to karl Marx, The polish sociological bulletin, 1970.

87. Lazarsfeld, Paul F. (ed.) , Mathematical thinging in the social sciencess, The free Press, Glencoe, Illinois, 1954.

88. Lazarsfeld, Paul F. and Henry, Neil w. (eds.), Readings in Mathematical social science, social Research Associates, chicago, 1966.

89.R. Mabro, The Egyption Economy 1952, Oxford, clarendon press, 1974.

90. Max Weber, Essays in sociology; London, Routledge and Kegan paul, 4 th Impersssion, 1970.

91. Michael Mann, student Encyclopedia of sociology, Macmillan. Press, London, 1984.

92. Nicos Poulantzas, Political power and social classes (Trans ed. by), Timothy O., Hagan London, N. L. B., cand sheed & Ward, 1973.

93. T. Parsons, "Some consideration on the Theory of social change, "Rural sociology, Vol. 62, 1961.

94. Paul Trowler, Active sociology : Cambridge, Bell and Hyman, university press, 1987.

95. Poloma, M. Margret, Contemporary Sociological Theory, The University of Akron, (Macmillan publishing Co., Inc., New York, 1978.

96. N. Polsby, Community power and political theory, New Haver, Yale University Press, 1974.

97. Rashevsky. Nicoles, Mathematical Biology of social Behaviour The University of Chicago Press, 1951.

98. Schutz, A., "Concept and Theory Formtion in social sciences, in Mourice Natson (ed.), Philosophy of the social sciences, (Rendom House, New York), 1963.

99. N. J. Smelser, "Toward a theory of Modernization", in : E. Etzioni (eds.) social change, London, Basic Books, 1964.

100. S. Suntons, The crisis of Developement Theory, The proplem of Dependence in Latin America London, 1974.

101. S. Suvar, cultural change in yogoslavia, villages sociological London, 1979.

102. C. Syzman, Socielat Development, Five Approach with Conclusions From Comparative Analysis, Oxford University Press, 1970.

103. Tom Bottomore, Political sociology, london, Hulchinson, 1979.

104. Tom george geortzel, Political society, chicago, Read Monally. 1976.

Periodicals

105. Abelson, Robert P. and Rosenberg, Mitton, J. "Symbolec psychologic: A Model of Attitudinal congition" Behavioural science, Vol. 3 No. 1, (January 1958).

106. Blalock, Hubert M. Jr., The Identification problem and Theory Bilding : The case of states Inconsistancy", American Sociological Review, Vol. 31 No. 1. (February 1966).

107. Blalock, Hubert M. Jr., " States Inconsistency and Interaction some Alternative Models", American Journal of sociology, Vol. 73 No. 3 (November 1967)

108. Blalock, Hubert M. Jr., Theory Building and the statistical concept of Interaction", American sociological Review, vol. 30 No. 3 (June 1965)

109. Boudon, Raymond, " Amethod of linear casual Analysis Dependence Analysis", American sociological Review, Vol 30, No.3 (June 1065).

110. Coleman, James S., "Multidimensional scale Analysis", American journal of sociology, Vol. 63 No. 3 (Novembre 1857).

111. J.O., Connell and Beckett, Social Characteristics of an Elite in

Formation: The case of Nigerian University student".
British Journal of sociology, London. Vol 1975.

112. Coleman, james S., Relational Analysis: The study of social organizations with survey Methods", Human organixation, Vo. 17 No. 4 (Winter 191958-9).

113. Dodd, stuart carter, "Scientific Methods in Human Relations", American Journal of Economics ars sociology, Vol. 10 No.3 (April 1951).

114. Dodd, stuart carter, "Sociomatrices and levels of Interaction for Dealing with plural, Groups and organisation", Sociom. etry, Vol. 14 No. 2 and 3 (may - August 1951)

115. Dood, stuart carter, All-or-none Elements and Mathematical models for sociologists Review, Vol. 17 No. 2 (April 1952).

116. Dood, stuart cartar, "Testing Message Diffusion in Controlled Experiments charting the Distance and Time of Factors in the Interactance hypothesis", American sociòlogical Review, Vol, 18 No. 4 (Augest 1953).

117. Dodd, stuart carter, "The Interactance Hypothesis" American Sociological Review, vol. 152 (April 1960).

118. Hamilton C. Horace, "Population Pressure and others factors Affecting net Rural - Urban Migration:, Social Forces, Vol. 30. 2 (December 1951).

119. Lazarsfeld, Paul F., "Evidence and Inference in social Research", Daedalus, Vol. 87 (Fall 1958).

120. Oliver. Pamela E., Gerald Marwell. and Ruy Teixeira. 1985, A Theory of the critical mass, I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the production of collective Action", American Journal fof Sociology, 1991.

121. P. Raikers, "Rural differntiation and class Formation, Tan zania, Jounal of peasent studies, vol. 5, No. 3, 1978.

122. Rashevsky, N., "Note on the Mathematical Theory of Interact on of social classes", Psychometrika, Vo. 6 No. 1 (February 1940)

123. Rashevsky N., Contributions to the Mathematical Theory of Human Relations, IIj" Psychometrika, Vol. 55, No. 3. (Septembre 1940).

124. Rashevsky, N., AStudies in Mathematical theory of Human Relations", psychometrika, Vol. 4 No3 (Sptember 1939)

125. Rashevsky, N., "Outline of a Mathematical Approach to

History". Bulletin of Mathematical Biophysics, Vol. 15 (1953).

126. Rashevsky, n. "Mathematical Biology of social Behaviour: III Bullethin of Mathematical Biophysics, Vol. 11 (1949).

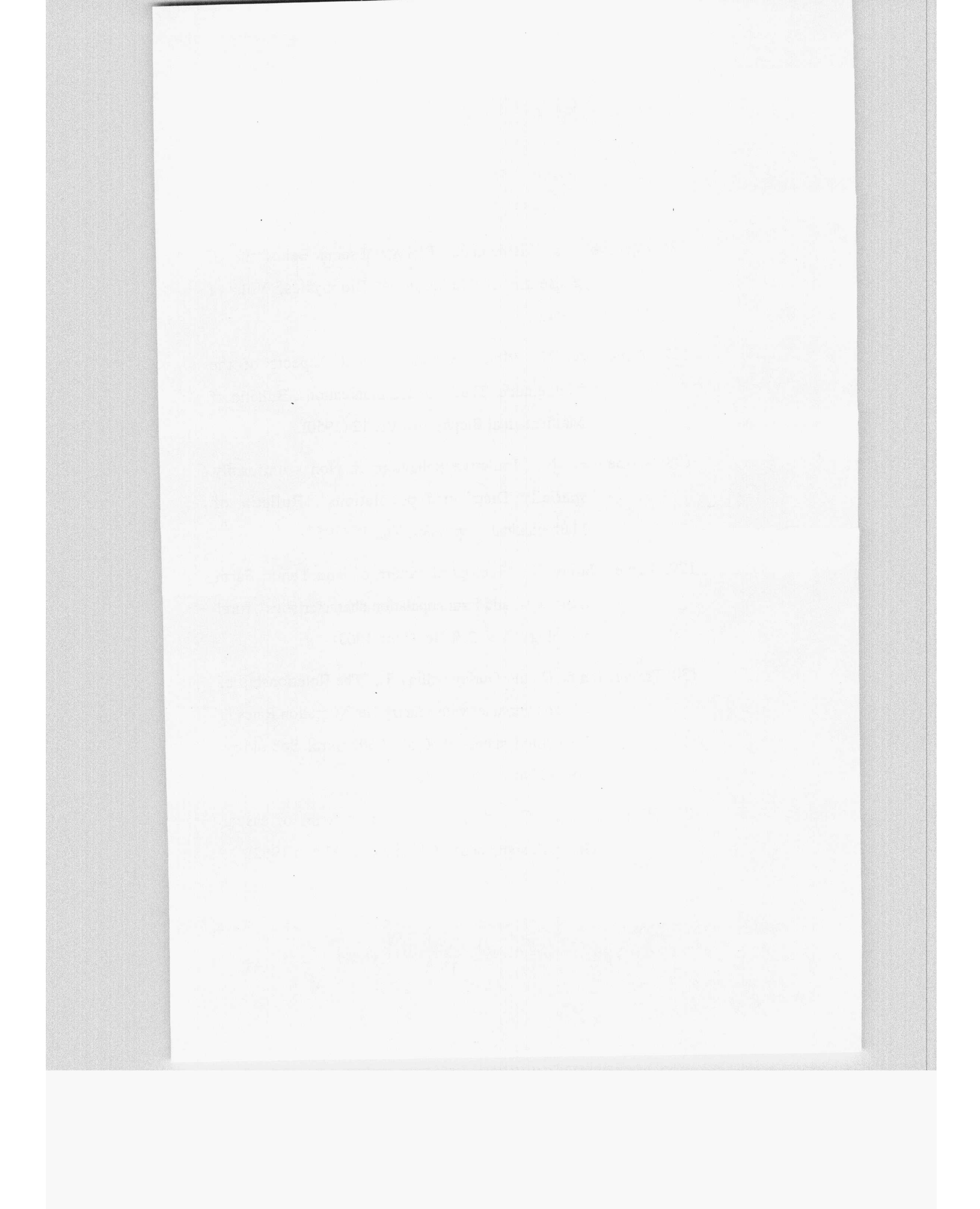
127. Rahevsky, N., "Some Bio-sociological Aspects of the Mathematic Theory of communication", Bulletin of Mathematical Biophysiscs Vo. 12 (1950).

128. Rashevsky. N., "Imilative Behaviour in Non - uniformly spatially Distributed populations", Bulletin of Mathematical Biophysics, Vol. 15 (1953).

129. Tarver, James D., "Ecological pattern of land Tenur, Farm Land uses, and farm population characteristics", rural sociology, Vol. 2 & No. (June 1963).

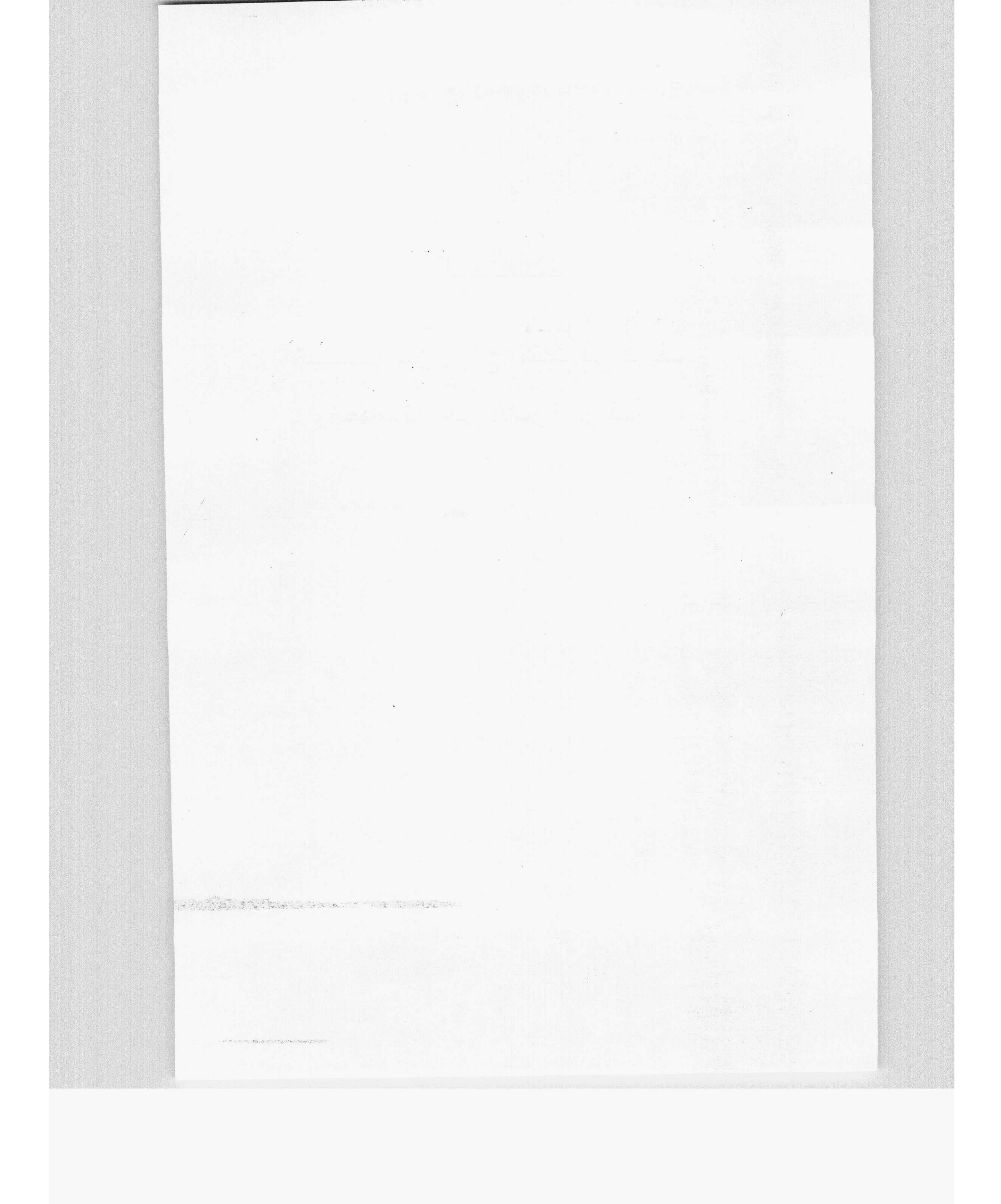
130. Traver, James D. and Gurley willian R., "The Relationship of selected variables with country Net Migration Rates in the United states, 1950 to 1960, Rural Sociology, Vol. 30 No.1 (March 1965).

131. White, Harrison C., "chance Models of systems of casual Groups", sociometry Vol. 25 No. 1 (March 1962).



الفصل الرابع:

تأخـــــــر سن زواج الإناث فى الريف
وانعكاساته على الأسرة الريفية



أولاً : مقدمة البحث.

ثانياً: مشكلة البحث.

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: الاستراتيجية المنهجية

خامساً: الإطار النظرى والاجرائى

١- واقع المشكلة فى المجتمعات العربية المحيطة

٢- الزواج المبكر

٣- أسباب تأخر سن الزواج

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية:

١- أسباب تتعلق بالأسرة

٢- أسباب تتعلق بالفتاة

٣- أسباب اقتصادية

خاتمة

قائمة بالمراجع

أولاً: مقدمة البحث :

أثار تقرير إحصائي حديثاً أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ونشر بالعديد من وسائل الإعلام المكتوبة أن في مصر ٨ ملايين و٩٦٢ ألفا و٢١٣ فتاة وشاب لم يتزوجوا رغم بلوغهن خمسة وثلاثين عاما من بين ١٧ مليون و٢٧٤ ألفا و ١٧٩ مصرياً في هذه السن. ويبلغ عدد الفتيات العوانس تحديداً نحو ٣ ملايين و ٧٣٨ ألفا و ٤٠٧ فتيات[1].

وأكد أيضا على أن هناك ٣ ملايين و ٨٣٧ ألف فتاة وصلن إلى سن الزواج ولم يتزوجن، وأكثر من خمسة ملايين من الشباب لم يتزوجوا حتى الآن وقد تجاوزوا سن الزواج[2]. كما أثار هذا التقرير العديد من المخاوف حول مستقبل هذا العدد الهائل من الفتيات، خاصة أن نسبة كبيرة منهن غير متعلمات، وليس لهن مورد رزق سوى إنفاق آبائهن عليهن، والأخطر من ذلك الفتنة التى قد يتعرضن لها فى الوقت الحاضر الذى يموج بالتيارات المنحرفة التى تدعو للانحلال الأخلاقى[3].

وقد أثار هذا التقرير حفيظة عدد من نواب مجلس الشعب، وفى سابقة تعد الأولى من نوعها قرر مجلس الشعب المصرى فتح ملف ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات المصريات فى سن الزواج لأول مرة خلال السنوات الأخيرة.

وقد جاء طلب المناقشة الأول من نوعه الذى قدمه المتحدث الرسمى باسم النواب المستقلين فى الدورة البرلمانية الجديدة "محمد خليل قويطة" والذى وقع عليه أكثر من ٢٥ نائبا إلى فتح هذا الملف الشائك ومناقشته فى جلسات خاصة، سواء من ناحية التأثير الاقتصادى أو الاجتماعى على تأخر سن الزواج لما يقرب من تسعة ملايين فتاة وشاب. وقد أكد طلب المناقشة الجديد من نوعه أن هذه الظاهرة تمثل إزعاجاً داخل المجتمع المصرى، أخذا فى الاعتبار أنه مجتمع شرقى إسلامى عربى له تقاليده وعاداته.

وأوضح طلب المناقشة أن الوصول إلى هذا العدد دون زواج يفتح باب المخاوف أمام الأسر المصرية إزاء تزايد حالات الزواج العرفي، وخصوصاً بين شباب الجامعات في ظل الصعوبات التي يواجهها الشباب لإتمام الزواج الرسمي، نتيجة تزايد الطلبات من جانب أهل الفتاة ، وهي أحلام تصطدم إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية للمجتمع بصفة عامة، وانتشار حالات البطالة بين شباب الخريجين في سن الزواج؛ وهو ما يؤدي إلى العزوف عن الزواج. وأوضح أنه رغم سعي مصر لرفع سن الزواج - باعتباره أحد أهم وسائل الحد من الزيادة السكانية – فإن هذه السن لم تتوقف عند مستوى محدد، بل ارتفعت بشكل كبير، وهو ما أشارت إليه إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء مما يتسبب في حدوث العديد من المشكلات الاجتماعية داخل مصر. مثل زيادة عدد دعاوى إثبات بنوة مواليد من زواج عرفي وزنا بلغت ١٥,٠٠٠ حالة، كذلك زيادة مضطردة في أعداد اللقطاء الذين يعثر عليهم أمام المساجد أو المساكن أو في صناديق القمامة، وعودة ظاهرة قتل المواليد من سفاح وأخيراً تفشي الانحلال[٤].

فالمناقشات التي أثيرت حول هذا الموضوع تحت قبة مجلس الشعب قد حملت الحكومة مسئولية العنوسة وارتفاع حالات الطلاق، وطالب النواب الحكومة بضرورة التدخل السريع للحد من ظاهرة العنوسة ومساعدة الشباب في تكاليف الزواج، وتقديم تسهيلات لهم سواء بطرح الشقق السكنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة بأسعار منخفضة أو من خلال توعية الآباء بضرورة تخفيض تكاليف الزواج أو تسيير الزفاف الجماعي لأن ظاهرة العنوسة وارتفاع معدلات الطلاق تهدد استقرار المجتمع والأمن القومي المصري.

كما طالب النواب الذين أثاروا الموضوع الحكومة بضرورة إنشاء صندوق للزواج على غرار الصندوق الذي أنشأته كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت ويتم تمويل الصندوق من الحكومة، بالإضافة إلى قبول التبرعات من رجال الأعمال

والقادرين وجزء من أموال الزكاة بهدف محاربة التسيب على نفقات الزواج بعد أن ارتفعت المهور وتكاليف الزواج(٥)

إن هذه الأرقام المشار إليها فى الإحصائية سابقة الذكر تؤكد أننا أمام كارثة إنسانية واجتماعية يدعمها الموروث الثقافى الذى مازال يتعامل مع الفتاة غير المتزوجة والتى تجاوزت الثلاثين باعتبارها متهمة بشئ لا تعرفه، ولكنها تستشعره ومرشحة فى نظر البعض للانضمام إلى نادى المنحرفات أو المكتئبات بجدارة أو تعامل باعتبارها بضاعة بائرة، فهناك محاولة دائمة لترويجها حتى ولو بالخسارة. وتستمر نظرة المجتمع قاسية رغم تطور مفهوم العنوسة فقد كانت الفتاة فى الأربعينات تعد "عانسا" إذا تعدت السادس عشرة سنة ولم تتزوج، وفى الخمسينات ارتفع المؤشر قليلا وأصبح سن الـ ١٨ عاما هو السن الحرجة، أما فى أواخر الستينات فكانت نهاية الدراسة الجامعية هى بداية الوقوف فى محطة العوانس، واختلفت الصورة قليلا فى السبعينات والثمانينات وتبدلت كثيرا فى التسعينات، ولكن ظلت سن الثلاثين هى "سن العار" بالنسبة للفتاة إذا لم تخطب أو ترتد فستان الزفاف وبعد الخامسة والثلاثين ينظر إليها وكأنها وصلت إلى سن التقاعد وانتهى تاريخ صلاحيتها تماما مثل أى سلعة(٦).

وبناء على ما تقدم من إحصائيات ومناقشات نجد ان هذه المشكلة قد تم إثارتها وتناولها من منظور إيجاد حلول لها نظرا لأبعادها المجتمعية الخطيرة. إلا انه من منظور علم الاجتماع فإن الأمر يختلف، فالمشكلة تحتاج إلى دراسة علمية متعمقة تحاول الوقوف على الأسباب والعوامل التى جعلت هذه المشكلة تتفاقم وتتبلور لتأخذ هذا الحجم.

وهذا ما يثير أن مسألة تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث يعنى تأخر تكوين أسرة. ويعنى أيضا تراجع فى نسب الخصوبة للإناث بمعنى انكماش معدل الإنجاب . لأنه كلما تأخر سن زواج الإناث يتراجع عدد الأطفال المحتمل إنجابهم خلال فترة الزواج

خاصة الفترات العمرية التى تكون فيه عمليات الحمل والإنجاب مأمونة العواقب بالنسبة للأم وللطفل.

ثانياً: مشكلة البحث :

أثارت الإحصائية السابق الإشارة إليها العديد من ردود الفعل من قبل المتخصصين من رجال الدين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء التربية والأطباء، حيث حفلت وسائل الإعلام بالكثير من آرائهم التى تناولت هذه المشكلة. على أساس أن فى مصر مشكلة عنوسة فى محاولة من جانبهم لتقديم الحلول المختلفة لها ومن ثم تحميل الحكومة العبء الأكبر لحل هذه المشكلة.

وبناء على ما تقدم نحاول من خلال البحث الراهن أن نقف على الأسباب التى تكمن وراء هذه المشكلة وأنه لا يمكن دراستها والوقوف على أسبابها بمعزل عن باقى المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى والتغيرات التى لحقت به فى الفترة الأخيرة.

ونظراً لأن المجتمع المصرى يغلب عليه الطابع الريفى الذى من بين قيمة الأساسية حرص الريفيون على تزويج بناتهن فى سن مبكرة فيما يعرف بـ (الزواج المبكر) إلا أن تأخر سن زواج الفتيات له آثار وانعكاسات سلبية على الأسرة.

ومن ثم فإن مشكلة البحث تنحصر فى محاولة الوقوف على الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ظهور هذه المشكلة ؛ والتعرف على طبيعة علاقة هذه المشكلة بباقى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى يعانى منها الشعب المصرى. فى محاولة للتعرف على ما تسببه هذه المشكلة من آثار على الأسرة الريفية من حيث سلوك أفرادها فى التعامل معها، وما تعانيه هذه الأسر من جراء وجود حالة تأخر زواج إحدى بناتها.

ومن ثم يسعى هذا البحث الى تقديم اجابة على تساؤل رئيسى مؤداه: لماذا تأخر سن زواج الإناث فى الريف ؟ وما الآثار المترتبة على تأخر سن الزواج على الأسرة فى الريف ؟

ومن ثم تنبثق عدة تساؤلات فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال البحث الراهن:

١- هل يمكن تناول هذه المشكلة بمعزل عن بقية مشاكلنا الاجتماعية ؟

٢- هل المشكلة فقط فى السن ؟

٣- ما الحدود والأبعاد الحقيقية لهذه الظاهرة ؟

٤- هل تأخر سن زواج الفتيات يمكن ان يصل إلى حد العنوسة ؟

٥- ما الفرق بين تأخر سن الزواج والعنوسة ؟

٦- ما الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة ؟

٧- هل يؤثر تفاقم هذه الظاهرة واتساعها على معدلات الخصوبة والإنجاب ؟

٨- من المسئول عنها الأب – الفتاة – العادات – تقاليد – إغراء التعليم ومواصلته؟

ثالثاً: أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى محاولة تقديم فهم سوسيولوجى لكل من :

١. **الزواج المبكر كقيمة اجتماعية فى الريف والأبعاد المختلفة لتراجعه .**

٢. **حقيقة وأسباب تأخر سن زواج الفتيات فى الريف المصرى.**

٣. **تأخر سن زواج الفتيات وآثاره السلبية على الأسرة الريفية ومعدلات الخصوبة والإنجاب.**

رابعاً: الاستراتيجية المنهجية :

١- مجتمع البحث:

أجرى البحث فى إطار محافظة البحيرة وهى محافظة يغلب عليها الطابع الريفى وتعد من أكبر محافظات الوجه البحرى. وقد اختيرت محافظة البحيرة لإجراء البحث

نظرا لدراية الباحث بها وطبيعة علاقاته المتعددة بالمسئولين فى هذه المحافظة وبالمراكز والقرى التابعة مما يسهل عملية الحصول على البيانات والمعلومات والإحصائيات التى تساعد فى إجراء هذا البحث.

٢- طرق البحث وأدوات جمع البيانات:

نظرا لأن طبيعة هذا البحث تندرج تحت مسمى البحوث الاستطلاعية وفى ضوء الإجراءات المنهجية التى يجب اتباعها فى هذا الصدد فقد قام البحث بالعديد من الإجراءات البحثية على النحو التالى:

- استعراض تراث البحث (الزواج المبكر – تأخر سن الزواج)
- دراسة عدد من الحالات (فتيات لم يتزوجن) فى العديد من القرى والمراكز على مستوى المحافظة، وذلك من خلال تصميم دليل مقابلة مفتوحة شمل العديد من النقاط حول سن الفتاة، ودرجة تعليمها، وأسباب تأخر سن زواجها.. ألخ.

وقد استعان الباحث بعدد من الباحثات والاخصائيات الاجتماعيات من اللاتى يعملن فى الوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة التربية والتعليم، وكان لابد من الاستعانة بالعنصر النسائى فى هذا الخصوص لعدة أسباب منها: إمكانية التوصل إلى تلك الحالات من خلال معرفتهن المباشرة أو فى إطار عملهن الاجتماعى؛ وحساسية الموضوع وصعوبة أن يتعامل الرجل مع مثل هذه الحالات؛ وقد بلغت عدد الحالات من الفتيات اللاتى لم يتزوجن (٢٢) حالة من الحالات اللاتى وافقن على إجراء البحث معهن.

- استعان الباحث بعدد من الإخباريين تم انتقاؤهم وهم مأذون شرعى الكوم الأخضر – مركز حوش عيسى الشيخ / عبد الله محمد خليل الشامى وهو عضو مجلس إدارة جمعية المأذونين الشرعيين بالبحيرة، وتقع فى دائرته (٣٥) قرية وعزبة يبلغ تعداد سكانها ٢٤٦٠٠ نسمة، كذلك تم الاستعانة بمأذون شرعى قرية منشأة عامر – مركز كفر الدوار ويتبع له (١٤) قرية وعزبة يبلغ عدد سكانها ١٩

ألف نسمة. وقد أجرى الباحث معهم لقاءات مفتوحة تناول فيها أبعاد وحدود الزواج المبكر وإجراءات الزواج وحقيقة ما إذا كان هناك تأخر فى سن زواج الفتيات من عدمه، وأسباب تراجع فكرة الزواج المبكر، وعن عدد الزيجات التى تم عقدها فى السنوات الثلاث الماضية.

- وقد رفض الكثير من المأذونين الشرعيين التعامل مع الباحث تحسباً للكثير من المخاوف والشكوك.
- قام الباحث بالإطلاع وتحليل العديد من البيانات الجاهزة المتمثلة فى الإحصائيات الخاصة بمحافظة البحيرة من خلال فرع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- قام الباحث بالإطلاع على بيانات تخص سن زواج الإناث من واقع سجلات ودفاتر القلم الشرعى (محكمة الدلنجات الجزئية) وعالجها إحصائياً.

خامساً: الإطار النظرى والإجرائى :

تمثل العنوسة ظاهرة خطيرة فى المجتمعات النامية والعربية تحديداً، حيث يعد الزواج سترة للبنت، وحفظاً لكرامة أسرتها، لأن تقدم الفتاة فى السن وعدم زواجها قد يثير العديد من الأقاويل التى تمس سمعة الفتاة وسمعة الأسرة، من قبيل أن البنت (بارت) أو غير صالحة للزواج، وبعض الأسر – خاصة فى المناطق الشعبية – تلجأ للعرافين والدجالين ظناً بأن ابنتهم (معمول لها عمل) يحول دون زواجها ويوقف حالها[٧]. فالعنوسة كلمة عربية فصيحة، فالعرب تقول : عَنَسَت المرأة عُنوساً وعناساً فهى عانس، والجمع : عُنس وعوانس. وعَنَست وهى معنس، وعنسها أهلها: حبسوها عن الأزواج حتى جازت فتاء السن ولم تعجز. قال الأصمعى: لا يقال عَنَستَ ولا عنست ولكن يقال عُنست، على مالم يسم فاعله، فهى مُعنسة. ويقال عَنَست المرأة فهى عانس، وعنست فهى مُعنسة إذا كبرت وعجزت فى بيت أبويها. قال الجوهرى: عنست الجارية تعنس إذا طال مكثها فى منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من

عند الأبكار، هذا ما لم تتزوج، فإن تزوجت مرة فلا يقال عنست. وقال الليث: عنست إذا صارت نصفاً وهى بكر ولم تتزوج. وقال الفراء: إمرأة عانس هى التى لم تتزوج وهى تترقب ذلك، وهى المعنسة. وقال الكسائى: العانس فوق المعصر وانشد لذى الرمة: وعيط' كأسراب الخروج تشوفت معاصيرها، والعاتقات العوانس العيط: يعنى بها إبلا طوال الأعناق، الواحدة منها عيطاء. وقوله: كأسراب الخروج أى كجماعة نساء خرجن متشوفات لأحد العيدين، أى متزينات، شبه الإبل بهن. والمعصر: التى دنا حيضها، والعاتق والعانس التى فى بيت أبويها ولم يقع عليها اسم زوج. ولكن هل العنوسة صفة للنساء فقط؟ لا إنما هى للرجال أيضاً. جاء فى لسان العرب: العانس من الرجال والنساء: الذى يبقى زماناً بعد أن يدرك لا يتزوج يقال: رجل عانس، وجمعة عانسون.

ويرتبط الزواج كنظام اجتماعى بنظام اجتماعى آخر هو نظام الأسرة ولا سبيل لتكوين أسرة فى مجتمعنا إلا عن طريق الزواج الرسمى، ومن ثم فإن الأسرة كنظام اجتماعى شأنه شأن أى نظام اجتماعى آخر يؤثر ويتأثر بكل ما يحدث فى المجتمع من تغيرات، وهو نظام له وظيفته فى إطار نسق اجتماعى أكبر داخل البناء الاجتماعى، وأن الوظيفة الأساسية لهذا النظام (الأسرة) هو الحفاظ على بقاء واستمرارية هذا المجتمع، وذلك من خلال الوظائف المنوطة به وهى وظائف رئيسية تتمثل فى الإشباع الجنسى والتنشئة الاجتماعية للأطفال والوظيفة الاجتماعية، إذن لا مناص لتكوين أسرة تقوم بوظائفها إلا من خلال الزواج الرسمى فى ظل تعاليم وقواعد الشرائع السماوية.

فالوظيفيون ينظرون إلى الأسرة على أنها جزء أساسى من كيان المجتمع وترجع أهميتها لخطورة الوظائف الاجتماعية التى تقوم بها بغية المحافظة على بقاء المجتمع وسلامته.

بين الزوج والأسرة التي تتكون نتيجة له هي الإطار المشروع والمقبول الذي يعده المجتمع لتلبية الاحتياجات البيولوجية الغريزية للإنسان، فضلاً عن ذلك فهما يوفران قدراً من الاستقرار النفسي الذي يتم في إطاره إنجاب الأطفال وتربيتهم.

ولما كان الوظيفيون يهتمون بتحديد أبعاد الدور الذي يقوم به أي نظام اجتماعي وبيان نوع التأثير المتبادل بينه وبين غيره من النظم الاجتماعية الأخرى فقد أبرزوا علاقة الأسرة كنظام اجتماعي بغيرها من النظم الاجتماعية، ووجدوا أن ثمة علاقة تبادلية بينها وبين بعض النظم والمجتمع المحلي ونسق القيم، وأن الأسرة تعطي شيئاً لكل نظام وتتلقى منه شيئاً آخر في المقابل. فالأسرة توفر للنظام الاقتصادي قوة العمل من الأفراد الذين يعملون في مجالات مختلفة وتتلقى في مقابل ذلك الأجور والرواتب المختلفة التي يحصل عليها الأفراد والتي تستخدم في إشباع حاجاتهم المادية. ويؤكد الوظيفيون الكلاسيكيون والمحدثون على ما تقوم به الأسرة من وظائف ضرورية للمحافظة على المجتمع ككل من أهمها وظيفة الإنجاب لتزويد المجتمع بأعضاء جدد من أبنائه، واستمرار اى مجتمع معلق على تجديد تكوينه السكاني لتتناوب الأجيال الأدوار الاجتماعية جيلا بعد جيل. وتقوم الأسرة بوظائف أخرى لا تقل أهمية عن الإنجاب وهي التنشئة الاجتماعية للصغار وحمايتهم ورعايتهم وتزويدهم بالمكانة الاجتماعية وتحويلهم لخلايا تمتلئ بالحيوية في جسم المجتمع[٨]

نظراً لتعدد المداخل النظرية التي يمكن من خلالها دراسة الأسرة فإن الباحث سيتبنى الاتجاه البنائي الوظيفي، حيث ينظر الاتجاه الوظيفي إلى الأسرة كنسق اجتماعي، له أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل ويهتم بما إذا كان عنصر ما يؤدي وظيفته، أو يؤدي إلى الاختلال الوظيفي داخل النسق الكلي، محدداً ذلك بمدى ما يضيفه أو يسقطه من عمليات النسق. ويتركز الاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلي، وعلى العلاقات بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى وهو يهتم بصفة أساسية بالسؤال عن كيفية تنظيم الأنساق وطريقة أدائها لعملها[٩]

وفي ضوء الاتجاه البنائي الوظيفي يمكن طرح بعض الفروض المفيدة في دراسة الأسرة:-

أ- يجب إشباع متطلبات وظيفية أساسية إذا كان من المرغوب أن يبقى المجتمع عند مستوى معين.

ب- توجد أنساق فرعية وظيفية لمواجهة هذه المتطلبات.

ج- تؤدي الأسرة في كل مجتمع أحد هذه الوظائف الأساسية على الأقل.

د- الأسرة الفردية نسق اجتماعي له متطلبات وظيفية تتقابل مع تلك القائمة في الأنساق الاجتماعية الأكبر.

هـ- الأسرة الفردية كجماعة صغيرة لها خصائص شاملة معينة تميزها عن جميع الجماعات الصغيرة.

و- الأنساق الاجتماعية بما فيها الأسرة. تؤدي وظائف تخدم الفرد تماماً مثل الوظائف التي تخدم المجتمع.

ومما سبق يتضح أن تلك الفروض تلتقي في ان اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي يتركز حول بقاء نسق الأسرة. وتفترض ظاهرة بقاء النسق عموماً أن كل جزء في النسق يلعب دوراً في أداء وظيفي الوحدة الكلية، ولهذا يدرك السلوك الزواجي أو الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري(١٠).

ومما سبق يتضح أن تلك الفروض تلتقي في ان اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي يتركز حول بقاء نسق الأسرة، وهذا ما حدا بالباحث لتبني هذا الاتجاه في البحث الراهن، فالزواج كنظام اجتماعي وارتباطه بنظام الأسرة كنظام اجتماعي آخر يمكن تحليلهما في إطار نسق اجتماعي أكبر وهو النسق القرابي وعلاقات النسب والمصاهرة، إضافة إلى نسق القيم السائدة في المجتمع والأنساق الأخرى المساندة، التي تجعل من الزواج وتكوين أسرة أساس في بقاء واستقرار البناء الاجتماعي للمجتمع.

١- واقع المشكلة فى المجتمعات العربية المحيطة :

فى المجتمع السعودى والخليجى تتضح مشكلة العنوسة للفتيات وعزوف الشباب عن الزواج فى قضية اجتماعية مزدوجة مرتبطة بالغلاء فى المهور والعادات والتقاليد الاجتماعية البالية وعجرفة أولياء الأمور ومبالغة الفتيات فى فتى الأحلام الذى ينتظرنه حتى يفوتهن قطار الزواج وأيضاً مبالغة الشباب فى المواصفات والمقاييس دون أن يطالعوا مواصفاتهم أولاً.

وقد ذكرت آخر دراسة أعدتها وزارة التخطيط السعودية أن نسبة الطلاق فى المملكة ارتفعت عن الأعوام السابقة بنسبة ٢٠%. كما ان ٦٥ % من الزيجات عن طريق الخاطبة تنتهى بالطلاق حيث سجلت المحاكم والمأذونين أكثر من ٧٠ ألف عقد زواج و ١٣ ألف صك طلاق خلال العام الماضى.

وأشارت الدراسة إلى العنوسة من خلال عدد الفتيات اللواتى لم يتزوجن حيث بلغن سن الزواج (١٥٢٩٤١٨) فتاة وكانت مكة المكرمة قد شكلت النسبة الكبرى بوجود (٣٩٦٢٤٨) فتاة ثم منطقة الرياض بوجود (٣٢٧٤٢٧) فتاة وفى المنطقة الشرقية (٢٢٨٠٩٣) فتاة ثم منطقة عسير بوجود (١٣٠٨١٢) فتاة تليها المدينة المنورة بـ(٩٥٥٤٢) فتاة ثم جازان (٨٤٨٤٥) فتاة ثم منطقة القصيم (٧٤٢٠٩) فتيات ثم الجوف (٥٢١٩) فتاة وحائل (٤٣٢٧٥) فتاة ثم تبوك (٣٦٦٨٩) فتاة والمنطقة الشمالية (٢١٥٤٣) فتاة.

ويتضح من ذلك ارتفاع نسبة العنوسة فى المجتمع السعودى إلى أكثر من مليون ونصف المليون فتاة عانس فى السعودية ومثل هذا العدد وأكثر من الشباب عاجزون عن دخول الحياة الزوجية مما دعا إلى ضرورة البحث عن حلول سريعة للشباب والفتيات.

وفى قطر وصلت نسبة الطلاق إلى ٣٨% من حالات الزواج فى حين بلغت العنوسة إلى ١٥%، وفى الكويت وصلت النسبة إلى ٣٥% من إجمالى حالات

الزواج ووصلت نسبة العنوسة إلى ١٨%، وفى البحرين وصلت نسبة الطلاق إلى ٣٤% من إجمالى حالات الزواج فى حين بلغت العنوسة نسبة ٢٠%. أما فى الإمارات فقد وصلت نسبة الطلاق إلى ٤٦% فى حين بلغت نسبة العنوسة إلى ٢٠%.

وفى الأردن سجلت دائرة الإحصاءات العامة أقل نسبة للعنوسة مقارنة ببقية الدول العربية وعزا مصدر رسمى أسباب ذلك إلى انتشار الوعى وتخفيض تكاليف الزواج والمهر المؤجل الذى يحافظ على ترابط الأسرة ولا يفرط أى من الطرفين فى الآخر إلا فى الظروف القاهرة التى لا تحتمل.

وأشار مسح حكومى إلى تأخر سن الزواج بين الأردنيات ليبلغ حاليا ٢٢,٥ سنة وارتفعت نسبة العازبات فى الفئة العمرية ١٥ - ٤٩ عاما من ٣٤% عام ١٩٧٦م إلى ٤٩% عام ٢٠٠١م ودلت النتائج على أن ٤% فقط من السيدات تخطين عمر الزواج حتى نهاية عمرهن الإنجابى وكان التعليم هو السبب الرئيسى فى تحديد العمر عند الزواج كما يرتفع عند النساء اللاتى تعليمهن أعلى من الثانوى بست سنوات عن السيدات اللاتى تعليمهن أقل.

بينما فى المغرب بلغت عدد عقود الزواج فى الرباط خلال العام الماضى ٨٥٦٩ عقد نكاح، فى حين بلغت حالات الطلاق ٢٧٢١ حالة، وشكل الطلاق الخلعى النسبة الكبرى من الحالات بينما احتل الطلاق الرجعى المرتبة الثانية، كما أن عدد حالات الزواج والطلاق لا يشهد تغييرا كبيرا بين عام وآخر، ذلك أن عقود الزواج التى بلغت كما سبق الذكر (٨٥٦٩) عقد نكاح لسنة ٢٠٠١، بلغت سنة ٢٠٠٠ (٧٩٥٠) حالة. أما حالات الطلاق لسنة ٢٠٠٠ فقد بلغت (٢٣٨٢) فى حين أنها وصلت إلى (٢٧٢١) حالة لسنة ٢٠٠١.

وفى تونس تفوق واضح فى نسبة الإقبال على الزواج وانخفاض معدل الطلاق قياسا بالقرى التى ترتفع فيها نسبة العنوسة والطلاق، لكنها لا تقاس بمنطقة الخليج العربى التى تعانى من العنوسة المتفشية وعزوف الشباب عن الزواج[١١].

وبلغت نسبة العوانس فى الكويت ١٣% من البنات، وهى فى تزايد، والنسب قريبة منها فى دول الخليج الأخرى، فقد أوضحت دراسة قامت بها الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط بالكويت أن هناك ميلا متزايدا لتأجيل الزواج، حيث ارتفعت نسبة الإناث اللواتى لم يسبق لهن الزواج من ٥٨% للفئة العمرية (١٩,١٥) إلى ٨٠% خلال خمسة عشر عاما، ومن ١٦% للفئة العمرية (٣٠ - ٤٠) إلى ٣٩% للفئة العمرية (٢٠ - ٤٠) خلال الفترة نفسها، وأرجعت الدراسات ذلك إلى ازدياد فرص التعليم والعمل مع الإقبال عليهما. وفى دراسة أخرى للإدارة نفسها ارتفع متوسط العمر الذى تتزوج فيه الفتاة من ١٩,٨% سنة إلى ٢٢,٤% سنة، وارتفعت نسبة من لم يسبق لهن الزواج من الإناث من ٢٠% إلى ٢٨,٥% ومن الذكور من ٣٦,٦% إلى ٣٩,٤% ويبدو أن الزواج فى سن صغيرة بات منصرفا عنه، فالدراسة تؤكد أن نسب المتزوجات من الكويتيات الفئات العمرية (١٥ – ١٩ سنة) (٢٠ – ٤٠) سنة (٢٥ – ٢٩ سنة) قد تناقصت وارتفاع متوسط سن الأنثى الكويتية عند الزواج.

٢- الزواج المبكر :

يحفل تراث البحث فى علم الاجتماع خاصة فى علم الاجتماع الريفى وعلم اجتماع الأسرة بالعديد من الدراسات والبحوث التى أجريت فى مصر ويمكن من خلالها ملاحظة أن الزواج المبكر خاصة زواج الفتيات هو السمة السائدة فى الريف المصرى.

فعندما تبدأ سمات النضج تظهر على الولد تفكر العائلة فى زواجه وكذلك الحال بالنسبة للبنت، وكان السن المناسب فى حالة الولد ما بين ١٦ – ١٨ سنة، وفى حالة

البنت ما بين ١٢ – ١٤ سنة، وبصفة عامة يكون الولد صالحا للزواج عندما "يخشن صوته" وتظهر لحيته، وتكون البنت صالحة للزواج بعد أول حيض لها.

ولهذا كان الزواج المبكر القاعدة المرعية، ولم تكن العائلة بحاجة للتفكير فى تأخير سن الزواج ، لأن مثل هذا التفكير قد ينشأ خصوصا فى المدينة لأسباب ثقافية أو اقتصادية[١٢]. إن الزواج المبكر ذو قيمة عالية عند أهل الريف، وأبرز الأسباب التى تشجع عليه، بساطة الحياة الريفية، وندرة التخصص وتقسيم العمل فيها، وانخفاض مستوى المعيشة، وقناعة الناس بالضرورى من مطالب الحياة.

ومن الملاحظ أن الزواج المبكر ظاهرة منتشرة فى الريف المصرى بوجه عام وأكثر ما تكون هذه الظاهرة إثارة للانتباه هى ما تتصل بزواج الإناث فى الريف، فالزواج المبكر للبنات يمثل قيمة هامة يحرص عليها القرويون فى كثير من الحالات.

وللزواج المبكر فى نظر الريفيين أكثر من دافع فهناك الدافع الدينى الذى يتبلور فى أن الزواج المبكر عصمة من الزلل، وصيانة للشاب و الشابة من الوقوع فى الفتنة والإغراء، وكثيرا ما يستندون فى رأيهم هذا إلى أحاديث الرسول الكريم، والزواج المبكر على حد قولهم "نزهة وسترة" بمعنى أنه يحقق الإشباع الجنسى، تحقيقا مشروعا.

وهناك الدافع الاقتصادى للزواج المبكر فى الريف، فهم كثيرا ما يرددون القول المأثور "لكل شئ مفتاح، ومفتاح الرزق الزواج"، فالزواج المبكر فى نظرهم يتيح الفرصة ويترتب عليه حصول الذرية التى يتمناها الزوجان ويعقدان عليهما الآمال. هؤلاء هم الذين سرعان ما يشبون، ويشتغلون فى سن مبكرة، وبذلك يسهمون فى زيادة دخل الأسرة، ويصبحون موردا إضافيا من موارد الرزق.

وهناك الدافع العاطفى لذلك الزواج المبكر فى الريف، وهو التفاخر وتقوية العصبية وذلك بالاندماج فى الأسرة التى يصاهرها الفرد، ثم بخلف الأطفال، وبخاصة

الذكور الذين يثبتون كيان الأسرة بين غيرها من الأسر، ويرثون ممتلكاتها مهما كانت قليلة، ويحفظون اسمها على مر السنين.

إن الزواج المبكر بالنسبة للإناث، كان أمراً شائعا سواء فى الحضر أو الريف، بل هو السائد وهناك كثير من الأمثلة الشعبية تضرب، لتشجع على الإقبال عليه وتعزز من قيمته مثل: "أقل الرجال يغنى النسا" و "وزوج من عود أحسن من قعود" ، " وظل راجل ولا ظل حيط" ، وخلاصة ذلك أن أهم شئ لديهم هو ستر عرض البنت، وذلك بتزويجها زواجا مبكرا لرجل تعيش فى كنفه ، فيحميها ويصون شرفها. وكان تأخر الفتاة فى الزواج، سواء فى الريف أو الحضر، يقلل من شأنها وقيمتها، بل كانت توصم بأنها "بايرة" أى فاتها قطار الزواج. ومن أمثالهم فى ذلك "البايره أولى ببيت أبوها" ، بمعنى أنها يجب أن تلزم دارها، لا تظهر للخطاب لأنهم سيعرضون عنها[١٣].

وهناك أسباب واعتبارات اجتماعية وثقافية ودينية وراء هذه الظاهرة منها الحفاظ على عفة الإناث والذكور، وتقوية أواصر النسب والعلاقات القرابية، ومراعاة بعض المصالح المرتبطة بالأطراف المختلفة الداخلة فى هذه العلاقات. وجدير بالذكر أن الزواج المبكر يعد من المقدمات الهامة لزيادة نسبة الخصوبة وارتفاع معدلات الإنجاب فى الريف ، ذلك أنه يزيد من فترة تعرض الإناث للحمل والإنجاب. ومن جهة أخرى، فإنه يقلل من فرص تعليم الإناث ويزيد من نسبة التسرب بينهن خلال مرحلة التعليم الأساسى.

ومن النتائج الأساسية التى توصلت إليها د. علياء شكرى فى دراستها عن المرأة فى الريف والحضر أن : ظاهرة الزواج المبكر يمكن أن تنحسر شيئا فشيئا كلما اكتسب تعليم البنات أرضا جديدة، بحيث تقطع الإناث أشواطا أبعد على طريق التعليم مروراً بمراحله المختلفة. فهذا يؤخر نسبياً من سن الزواج. والأمر طبعا بحاجة إلى تغيير فى المفاهيم والقيم الاجتماعية والثقافية المتصلة بالمرأة والزواج[١٤].

من خلال العرض السابق لتراث البحث فيما يتعلق بالزواج المبكر خاصة فى الريف المصرى أن الزواج المبكر هو القاعدة المرعية فى الريف المصرى، وإن التفكير فى زواج الولد أو البنت يبدأ مبكراً بمجرد ظهور علامات ومؤشرات النضج البيولوجى ومن ثم الصلاحية للزواج، فالزواج المبكر يمثل قيمة كبرى عند أهل الريف وأن وراء ذلك أسباب ودوافع دينية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعاطفية، كذلك فإن كثير من عناصر الثقافة الشعبية والمحلية فى الريف المصرى متمثلة فى العديد من الأمثلة الشعبية تحض على الزواج المبكر خاصة للإناث.

إلا أن معظم تلك الأسباب والدوافع للزواج المبكر قد تراجعت و تلاشت وظهرت توجهات ومتغيرات تعبر عما أصاب الريف المصرى من تغير خلال السنوات الأخيرة ومن أهم هذه المتغيرات التى أدت إلى تراجع أو انحسار ظاهرة الزواج المبكر هى حصول الإناث على قدر من التعليم والرغبة فى مواصلته حتى أعلى مراحله وتغير العديد من المفاهيم والقيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالمرأة والزواج، إن ما أشيع عن بساطة الحياة فى الريف، وانخفاض مستوى المعيشة، وقناعة الناس بالضرورى من مطالب الحياة كدافع أو حافز أساسى يؤدى إلى الزواج المبكر، مقارنة بالحياة فى المناطق الحضرية، قد تراجع الآن وأصابه ما أصابه من تغير يواكب التغيرات التى حدثت فى المجتمع ككل، فلم تعد هناك بساطة فى الحياة الريفية، ولا انخفاض فى مستوى المعيشة، ولا قناعة عند أهل الريف بل أصبحت الحياة فى الريف المصرى الآن خالية من البساطة، وانتابتها درجات من التعقيد وأصبح مستوى المعيشة مرتفعاً فى ظل العديد من التغيرات الاقتصادية وتطلعات أهل الريف للعيش فى مستوى مرتفع يضاهى مستويات المعيشة فى المناطق الحضرية سواء فى المسكن أو ما يحتويه من أثاث وآلات وأدوات منزلية لا يمكن الاستغناء عنها من تليفزيونات أو ثلاجات أو غسالات وذلك بسبب أن معظم المناطق والقرى

فى الريف لم تعد محروسة من الكهرباء، كذلك ما تبثه وسائل الإعلام المرئية من آراء وأفكار أسهمت فى العديد من التغيرات التى أصابت أهل الريف.

ورغم أن الأمر كذلك وهذا من واقع دراسات وأبحاث أجريت فى العديد من القرى على مستوى جمهورية مصر العربية، ورغم استمرار الحملات الإعلامية المختلفة التى تؤكد على أن الزواج المبكر مازال هو نمط الزواج السائد، والتحذيرات والتحفظات حول زواج الإناث المبكر وخطورته من الناحية السيكولوجية والطبية على الأمهات صغار السن، فإن ما نشرته الصحف والمجلات من إحصائيات وتقارير صادره عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تؤكد على أن سن الزواج قد أرتفع فى مصر بالنسبة للذكور والإناث وأن شبح العنوسة يهدد الكثير من الفتيات والشبان.

ويصل الأمر إلى حد أن يثار موضوع تأخر سن الزواج أو العنوسة لدى الإناث والشبان تحت قبة مجلس الشعب ويطالب العديد من الأعضاء بضرورة تدخل الحكومة لحل هذه المشاكل بمقترحات مختلفة التوجهات.

ورغم ذلك فإن أجهزة الإعلام مازالت مستمرة فى حملاتها للتوعية بأخطار الزواج المبكر ومن ثم تتبلور أمامنا العديد من الآراء والدراسات التى تؤكد على أن الزواج المبكر فى تراجع وأن نسبة العنوسة قد ارتفعت وأن مبررات الزواج المبكر ينبغى إعادة النظر فيها أو أنه أعيد النظر فيها فعلاً خاصة من قبل الإناث.

٣- أسباب تأخر سن الزواج :

*** أسباب اجتماعية :**

- غياب المفهوم الصحيح للزواج كسكن ومودة ورحمة.. قبل أن يكون شكليات ومظاهر.
- غياب دور الأسرة فى توعية أبنائها، وتربيتهم على تحمل المسئولية، وتفهم معنى الزواج، وإعداد أبنائها وبناتها للقيام بهذا الدور.

- غياب دور المؤسسات الاجتماعية والهيئات غير الحكومية فى محاولة إيجاد حلول عملية واقعية تتناسب مع كل بيئة ومجتمع فى مجتمعاتنا.
- الاستسلام والانسياق وراء ما يبثه الإعلام من مفاهيم مغلوطة عن الأسرة والزواج ومتطلباته.

وتوجد فتيات لا يفكرن فى الزواج لأنهن يعتبرونه (ترفا) لأنهن يتحملن مسئولية بيوت وأسر وعائلات وذلك لوفاة الوالد أو لصغر أخوتها فتتحمل هى المسئولية إلى ان يكبر أخوتها ليرفعوا عنها جزءاً من المعاناة ولو اقتضى الأمر أن تصبح عانسا فى سبيل أن تعيش أسرتها.

ويظهر العامل الاجتماعى فى عدم تفهم الأسر للتحولات الاقتصادية وما صاحبها من أزمات وتغيرات اجتماعية، فهى ما تزال تطالب من يتقدم للزواج من بناتها بمطالب ينوء بها ويعجز عن تلبيتها، والغريب أن هذه الأسر إذا كان لديها أبناء ذكور تنعى على غيرها من الأسر مبالغتها فى المطالب، وهذه ازدواجية مرضية آن الأوان للتخلص منها، ومواجهة الأمور فى واقعنا المعاصر بما يجعلها تساير الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة[١٥].

ويوجد عامل خاص بالفتاة من حيث عدم إلتزامها مما ينفر الكثير من الشباب من الاقتران بها، ومدى التزام أسرة الفتاة بالأخلاقيات وتفهمها لظروف من يتقدم لابنتها[١٦].

* أسباب اقتصادية

وهى نوعان:

- واقعى وحقيقى يتمثل فى الارتفاع الفعلى فى تكاليف الزواج خاصة مع ازدياد معدلات البطالة وعدم وجود فرص عمل حقيقية أمام الشباب، وانخفاض مستوى الدخل خاصة فى الدول غير النفطية.

• المغالاة فى المهور واستعدادات الزواج، حيث غابت فكرة الأسرة التى تبدأ بحياة بسيطة، ثم تنمو تدريجيا، وتستكمل كل ما ينقص من أساسيات وكماليات مع النمو الطبيعى لدخل الأسرة، ومع مفهوم غاب عنا وهو الصبر واليقين بالله تعالى، وحل محلها مفهوم جديد وهو البيت الذى يبدأ مستكملاً كل أساسيات وكماليات الحياة العصرية، والغريب ان هذا النوع من المشاكل الاقتصادية يكاد يكون ممثلا بدرجة متساوية فى الدول الغنية والدول الفقيرة.

كما تعد الظروف الاقتصادية السيئة وإصرار الآباء على المغالاة فى المهور وتكاليف الزواج بسبب الحياة المادية والمظهرية التى يعيشها البعض ويسعى غيرهم إلى التقليد الأعمى رغم عدم قدرتهم على الوفاء بهذه الاحتياجات[١٧]. كذلك الأمن المادى للمرأة والمرهون بالمرتب جعلها عانس فهناك الفتاة التى تخاف على راتبها من زوج بخيل أو طماع.

وتحول البطالة دون حصول الشاب على فرصة عمل تدر عليه دخلا ثابتا يمكنه من تحمل أعباء الزواج[١٨]. خاصة بعد غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الزواج والظواهر المصاحبة للزواج نفسه، فالفتاة تريد حفل عرس يحكى عنه الناس وفستانا يتكلف الكثير، بغض النظر عن ظروف الأسرة نفسها، فكل ما يعنيها هو الاستمتاع بحياتها[١٩]. حيث يؤدى النزوع إلى المظهرية والمبالغة فى نفقات الزواج وإقامة حفلات الزفاف والمحاكاة والتقليد بالشاب ذو القدرات المحدودة إلى اللجوء لأساليب منحرفة إما للحصول على المال أو لإقامة علاقة دون ارتباط شرعى[٢٠].

* أسباب سياسية:

لم تأخذ الحكومات فى بلادنا الأمر بجدية، ولم تشعر بحجم المشكلة أو تأثيرها السلبى على المجتمع، وربما توارت المشكلة خلف ركام من المشاكل السياسية الأخرى، وهذا أدى إلى غياب دور أساسى كانت الدولة منوطة به، ويشمل توفير

فرص عمل حقيقية للشباب، وتيسير المشروعات الصغيرة، وتشجيع الشباب المقبل على الزواج بشقة بأسعار مناسبة ومشاريع توفر لهم احتياجاتهم فى حدود طاقاتهم.

ومن المفارقات العجيبة أن تنفق الدولة (١٥) مليار جنية على الساحل الشمالى الذى لا تزيد مدة الإقامة فيه على شهرين فى السنة، وتمتنع عن إنشاء مساكن للشباب الراغب فى الزواج وتكوين الأسرة[٢١].

كما غاب دور الدولة فى تشجيع الزواج والدفع فى هذا الاتجاه إلا فى بعض الدول التى استشعرت خطورة الأزمة مثل الإمارات والكويت؛ وذلك بإنشاء صندوق الزواج. اما بقية الدول فبالعكس أحياناً يكون هناك اتجاه لرفع سن الزواج.

وما وصل إليه حالنا كدول عربية وإسلامية من غياب للقيمة والهدف من حياتنا وحالة الإحباط العامة التى تسود بلادنا جميعاً والخوف دائماً مما سيحدث غداً لابد أن يكون سبباً غير مباشر فى عزوف الشباب عن الزواج وعدم تحمسهم لبدء حياة جديدة كلها أمل وتفاؤل.

* أسباب تربوية:

حيث إن الدراسة بالمدارس تجعل الفتى والفتاة حتى دخول الجامعة ليس لهم هم إلا النجاح والحصول على أعلى الدرجات، ثم فجأة يجدون أنفسهم فى مواجهة الحياة، وقد خلت كل المناهج الدراسية مما يساعد الفتاة على أن تكون زوجة وأماً وربة أسرة، لم يحدثها أحد عن معنى الزواج وتبعاته، وكذلك الفتى لم يتعلم معنى المسئولية ، ومعنى ان يكون رب أسرة ، ومعنى الرجولة، حتى معنى السعى وتكسب الرزق الحلال غاب عن شبابنا.

ومن ناحية أخرى فإن انتشار التعليم وارتفاع نسبة الفتيات اللاتى حصلن على مؤهلات عليا تسبب فى إصابة العديد منهن بالغرور واعتزازهن الزائد بالشخصية ورفض الزواج فى سن مبكرة بحجة أنها تسعى لإثبات ذاتها، وتضيف أنه على

الجانب الآخر فإن بعض الشباب يجدون المتعة من خلال علاقات غير مشروعة أو الحصول على متعة زائلة ولكن بشكل قانونى عن طريق الزواج العرفى سواء كان ذلك لأسباب مادية أو عدم القدرة على إقامة أسرة مستقرة أو يكون قادرا ماديا، ولكنه يفضل ذلك النوع من الهروب من المسئولية التى قد تلقى على عاتقة بإنشاء أسرة[٢٢].

* أسباب ثقافية وفكرية:

حيث إن كل ما يساهم فى بناء وصياغة فكر وعقل المجتمع إما تجاهل المشكلة تماما، أو على العكس كان سببا فى تفاقمها، سواء كانت وسائل الإعلام خاصة التليفزيون والصحف والمجلات أو الكتاب والمفكرين، أو كما ذكرنا طريقة التربية فى المدارس وفى داخل الأسرة نفسها. ولكن أعجب من تجاهل المشكلة هم علماء الدين والفقهاء فكيف تخلو الخطب والدروس الدينية من تناول للظاهرة وأسبابها وطرق العلاج، بالرغم من أننا كشعوب إسلامية عندما تتضح أمامنا الأبعاد الدينية للمشكلة تختلف طريقة تعاملنا معها.

فغياب البعد الدينى ساهم كثيرا فى تفاقم المشكلة، وأعنى هنا النظرة الدينية الواعية التى تهتم بدراسة الأرقام والإحصاءات وكل ما يعترى المجتمع الآن من تغيرات واتجاهات وليست مجرد مجموعة من الفتاوى المتفرقة الجامدة التى لا تتفاعل مع المجتمع.

ويبرز العامل الثقافى فى خروج الفتاة للتعليم الجامعى والعمل واحتكاكها بالشباب ورؤيتها لأنماط مختلفة منهم، الأمر الذى يجعلها مترددة فى الاختيار، مما أدى إلى عدم الإقدام على الزواج بشكل جدى، وظنت البنات أنهن يستطعن أن يحصلن على العريس التفصيل – كما يقول العوام – مما يؤدى إلى ضياع الوقت وتجاوز الفتاة سن الزواج[٢٣].

* **أسباب نفسية:**

تعد الأسباب النفسية نتاجا لتفاعل كل الأسباب السابقة فمنذ ٢٠ سنة كانت كل الأفلام – التى كما أنها عامل مؤثر فى ثقافة الشعوب فهى أيضا نافذة تعبر عما يجرى داخل هذا المجتمع وتعبر عن قصص النجاح والحب الذى يتحدى العقبات وينتصر الشاب والفتاة اللذان يحلمان بأن يبدا حياتهما بأبسط الإمكانات ليكبرا مع الأيام. أما اليوم فهذا الجيل منهزم من داخله لم يحاول أن يتحدى العقبات ويهزمها، ولكنه هرب من المواجهة؛ فالخوف من المستقبل وعدم تحمل المسئولية والتمسك بل التقيد بكل أسباب الرفاهية والكماليات: كل هذا هزم روح التحدى داخلنا، وكأن كل ما مر بنا من يأس وانهزام على كافة الأصعدة قد انتقل إلى داخلنا.

ويفضل الفتيات العنوسة لنشأتهم فى بيئة عائلية تملؤها الكراهية والحقد والبغضاء بين الأب والأم ، فأصبحن يكتوين بالصراع الدائر ويؤثر هذا على نفسياتهن وشخصياتهن مما يولد لدى البعض منهن كراهية فكرة الزواج. فالفتاة قد تشاهد كيف أن والدها يخون والدتها وزوج أختها يخون أختها.

ومع تعدد الأسباب يبقى الواقع مؤلما فعدد الشباب والفتيات فوق الخامسة والثلاثين وبدون زواج فى ارتفاع مستمر، بينما يتراجع عدد عقود الزواج برغم ارتفاع عدد السكان فعدد عقود الزواج التى تم إبرامها سنة ١٩٣٧ كانت ٢٠٩ آلاف و٨٣٧ عقدا عندما كان عدد سكان مصر (١٥ مليونا و ٩٢٠ ألف و ٦٩٤ نسمة) وظلت العقود فى تناقص فأصبحت فى عام ١٩٥٢ لا تزيد على ١٥٧ ألفا و ٥٦٥ عقداً بينما كان عدد السكان أكثر من ٢١ مليون نسمة.. أما الإحصائية التى صدرت عن رئاسة جمعية المأذونين فى مصر عام ١٩٩٩ فتشير إلى أن عقود الزواج الرسمية التى تم تحريرها طوال عام ٩٩ بلغت نحو نصف مليون وثيقة، فى حين كان عدد السكان أكثر من ٦٠ مليونا[٢٤].

إن الأزمـة النفسـية تتخلق وتنمو فـى رحم الأزمـة الاجتماعية العامـة، فالمشكلة انعكاس لواقـع اجتماعى على البناء النفسى الذى يشكله ثم يعيد بعثه من جديد فـى مواقف بعينها.

إن الكثير من أزمات المرأة ومعاناتها يمكن رده إلى تلك المكانة المجحفة لقيمة ذاتها، فمازالت بعض الفتيات تحيا فى مناخ يعطى القيادة للذكر ومحور اهتمام بعض الأمهات بحيث تستشعر الطفلة أنها غير مرغوب فيها، وينمو وعيها الذاتى مشبعاً بهذا الإحساس.

وما يدفع إلى الاستشكال كونها تستشعر هذا من قبل الأم التى ترتهن بها صورة الذات وقيمة الوجود، فالعلاقة بالأم يشوبها التناقض الوجدانى، وغابت فـى بعض الاستجابات عن الأم كل مشاعر الحب والعاطفة والحنان، وإذا بالأم يوجه إليها لوم وعتاب مع تحميلها لمسئولية ما تعايشه الذات من الأم وما وصلت إليه من تعثرات، وعندما استحال الحب على الاستقرار لم ترق الذات إلى الواحد الصحيح، لذلك كان التهديد اللاشعورى بالانصهار أو التفكك عند أى محاولة للدخول فى علاقة غيرية حميمية، فكون الفتاة ليست محور حب الأم خلق لدى الفتاة الخوف من ألا تصبح محور رغبة وحب الرجل الزوج فى المستقبل(٢٥).

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية :

شملت الدراسة الميدانية عددا من الفتيات اللاتى تقدمن فى السن ولم يتزوجن ومن خلال تحليل نتائج المقابلات المفتوحة التى تمت معهن تبين الآتى:

إن هناك أسبابا عديدة تكمن وراء تأخر سن زواج الإناث فـى المناطق الريفية ونعنى بها هنا فى إطار محافظة البحيرة، وتنقسم هذه الأسباب إلى: أسباب تتعلق بالأسرة وأخرى تتعلق بالفتاة ذاتها وأخيراً أسباب اقتصادية، مقارنة بما جاء فـى الإطار النظرى لمجموعة من عوامل وأسباب تأخر سن الزواج التى أظهرتها العديد من نتائج الدراسات.

١- أسباب تتعلق بالأسرة :

أ- تسلط الأب أو الأم أو الأخ:

الحالة رقم (١) بلغت من العمر ٣٦ عاما وحاصلة على مؤهل جامعي (ليسانس حقوق) وتعد من المتفوقات إلا أن تسلط الأب ورفضه للكثير ممن تقدموا للزواج منها بدعوى أنه لا ينبغي أن يتم زواج البنات إلا بالترتيب الكبرى فالصغرى.

وحقيقة الأمر أن تعنت الأب وتسلطه فيما يخص زواج بناته مع ضعف وتراجع سلطة الأم في هذا الخصوص يعكس السبب الحقيقي وراء ندرة من يتقدمون إلى خطبتها.

وفي حالة الفتاة رقم (١٤) والتي بلغت من العمر ٤٢ سنة فإن تعنت الأب وتسلطه وسوء معاملته للأم دفع بها إلى رفض كل من يتقدم إليها، والأب ليس في حاجة للضغط عليها من أجل تزويجها لأن هذا الأمر لا يعنيه على حد قولها ولم يقتصر الأمر على تسلط الأب فقط ولكن لضعف شخصية الأم ظهرت سلطة الأبناء أو الأخوة الذكور كما في حالة الفتاة رقم (١٧) التي بلغت من العمر ٤٠ سنة حيث وقف أخوها لها بالمرصاد لعدم تزويجها من أي شخص إلا في حالة تنازلها له عن قطعة أرض ورثتها عن أبيها.

وحالة الفتاة رقم (٢٢) والتي بلغت من العمر ٤٢ سنة حيث تعنت معها أخوتها الذكور سواء من يكبرونها أو يصغرونها سناً لرفض كل من يتقدم لها بدعوى مبررات وأسباب واهية مثل أنه غير مناسب لهم أو أنه يكبرها بعدة سنوات أو أنه غير مؤهل.. الخ، وحقيقة الأمر أنهم يريدونها هكذا بدون زواج حتى ترعى أبناءهم الصغار.

والحالة رقم (٥) والتي بلغت من العمر ٤٣ سنة أفادت أن تأخر سن زواجها مرجعه إلى تسلط الأب وسوء معاملته للأم وشجارهما الدائم إضافة إلى أن أحد أخويها سيئ السير والسلوك وغير محمود السيرة بالقرية.

ب- التضحية من أجل الأسرة :

بلغت الحالة رقم (٢) ٣٦ عاما ولم تتزوج نظرا لوفاة الوالد منذ فترة وتدهور حالة الأم الصحية الأمر الذى حال دون تركها لمسئوليتها تجاه أخواتها الصغار وأمها المريضة.

أما الحالة رقم (٣) هى فتاة وصلت ٣٤ سنة وتحمل دبلوم فوق المتوسط فقد نذرت حياتها لرعاية أخواتها بعد أن فقدت أبويها فى حادث سيارة وكذلك الحالة رقم (١٦) أما الحالة رقم (٦) فهى فتاة بلغت من العمر ٤٧ عاما وتتميز بكونها شخصية متسلطة أدارت شئون حياتها بنفسها منذ وفاة والدها وأصبحت هى سيدة قرارها والنتيجة أنها أصبحت حتى الآن بدون زواج، أما الحالة رقم (٧) والتى بلغت من العمر ٣٢ عاما فقد كان لغياب الأب وسفره للعمل فى إحدى الدول العربية وزيادة العبء الأسرى على الأم ومن ثم على الابنة الكبرى (الحالة) مما أدى إلى الشعور بأن كل من يتقدم لها ذو مطمع اقتصادى والنتيجة عدم الزواج حتى الآن.

والحالة رقم (٢١) بلغت من العمر ٤٥ سنة وكانت تضحيتها بعد وفاة الأم لتربية أخواتها العامل الأساسى فى تأخر سن زواجها، أما الحالة رقم (٥) فهى فتاة بلغت من العمر ٣٢ سنة حاصلة على دبلوم تجارة نظرا لوفاة الأم وزواج الأب بأخرى وانفصاله معيشيا فقد قامت هى بدور الأم فى رعاية الأسرة.

جـ- وجود مرض وراثى فى الأسرة :

ويظهر هذا السبب فى الحالة رقم (٩) التى بلغت من العمر ٣٩ سنة ولم تتزوج لوجود مرض وراثى حيث تتصف الأسرة بسمة وراثية هى قصر القامة وصغر الحجم مما يؤدى إلى سخرية الناس منهم.

والحالة (١٠) بلغت من العمر ٤٢ سنة وفقدت والديها منذ الصغر ولم يتقدم أحد لخطبتها نظرا لوجود عيب خلقى ظاهر فى شكلها الخارجى.

كذلك الحالة رقم (١٣) والتي بلغت من العمر ٣٩ عاما ونظرا لإصابتها بجحوظ العينين الأمر الذي حال دون زواجها حتى الآن.

٢-٢-أسباب تتعلق بالفتاة :

في الحالة رقم (٦) على سبيل المثال تخاف من مسئوليات وأعباء الزواج وترى أن من تتزوج تفقد الراحة والاستقرار في حياتها ، أما الحالة (١١) التي بلغت من العمر ٣٣ سنة فقد شاع وعرف عنها في القرية أنها (كذابة) ومن ثم لم يفكر أحد من شباب القرية في الزواج منها وعلى نفس الطريق فإن الحالة (١٢) والتي بلغت من العمر ٣٤ سنة فقد عرفت بأنها سليطة اللسان وأنها كثيرة التحدث مع الناس بطريقة غير لائقة وعصبية للغاية مما حال دون زواجها.

وكل من الحالة (١٨، ١٩) واللتان تخطتا سن الثلاثين فالأولى تضع مواصفات تكاد تكون غريبة على فتاة نشأت في قرية فالشرط الأول لمن يتقدم لها أن يكون مصليا ولا عجب في هذا الشرط والشرط الآخر أن لا يكون فلاحا (مزارع) فهي تكره حياة القرية والمعيشة فيها وتفضل الحياة في المدينة مع رجل ليس من أصل ريفي.

والحالة الثانية (١٩) ترغب في أن تتزوج من رجل يشبه تماما والدها (مثلها الأعلى) في صفاته وشكله وأخلاقه.. الخ.

وفي الحالة (٢٠) نجد فتاة تخطت السادسة والثلاثين وتعمل ولكنها تقر وتعترف بأنه لم يتقدم أحد لخطبتها لأنها ليست على قدر من الجمال.

الحالة (٤) والتي بلغت من العمر ٤٥ عاما وتعمل مشرفة تمريض بأحد المستشفيات الحكومية فإن سبب تأخر زواجها هو أنها ترغب في الزواج من طبيب.

٢-٣-الأسباب الاقتصادية :

الحالة (١) تأخر بها سن الزواج لأنها تشعر بأنها سلعة تباع وتشترى لمن يدفع أكثر وأنه ليس من حقها القبول أو الرفض.

أما الحالة رقم (٧) والتي تتمتع بدرجة عالية من الجمال وتحمل مؤهلا عاليا من إحدى كليات القمة فإن ارتفاع المستوى المادى وثراء الأسرة أدى إلى تراجع الكثير عن التقدم للزواج منها.

والحالة رقم (١٨) وهى ذات مؤهل فوق المتوسط فإنها ترغب فى الزواج من شاب ثرى يحقق لها العديد من الآمال والطموحات التى تكاد تنحصر فى فيلا – سيارة – ...

أما الحالة (١٥) التى بلغت ٣٩ سنة فهى تريد ممن يتقدم للزواج منها أن يؤمن لها مستقبلها بوضع مبلغ كبير من المال فى البنك وكذا دفع مهر كبير وشقة تمليك فى الإسكندرية.

وخلاصة الأمر أن الحالات التى تمت دراستها أظهرت أسباب جديدة وراء تأخر سن زواجهن وبلورت وعمقت الأسباب التى أشار إليها العديد من المتخصصين والخبراء السابق ذكرهم.

ومن خلال سؤال الإخباريين الذين تم الاستعانة بهم أفاد الشيخ عبدالله أنه قام بعقد عدد ٢٢٩ حالة زواج عام ٢٠٠٠، و ١٩٥ سنة ٢٠٠١، و٢٤١ عام ٢٠٠٢ وأن هذه العقود تمت لإناث تخطين سن السادسة عشر (السن القانونى للزواج) ويحملن بطاقات شخصية. وأنه قد تم تسجيل هذه الحالات فى القلم الشرعى بالمحكمة الجزئية وكذلك فى السجل المدنى.

وقد تبين أثناء المقابلة مع المأذون (الإخبارى) وجود ما يسمى بالتصادق على عقد زواج سابق، وبسؤاله عن معنى التصادق أفاد بأنه لأسباب متعددة تلجأ بعض الأهالى إلى تزويج بناتهن وهن دون السن القانونية زواجا عرفيا بمعرفة أحد المحامين وبمعاونة بعض من أئمة المساجد ذلك مرجعه تعقد إجراءات التسنين عما كان متبعا فى السابق فعملية – التسنين – للفتاة تستلزم عرضها على عدة جهات صحية ورقابية على أعلى مستوى، فتم الاستعاضة عن تلك المرحلة أو الخطوة بالزواج العرفى الذى

يتم التصادق عليه فيما بعد، وبمقارنة نسبة عقود التصادق على زواج سابق بما هو وارد في السجلات من زواج رسمي مستوفى الشروط القانونية خاصة شرط السن اتضح الأتي:

العام	حالات زواج شرعي رسمي	حالات تصادق على زواج سابق
٢٠٠٠	٢٢٩	١١
٢٠٠١	١٩٥	١٠
٢٠٠٢	٢٤١	٥
	٦٦٥	٢٦

أنه من بين (٦٦٥) حالة زواج رسمي مستوفى الشروط تمت خلال السنوات الثلاث السابقة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ تم (٢٦) حالة تصادق على زواج سابق مع ملاحظة تناقص نسبة هذه الحالات وتراجعها.

وتتشابه نفس النتائج السابقة من خلال مناقشة مأذون منشأة عامر التابعة لمركز كفر الدوار الشيخ / السيد محمد حافظ حيث أفاد أنه قام بعقد (١٥٦) حالة زواج رسمي في مقابل (١٤) حالة تصادق وبيانها كالتالي:

العام	زواج رسمي	تصادق
٢٠٠٠	٤٨	٦
٢٠٠١	٦٠	٥
٢٠٠٢	٤٨	٣
	١٥٦	١٤

وبالمثل فإن الإحصائية السابقة تتفق مؤشراتها مع المؤشرات المستخلصة من الحالة الإخبارية الأولى على الرغم من التباعد المكاني بين المركزين.

ولقد قام الباحث بالإطلاع على سجلات القلم الشرعى بمحكمة الدلنجات الجزئية حيث تم الحصول على سن الإناث اللاتى تم زواجهن عام ٢٠٠٢ وقام بتفريغ هذه البيانات على النحو الآتى:

سن الزوجة	١٦-٢٠	٢٠-٢٥	٢٥-٣٠	٣٠-٣٥	٣٥ فأكثر	مج
العدد	٤٢٧	٦٣٨	٨٧٤	٧٤٩	٣٣٢	٣٠٢٠

حيث تبين أن متوسط سن الزواج لدى الإناث خلال هذه السنة ٢٧,٥ سنة

إن كل ما توصلنا إليه من إحصاءات رسمية سواء كانت صادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أو جهات أخرى أدى إلى نتائج تؤكد على أن هناك تأخرا فى سن زواج الإناث فى الريف وأن له أسبابه المختلفة إلا أن الدراسة الميدانية فى مجملها أضافت أسباب جديدة لم يشر إليها فى الدراسات السابقة وبلورت الكثير من الأسباب وانعكاساتها على الأسرة ومثال ذلك أن أفراد الأسرة (أسرة الفتاة) سواء كان الأب أو الأم أو الأخوة الذكور يمكن لأسباب مختلفة وتحقيقا لمصالح شخصية لهم أن يمثلوا عائقا أمام زواج الفتاة مما يؤدى لتأخر سن زواجها، أما بعض الحالات فقد تأخر سن زواجهن بسبب تضحيتهن لتربية أخواتهم الصغار أو لرعاية الأم.

ومن الأسباب التى توصلت إليها الدراسة الميدانية ولم يسبق الإشارة إليها فى الدراسات السابقة ما يعرف عن أسرة الفتاة من وجود مرض وراثى ينفر ويبعد الرجال عن الاقتراب من هذه الأسرة.

كما أن هناك بعض الفتيات تأخر سن زواجهن نتيجة لرعونة فى تنشئتهن الاجتماعية حيث يرون فى الزواج عدم راحة وشقاء أو أن الفتاة نفسها تدور حول سلوكياتها العديد من علامات الاستفهام، سواء كانت فى صفاتها الشخصية مثل الكذب أو سلاطة اللسان أو سوء الخلق أو العصبية.

ولقد انعكس كل ذلك على الأسر التى بها حالات تأخر فى سن زواج الفتيات حيث صاحبت الفتاة العانس – باعتبارها صاحبة المشكلة – مشاعر الدونية وبأنها أقل من

الأخريات مما يدفعها إلى الغلو دينياً وممارسة دور المفتى فى التحليل والتحريم، أو تلجأ إلى السلوك المتطرف بإقامتها علاقات جنسية محرمة.

خاتمة البحث :

تناولنا فى البحث الراهن ومن خلال ما تم استعراضه من تراث أن الزواج المبكر يعكس قيمة اجتماعية أصيلة فى المجتمع الريفى، وقد تبين أن للزواج المبكر مبرراته وأسبابه من الناحية الدينية والاقتصادية والأخلاقية وإن هذا الموضوع لم يكن بحاجة لتناوله والخوض فيه لأن الأمور المعيشية والحياتية لأهل الريف كانت سهلة وميسرة وأن تطلعات أهل الريف وطموحاتهم كانت محدودة فى ظل عزلة نسبية وحرمان من أمور كثيرة لم تكن تعنيهم، وقد ساد هذا الموقف قديماً واستمر هكذا الحال حتى قيام ثورة ١٩٥٢ فى مصر وما أعقب ذلك من اهتمام بالريف ومحاولة الارتقاء به ودعمه بالعديد من المرافق الحيوية من صحة وتعليم وكهرباء ..ألخ. ومن ثم تبدلت عزلة الريف النسبية وأصبح أكثر اتصالاً بالمجتمع الكبير وأصبحوا أكثر وعياً وإدراكا للعديد من الأمور الحياتية التى لم تكن تعنيهم فى السابق، ورغم كل ذلك فإن الزواج المبكر لم تتراجع قيمته إلا بقدر ضئيل، من منطلق الحرص الشديد من قبل أهل الريف على السرعة فى تزويج البنات لأن "الزواج سترة" وقد أثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية التى أجريت فى ريف مصر أن ارتفاع سن زواج الإناث فى الريف يرجع فى المحل الأول إلى ارتفاع درجة وعى أهل الريف – خاصة الإناث – بفضل انتشار التعليم وحرص الآباء على تعليم بناتهن، بالإضافة إلى حرص أهالى الريف على متابعة ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة. خاصة القنوات التليفزيونية والتى أصبحت الآن تغطى معظم أجزاء الجمهورية، إضافة إلى القنوات الفضائية. وبدأت وسائل الإعلام المرئية تبث برامج وحملات إعلامية هدفها تبصير وتوعية الجمهور بأمور وموضوعات كان من الصعب مسها أو تناولها من قبل من قريب أو بعيد مثل أخطار الزواج المبكر وتنظيم الأسرة.. ألخ.

ومن الناحية الإجرائية فإن الحكومة حددت سن الزواج بالنسبة للإناث بـ ١٦ سنة وبالنسبة للذكور بـ ١٨ سنة، إلا أنه في فترة سابقة كان يتم التحايل على ذلك بعمل شهادة تسنين للأنثى حتى يمكن تزويجها وهي مازالت لا تعي معنى الزواج ولا تكوين أسرة وتحمل مسئولياتها وتأثير عمليات الحمل والولادة على فتاة لم يكتمل بناء جسمها بعد وخطورة ذلك على الأم وعلى الطفل.

وفي الأونة الأخيرة انحسرت وتراجعت فكرة تسنين الإناث وذلك بفضل القيود الإجرائية التي حددتها الحكومة فيما يتعلق بإجراءات الزواج، فلم يعد هناك مجال للتزوير – بتسنين الفتاة وكان لابد من وجود شهادة ميلاد وكذلك وجود بطاقة شخصية، وحتى ساقط القيد من الفتيات فإن إجراءات عملية التسنين صعبة ولابد من استخراجها من القومسيون الطبي العام وهي عملية تمر بإجراءات متعددة ومعقدة ومن ثم تم الحد من عملية التسنين هذه. ورغم ذلك يتحايل البعض من الأهالي بتزويج بناتهن بعقود زواج عرفية على يد أحد المحامين وبحضور أحد أئمة المساجد، إلا أن هذا الأمر تراجع كثيرا وأصبح نادرا بسبب أنه من الناحية الرسمية فإن الزواج العرفي لا تترتب عليه أية حقوق للزوجة أو الأبناء ولا تلتفت المحاكم المختلفة لأي عقد زواج عرفي، والدليل على ذلك أن محاكم الأحوال الشخصية في مصر معروض أمامها حتى الآن قرابة ١٥٠٠٠ ألف دعوى إثبات بنوة ونسب من زواج عرفي وزنا.

كذلك تبين من خلال الحالات التي تأخر سن زواجها رفضهن لفكرة الزواج العرفي هذا، وإن كان لابد من الزواج فليكن زواجا رسميا ولا داعي لمثل هذه المخاطرة.

ومن خلال العديد من الأخباريين (مأذوني القرى) الذين تم الاستعانة بهم تبين وجود ما يسمى بالتصادق على زواج سابق "بمعنى أن زواجا عرفيا تم (قبل السن القانونية) ويريدون إثبات ذلك بوثيقة زواج رسمية يتم تسجيلها في السجل المدني وكذا في القلم الشرعي بالمحكمة.

كذلك لم يعد هناك حاجة للتحايل باللجوء إلى مأذون آخر فى قرية أخرى فى المركز بعيداً على القرية التى يسكن فيها أهل الزوجين، لأن الحكومة أقرت أن لكل مأذون دائرة وعدد من القُرى تتبع له ولا يجوز لمأذون أن يعقد زواجاً خارج دائرة اختصاصه من القرى أو العزب.

فالإحصائية الحديثة التى أصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مبنية على بيانات ومعلومات رسمية من واقع ما يتم تسجيله من حالات زواج من الجهات الرسمية فى المحافظات المختلفة، ومن ثم فإن حالات الزواج المبكر دون السن القانونية – خاصة فى الريف أصبحت محدودة بنسب ضئيلة فى ظل الإجراءات القانونية التى وضعتها الحكومة والسابق الإشارة إليها. وما أثير بناء على هذه الإحصائية من مناقشات فى مجلس الشعب كان يهدف حث الحكومة على معالجة هذه المشكلة التى تتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية من أجل توفير فرص عمل للشباب وإيجاد مساكن لهم.

إلا أن البعد الاقتصادى ليس وحده المسئول عن تأخر سن الزواج، فالمجتمعات العربية المحيطة ترتفع فيها معدلات العنوسة رغم أن حالتها الاقتصادية مختلفة عن الحالة الاقتصادية للمجتمع المصرى. إذن فالعوامل الاجتماعية والنفسية...الخ تسهم بقدر أكبر فى ظهور هذه المشكلة. كذلك فإن ما أثاره العديد من المتخصصين السابق الإشارة إليهم وما قدموه من أسباب حول هذه المشكلة هى أسباب تفتقر إلى الدراسات الواقعية وإنما هى مجرد تحليلات وآراء تتسم بالعمومية وتفتقر إلى مس عمق المشكلة وهذا ما لاحظناه من خلال الآراء والأسباب التى أبدتها العديد من الحالات التى تم دراستها.

وفى ضوء ما استعرضناه من تراث للبحث حول الزواج المبكر يمكن تلاحظ أن:-

١- إن الزواج المبكر ارتبط كثيراً بالنسق القرابى حيث كان يتم الزواج غالباً فى إطار العائلة الواحدة أو من يرتبطون بعلاقات قرابية سواء من ناحية الأب أو الأم وكان

ذلك يتم فى سن مبكرة من خلال اتفاق الآباء وقراءة الفاتحة وهم أطفال صغار أو ما يسمى بالوعد، علاوة على قاعدة كانت مرعية وهى أن البنت لأبن عمها واستمر الحال هكذا زمناً طويلاً مما دعم عمليات الزواج المبكر وانحساره داخل إطار العائلة الواحدة ولم يكن لأطراف الزواج الإناث والذكور أى رأى فى هذا الارتباط الزواجى، وهذا يعكس بعداً آخر يرتبط بقيمة من قيم المجتمع الريفى وهى احترام الكبير الذى لم يكن هناك راد لكلمته.

٢- وفى ظل التغير الاجتماعى مثل زيادة معدلات التعليم خاصة تعليم الإناث، وارتفاع درجة الوعى، أعيد النظر من قبل أطراف الزواج فى كل ما هو موروث ومتعارف عليه فأصبح للأنثى الآن رأى فى اختيار شريك حياتها وكذا بالنسبة للذكر، كذلك لم يعد الزواج من داخل الدائرة القرابية أمر مرغوب فيه وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها : تجنب المشاكل الاجتماعية الناجمة عن ذلك الزواج، وروح الاستقلالية التى تطغى على المقبلين على الزواج والرغبة فى المعيشة المستقلة فى سكن خاص، وتفهم الأبعاد الخطيرة التى يمكن أن تحدث نتيجة زواج الأقارب من عدم القدرة على الإنجاب أو ولادة أطفال مشوهين..ألخ.

ويتضح ذلك من مجمل آراء من شملهم البحث من الإناث حيث تبين أن هناك أسباب لتأخر سن الزواج تتعلق بالأسرة. - أسره الفتاة التى فى سن الزواج - فالأب لم يعد همه الأكبر سرعة تزويج بناته ، كذلك ظهور وتبلور سلطة الأخوة الكبار من الذكور وهذا لم يكن معروفاً من قبل فى إطار العائلة الريفية، فالسلطة كل السلطة كانت للأب أو للأم وهذا يعكس خللاً فى نسق القيم وميكانيزماته التى كانت سائدة فى الريف زمناً طويلاً مما أثر سلباً فى زواج الإناث وارتفاع معدل سن الزواج.

كذلك تبين من الحالات المدروسة أن الأخوة الكبار ممن يفترض تحملهم مسئولية زواج أخواتهم الإناث فى حال وفاة الأب، قد تراجعوا عن هذه المسئوليات تحت ضغط تحقيق مصالح شخصية لهم، وهذا ما يعكس أيضاً خللاً وتراجعاً فى قيمة

أساسية من قيم المجتمع الريفى المتمثلة فى قيام الأخ الأكبر بالدور الذى يناط به ويتحمل تبعاته فى الحفاظ على كيان العائلة.

كذلك تراجعت فرصة الزواج بالنسبة لعدد من الإناث فى إطار بعد آخر لم يكن معروفاً من قبل وهذا البعد يتمثل فى التضحية من أجل تربية الأخوة الصغار فى حالة وفاة الأب أو الأم أو الاثنين ، فتلك المسئولية كانت ملقاة على عاتق العائلة ككل ولم تكن مسئولية لأحد أفرادها خاصة الإناث، مما يعكس بعد الفردية على حساب البعد الجمعى الذى كان سائداً بحيث تتحمل العائلة ككل مسئولية من فقدوا عائلهم ولا يتحمل تلك المسئولية فرداً بعينة من العائلة خاصة الإناث – فالمسئولية فى العائلة أو الأسرة هى مسئولية مرتبطة بالرجال دون النساء – وهذا يعكس أيضا مظهر آخر من مظاهر الخلل فى نسق القيم السائد فى المجتمعات الريفية.

أما عن الأسباب المتعلقة بوجود مرض وراثى فى الأسرة مما يعوق زواج الإناث فيها فلم يكن معروفاً من قبل ، وحتى إن كان يدركه الكبار فى العائلة فانهم يتغاضون عنه لعدم إدراك الأبعاد المستقبلية وما يترتب على هذا الزواج من مشاكل – فقد يشغل هؤلاء الكبار الحرص على أن يتم تزويج الإناث وسترهم بصرف النظر أى اعتبارات كما أسلفنا.

إن مشكلة العنوسه أو تأخر الزواج فى مصر مشكلة معقدة ولها أبعاد وأسباب عديدة تحتاج إلى مزيد من جهود البحث العلمى من كافة التخصصات، فالمشكلة ليست مشكلة سن نحدده ونقول أن كل من تتعداه تصبح "عانس" لأن ما تم رصده الآن من حالات لم تتزوج يمكن أن يتم زواجها ولكن المشكلة فى أبعاد هذا الزواج الذى يأتى فى سن متأخرة، وتأثيراته المختلفة على الأم وعلى الطفل من حيث قدرة الأم على رعاية أطفالها وتنشئتهم اجتماعيا إضافة إلى احتمالات ولادة أطفال مشوهين أو معاقين سواء ذهنيا أو جسميا.

المراجع :

(١) سمير جودة، "لماذا لا تتزوج الجميلات"، مجلة روز اليوسف العدد (٣٨٧٠) (٣٦) تاريخ ١٦ / ٨ / ٢٠٠٣.

(٢) مشكلة العنوسة في مصر تحت قبة البرلمان، عن طريق موقع WWW. Amanjordan . org

(٣) أحمد حلمية، العنوسة أزمة الفتيات والمجتمع ، عن طريق موقع WWW.Islamweb.net

(٤) أحمد المجذوب، العنوسة في مصر: أسبابها وآثارها، عن طريق موقع WWW. ISLAMWEB.NET / Family

(٥) إيهاب سلطان ، العنوسة والطلاق تهدد المجتمعات العربية ، عن طريق موقع WWW. Arabiyat.com

(٦) سمير جودة، مرجع سابق، ص: ٣٦.

(٧) محمد حسن شائر، العنوسة في مصر: أسبابها وآثارها، عن طريق موقع WWW. ISLAMWEB.NET / Family

(٨) السيد عبد العاطي السيد وآخرون ، علم اجتماع الأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ص : ٢٩ - ٣٠.

(٩) محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع (مترجم) ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤، ص: ٣١.

(١٠) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص: ١٤٥.

(١١) إيهاب سلطان، مرجع سابق، ص : ٣.

(١٢) محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد، المجتمع الريفي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص: ١٧٣.

(١٣) سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ص : ٢٨٨ - ٢٨٩.

(١٤) علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ص ١٥٦ - ١٥٧.

(١٥) أحمد المجدوب، مرجع سابق، ص: ٢.

(١٦) محمد حسن غانم، مرجع سابق، ص: ٣.

(١٧) أحمد خليفة، مرجع سابق،

(١٨) أحمد المجدوب، مرجع سابق،

(١٩) رجاء عبدالودود، العنوسة في مصر: أسبابها وآثارها، WWW. ISLAMWEB.NET / Family

(٢٠) محمد حسن غانم، مرجع سابق،

(٢١) أحمد المجدوب، مرجع سابق،

(٢٢) أحمد خليفة، مرجع سابق،

(٢٣) أحمد المجدوب، مرجع سابق،

(٢٤) سهير جودة، ٩ ملايين عانس وأعزب في مصر، مجلة روز اليوسف، العدد ٣٨٧٠، في ١٦ / ٨ / ٢٠٠٢، ص: ٣٦.

(٢٥) المرجع السابق، ص: ٣٦.

الفصل الخامس:

أثر هجرة الرجال على ازدواجية دور المراة الريفية

دراسة مقارنة بمحافظة البحيرة

أثر هجرة الرجال على ازدواجية دور المرأة الريفية

(دراسة مقارنة بمحافظة البحيرة)

د/ ناجى بدر إبراهيم *

مقدمة البحث:

شــهد العالم العربي منذ ١٩٥٠ أنماطا مختلفة من تيارات الهجرة الدولــية . تمــثل التيار الأول بهجرة العمالة من بلدان المغرب العربي (الجزائر ، المغرب ، تونس) إلى البلدان الأوروبية والتي تزايدت خلال ســتينات القــرن العشــرين بسبب النمو الاقتصادي الذي شهدته البلدان المذكــورة . وتوجــه التيار الثاني إلى بلدان الخليج العربي (البحرين، الكويــت ، عمان ، قطر ، السعودية ، والإمارات العربية) بعد اكتشاف الــنفط فيها . وقد تعززت هذه الهجرة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ . إذ ارتفــع مجمــوع العمالــة الأجنبية في الدول المذكورة من ١,١٢٥ مليون في عام ١٩٧٥ إلى ٥,٢١٨ مليون في عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي وصل إلى ١٠,٢%[١]. وإلى ١٠ مليون في عام ١٩٩٧ ومن المــتوقع أن يصل الرقم إلى ١١,٢ مليون في ٢٠٠٥[٢]. وإذا أضفنا إلى ذلــك أعداد العمالة المهاجرة التي استقطبها العراق في السبعينات وعلى وجه الخصوص في الثمانينات نتيجة الحرب مع إيران وما نتج عنها من نقــص في الأيدي العاملة بسبب تجنيد العراقيين إلى جبهات القتال، حيث قــدر مثلا عدد المصرين في العراق بين مليون إلى ثلاثة ملايين. كذلك العمالــة الآسيوية في العراق التي ارتفع عددها من ١٠,٦٥٦ في ١٩٧٥ إلــى ٥٥,٥٦٧ فــي ١٩٨٠ [٣]. إضافة إلى العمالة المهاجرة من بلدان أخرى.

• قسم الاجتماع – كلية الآداب بدمنهور – جامعة الإسكندرية .

وتعتبر هجرة العمالة العربية هجرة ذكور بالأساس حيث لاتتعدى نسبة الاناث من مجموع المهاجرين ال ١٠% فى كافة الدول العربية المرسلة للعمالة بالمشرق العربى وكذلك بالمغرب العربى لحد الثمانيات. فمن نتائج المسوحات الوطنية التى أجريت فى مصر وتونس خلال الثمانينات يتبين أن ٩٦% من المهاجرين المصريين و٩٢% من المهاجرين التونسيين هم ذكور فى سن العمل وأن غالبهم يهاجر بعد الزواج وجميعهم يصبح متزوجا بعد فترة قصيرة من الهجرة.

وتقدر نسبة الأسر التى عرف أحد أفرادها الهجرة بحوالى ٢٠% فى حالة مصر خلال الفترة ١٩٧٥ و١٩٨٤ ، وبما لايقل عن الربع فى حالة تونس خلال نفس الفترة، ويتوقع أنها تفوق تلك النسب فى حالة الأردن. وقد تبلغ نسبة الأسر التى عرف أحد أفرادها من الذكور الهجرة خلال عدة فترات، أوعقود من الهجرة نصف الاسر فى هذه البلدان. كما ترتفع هذه النوعية من الهجرة فى بعض الجهات والأوساط، حيث تقدر نسبة هذه النوعية من الأسر فى بعض الجهات فى الصعيد المصرى بحوالى ٣٨% من مجموع الاسر من نفس الجهات[٤] ، والمرأة بصورة عامة قليلة الهجرة إلا مع أسرتها وزوجها وقد دلت أبحاث علماء الاجتماع على أن أكثر الجماعات الريفية ميلاً للهجرة هم سكان المناطق القريبة من الحضر[٥].

ولقد شهد المجتمع المصرى فى المرحلة الأخيرة منذ بداية السبعينات من القرن الماضى – وبفعل عوامل كثيرة – حركة هجرة إلى العديد من الدول سواء العربية أو الأجنبية ، وقد انقسم المهاجرون إلى العمل فى تلك الدول فيما يتعلق باصطحاب الأسرة إلى مهاجرون اصطحبوا الأبناء والزوجة من بداية السفر، ومهاجرون اصطحبوا الأبناء والزوجة بعد فترة من بداية السفر او الهجرة بعد استقرار الأحوال،

مهاجـــرون آثروا بقاء أسرهم فى مصر تحسبا للعديد من الأمور مثل : تعليم الأبناء وانتظامهم فى المدارس ، أو الحرص على توفير أكبر قسط مـــن المال والمدخرات، لأن اصطحاب الأسرة يكلفه الكثير مما قد يقلل فرصة ادخار مبالغ مالية تساعده فى تحقيق الهدف من الهجرة أو السفر.

وقـــد شملت حركة الهجرة (هجرة العمالة) المجتمع المصرى كله بكـــل فـــئاته وطوائفـــه سواء فى الريف أو الحضر، وبغض النظر فإن الملاحـــظ أن نسبة كبيرة من المهاجرين يقعون فى إطار المجتمع الريفى المصـــرى ويغلـــب على هؤلاء المهاجرين اندراجهم تحت فئة العمالة ، خاصـــة العمالـــة الزراعـــية وإن اتجاهاتهم فى الهجرة تكون نحو البلاد العربـــية خاصـــة النفطية سواء فى منطقة الخليج أو ليبيا أو إلى الأردن والعراق فى فترة ما قبل حرب الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١.

ونظـــراً لأن هذه العمالة مهاجرة وبحكم ضعف قدراتها وإمكانياتها التعليمية والمهنية نراهم فى الغالب من ذوى الأجور المنخفضة نسبياً فى هذه الدول ومن ثم لا يفكرون فى اصطحاب الأسرة معهم ، بالإضافة إلى أن القوانيـــن واللوائـــح المعمـــول بهـــا فى هذه الدول تضع شروطاً أو مجموعـــة من القواعد من أجل الحد من استقدام أو اصطحاب أسر هذه العمالة.

وقد ترتب على ما سبق أن ترك المهاجر أبناءه فى رعاية الزوجة (رعايـــة كاملـــة) وفـــى بعض الحالات يعتمد على الأقارب من الأسرة الأبوية مثل العم أو الجد .. إلخ.

لكـــن فـــى ظـــل ظـــروف التغير الاجتماعى الذى لحق بالمجتمع المصرى وتحول معظم الأسر فى مصر إلى أسرة نووية وتلاشى الأسرة الممتدة، فإن الزوجة تجد نفسها بدون أى مقدمات قد أصبحت تقوم بدور

الأم ودور الأب وهذا الدور الأخير يجعلها غير معدة أو مهيأة له فى ظل مجتمع ذكورى، السلطة فيه للرجل وكذا اتخاذ القرار فيما يخص الأسرة. خاصـــة فـــى المجـتمعات الريفية ونعنى بذلك ازدواجية فى دور المرأة وبخـــول الأســـرة فـــى إطـــار ما يسمى بتأنيث الأسرة ، فالأم أصبحت بالإضـــافة إلـــى الأدوار والأعمـــال المنوطة بها أصلاً من تربية وعمل مـــنزلى وأحـــياناً مشـــاركة فى عمل زراعى أو اى عمل خارج المنزل تـــتحول إلـــى مصـــدر الســـلطة ومتخذة للقرار داخل أسرتها، وفى ظل إســـتمرار غـــياب الـــزوج او الأب عن المنزل فإن الأبناء يتم تنشئتهم ويعيشـــون على ان مصدر السلطة والقرار وكل شىء هو الأم، حتى إن كانت هناك مساعدة أو معاونة من أحد الأقارب فهى فى الغالب فى بعض الأمور او المواقف التى تتطلب وجود رجل.

وفى ظل حدوث العديد من التغيرات التى أصابت تلك المجتمعات الجاذبـــة للمهاجريـــن فقـــد عاد كثير من هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم وبطبيعة الحال كان من المتوقع أن تعود الأمور إلى نصابها ، بمعنى أن يمـــتلك الـــزوج زمام الأمور والسلطة فى الأسرة وتفضل بعض النساء تســـليم مقاليد السلطة واتخاذ القرار إلى الزوج العائد طواعية، وأخريات يرفضـــن ذلك سواء بطريقة علنية أو مستترة ومن ثم ينشأ صراع داخل الأسرة فيما يتعلق بالسلطة واتخاذ القرار.

إضافة إلى أن الأبناء الذين اعتادوا على غياب الأب، وأن مصدر الأوامـــر والـــنواهى وكل ما يخص السلطة بيد الأم فيتعذر عليهم قبول تحول السلطة إلى الأب، فهم يرون فيه مصدراً للدخل أو بمثابة ممول لا أكـــثر ولا أقـــل ولا ســـلطان له عليهم فقد نشئوا وتربوا فى ريعان الأم واعـــتادوا غياب الأب وفى حال حضوره وزيارته التى تطول أو تقصر

فهم يعاملونه على أساس أنه ضيف، وقد يخفون عنه مشاكلهم أو تظل الأم تقوم بنفس الدور المزدوج سواء فى حال غيابه أو حضوره المؤقت.

ولقد حظيت ظاهرة الهجرة بشقيها الداخلى والخارجى باهتمام العديد من الباحثين فى العلوم الاجتماعية، خاصة الباحثين فى مجال الدراسات السكانية و علم اجتماع السكان وكذلك فى علم الاجتماع الريفى وعلم الاجتماع الحضرى، وذلك من منطلق أنها تشكل إحدى الظواهر السكانية ذات الارتباط ببنية المجتمع .

وقد ظهر فى تراث علم الاجتماع العديد من الدراسات والبحوث التى اهتمت بظاهرة الهجرة فمنها من ركز اهتمامه البحثى على دراسة ظاهرة الهجرة الداخلية، ويكاد يكون التركيز الأكبر على الهجرة الحضرية خاصة إلى المدن الكبرى ومنها ما اهتم أو ركز على دراسة الهجرة الخارجية.

وقد جرت عدة محاولات تحليلية تاريخية للدراسات والبحوث التى أجريت عن الهجرة فى مصر تبين من خلالها وجود مجموعة من الموضوعات البحثية فيما يتعلق بظاهرة الهجرة شغلت العديد من الباحثين، ومن هذه الموضوعات حجم الهجرة وتتبعها فى ضوء التعدادات الرسمية، وكذلك الاهتمام بالهجرة على مستوى المجتمع بالتركيز على الهجرة إلى المحافظات الكبرى كالقاهرة والإسكندرية، وتفسير الهجرة بالتركيز على عوامل الطرد والجذب وعلى وضع المهاجرين، والتركيز على الخصائص الفردية والاجتماعية للمهاجرين كالسن والنوع والمهنة والحالة الاجتماعية والدخل، كذلك الاهتمام بتيارات الهجرة وتأثير المسافة بين منطقة الطرد ومنطقة الجذب على هذه التيارات، وفى مجال الاهتمام بآثار الهجرة ونتائجها كان التركيز

الأكبر على آثار الهجرة على المهاجر نفسه أولاً ثم أسرته ، ثم المجتمعات المحلية المهاجر منها والمهاجر اليها(٦).

كما أن الهجرة الداخلية تؤثر إيجاباً أو سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية سواء في مناطق الطرد أو مناطق الجذب. ومن هذه الزاوية بالذات تكسب ظاهرة الهجرة الداخلية أهميتها كموضوع للبحث الاجتماعي ، وبخاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا أن حظها من الدراسة العلمية كان قليلاً إذا ما قورن بنصيب الهجرة الخارجية منها(٧).

ورغم أهمية هذه النوعية من الهجرة وأهمية ظاهرة غياب الزوج- الأب عن باقى أفراد الاسرة ، فإننا نلاحظ فقرا كبيرا فى الاهتمام البحثى المعنى بهذه النوعية من الهجرة وبالخصوص فيما يتعلق بوقعها على الأسرة وعلى مكانة الزوجة وأدوارها وعلى سلوك الأبناء وتعليمهم وقيمهم(٨).

مشكلة البحث :

نحاول خلال البحث الراهن دراسة ظاهرة غياب الزوج – الأب نتيجة الهجرة سواء أكانت داخلية (داخل الوطن) أو هجرة خارجية (من دولة إلى أخرى) حيث تبين من خلال تراث موضوع البحث المتاح ، ندرة فى الاهتمام بالبحث المعنى بهذه الظاهرة، وإن كانت بعض الدراسات قد أشارت إلى وجود آثار سلبية لمثل هذه الظاهرة وأن هناك إمكانية لقياس آثارها بمؤشرات متاحة فى الدراسات الاجتماعية ، إلا انه يصعب القطع ما إذا كان أثر هذه الظاهرة سلبياً أم إيجابياً، حيث إن أنصار تحرير المرأة يعدونها ظاهرة إيجابية تزيد من سلطة المرأة وتمكنها من إثبات ذاتها.

إن الأمر الذى لا يمكن إنكاره أن هجرة الزوج - الأب وغيابه عن الأسرة سواء لفترات تطول او تقصر نتيجة الهجرة الداخلية أو الخارجية تُلقى بالعديد من المسئوليات والتبعات على عاتق الزوجة وتمنحها العديد من السلطات والتصرفات تُعد غير مؤهلة لها أصلاً خاصة فى المجتمعات الريفية حيث سطوة وسيادة الذكر وضعف أو استكانة المرأة وفق منظومة القيم المتوارثة فى المجتمع الريفى، الأمر الذى أدى إلى ازدواجية فى دور الزوجة فأصبحت بدون أى مقدمات تقوم بدور الأب والأم معاً.

ومن ثم تنحصر إشكالية هذه الدراسة فى محاولة الإجابة على تساؤل رئيسى مؤداه : كيف أثرت هجرة الرجل على طبيعة دور المرأة الريفية ومكانتها فى الأسرة ؟ وتنبثق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فى :-

١- هل هجرة الأب - الزوج تؤدى إلى تفكك الأسرة أم تؤدى إلى تماسكها ؟

٢- إلى أى مدى تؤثر هجرة الأب - الزوج على تغير دور المرأة ومكانتها فى الأسرة ؟

٣- هل الزوجة كانت مؤهلة للقيام بأعباء الدورين (الأب - الأم) ؟

٤- ما طبيعة معاناة الزوجة من جراء تلك الازدواجية فى الأدوار ؟

٥- هل كان للزوجة دور فى اتخاذ القرارات الأسرية قبل وأثناء وبعد الهجرة ؟

٦- إلى أى مدى نجحت الزوجة فى القيام بالدورين من وجهة نظر الأبناء وكذلك المحيطين من أقاربها وأقارب الزوج ؟

٧- هـل تتمسـك الـزوجة بهذا الدور المزدوج فى حال عودة الزوج واستقراره ؟

أهداف البحث :

يهـدف البحث الراهن إلى محاولة تحديد وفهم سوسيولوجى أعمق لكل من :

- الآثار السلبية والإيجابية الناتجة عن هجرة الزوج – الأب.
- مظاهر التفكك الأسرى التى لحقت بالأسرة نتيجة للهجرة.
- مظاهر التماسك الأسرى التى لحقت بالأسرة نتيجة للهجرة .
- تحديد مظاهر التغير فى أدوار المرأة داخل الأسرة من حيث السلطة واتخاذ القرار ومن ثم التغير فى وضع ومكانة المرأة.

أولاً: النظرية الموجهة :

يزخـر تراث البحث بالعديد من الاتجاهات والمداخل النظرية التى يمكـن الاستعانة بها فى دراسة الأسرة ومن ثم فى دراسة المرأة ، حيث يتوافر قدر كبير من التداخل بين هذه المداخل النظرية، وحيث إن اختيار الباحث للمدخل النظرى يتم فى ضوء موضوع البحث وأهدافه وفروضه، فإن الباحث يتبنى أكثر من اتجاه نظرى معاصر فى الدراسة الراهنة.

أولاً: مدخـل النسـق : فالأسـرة وفقاً لهذا المدخل هى نسق يتكون من وحدات متفاعلة ينتمى إلى بيئة أوسع تتدرج فى مستوياتها فتبدأ بالدوائر القرابية وتتسع إلى الدوائر المهنية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع.

ويخـتلف الباحـثون فـى تحديـد الوحدة الأساسية لنسق الأسرة وينحصر الخلاف فى اتجاهين: الأول يعتبر أن كل عضو فى الأسرة هو وحـده التحلـيل النسقى، مع الأخذ فى الاعتبار التغاير المستمر فى هذه

العضوية بسبب خروج بعض الأعضاء بالزواج أو الهجرة أو السفر أو الطلاق وانضمام أعضاء جدد.

أما الاتجاه الثاني: فيميل إلى تحديد استاتيكي لنسق الأسرة ، فيعتبر أن نسق الأسرة يتكون من مجموعة من الأدوار المحددة معيارياً مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التداخل أو التبادل بين الأدوار ، وهكذا تتعدد الأدوار المعيارية ولكنها واحدة في معظم الأسر ولا شك أن نسق الأسرة يخضع مثله مثل أنساق المجتمع للتغير ؛ فنسق الأسرة يستجيب استجابة تلازمية لما يحدث حوله من تغير في مجال التحضر والتصنيع والتقدم التكنولوجي وتسير الدراسات النسقية هنا في اتجاهين: يميل الاتجاه الأول نحو ابراز القدرة التكيفية للأسرة من النسق الممتد إلى النسق النووي، مع ما صاحب ذلك من نمو للعلاقات الفردية وتقلص سلطة الآباء ، وبروز العلاقات الزواجية في مقابل العلاقات القرابية ، أما الاتجاه الثاني : فإنه يهتم بما يمكن أن تتعرض له الأسرة من ضغوط التغير الذي يحول معظم العلاقات إلى علاقات نقدية رأسمالية(٩).

ثانياً: مدخل تحليل الدور : يعد مفهوم الدور واحداً من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تستخدم في دراسة سلوك الأفراد من خلال منهج تحليل الدور، وهذه المفاهيم هي:

١- الوضع الاجتماعي Position : أي موقع الفرد في البناء الاجتماعي.

٢- الدور Role : ويعبر عن الجانب الدينامي أو السلوكي للوضع الاجتماعي.

٣- الدور المقابل Counter Role : وهو الدور الذي يكمل دور الفرد في عملية التفاعل الدينامي مثل دور التلميذ والمدرس، ودور

الوالـــد والطفـــل والموظـــف والعميل وكل هذه أزواج من الأدوار المـــتقابلة التى يعضد بعضها البعض الآخر ويساعد كل منهما فى تأدية الدور الآخر المقابل.

٤- **الحقوق والواجبات :** فكل دور يحمل فى طياته بعض الأفعال التى تنطوى بدورها على حقوق الفرد على الآخرين، وواجباته تجاههم. وهـــذه الحقوق والواجبات ما هى إلا التوقعات المتبادلة للدور الذى يؤديـــة الفرد والدور المقابل له عند الآخرين والتى نحتفظ بها فى أذهاننا أثناء عملية التفاعل.

٥- إدراك الـــدور Perception : وهو مفهوم يعبر عن تصور الفرد لدوره وتصوره عن حقوقه وواجباته.

٦- ســلوك الـــدور Role Behavior : وهو الأداء الفعلى للدور (فقد يحدث أن يختلف الفرد عن أداء توقعات دوره أو دور الآخر، وقد ينجح نجاحاً باهراً فى أدائها).

٧- صـــراع الـــدور Role Conflict : وهو موقف يجد فيه الفرد أن أداءه لـــدور معيـــن علـــى أكمل وجه يؤدى إلى تعطيل التوقعات الخاصـــة بـــدور آخـــر، الأمـــر الذى يؤدى إلى إحساسه ببعض الذنب[١٠].

فهجـــرة الزوج الأب لها تأثير على الأسرة، فالأسرة مكونة أساساً من عضوين الزوج والزوجة ومن ثم الأبناء ولكل منهما دور يؤديه تجاه الآخـــر ومـــن ثـــم فإن لهذا الدور أعباءه ومتطلباته ومسئولياته ، وتظل الأســـرة فـــى حالة توازن ما دام العضوان كل منهما يؤدى أدواره على النحو الأكمل. وفى حالة هجرة أو سفر الزوج الأب يتحمل العضو الآخر مهام وأدوار العضو الغائب بقصد حفظ توازن وبقاء واستمرارية الأسرة،

ومن ثم تبرز ازدواجية فى الدور الأساسى المضطلع به أصلاً إضافة إلى الدور الثانى الذى كان يؤدية الطرف الآخر .

ومــن ثم فالأسرة تبقى متماسكة رغم غياب الزوج الأب ومستمرة فى أداء وظائفها المختلفة لأعضائها، وعلاقتها بالمجتمع الذى تعيش فيه، حيــث يشير ذلك إلى نجاح الزوجة فى القيام بأعباء ومتطلبات الدورين الأب والأم، والـــتفاف الأبــناء حولهـــا لدعم الدور المزدوج ، وعلاقتها بالمجــتمع الذى تعيش فيه ، وقد تتفكك الأسرة تفككاً جزئياً ينحصر فى وهــن العلاقـــات الأسرية بين الأعضاء الزوج والزوجة من ناحية وبين الزوجة والأبناء من ناحية أخرى.

ثانياً: الاستراتيجية المنهجية :

١ – مجتمع البحث :

أجــرى البحــث فــى إطـــار محافظة البحيرة حيث تعد من أكبر محافظـــات الوجــه البحرى ذات الطابع الريفى، والحقيقة التى لا يمكن تجاهلهـــا أن معظم القرى فى محافظة البحيرة يوجد بها مهاجرون سواء على مستوى الهجرة الداخلية والخارجية ، حيث تبين من التوزيع النسبى للمصـــريين المهاجرين خارجياً وفق محافظات الإرسال ودول الاستقبال الـــذى جـــاء بالتعداد الأخير الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن (٤٩,٦%) من المهاجرين خارجياً هاجروا إلى السعودية و (٩,٢%) للأردن و (٣,٧%) للكويت و (٢١,٢%) إلى ليبيا و (٥,٩%) للإمـــارات و (٥%) لـــبلدان عربـــية أخـــرى و (٥,٤%) لـــبلدان غير عربية[١١]. وقد وقع اختيار الباحث على قريتين الأولى هى قرية "العيون" الـــتابعة لمركز إيتاى البارود وتوابعها وتبلغ (١٤) تابعاً (عزبة – كفر)، وتمـــثل هـــذه القـــرية نموذجاً للقرى المصدرة للعمالة المهاجرة خارجياً

خاصـــة للــدول الأوربية (اليونان – ايطاليا) بالإضافة إلى بعض الدول العربية.

وقــد تم اختيار وتحديد هذه القرية من واقع البيانات والإحصائيات المسـجلة بإدارة تصاريح العمل بمحافظة البحيرة.وتبين أنها تحتل مركز الصــدارة فى تصدير العمالة المهاجرة للدول المشار إليها، وثلاث قرى أخــرى هــى (شرنوب – الأبعادية – وديمسنا) والتابعة لمركز ومدينة دمــنهور عاصــمة المحافظــة. وتلك القرى تأتى فى مقدمة القرى التى تصــدر العمالــة الداخلــية إلــى أماكــن متفرقة داخل مصر سواء إلى المشــروعات الزراعــية فى محافظتى سيناء الشمالية والجنوبية أو قرى الســاحل الشــمالى وأماكــن أخرى متفرقة ويبلغ متوسط مدة غياب هذه العمالة (٣) أشهر.

وقــد تــم التوصــل إلى تحديد هذه القرى بالذات كنموذج للقرى المصــدرة للعمالــة الداخلــية من خلال البيانات المسجلة بجهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين والمؤقتين بمحافظة البحيرة ، حيث يشرف هذا الجهــاز علــى رعايــة حقوق ومصالح هؤلاء العمال ، ورعاية أسرهم صحياً واجتماعياً خلال فترة غيابهم.

٢- العينة :

إذا كان هدف البحث هو الذى يحدد وحدة العينة المناسبة، فقد حدد الباحــث فى الدراسة الراهنة وحدة أو مفردة العينة فى "المرأة المتزوجة ولديهــا أبــناء والتى غاب عنها زوجها فترة تطول او تقصر سواء عن طريق الهجرة الداخلية أو الخارجية، ومع استمرار عملية التمويل المادى من قبل الزوج – الأب ، وإقامتها فى القرية وقت إجراء البحث".

وقد أمكن حصر الأسر التى غاب عنها الأب فى إطار هجرة داخلية منظمة من خلال إحصائيات جهاز رعاية العمال المؤقتين والموسمين . فى الفترة من عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ وحدد القرى المصدرة لتلك العمالة واختير عدد من الأسر لإجراء البحث على تلك الزوجات فى القرى المعنية وبنسب محددة بالطرق الاحصائية لاختيار وتحديد حجم العينة ، حيث أخذت عينة بالحصة تمثل الهجرة الخارجية قوامها (١٥٠) مفردة من القرى الثلاث بواقع (٥٠) مفردة من كل قرية، وكذا (١٠٠) مفردة من قرية العيون.

وقد توفر للباحث إطار يضم مفردات مجتمع البحث شامل وحديث لتلك القرى وبناء عليه لجأ الباحث إلى الاستعانة بالطرق العشوائية لاختيار وتحديد حجم العينة، ولكن واجه الباحث صعوبات جمة فى مقابلة مفردات العينة، رغم توافر كل التسهيلات المرتبطة بإعلام أهل هذه القرى بإجراء البحث سواء على المستوى الرسمى او القيادات المحلية الرسمية والشعبية الأمر الذى دفعه إلى الاعتماد على عينة بالحصة لتمثيل القرى المعنية بالدراسة ومن هذه الصعوبات:-

- صعوبة إجراء المقابلة مع الزوجات بطريقة منفردة ، تخوف وتحسب الكثير من الزوجات من مجرد السؤال عن أزواجهن فقد اعتقد البعض منهن أن هناك مكروها حدث لأزواجهن ، وأخريات شككن فى أن أزواجهن ارتكبن أفعالاً غير مشروعة ..إلخ ، رفض الكثير من الزوجات الإدلاء بأى بيانات أو معلومات تحت شعار اننا أدلينا من قبل ببيانات ومعلومات لجهات كثيرة ولم نستفد منها أى شىء.

وبناء على ما تقدم فقد أمكن بصعوبة بالغة وعلى مدار أكثر من شهرين إجراء المقابلات وتعبئة الاستمارات من عدد من هؤلاء الزوجات فى القرى الثلاث المعنية.

٣ – طرق البحث وأدوات جمع البيانات :

تندرج هذه الدراسة تحت مسمى البحوث الوصفية ومن ثم ضرورة الاعتماد على إجراءات منهجية متمايزة ، وإذا ما كان هناك التقاء فى المعنى بين البحث الوصفى والمسح الاجتماعى كطريقة فى التوصل إلى البيانات الدقيقة حول السكان الذين تدور حولهم الدراسة، وفى التسجيل الواعى لهذه البيانات حتى يمكن الرجوع إليها فى الكشف عما تنطوى عليه من معان ودلالات ، فإن الباحث قد أجرى مسحاً لكل الجهات الرسمية المعنية بالهجرة داخل محافظة البحيرة وقد تبين له أن هناك جهتين رسميتين تسجلان البيانات الخاصة بالمهاجرين ومن ثم لديها إحصائيات رسمية ساعدته فى عملية اختيار القرى ، الجهة الأولى : هى إدارة تصاريح العمل التابعة لوزارة الداخلية وبناء عليه تم رصد القرية التى يمكن إجراء الدراسة عليها وتمثل الهجرة الخارجية، والجهة الثانية : هى جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين والمؤقتين بمحافظة البحيرة ومن ثم تحديد القرى التى تمثل الهجرة الداخلية وتعكس صورتها المنظمة.

ويتضح من خلال تراث البحث فى علم الاجتماع وجود العديد من الدراسات التى أجريت على ظاهرة الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، ومن ثم اعتمدنا فى دراستنا الراهنة على الإجراءات المنهجية الخاصة بالبحوث الوصفية أملاً فى التوصل إلى فهم أعمق فيما وراء المعلومات والبيانات المتحصل عليها من البحث بشكل يغطى بعمق بعض الجوانب البحثية التى تم دراستها من قبل فى إطار الدراسات الاستطلاعية حول هذا الموضوع، وحيث إن البحوث الوصفية لا تقتصر فى إجراءاتها على أسلوب واحد فى جمع البيانات ، فقد تستخدم بعض الأساليب أو كل المتاح منها فى البحث الاجتماعى.

ومــن ثــم فقد استخدم الباحث طريقة تحليل البيانات الجاهزة فى تحلــيل الإحصـــاءات الصـــادرة عــن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء ، وكذلــك تقاريــر الأمـــم المـــتحدة عن التنمية البشرية ، وإحصاءات جهاز رعاية و تشغيل العمال الموسميين بمحافظة البحيرة ، وكــذا طريقة المسح الاجتماعى بالعينة مستخدماً صحيفة الاستبيان كأداة لجمـــع البيانات حيث تضمنت أسئلة تعبر عن الحقائق المرتبطة بمفردات البحــث وأخرى لمعرفة الانطباعات والاتجاهات حول مختلف التحولات التى طرأت نتيجة لهجرة الزوج الأب على وضع ومكانة المرأة.

وصـــممت صـــحيفة الاستبيان فى البداية وجاءت فى عشرة بنود أساســية تضـــم (٦٥) سؤالاً ، أجرى عليها إجراءات الصدق الظاهرى بعرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين وبعض من المسئولين عن هذه القرى وأسفرت نتيجة هذا الإجراء عن تخفيض عدد بنود الأسئلة وترتيــب بعــض الأســئلة المفتوحة والمغلقة ، أما عن إجراءات صدق المضمون فقد تم تطبيق عدد من صحف الاستبيان على عينة مختارة من تلــك القرى وانتهت صحيفة الاستبيان إلى شكلها الحالى، والذى يتضمن ســتة بــنود أساسية هى اولاً: البيانات الأولية ، ثانياً: انطباعات الزوجة وآرائهـــا حـــول الهجـــرة، ثالـــثاً: أسباب الهجرة وخصائصها ، رابعاً: التغــيرات فـــى الســـلطات المالية للزوجة قبل وأثناء الهجرة ، خامساً: اســـتقلالية الـــزوجة قبل وأثناء الهجرة ، سادساً: أثر الهجرة على سلطة الزوجة. من خلال (٤١) سؤال تضمنتهم صحيفة الاستبيان.

ثالثاً: الهجرة الريفية: المفهوم والخصائص

١- معنى الهجرة وأنواعها :

إن الهجرة تعنى انتقال إنسان من موطنه الأصلى وبيئته المحلية إلـــى وطـــن آخـــر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر. إذن

فالمهاجر هو الشخص الذى يترك مجتمعه لكى يتخذ له إقامة فى مجتمع آخر، سواء كان داخل المدينة أو خارجها، فى نطاق المحافظة أو خارج الوطن، وقد تكون إقامته بصفة دائمة أو لمدة غير محدودة ويتوقف ذلك علـى مـا يكسـبه من مهنته أو على قدراته التى سوف يستفيد منها فى المهجر.

١- هجرة داخلية فى حدود الوطن.

٢- هجرة خارجية أى من وطن إلى آخر.

الهجـرة الداخلـية : ويقصـد بها الهجرة التى تتم فى حدود الوطن الواحـد، سـواء أكانت داخل العاصمة من المدينة إلى الضاحية أو من المدينة إلى مدينة أخرى أو من الريف إلى المدينة.

والهجرة الداخلية هى الهجرة التى يقوم بها أفراد الوطن إلى الجهات الـتى تـتوافر فـيها أسباب الكسب والرزق، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان وما يتبع ذلك من انخفاض فى الأجور أو تفشى البطالة. وفى الهجرة الداخلية ينتقل الشخص من مجتمع محلى إلى مجـتمع محلى آخر مجتازاً الحدود بين المجتمعين مع بقائه داخل حدود الدولة.

وتخـتلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية من عدة نواحٍ ، فهى أقـل تكلفـة بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافات قصيرة فضلاً عن أن مشـاكل الخروج والدخل من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر. هذا بالإضـافة إلـى عدم تعرض المهاجرين هجرة داخلية لمشكلة اللغة التى تواجـه المهاجرين دولياً والتى تتطلب منهم استعداداً خاصاً من الناحيتين النفسية والاجتماعية.

وتمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية. فالريفي المزارع دائماً قليل الميل إلى الهجرة إلى الحضر إلا في ظروف قاسية. فهو على النقيض من زميله الذي يعمل في غير الإنتاج الزراعي والذي يميل إلى الهجرة حيث يعيش ظروفاً اقتصادياً أحسن مما هو عليه. والريفي الذي يهاجر يرى في ذلك مغامرة عاطفية، وعائلية، واقتصادية[١٢].

الهجرة الخارجية : ونعني بهذا الشكل من الهجرة انتقال الأفراد من قطر معين إلى قطر آخر وتتطلب هذه العملية تغيير محل الإقامة من منطقة جغرافية لها حدودها السياسية إلى منطقة أخرى.

إن الهجرة بشكليها الداخلي والخارجي قد تكون:

أ- هجرة مؤقتة أو موسمية: وهي الهجرة التي يقوم بها بعض الأفراد في مواسم معينة من السنة ثم يعودون إلى مجتمعهم، وهذا النوع من الهجرات دليل على وجود عوامل جذب تشجع على ترك المجتمع القروي إلى مجتمع آخر تتوافر فيه إمكانات تتفق مع حاجات المهاجرين وقد يكون الانتقال من مناطق الزراعة الأولية إلى مناطق الزراعة الآلية الحديثة.

ب - هجرة دائمة : وتعتبر هذه الهجرة إحدى صور التكيف بأنماط جديدة من العمل والحياة، وهي تعبير عن مقدرة الفرد للسعي وراء حياة أفضل. وتؤثر الهجرة بجميع أنواعها في النظام الاجتماعي وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع المهاجر منه والمجتمع المهاجر إليه، وقد تكون ذات نتيجة سلبية كما قد تكون ذات نتيجة إيجابية[١٣].

٢- خصائص الهجرة الريفية :

قد تكون الهجرة رأسية وتتمثل فى القرويين الذين يتركون القرية إمـا بصـفة دائمـة أو ليعملوا فى غير العمل الزراعى فى جهات بعيدة ويعيشـون مـع جماعـات تختلف عنهم من حيث المركز الاقتصادى والاجتماعى ويكون الحراك الاجتماعى هنا أفقياً لأنه قد صحب الهجرة تغير لوضع الفرد الاجتماعى ، كما قد تكون هذه الهجرة أفقية وهى تتمثل فـى القرويين الذين يهجرون القرية مؤقتاً ليعملوا فى الزراعة خصوصاً فى مواسم الحصاد أو الجنى ثم يعودون إلى قريتهم مرة أخرى، وهؤلاء ينـتقلون مـن جماعة إلى جماعة مماثلة دون تغيير لدور الفرد ومركزه الاجتماعى.

ويتحول بعض العمال من العمالة "تراحيل" إلى العمالة الموسمية فى حالة الاكتفاء النسبى مالياً فى وقت معين، ثم يتحولون إلى العكس فى حالة الاحتياج إلى المال. أما عن عمال التراحيل فهى تعنى ترك الرجل لعائلـته والذهـاب للعمـل فـى الصحراء والمناطق والشركات النائية، وتـتراوح من (شهر – ثلاثة أشهر) أما العمالة الموسمية فهى التى تعمل فـى مواسم إنتاج محاصيل معينة أو إعدادها مثل (عماله شركات تعبئة الـبرتقال ، والبطاطس، والبصل) وكذلك محاصيل معينة (حلج الأقطان وعمـال الزراعة بصفة عامة) تقوم نسبة ٢% من هذه العمالة باستيطان الحضـر فـى شكل أشغال لأعمال البوابة والقمامة وغيرها من الأعمال التى لا تحتاج إلى مهارات أو تدريب [٢٤].

٣- آثار الهجرة :

لقد أثرت هجرة العمالة الذكورية على أدوار المرأة فسفر الزوج يجعـل الـزوجة تمـارس استقلاليتها بشكل أعمق ويجعلها تشارك فى

الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل. فقد بينت دراسة أجريت على ٣٠٠ سيدة من قرية في جنوب القاهرة كان أزواجهن من المهاجرين، أن هؤلاء السيدات يتلقين المال من الأزواج، ويشرفن على ضبط ميزانية الأسرة، ويقمن بإدارة ممتلكاتها، ويتعاون مع التعاونيات الزراعية وبنوك القرية والعمال المستأجرين، مما يكسبهن ثقة بالنفس، ويجعل الأزواج يثقون أكثر بقدراتهن على اتخاذ القرارات. وقد توقعت الدراسة أن تستمر هذه التغيرات في العلاقات الأسرية بعد عودة الأزواج من الخارج، إلا أن دراسة أخرى أجريت على قرية بمحافظة الجيزة عام ١٩٨٤، توصلت إلى نتائج مغايرة، حيث وجدت أن تغيراً طفيفاً أو لا تغير على الإطلاق يحصل في أدوار ومراكز الزوجات ذوات الأزواج المهاجرين، حيث إنهن يجبرن على ترك المسئوليات التي أسندت إليهن مباشرة بعد عودة الأزواج، بحيث تسود الأدوار العائلية التقليدية مجدداً[١٥].

وقد أدى سفر الأب للدول النفطية إلى تغيرات بنائية ووظيفية بالنسبة للأسرة المصرية. فبعد أن كان الأب هو المسيطر على معظم شئون الأسرة تقلص دوره وصاحب ذلك زيادة في دور الزوجة والأقارب[١٦].

حيث يؤدى السفر للعمل بالخارج فيما يسمى بهجرة العمالة، إلى ظاهرة تأنيث الأسرة أي انفراد الأم بإدارة الأسرة وتنشئة الأبناء، وبرغم توفر الدراسات عن الآثار السلبية لمثل هذا الوضع وإمكانية قياس آثاره بمؤشرات متاحة في الدراسات الاجتماعية، إلا أن البعض ذهب إلى أنه يصعب القطع بما إذا كان أثر هذه الظاهرة سلبياً أم إيجابياً، في حين أعتبرها أنصار ما يسمى بتحرير المرأة ظاهرة إيجابية تزيد من سلطة المرأة وتمكنها من إثبات ذاتها[١٧].

ومن ثم أدت الهجرة النفطية إلى زيادة أعباء الزوجة داخل الأسرة نتيجة لغياب الزوج وتحملها المسئولية كاملة، مما ادى إلى إشراك الزوجة فى اتخاذ القرار وإبداء الرأى، وهذا بلا شك يعد – على الأقل ظاهرياً – غير مألوف من قبل(١٨).

وهذا يشير إلى شكل من أشكال تفكك الأسرة وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر فى القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية وفى ضوء تصنيف "وليام جود" للأشكال الرئيسية لتفكك الأسرة يتضح أن:

١- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الارادى لأحد الزوجين عن طريق الانفصال، أو الطلاق أو الهجرة، وفى بعض الأحيان قد يستخدم أحد الزوجين حجة الانشغال الكثير بالعمل ليبقى بعيداً عن المنزل وبالتالى عن شريكة لأطول فترة ممكنه.

التغيرات فى تعريف الدور الناتجة عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية وهذه قد تؤثر فى مدى ونوعية العلاقات بين الزوج والزوجة، إلا أن الصورة أو النتيجة الأكثر وضوحاً فى هذا المجال تكون فى صراع الأباء مع أبنائهم الذين يكونون فى سن الشباب(١٩).

٤- الأبعاد الثقافية والمعيارية لتغير دور المرأة :

لقد صاحب التصنيع تغيرات اقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات فى بعض القيم الخاصة بأدوار الزوجين فى الأسرة، وفضلاً عن هذا فإن هناك بعض القيم ظلت محتفظة بدرجة عالية من الثبات والاستمرار، وقد ظهر هذا التغير بشكل واضح فى مجال القيم الخاصة بأدوار الزوجة فى الأسرة، والتى تمثلت إما فى تزايد هذه الأدوار وتعددها، أو فى انحسارها وضيق نطاقها نتيجة لاستعانتها

ببعض المؤسسات أو الجماعات التى تشاركها جانباً من تلك الأدوار.
أمـا دور الزوج فى الأسرة فقد حدثت به تغيرات طفيفة بالقياس إلى تلك التى حدثت بأدوار الزوجة. وقد تفاوتت نسبة هذا التغير فى القيم الخاصة بأدوار الزوجين [٢٠].

والمقصـود بتخصيص الأدوار الأنشطة التى تحددها (أو تخصصها) الـثقافة بالنسـبة للذكور والإناث وما يرتبط بذلك من مفاهيم ثقافية عن العلاقة بين الرجل والمرأة، والتى من خلالها يتخلق النمط الثقافى الشائع بالنسبة لمكانة كل منهما.

وإذا مـا حاولنا تحديد المعيار العام الذى يشكل بنية العلاقة بين الذكور والإناث فى ضوء الثقافة التقليدية للمجتمع المصرى نجده ينحصر فى سيطرة الرجل المطلقة على المرأة، وخضوع المرأة المطلق للرجل. ومـن هـذا المعـيار العام تحدد كثير من المعايير المتصلة بأدوار كل منهما[٢١].

وإذا مـا وضـعنا دور المرأة فى الثقافة الريفية التقليدية، تحت الفحـص الاجـتماعى العلمى بهدف تحليله وتحديد أهم مظاهره وأبعاده، فلابد لنا بادئ ذى بدء من تحديد مفهومى الذكورة والأنوثة فى تلك الثقافة، فـالذكورة فـى الـثقافة التقليدية تعنى القوة، والسطوة، والسيطرة، والسـيادة، أما الأنوثة فتعنى الضعف، والخضوع، والطاعة والاستسلام لسيطرة الرجل.

وعلى ذلك فإن "الدور المعيارى" للمرأة فى التصور التقليدى لها، هـو – كمـا رأينا – دور التابعة الضعيفة والمقهورة، امام دور الرجل المسيطر القادر[٢٢].

وقد عبرت المثقفات اللائى أثرن قضية عمل المرأة عن أيديولوجيا جديدة تقضى بقصر عمل وحياة المرأة داخل الأسرة والبيت : وتمثلت الصيغة المثالية التى تبنتها معظمهن فى أسرة يقوم فيها الرجل بكسب الدخل الذى يصرفه على باقى أعضاء الأسرة من النساء، وتقوم المرأة من الناحية الأخرى بكافة المهام المنزلية،وكان التحول إلى الأجر الثابت أو المرتب قد أدى إلى بُعد الرجل عن المنزل، حيث كان فى أغلب الأحيان مضطراً للعمل لساعات أطول وفى أوقات محددة تاركاً مركز السلطة داخل الأسرة فارغاً لتتقدم المرأة لاحتلاله ، ولم يكن هدف الكاتبات المدافعات عن أهمية دور المرأة فى إدارة المنزل ودورها كزوجة وأم هو تأكيد القيم الدينية التقليدية الداعية لتقسيم العمل بين الجنسين، بل كان هدفهن إعادة تقييم عمل المرأة داخل الأسرة والمنزل وإكسابه مزيداً من التقدير فى الوقت نفسه، سعياً لإعادة صياغة الأدوار والعلاقات داخل الأسرة بحيث يشكل الزوجان معاً مركز الأسرة، مع إعطاء الزوجة بعضاً من سلطة الزوج وإعطاء مزيد من الاهتمام للطفولة . ورغم أن رؤيتهن تنم عن إنحيازاتهن الطبقية والحضرية إلا انهن تبنين برنامجاً لإصلاح قانون الأسرة تجاوز حدود طبقتهن ، حيث كانت هذه الأيديولوجيا التى تقصر حياة وعمل المرأة على البيت والأسرة نابعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك الاعتبارات الثقافية ولعل هذا الفكر هو الذى كان وراء اختيارات المرأة فى مجال العمل[٢٣].

رابعاً: أسباب الهجرة :

تأتى الأسباب الاقتصادية فى مقدمة الأسباب المؤدية أو الدافعة للهجرة، كذلك عدم وجود عمل دائم إضافة إلى كثرة مطالب الحياة وتطلعات الأبناء لشراء كل ما يشاهدونه من سلع تعرضها الاعلانات فى لتليفزيون، كذلك لعبت المحاكاة والتقليد الدور الأكبر فى الهجرة فلم تعد

هـــناك قـــناعة بما هو مقسوم من الرزق والكل ينظر إلى ما حققه غيره عندما سافر وأحضر معه كذا وكذا "وضعه فى السابق ووضعه الحالى وحالـــه وحـــال اسرته وما أثمرت عنه الهجرة من شراء أرض أو بناء منزل او مواشى.. ألخ. من أساسيات تشكل أولويات أو ضرورات الحياة فـــى الريف، إضافة إلى غيرة الزوجات من زوجات من هاجروا وحثهن لأزواجهن للهجرة حتى لا تشعر بأنها أقل من غيرها.

جدول (١)

يوضح الارتباطات بين المتغيرات الأساسية وأسباب الهجرة وخصائصها

	أسباب هجرة الزوج		دور الزوجة أثناء قيام الزوج بالاستعداد للسفر		فترة غياب الزوج	
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية
سن الزوجة	٠,٨	٠,٧٥	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٩
الحالة التعليمية للزوجة	٠,٨	٠,٨٢	٠,٤	٠,٨٥	–	–
مهنة الزوجة	٠,٩	٠,٨٥	٠,٦	٠,٧	–	–
عدد الأبناء	٠,٩	٠,٩٣	–	–	–	–
عدد سنوات الزواج	٠,٧	٠,٨	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٨
الحالة التعليمية للزوج	٠,٧	٠,٩	–	–	٠,٦	٠,٧
طبيعة عمل الزوج قبل السفر	٠,٩	٠,٨٣	٠,٩١	٠,٨٣	–	–

وفـــى إطار ذلك أثبتت نتائج الدراسة ان ثمة علاقة عكسية تربط بين سن الزوجة خاصة الفئة من ٢٠ – ٣٠ سنة ، والدور الذى قامت به من أجل حث زوجها على الهجرة حيث تبين أن نسبة كبيرة منهن لم تفعل

شيئاً إزاء استعداد زوجها للسفر، (حوالى ٥٥%) ويعكس ذلك رغبة دفينة ترفض أن يتركها زوجها ويهاجر تحسباً للكثير من المخاطر الناجمة عن الهجرة كما ١٥ % قدمن ما لديهن من مصاغ للمساعدة فى تكاليف استخراج جواز السفر وتذاكر السفر.

وقد تبين أن الكثير من الأزواج المهاجرين كان لهم تجارب هجرة سابقة خاصة الخارجية إلا ان التغيرات التى لحقت بالمجتمعات التى كانوا يهاجرون إليها خاصة الدول العربية فى اعقاب حرب الخليج قد أجبرتهم على العودة، والحقيقة ان معظم هؤلاء الرجال تحول السفر والهجرة وترك الأسرة فى عناية الزوجة إلى سلوكاً لا يستطيعون الحياد عنه فإن ضاقت بهم سبل السفر إلى الخارج، فهم مهاجرون فى الداخل ولم يعد لديهم أدنى استعداد للبقاء والاستقرار فى قراهم وإلى جوار أسرهم، وهذا ما أكدته العديد من الزوجات، "موش طايق يعيش فى البلد"، "هو مرتاح فى السفر"، ..إلخ كذلك فإن الشواهد الواقعية الناتجة من الدراسة تؤكد ذلك من خلال أن متوسط غياب الزوج عن أسرته فى حال الهجرة الخارجية حوالى سنة ونصف أما متوسط مدة غياب الزوج فى حال الهجرة الداخلية، يتراوح من ٣ – ٦ شهور، وقد أكدت بعض الزوجات أن زوجى يستطيع أن يحضر كل ٦ شهور لكن الحقيقة أنه بيحب يتأخر هناك وعندما يحضر يجلس مدة ٣ – ٤ شهور ويصرف أو بمعنى آخر يبدد كل ما جمعه وأحياناً يستلف علشان يقدر يسافر ثانى.

أما عن باقى الأعباء الأسرية المرتبطة بتعليم الأبناء والاتصال بالجهات الحكومية أو الرسمية المختلفة فلم يرد ذكرها على لسان هؤلاء الزوجات بقوة، وهذا مرجعه أن أبناء هؤلاء النساء مازلن فى سن صغيرة قد يكونون دون سن المدرسة أو في المراحل الأولى من الدراسة ومن ثم لا يشكل هؤلاء الأطفال مشكلة بالنسبة لهؤلاء الزوجات، وعن الأعباء الأخرى المرتبطة بالتعامل مع الجهات الرسمية فلا يوجد لديهن

مشكلة ما مع أى جهة رسمية وإن وجدت فيتصدى لذلك أحد الرجال من أقرب الأقربين للزوج أو الزوجة وفى الغالب قد يكون حاملاً لتوكيل منه.

وقد لعب سن الزوجة خاصة صغيرات السن دوراً أساسياً فى دفع الزوج إلى الهجرة فإضافة إلى توفير المتطلبات الأساسية للأسرة فإن تلك الزوجات بحكم طبيعتهن وبحكم طبيعة المجتمع الذى يعش فيه شعرن بأن هناك زوجات مثلهن استطاع ازواجهن أن يحققوا للأسرة الكثير مما يتطلعن اليه الزوجات تلك التطلعات التى لا يمكن تحقيقها فى ظل العمل داخل البلاد ولاسيما إذا كان العمل غير دائم ومن أجل ذلك فإن هناك الكثير من الزوجات قمن بالعديد من التصرفات من أجل تدبير المال اللازم لكى يستطيع الزوج السفر منها بيع المصاغ أو الاقتراض من الأهل أو الأقارب.

أما عن درجة تعليم الزوجات فقد تبين أن المرأة التى حصلت على قسط من التعليم لديها رؤية مستقبلية أوسع وأشمل من الزوجات الأميات وبالتالى حرصن على دفع أزواجهن للهجرة أملاً فى مستقبل أفضل للأسرة ، ونظراً لأن معظم الزوجات من ربات البيوت ولايشغلين إلا العمل المنزلى المنوط بالمرأة وقد يكون له طابع اقتصادى من تربية دواجن أو بعض صناعات الألبان البسيطة فرغبة البعض منهن فى تدعيم تلك الأعمال ذات الصبغة الاقتصادية والتى تحتاج إلى رأس مال حتى ولو كان بسيطاً كان من ضمن الأسباب التى من أجلها دفعت زوجها للهجرة.

خامساً: الآثار المترتبة على الهجرة الريفية:

١- التغيرات التى لحقت بالأسرة نتيجة للهجرة :

ومن الظواهر التى جدت على الأسرة المصرية المعاصرة هو تمركز الأسرة حول المرأة فى كل الأمور الأساسية، وهذا ليس راجعاً

إلـــى تطور وضع المرأة وتغير دورها التقليدى الذى هو نتيجة لخروجها للعمل. وإنما هو راجع إلى ظاهرة هجرة الرجال فقد أصبح من الظواهر الملموسة فى اوقاتنا المعاصرة ارتفاع معدلات الهجرة للرجال ، والذى يترتـــب عليه قيام الزوجة بمهام الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه. وتصبح هى – فى غياب زوجها – المسئوله الأولى والراعية لأبنائها[٢٤].

هذا ويشكل غياب أحد الأبوين نوعاً من الخلل فى عملية التوازن العاطفى والانفعالى عند الطفل. وهذه المسألة تطرح ولا سيما فيما يتعلق بوضـــعية الأب والغـــياب الذى غالباً ما تمليه عليه الظروف. وفى هذا السياق يمكن أن يشار إلى التجربة التى مرت بها الأمهات خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تطلب الأمر من الأمهات القيام بدور السلطة الأبوية حيـــث بينـــت الملاحظات والدراسات الجارية حول هذه المسألة أن أكثر الأمهـــات لـــم يكن قادرات على أداء دور السلطة الأبوية، حيث واجهن صعوبات كبيرة فى أداء هذا الدور[٢٥].

ولا شـــك أن غـــياب الزوج عن زوجته من شأنه أن يؤدى إلى نتائج خطيرة فى علاقته بزوجته سواء من الناحية العاطفية والجنسية كمـــا ان ذلـــك من شانه إصابة ترتيب الأدوار الاجتماعية للزوجين بـــالخلل فقـــد أدى ذلـــك إلى أن معظم زوجات المهاجرين قد تكيفن للمعيشـــة وحدهن دون زوج، وحتى تلك التى تلتقى بزوجها مرة كل ســـنة أو حـــتى مرتين لم يعد للزوج حضور اجتماعى حقيقى حيث أصبح غيابه أمراً منتظماً طوال العام، وحضوره هو الشىء الطارئ أو الاستثنائى. ومما زاد من أثر ذلك الغياب أن حياة زوجة المهاجر تنتظم فعلاً على هذا الأساس لسنوات طويلة، وغير معلومة فالمهاجر لا ينوى العودة أصلاً مما أدى إلى ظهور الكثير من الآثار الخطيرة فى علاقة الزوجة بزوجها[٢٦].

لقد أدى اعتياد الزوجات على غياب الزوج إلى تغير جذرى فى موقف الزوجة من زوجها فقد اعتادت الزوجة على التصرف بحرية تامة، وتخلصت من القيود التى تمثلها سلطة الزوج سواء فى إدارة شئون البيت والأولاد أو فى حركتها هى شخصياً ويؤدى ذلك إلى خلق وضع أشار إليه البعض :" بأنه وضع لا يعمل فيه الزوجان معاً ومن ثم لا يشتركان فى اتخاذ القرارات أو فى إدارة شئون البيت وإيقاعات الحياة اليومية ومن ثم توقف التفاعل بينهما تماماً سوى فى الفترة الوجيزة التى يقضيها الزوج ببلده. ومن ثم تعتاد المرأة على تصريف شئون العائلة وحدها دون مشاركة أحد. ومع مرور الوقت تصبح غير مستعدة للتنازل عن هذه الحقوق المكتسبة حتى ولو عاد الزوج – خاصة بعد طول غياب، لقد أصبحت حرة الحركة تخرج وتدخل فى أى وقت شاءت وانتظمت علاقاتها الاجتماعية وفق نظام خاص، فعلاقتها بأسرتها الأبوية تتسع وعلاقاتها بأشقائها وأبويها تتعمق تعمقاً كبيراً فى ظل غياب الزوج(٢٧).

فحياة الزوجة فى مصر تنتظم تماماً على أساس من عدم وجود الزوج ويؤدى ذلك إلى خلل كبير فى دور العلاقات التى تربط بين الزوجين، فحضور الزوج يصبح مشكلة بالنسبة للزوجة. بل أنه يصبح مشكلة بالنسبة للزوج نفسه فالحياة بالمجتمع المضيف قد أضفت عليه احساساً بالوحدة والهدوء وأصبح يطهو طعامه بنفسه ويغسل ثيابه بنفسه وألف هذه المعيشة وألف ألا يسأله أحد عن سلوكه إلا فى العمل.

حيث أصبح دور الزوجة غائباً عن الزوج سواء من حيث خدمتها واهتمامها. أو من حيث التصاقها به ومتابعتها لسلوكه وتصرفاته وسؤالها وحسابها له عن قضاء وقته. تماماً كما أصبح دور الزوج غائباً عن الزوجة سواء كسلطة تحاسب أو محل لمسئوليات عليها أداؤها. وقد

أشـــارت دراســـة عن هجرة الزوج إلى مثل هذه النتائج أيضاً فقالت "إن ترك الزوج المهاجر لزوجته بموطنة الأصلى قد ترتب عليه اتساع دائرة العلاقـــات الاجتماعية للزوجة ففى ظل غياب الزوج – الذى يمثل مركز القـــيادة فـــى العائلـــة – فقد أصبحت المرأة هى التى تقوم بإدارة شئون المـــنزل ، وإدارة اســـتثمارات الأسرة واقتصادياتها وقد يتطلب هذا منها الاحـــتكاك والتفاعل مع جهات لم تكن تتعامل معها فى ظل وجود الزوج مـــثل ممـــثلى الحكومـــة من الموظفين كجامعى الضرائب، القاضى فى مشـــاكل الأرض والمؤسســـات التى تقدم الخدمات الزراعية، فضلاً عن استشـــارة كبار أهل القرية من الأقارب وغيرهم". ويترتب على ذلك من وجهـــة نظـــرنا تغـــير حقـــيقى فى الدور واغتراب الزوجة عن الدور الاجتماعى المألوف لها. بما يصاحب ذلك من آثار خطيرة على العلاقات الأسرية، وهنا تظهر ملامح تغير الأدوار والاغتراب الذى يستشعره كلا الزوجين أحدهما تجاه الآخر بتأثير غيبة الزوج المهاجر لمدة طويلة.

وإذا كانـــت الهجرة وترك الأولاد والزوجة فى مصر يعمل على إضـــعاف، علاقة الزوج بزوجته ، فإن نفس الأثر نجده عند الأولاد الذين يـــتركهم الأب المهاجر فى مصر، وهنا فقد أشار البعض إلى أن "غياب الزوج المهاجر" عن أسرته يعمل على إيجاد صعوبات كبيرة فى العلاقات داخـــل الأســـرة . وأكثر هذه الصعوبات وضوحاً فى الحياة الاجتماعية نجدها فى علاقة الآباء بالأبناء، وهنا فإن الأب بسفره الطويل يغيب عن كـــل ما يتصل بأبنائه من حيث اهتماماتهم، صداقاتهم، تسليتهم والأماكن التى يرتادونها[٢٨].

إذن فإن أبناء المهاجر يعانون حقيقة من بُعد الأب، وبمعنى آخر فـــإنهم يفـــتقدون المصدر الأساسى للضبط والتوجيه فى الأسرة وهو ما يشير إليه البعض بالضبط العائلى عن طريق القوة والذى يمارسه الأبوان

حال وجودهما مع الأبناء فترات خاصة فى مرحلة الطفولة. وبالتالى فقد قــل مــثلاً عــدد المسجناء فى فترة الكساد العظيم، وقد فسر البعض ذلك بإرجاعــه إلى تزايد إشراف وسيطرة الآباء على الأطفال فى هذه الفترة بعد أن تعرض الوالدان للبطالة فى أوربا، وبالتالى زاد مكوثهما فى البيت لفــترات طويلــة وبالتالى فقد زاد من ممارستها للضبط العائلى فى هذه الفترة. وغياب سلطة الأب يعنى تفككاً حقيقياً فى النمط التقليدى للأسرة. ولا يكاد يختلف غياب المهاجر عن أولاده بالهجرة عن غياب الأب عن أولاده بســبب، طــلاق الأم، أو بسبب وفاته فالمهاجر غائب بالفعل عن أولاده لفترات طويلة. وهو عندما يحضر يحضر لفترة قليلة بالفعل بل إن بعضهم لا يطيق أن يقضى أجازته كلها مع أولاده، ونفس الأمر نجده بين الــزوجات اللاتــى يقمن مع أولادهن بمصر. فهن عندما يذهبن لزيارة أزواجهــن فــى المجــتمع المضيف ما تلبث أن تعود بسرعة إلى مصر خاصة إذا لم تكن مصطحبة أولادها[٢٩].

ولقــد عمــل ترك الزوجة والأولاد فى مصر على إحداث تفكك واضح داخل الأسرة الزوجية (بين الزوج المهاجر وزوجته وبين الزوج وأولاده) فــإن ترك الزوج لزوجته وأولاده أو لأولاده وحدهم فى موطنه الأصــلى قــد عمــل على زيادة التماسك وتقوية العلاقات العائلية داخل الأســرة الأبويــة للمهاجــر، سواء بين المهاجر وأسرته الأبوية أو بين أعضــاء الأسرة الأبوية بعضهم ببعض، حيث يصبح التفاهم مع بعضهم الــبعض حول أبناء المهاجر وزوجته مصدر ثراء لهم شخصياً ومشاركة فــى مــا يدره المهاجر من دخل ناجم عن الهجرة بجانب تقوية الروابط داخــل أســرة الزوجة وإن كان ذلك بالطبع على حساب التماسك داخل الأسرة الأبوية للمهاجر، حيث يعود ذلك بآثار سلبية على علاقة المهاجر بأســرته الأبويــة، إلا أن المهاجــر يلجأ للهدايا هنا للتقليل من مثل هذه الآثار[٣٠].

٢- تأثير الهجرة على المرأة فى الأدبيات الحديثة :

إن الاهتمام العالمى بقضايا المرأة ومساواتها بالرجل فى إطار ما يسمى بالحقوق الانسانية قد أبرز أو عكس الأوضاع المتغيرة التى تعانى منها المرأة عموماً على المستوى العالمي وبناء على ذلك ظهر فى التراث العالمى (الأدبيات الحديثة) مفاهيم ومصطلحات جديدة ، ومن تلك المصطلحات والمفاهيم ما يعكس الهجرة (هجرة الزوج) وتأثيرها على ظروف وأوضاع المرأة على المستوى العالمى والمحلى من هذه المصطلحات "هشاشة أوضاع النساء" حيث يشير تقرير التنمية البشرية إلى هشاشة Vulneraqility أوضاع النساء، وهو مفهوم جديد فى الأدبيات الحديثة التى تعنى بموضوع الفقر، وينصرف هذا المفهوم إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التى قد تعانيها النساء فى مختلف المجتمعات[٣١]. ومنذ عشر سنوات إخذت ظاهرة تأنيث الفقر وارتباطه بالمرأة شكلا أكثر ايجابية علي المستوي الدولي واهتم بها مؤتمر المرأة في بكين واعتبرها من أهم القضايا التي يجب أن تهتم بها الحكومات والدول في المرحلة المقبلة[٣٢]

إضافة إلى مصطلح جديد وهو "المرأة المُعيلة" مصطلح اجتماعى أخذ يتردد بقوة فى الآونة الأخيرة فى المجتمع المصرى ،خاصة بعد أن بلغت المرأة المُعيلة نتسبة إلى المرأة التي تعول أفراد أسرتها ما يقرب من ٢٠% ومما لاشك فيه أن المرأة المعيلة تواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة ، تحتاج فيها لمساعدة كل من حولها من أفراد ومؤسسات[٣٣] نظراً لغياب الأب بسبب الوفاه أو عدم قيامه بدوره تجاه أسرته نتيجة للمرض أو الهروب من تحمل المسئولية ،يجعل الأسرة معرضة للانهيار والضياع[٣٤].

وهــذا ما أكدته أحدث دراسة للأمم المتحدة وهو ما يتناقض مع العرف السائد في معظم المجتمعات أن(الاعالة) حكر علي الذكور حتي لــو كــان هذا الذكر لم يتجاوز الـ ١٥ عاماً من عمره. واستندت دراسة الأمــم المتحدة في هذا الأمر علي تتبعها لدورة حياة العديد من الأسر في الـدول النامـية بشــكل خاص فكانت هذه الحقيقة أن كل النساء يمررن بمــرحلة فــي حياتهن يكن خلالها من العائل الوحيد في أسرتهن بسبب الطــلاق أو الهجـره أو زواج الزوج بأخرى أو دخوله السجن أو وجود زوج مع إهماله الانفاق علي أولاده[٣٥].

وفــي بحــث للدكــتورة "هــبة نصــار" أكدت خلاله أن النساء المســئولات عــن أسرهن ظاهرة منتشرة في العالم الثالث بشكل ملحوظ حيــث تصل نسبتهن واحدة من كل ثلاث نساء. وغالبا مايزداد عدد هذه النوعية من النساء اثر التحولات الاقتصادية التي تطرأ علي البلاد الفقيرة حيــث يصــاحبها عادة نوع من التفكك الاجتماعي وانتشار الطلاق الذي يدمــر العلاقــات الأســرية ويــؤدي إلــي انخفــاض دخل الأسرة الي النصف[٣٦].

وفى إحصائية حديثة عن ظروف وأوضاع المراة المُعيلة فى مصر تبين أن[٣٧]:

الأقاليم	نسبة إلى إجمالى الأسر
المدن الصغيرة بالصعيد	١٩,١ %
المدن الصغيرة بالوجه البحرى والقاهرة	١٨,٦ %
قرى الصعيد	١٨ %
المدن الكبيرة وعواصم المحافظات	١٧,٤ %
ريف الوجة البحرى	١٧ %

وفي دراسة أجرتها الدكتورة "إيمان بيبرس" عن المرأة المعيلة في مصر حيث تناولت السياسات الاجتماعية التي تؤثر على النساء المُعيلات بصفة خاصـــة وأن السياســـات الاجتماعية تفرق بين النساء والرجال في الفقر وهذه التفرقة وهذا الانحياز يرجعان الي تميز الرجال في مجتمع ذكوري والي تصور الدولة لما يجب أن يكون عليه هيكل الاسرة[٣٨].

٣- تأثير الهجرة على سلطة الزوجة :

جدول (٢)

يوضح الارتباطات بين المتغيرات الأساسية وأثر الهجرة على سلطة الزوجة

	مدى قدرة الزوجة على السيطرة على الأبناء		تقبل الأبناء لتغير دور الزوجة		عرض الزوجة للمشكلات على زوجها بعد عودته	
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية
سن الزوجة	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٦
الحالة التعليمية للزوجة	٠,٦	٠,٦٤	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٠,٦٥
مهنة الزوجة	٠,٥	٠,٥٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧٤	٠,٧
عدد الأبناء	٠,٦	٠,٦٢	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٦
عدد سنوات الزواج	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٨

تبين من الدراسة أن الزوجات اللاتى في سن صغيرة بين ٢٠ – ٣٠ سـنة قـد استطعن السيطرة الكاملة على أبنائهن ومرد ذلك إلى ان معظـم أبنائهن من صغار السن وأحياناً دون سن المدرسة، أما الفئة التي تلـى ذلـك من ٣٠ – ٤٠ سنة فقد استطعن إلى حد كبير السيطرة على الأبناء خاصة الإناث وقلة من الأبناء الذكور، في حين يكون الذكور بعد

ســن البلوغ فى أشد الحاجة إلى وجود الأب، وهنا يظهر دور العم أو الخال فى بعض التوجيهات لكن دون ما ينقص التعليم.

كمــا أنــه ثبــت مــن البحث أن المرأة المتعلمة تعليماً متوسطاً استطاعت السيطرة على أبنائها، ويتساوى ذلك فيما يتعلق بتربية الإناث والذكــور، وأثبتــت الزوجة الأمية تفوقاً ملحوظاً فى هذا الخصوص ولم تشك إحداهن من عقوق أحد أبنائها، بل قد أكد الكثير منهن طاعة الأبناء مما يعكس تماسك الأسرة.

والمحصـــلة النهائـــية لما سبق أن أبناء المهاجرين من الأطفال يستشعرون غياب الأب ومن ثم فهم متعلقون بالأم ، أما الأبناء الأكبر سناً فــإنهم فى حالات كثيرة قد يتمردون على سلطة الأم فى ظل غياب الأب خاصة إذا كانت الهجرة خارجية ومن ثم تطول فترة غياب الأب مما قد يضيع معه فرصة المحاسبة أو العقاب، لكن فى حالة هجرة الأب داخلياً فالأمر يختلف، لأن مدة غياب الأب لا تطول وأحياناً فى بعض المشاكل الناجمة من الأبناء الكبار نسبياً فإنهم يعلمون بأنه من السهل حضور الأب فور علمه بما صدر عنهم من مشاكل.

وفــى إطار التماسك الأسرى الذى ظهرت مؤشراته لدى بعض الأســر الــتى هاجر الأب فيها سواء داخلياً او خارجياً ولديها أبناء كبار الســن – فقد تبين تعلق هؤلاء الأبناء حول الأم ، ومن ثم لم تصدر أية مشــاكل وأحياناً يستمر هذا الارتباط والتماسك حال وجود الأب ، وهذا يؤكــد أن تقبل الأبناء صغاراً أو كباراً لدور الأم الجديد لا يكون بصفة مؤقــتة، ولكنه قد يستمر مما يعكس زيادة فى تماسك الأسرة وتمركزها حــول الأم مصــدراً للســلطة وخروج الأب المهاجر من دائرة السلطة الفعلية.

وقـد تسـاوت الزوجات سواء صغيرات السن أو الكبيرات في عـرض المشاكل التي مرت بها الأسرة في فترة غيابه خاصة الجسيمة منها، وفي الغالب الأعم وفي ظل سهولة الاتصالات فإن الأب يكون على علم بها مقدماً ، كذلك تبين أن الزوجات يخشين إخفاء أية مشاكل حدثت للأسـرة خـلال فترة الغياب للأب تحسباً لنقلها بمعرفة أهل القرية وقد تكون بصورة مغايرة للواقع.

كذلـك فـإن الزوجات اللائي حصلن على قسط من التعليم أكثر قدرة في السيطرة على الأبناء وأكثر قدرة في عرض المشاكل التي تعاني مـنها الأسرة على الأب بطريقة واضحة وسهلة، وغالباً ما يعرضون ما حدث للأسرة من مشاكل بعد حلها والسيطرة عليها، لكن في ظل ارتفاع الأمـية بيـن زوجات المهاجرين قد تبين أنهن بطريقة تلقائية وغريزية قـادرات علـى السيطرة على أبنائهن صغاراً أو كباراً ، ماعدا الحالات الشاذة بها من عقوق للأبناء ، كذلك فإن هؤلاء الزوجات يتأثرن بسرعة بمـا يحـيط الأسرة من مشاكل، ويرفعن أصواتهن بالنداء سواء للزوج الغائـب (عـبر وسائل الاتصال) أو لأهل الزوج مما يعكس ضعف في قدرتهن على إدارة الأزمات والمشاكل التي تعاني منها الأسرة.

ونظـراً لأن الغالبـية من الزوجات (زوجات المهاجرين) ليس لديهن عمل سوى العمل المنزلي ، فهن متفرغات لرعاية أبنائهن، ومن ثم فـإن حجـم الرعاية والالتصاق بالأبناء أكثر من الزوجات اللائي يعملن خـارج المنزل ، وهذا يؤدي على مزيد من سيطرة الزوجة على الأبناء يعمـل على زيادة تقبل الأبناء لدورها الجديد، فهم لا يستشعرون فجوة ا، كذلك فإن حجم المشكلات يقل ولايوجد متسع لمشاركة أحد الأقارب ي التدخل لحلها أو لعلاجها.

وقد تساوت فى ذلك الزوجات اللائى لديهن عدد كبير من الأبناء ومن لديهن عدد أقل ، بل إن زيادة عدد الأبناء يشير إلى وجود أبناء فى سن كبيرة يساندن الأم فى رعاية أخوتهم الصغار .

٤- التغيرات فى السلطات المالية للزوجة قبل وأثناء الهجرة :

جدول (٣)

يوضح الارتباطات بين المتغيرات الأساسية والتغيرات في السلطات المالية للزوجة قبل وأثناء الهجرة

-	مصادر دخل الأسرة غير سفر الزوج		لمن تلجأ الزوجة حين تحتاج لفلوس		ارسال الزوج مبالغ نقدية لزوجته		مدى كفاية المبالغ لمتطلبات الأسرة		ثبات دخل الأسرة وتغيره		وجود وسيلة لزيادة الدخل	
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية
سن الزوجة	٠,٧	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٨
الحالة التعليمية للزوجة	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٧
مهنة الزوجة	٠,٨	٠,٨٢	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٨٣	٠,٦	٠,٨	٠,٤	٠,٧٣	٠,٧	٠,٥
عدد سنوات الزواج	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٤٢	٠,٨	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٦
الحالة التعليمية للزوج	٠,٤	٠,٢	–	–	٠,٤	٠,٧	–	–	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٨
طبيعة عمل الزوج قبل السفر	٠,٥	٠,١	–	–	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٧٣

وقد تبين من الدراسة أن سن الزوجة يلعب دوراً فى قدرتها على إدارة الأسرة أو إدارة ميزانية الأسرة وفى قدرتها على زيادة دخلها وفى الاستثمار الجيد لما يرسله لها زوجها من أموال حيث تبين أن الزوجات فــى الفئات العمرية المتوسطة من ٢٠ -٣٠ ومن ٣٠ – ٤٠ سنة لديهن قــدرة فائقة على استثمار بعض من الأموال فى عمل مشروعات تتلاءم مــع البيــئة الريفــية وفى نفس الوقت تتمشى مع الجديد فى الاستثمار فبعضــهن لجئــن إلى شراء بطاريات لتربية الأرانب والعمل فى تسمين دواجــن ومواشى، وذلك من منطلق حرصهن على ما يرسله الزوج من أمــوال وإن رأس مالهــا ضــئيل فهى تحتسب دائماً ليوم يعود زوجها، وتنــتهى علاقته بالهجرة أو السفر، وليس هناك ثمة فارق بين الزوجات اللائــى تعلمن وحصلن على مؤهلات وبين الزوجات الأميات فيما يتعلق بحســن اســتثمار ما يمكن ادخاره من أموال يرسلها الزوج لزيادة دخل الأسرة أو إيجاد مصدر دخل لهن يمكن للأسرة الاعتماد عليه مستقبلاً فى حال عودة الزوج واستقراره فى مصر.

ومن واقع الدراسة الميدانية تبين أن معظم أسر المهاجرين داخلياً لــيس لهــم مصــدر للدخل سوى عمل الزوج أو الزوجة، أما الزوجات اللائــى هاجر أزواجهن فى إطار هجرة خارجية فتتعدد المصادر وذلك بطــول مــدة الهجرة ففى بعض الحالات يستخدم الأزواج مدخراتهم فى عمل مشروع إنتاجى.

ونظــراً لأن المرأة الريفية بصفة عامة مسئولة عن إدارة شئون منــزلها فــى إطار بعض من المشروعات الإنتاجية البسيطة فإن زوجها عــندما يهاجر يقوم بإرسال مبالغ باسمها وتقوم هى بصرف هذه المبالغ وإنفاقهــا علــى الأســرة وادخــار جــزء منها أو استثماره فى بعض المشــروعات ، وفــى دراسة سابقة تبين أن الكثير من الأزواج كانوا لا

يرسلون المبالغ بأسماء زوجاتهن وإنما يعتمدون فى هذا الخصوص على الأب أو الأخ، ولكن فى دراستنا الراهنة أكدت معظم الزوجات أن أزواجهن يرسلون إليهن مبالغ مباشرة بأسمائهن دون أدنى وساطة أحد من الأقارب وذلك تحسباً للكثير من المشاكل التى تنجم لمجرد معرفة حجم المبلغ المرسل، وعن مدى كفاية المبالغ التى يرسلها الأزواج قد تبين أنها تكفي وتزيد في حالة الهجرة الخارجية وإن تتأخر قليلاً أو يتم إرسالها بصفة غير منتظمة أما الأزواج المهاجرون داخلياً فهم لا يستخدمون أسلوب التحويلات عن طريق البريد إنما يكتفون بترك مبالغ نقدية حصيلة عملهم كل فترة عندما يحضر للزيارة.ومن ثم يتبين أن دخول الأسر المهاجر عائلها داخلياً ثابت ولا تغير يذكر فيه ذلك على العكس من أسر المهاجرين خارجياً فهناك تذبذب وتغير فى دخل الأسرة، وتشترك أسر المهاجرين فى السعى لزيادة دخولهم ووجه الاختلاف بين هذه الأسر فى حجم المال المطلوب، لكن ثبت أن الكثير من زوجات المهاجرين داخلياً بصرف النظر عن سنهم أو درجة تعليمهم إلا أنهن أكثر قدرة على إيجاد وسائل ليس لزيادة دخل الأسرة وحسب وإنما يستثمرون ما هو متاح من رأس مال قليل تحسباً لحدوث شيء طارئ أو عدم قدرة الزوج على العمل لعجزه أو مرضه.

٥- استقلالية الزوجة قبل وأثناء الهجرة :

تبين من الدراسة وجود علاقة بين سن الزوجة وتصرفها حيال مواجهتها لمشكلة فالزوجات صغيرات السن عند مواجهتهن مشكلة أياً كان حجمها فإنهن يتساوين فى عرض هذه المشكلات وطلب الحل والمشورة سواء من أهلها أو من أهل زوجها وهذا يؤدى إلى حدوث مشاكل كثيرة ، أما الزوجات من سن ٣٠ – ٤٠ سنة فيندر أن يقمن بعرض مشاكل الأسرة سواء على أهل الزوج أو أهلهن، ومرد ذلك أنهن أكثر نضجاً وقدرة على

التعامل مع المشكلات الأسرية بالإضافة إلى وجود بعض الأبناء بهذه الفئة من متن كبيرة يكون لهم دور فاعل في التصدي ومعالجة أية مشكلات.

جدول (٤)

يوضح الارتباطات بين المتغيرات الأساسية واستقلالية الزوجة قبل وأثناء الهجرة

	الجهة التي تلجأ إليها الزوجة عند مواجهة مشكلة		أنواع المشاكل التي تتعرض لها الزوجة		استكانة الزوجة بزوجها المهاجر لحل مشكلة ما		مشاركة الأقارب في تربية الأبناء		دور الأبناء في مساعدة الزوجة	
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية
سن الزوجة	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٩	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,٧
الحالة التعليمية للزوجة	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١٢	٠,١٣	٠,٢٢	٠,٥	٠,٥
مهنة الزوجة	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٨٣	٠,٤	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٥
عدد الأبناء	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٨
عدد سنوات الزواج	٠,٢	٠,٣	٠,٢٣	٠,٤٥	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٨	٠,٩

أما عن درجة تعليم المرأة وأسلوبها في مواجهة المشاكل التي تتعرض لها الأسرة فقد تبين أن الزوجات الحاصلات على مؤهل ثانوي لا يختلفن في عرض مشاكل الأسرة على أهل الزوج أو الزوجة حيث أن المجتمع الريفي يرفض تماماً أن تنفرد المرأة عموماً أو تقتصر في حل

مشاكل الأسرة على ذاتها. وقد ثبت أن الزوجات المتعلمات استطعن فعلاً حل ما يواجه الأسرة من مشاكل ولكنهن بذكاء وضعن الحل على لسان الرجال من الأقارب.

وتكاد تكون المشاكل التي يتعرض لها زوجات المهاجرين واحدة إلا لدى بعض الزوجات صغيرات السن فيما يخص طول فترة غياب الأزواج عنهن كذلك يتبين أن زوجة المهاجر الخارجي في الغالب الأعم لا تفصح له عن كل ما تعانيه من مشاكل، لأنها تعلم مقدماً الصعوبات التي قد تواجهه إذا فكر في الحضور إلا في بعض المشاكل التي تحتاج رأيه الخاص، وعن مشاركة الأقارب في تربية الأبناء فلا أثر يذكر، تساوى في ذلك زوجات المهاجرين داخلياً وخارجياً المتعلمات وغير المتعلمات وصغيرات السن ووجه الاختلاف الوحيد في كثرة عدد الأبناء، حتى المرأة الأمية، فإنها تستعين بمدرسين خصوصين لتعليم أبنائها وهذا دليل على تلاشى نمط الأسرة الممتدة وسيادة نمط الأسرة النواة.

ولقد لوحظ أن الزوجات المتقدمات في السن لديهن أبناء كبار في السن يساعدونهم في تربية باقي الأبناء الصغار وفي التغلب على الكثير من المشاكل التي تواجه الأسرة.

وقد تضمنت نتائج العديد من البحوث دور زوجة المهاجر في تنشئة الأبناء، وأن هذا يشكل عبئاً كبيراً عليها والبعض أكد قدرتها وتفوقها في عملية التنشئة، والآخر قلل من هذا الشأن، والحقيقة أنه قد تبين أن نسبة كبيرة من أبناء المهاجرين خارجياً إما أنهم تسربوا من التعليم أو لم يحققوا تفوقاً أو تقدماً ملحوظاً علاوة على الكثير من المشاكل السلوكية سواء داخل المدرسة أو مع أقرانهم وكثرة شكوى المدرسين والجيران منهم مما يؤكد على أن وجود الأب ضروري في دعم العملية التعليمية بمعنى أن حضوره مهم لحفز الأبناء على مواصلة مسيرة التعليم

حتى ولو كان أمي، كما تبين أن زوجات المهاجرين اللاتي استعن بمدرسين خصوصيين لم ينجحن فى تحقيق هدف التفوق بالقدر المنشود، مما سبق يتضح أن للأب الزوج دور فاعل ومهم فى عملية التنشئة الاجتماعية وأنه لا غنى عنه ولا بديل يصلح فى هذه المهمة سواء كان هذا البديل العم أو الخال أو مدرس خصوصي.

سادساً: انطباعات الزوجة وآرائها حول الهجرة :

جدول رقم (٥)

يوضح الارتباطات بين المتغيرات الأساسية وانطباعات الزوجة وآرائها حول الهجرة

	نتائج سفر الزوج		رغبة الزوجة فى تكرار سفر الزوج		رأى الزوجة فى سفر أحد الأولاد		رأى أهل القرية فى غياب الزوج		الضغوط التى تعرضت لها الزوجة		وجود صراع على الأدوار بعد عودة الزوج		ندم الزوجة على سفر الزوج	
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية
سن الزوجة	-٠,٥	٠,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٩	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٦
الحالة التعليمية للزوجة	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٥	-٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٥
مهنة الزوجة	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,١	٠,٢		٠,٣	٠,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٤
عدد الأبناء	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٩	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,٣
عدد سنوات الزواج	٠,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٧

مــن واقــع نتائج الدراسة تبين انه توجد عدة مؤشرات أساسية تحكمت وأثرت على انطباعات الزوجة وآرائها حول هجرة الزوج ، أول هـذه المؤشـرات سن الزوجة ، فقد تبين اختلاف جوهرى حول متوسط سـن زوجة المهاجر فى إطار هجرة خارجية حيث انحصر سن الزوجة فى الفئة من ٢٠ – ٣٠ سنة بمتوسط ٢٥ سنة، فى حين أن متوسط سن الـزوجة فـى إطـار الهجرة الداخلية ٣٢ سنة ، ومن خلال المناقشات والمقابلات التى أجريت يتضح أن رغبة الزوجة الشابه فى دعم مستقبلها ومسـتقبل أولادهـا يجعلها تضحى وتعمل من أجل تحفيز زوجها على الهجرة رغم أن مدة غياب الزوج عنها قد تتعدى السنة، وإذا كان اقتران وارتـباط الـزوجة بـزوجها من جميع النواحى يكون أشد فى المراحل العمـرية الصـغيرة خاصة ما بين ٢٠ – ٣٠ سنة فإن هذا الارتباط قد تـراجع مـن أجل مستقبل أفضل على حد قول معظم الزوجات مفردات مجتمع البحث.

وعــن زوجــات المهاجريــن فى إطار هجرة داخلية فقد لوحظ ارتفــاع فى سن هؤلاء الزوجات حيث يقعن فى الفئة العمرية من ٣٠ – ٤٠ سـنة بمتوسـط سن ٣٣ سنة، وأن معظم هؤلاء الزوجات أكدن أن الـزوج إمــا انه قد سافر إلى بلاد أجنبية او عربية، وقد حقق ثروة ما أدخـرها من عمله فى الخارج إلا ان هذه الثروة بددت وتبعثرت ولم يعد لهــا أثر نتيجة مشروعات تقليدية "فاشلة" على حد قولهن أو مشروعات غير منتجة سيارة ميكروباس "صندوق" لنقل الركاب بالأجر، واستهلكت بمرور الزمن أو تعرضت لحادث، ومن ثم عاد فقيراً كما كان قبل سفره يعيش على ما يكسبه من عمله ونظراً لموسمية العمل فى القرية المرتبط بالـزراعة فلجأ إلى البحث عن عمل داخل مصر سواء أكان زراعياً أو خدمـياً ، رغـم أن الكثير من هؤلاء الأزواج يفكر ويراوده حلم الهجرة

مـــرة أخـــرى ولكن تراجع وتضاؤل فرص العمل فى الخارج حال دون هجرته مرة اخرى.

وتؤكـد نتائج الدراسة أن زوجات المهاجرين إلى الخارج واللاتى يقعـن فـى الفـئة العمرية ما بين ٢٠ – ٣٠ سنة، لا يرغبن فى تكرار تجربة السفر بالنسبة للأزواج، وتأتى الزوجات فى الفئة العمرية من ٣٠ – ٤٠ سنة فى المرتبة الثانية وأخيراً الفئة العمرية ٤٠ فأكثر.

خلاصـــة ذلـك ومــن خلال المناقشات تبين أن هؤلاء الزوجات تعرضـن لضــغوط كثيرة أجتماعية ونفسية وصحية أقوى من الضغوط الاقتصادية التى عانين منها وترتب عليها هجرة الزوج فالضغوط النفسية بـالذات كان لها النصيب الأكبر من الضغوط الأخرى التى تعرضن لها خاصـة بالنسـبة للـزوجات من ٢٠ – ٣٠ سنة. حيث جاء على لسان الكثيرات منهن "صعب على الست تعيش أكثر من سنة من غير راجل" ، و"الواحدة تخاف على نفسها من الفتنة"، و"أهلى مشددين على فى الخروج من المنزل" ، و"ضاربين حوليا حصار" ، و"حاسة أنى مخنوقة" ، ..إلخ.

وهذا ما أكدته الدراسة فيما يتعلق بندم الزوجة على هجرة زوجها فنسبة الزوجات النادمات على هجرة الزوج بلغت أكثر ٨٥ % فى الفئة العمـرية من ٢٠ – ٣٠ سنة وتراجعت إلى النصف فى الفئة من ٣٠ – ٤٠ سنة، وبمناقشة العديد من مفردات العينة من خلال المقابلات تبين أن قلة من هؤلاء الزوجات غير نادمات على هجرة زوجها وقالت بعضهن "يعـنى هـو مسافر علشان مين" ، "والواحدة طول ما تحب جوزها تقدر تسـتنى لـو عشر سنين" ، "أنا صابرة ومتحملة لأنى نفس أنا وأولادى نعيش مستريحين فى المستقبل فى بيت نملكه" ..ألخ.

وفي إطار الأعباء المختلفة التي وقعت على عاتق الزوجة نتيجة هجرة الزوج سواء داخلياً أو خارجياً تبين أن الشعور بالوحدة والمسئوليات الاجتماعية تأتي في مقدمة الأعباء التي عانين منها النساء وفي المرحلة العمرية من ٢٠ – ٣٠.

وقد تبين من الدراسة أن الزوجات صغيرات السن الفئة العمرية ٢٠ – ٣٠ سنة لا يعانين من صراع في الأدوار بينهن وبين أزواجهن حال عودته حيث أثبتت الدراسة أن السلطات كلها بيد الزوج "و حتى وهو مسافر اللي يقول عليه يمشي" ، وعندما يعود حتى لو في إجازة عدة شهور قليلة فيظل هو صاحب الرأي والكلمة في البيت، ولا اختلاف في ذلك بين النساء في الفئات العمرية الأعلى من تلك الفئة فسيادة الرجل مرتبطة بقيم الذكورة المتوارثة في الريف ولا يجوز الخروج عليها حتى ولو ظاهرياً ، لأن حقيقة الأمر أن هناك الكثير من الزوجات يكن أصحاب رأي وكلمة في حياة الأسرة ولكن ظاهرياً تكون الكلمة والرأي والمشورة للرجل حتى أنه قد يعاب على الرجل أن يسير طوع رأي امرأة حتى ولو كانت أمه.

وقد تبين أيضاً من واقع الدراسة الميدانية أن التعليم لم يؤثر سلباً أو إيجاباً في احتدام الصراع على الأدوار حال عودة الزوج وتساوى في ذلك الزوجة الأمية مع الزوجات اللاتي حصلن على درجة أو [illegible] سواء متوسط أو دون ذلك.

فزوجة المهاجر سواء داخلياً او خارجياً حال عودته لا تفكر في الاحتفاظ بالسلطة وبالأدوار التي كانت تقوم بها حال هجرة زوجها، فهي قد جُبلت على أن زوجها هو صاحب الرأي والمشورة والسلطة وأي شيء خلاف ذلك ينتقص من رجولته في نظرها ، وإن أبدت بعض الزوجات أن زوجها يرجع إليها في الكثير مما يخص الأسرة لكن كرأي

استشارى خاصة إذا كانت تحظى بقدر من التعليم وحتى وان أخذ برأيها فيكون الأمر له أمام الناس والمجتمع بمعنى أن تسهم فى تكوين الرأى أو صناعة القرار ولكن اتخاذ القرار يكون له وحده حتى لا ينتقص قدره أمام الآخرين خاصة أهله.

وقد أبدت معظم زوجات المهاجرين سواء داخلياً أو خارجياً أن أهل القرية عموماً لا يعنيهم أمر سفر أزواجهم ، ولكن النساء صغيرات السن أبدين بعض التحفظات من قبل أهل القرية فى إطار التعامل معهن ومن ثم فهم يحبسن انفسهن فى البيوت ولا يخرجن إلا للضرورة وفى صحبة أحد الأقارب من الرجال، تحسباً وخشية أن يقال عنها عند عودة زوجها أنها كثيرة الخروج... ألخ. وهذا يشكل ضغوطاً نفسية أقوى وأشد من الضغوط الاقتصادية التى سافر من أجلها أزواجهن ، وكذلك أبدت بعض الزوجات أنهن تعرضن لمضايقات من بعض الرجال فى القرية، ولكن لم يفصحن عن طبيعة هذه المضايقات واكتفين بذكرها سريعاً وعلى استحياء.

وحيث إنه كلما زادت مدة الزواج وما ترتب على ذلك من زيادة عدد الأبناء كلما ارتفعت وزادت المتطلبات والأعباء الاقتصادية الأمر الذى يجعل الزوجة التى لم تكن تفكر فى أن يسافر زوجها تجعلها تدفعه بشدة وبقوة لإيجاد فرصة عمل سواء فى الداخل أو الخارج لتغطية متطلبات الأسرة.

خاتمة : النتائج العامة

تناولنا فى البحث الراهن ومن خلال ما تم استعراضه من تراث أن الهجرة بشقيها الخارجى والداخلى ظاهرة عرفها المجتمع المصرى بكل طوائفه وفئاته منذ النصف الثانى من القرن الماضى ، وأن هناك أسباباً

كثـيرة دافعــه أو محفزة للهجرة وتأتى فى مقدمتها الأسباب الاقتصادية خاصــة فــى المجتمع المصرى ، كما ان الهجرة ذكورية فى الأساس ، فالــرجل هــو المعنى بالهجرة أما النساء فإن نصيبهم من الهجرة ضئيل ومحدود للغاية وإن هاجرت فالغالب الأعم تكون فى صحبة الرجل سواء كان الأب أو الزوج ، ويأتى هذا نتيجة لمفهوم الذكورة فى مجتمعنا وإن الــرجل هو المسئول عن إعالة الأسرة. مما يؤكد قيمة أساسية من القيم المتوارثة فى مجتمعنا المصرى وهى ان الإعالة حكراً على الذكور.

وقــد شهد المجتمع المصرى حركة هجرة بمعدلات عالية فى فترة الســبعينات ومــا تلاهــا نتـيجة عوامــل اقتصادية فى الأساس ألمت بالمجــتمعات العربــية المحيطة نتيجة زيادة أسعار النفط وخطط التنمية الطموحة التى سعت إلى تحقيقها الدول العربية النفطية.

وكان لهجرة الرجال أثر بالغ فى إحداث العديد من التغيرات التى لحقــت بالمجــتمع المصرى وكان لها وقعها الشديد على الأسرة وترتب عليها الكثير من المشاكل الاجتماعية تعكس إما خللاً أو تفككاً أو انحرافاً فــى بنية المجتمع المصرى ، من أبرز هذه المشاكل والتى تعرضنا لها هــى قــيام الزوجة برعاية الأسرة فى ظل هجرة زوجها أو غيابه ، هذا الدور الذى يرى الكثير من الباحثين أنها غير مؤهلة أو معده له سلفاً فى ظــل قيم متوارثة هى سيادة الذكر وخضوع واستكانة المرأة خاصة فى المجتمعات الريفية.

إضافة إلى ظهور بعض المشكلات الناجمة عن غياب الأب الزوج من تفكك للأسرة وهشاشة العلاقات القائمة بين أعضائها واختلفت الآراء حول هذا ، فمن الباحثين من يرى أن الأسرة تتماسك وآخرون يرون أن الأسرة تتفكك.

وقد تبدلت الأحوال الاقتصادية وتغيرت فى الدول النفطية المحيطة بـدءً من حرب الخليج عام ١٩٩٠ ، وكان من المتوقع عودة الكثير من المصـريين المهاجريــن من تلك الدول إلى مصر واستقرارهم بها لكن هؤلاء المهاجرين الذين عادوا يبلغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠ لم يمكثوا فى مصر إنمـا سـعوا سـعياً حثيثاً للهجرة مرة أخرى ، ومنهم من نجح فعلاً في الهجرة مرة اخرى هجرة خارجية ، أما من أجبرته الظروف على البقاء فى مصر وفى ظل عدم تمكنه من ادخار ثروة ما أو عمل مشروع نافع يُدر له عائد فإنه قد تحول من الهجرة الخارجية خارج الوطن إلى هجرة داخلية مما يؤكد على أن الهجرة قد أصبحت سلوكاً لا يستطيع الحياد عنه وأنه قد تعود البعد عن أسرته والفكاك من أعباء دوره ومسئولياته وتعود على ترك مهمة القيادة فى الأسره ومسئولياتها على زوجته ومن ثم فإنه قد همش دوره فى الأسرة.

وقـد ترتـب علـى ذلك أن تحملت المرأة إضافة إلى الأدوار و الأعـباء المـنوطه بهـا أعباء أخرى ونعنى بذلك أعباء ومتطلبات دور الـزوج ، وقد هلل الكثير من أنصار ودعاة المساواة بين الرجل والمرأة والحقوق الانسانية ، لأن هذا الأمر يؤدى إلى ارتفاع وعلو مكانة المرأة فـى المجـتمع وتوقعـوا حدوث صراع على الأدوار داخل الأسرة بين الرجل والمرأة.

ولكـن تبيـن مـن خلال الدراسة والتى جرت فى مجتمع ريفى وشملت زوجات مهاجرين - إما هجرة داخلية أو خارجية - أن الصراع علـى تلك الأدوار وعلى مراكز السلطة فى الأسرة لم يكن له أثر ، لأن المرأة الريفية لا تفكر فى تولى مقاليد السلطة فى الأسرة فى حال وجود زوجها على قيد الحياة سواء كان مهاجراً أو مقيماً لأن ثقافة وقيم المجتمع الـريفى تحول دون ذلك ومن ثم اتسعت دائرة السلطة واتخاذ القرار فى

وكـــان مـــن المتوقع أن تظهر لنا الدراسة حجماً هائلاً من معاناة الـــزوجة نتيجة لهجرة زوجها سواء على المستوى المجتمعى (القرية) أو علـــى مســـتوى العائلة ولكن انحصرت معاناة زوجة المهاجر فى داخلها وفـــى خصوصية علاقتها بزوجها تمثلت فى معاناة وضغوط نفسية أشد قسوة وقوة من معاناتها الاقتصادية التى كانت تعانيها قبل هجرة الزوج.

ولقـــد استطاعت المرأة الريفية التى هاجر زوجها – كما تبين من الدراسة – أن تقوم بدور الأب والأم معاً وبطريقة تلقائية غريزية حافظت على تماسك أسرتها وعلى حسن تنشئة أبناءها وبخاصة الزوجات اللائى لديهن أطفالاً صغار.

ولـــم تظهـــر أيـــة معاناة من المحيطين بها من أهل القرية فالأمر برمـــته لا يعنيهم ويعكس ذلك تبدد وتلاشى فى مقوم أساسى من مقومات المجـــتمع الـــريفى المرتـــبط بالتضامن الآلى ، فهجرة الزوج تعنيهم من مـــنظور وحـــيد وهو ما الذى حققه من هجرته من مكاسب مادية وكيف يمكـــن الاســـتفادة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من تلك المكاسب التى حققهـــا ، إضـــافة إلـــى انـــه تبين من الدراسة أن من يقدمون يد العون والمســـاعدة من الأقارب بشتى صورها لزوجة المهاجر وأبناءه يسعون إلى تحقيق مكاسب مادية من وراء تلك المعاونة أو المساعدة ، مما يعكس تفسخاً وتفككاً فى طبيعة العلاقات التى كانت سائدة من قبل فى القرية.[٣٩]

الهوامش

(١) UN, Population Distribution and Migration , 1998, p. 383.

(٢) جريدة الحياة اللندنية ، ٢٦ – ٢ – ٢٠٠٢.

(٣) UN , International Migration and The Middle East , 1987, p.18.

(٤) Ibid., p.19.

(٥) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفى، المكتب العلمى للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٨٤.

(٦) عبدالباسط عبدالمعطى، الهجرة الريفية الحضرية فى مصر: تحليل تاريخى معاصر، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ١٤ – ١٧.

(٧) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٨) سامية مصطفى الخشاب ، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة . القاهرة : دار المعارف، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥

(٩) أحمد زايد وآخرون ، الأسرة والطفولة دراسات اجتماعية وأنثربولوجية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٦ ، ص ص ٢١ – ٢٣.

(١٠) محمد الجوهرى و عبدالله الخريجى ، طرق البحث الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ١١٢ -١١٣.

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج المقارنة لمسح الملامح الديموجرافية بين محافظات مصر عام ١٩٩٦ ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٢.

(١٢) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(١٣) مهى سهيل المقدم ، المجتمع القروى بين التقليدية والتحديث : دراسة نظرية وميدانية ، دار المستقبل، بيروت، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٤ – ٢٧.

(١٠٤) تقرير جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين والمؤقتين ٢٠٠٣.

(١٥) رفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية : مشكلات الحاضر تحديات المستقبل ، القاهرة ، دار الأمين ، ١٩٩٧، ص ٧٤.

(١٦) محمد أحمد بيومى و عفاف عبدالعليم ناصر ، علم الاجتماع العائلى: دراسة التغيرات فى الأسرة العربية . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، ٣٩٢.

(١٧) حسام الدين عرفه ، حضور الأب مهم للتفوق الدراسى : من موقع اسلام أون لاين ٢٠٠٣، ص ص ١-٣.

(١٨) محمد أحمد بيومى و عفاف عبدالعليم ناصر ، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

(١٩) سناء الخولى ، الأسرة والحياة العائلية . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦، ص ٢٥٨.

(٢٠) أحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢١) علياء شكرى وأخرون، المرأة فى الريف والحضر. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٣٤٤

(٢٢) سامية حسن الساعاتى، علم اجتماع المرأة : رؤية معاصرة لأهم قضاياها . القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٩، ص ٤٠.

(٢٣) بث بارون ، النهضة النسائية فى مصر، ترجمة لميس النقاش . دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٤٠ -١٤١.

(٢٤) سامية مصطفى الخشاب ، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٢٥) على أسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوى فى الوطن العربى . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ١٧٧.

(٢٦) عبدالله عبدالغنى غانم، المهاجر المصرى : دراسة سوسيولوجية أنثربولوجية . الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٠، ص ١٦١.

(٢٧) Harriet Bloch., Changing domistic roles among Polish immigrant Women, in Anthropological quarterly, vol 57, actober 1984. No. (4)..p.(7).

(٢٨) عبدالله عبدالغنى غانم، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص ص ١٩٣ – ١٩٤.

(٣٠) المرجع السابق، ص ص ٢٠٣ -٢٠٤.

(٣١) ناهد رمزى ، المرأة والإعلام فى عالم متغير . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١، ص ٢٦.

(٣٢) المرأة والطفل ، نوفمبر ٢٠٠٢، السنة ١٢٦ ، العدد٤٢٣٤٧

(٣٣) فرخندة حسن ، المرأة المعيلة قدرها فى الحياة السعى والجهاد .. وجزاؤها الجنة ، اللواء الاسلامى، ١٠ /٦/ ٢٠٠٣.

(٣٤) حمدى طلبة ، المرأة المعيلة قدرها فى الحياة السعى والجهاد .. وجزاؤها الجنة، اللواء الاسلامى، ١٠ /٦/ ٢٠٠٣.

٣٥) المرأة والطفل ، نوفمبر ٢٠٠٢، السنة ١٢٦ ، العدد٤٢٣٤٧ .

(٣٦) سحر نصر ، حوار حول المرأة والفقر ، جريدة الأهرام العدد ٤٢٧٢٥، ١٢ / ١١ / ٢٠٠٣، ص ٨.

٣٧) نساء مسئولات عن أسر ، المجلس القومى للطفولة والأمومة والمجلس العالمى للسكان، ١٩٩٤، ص ٧.

٣٨) المرأة والطفل ، نوفمبر ٢٠٠٢، السنة ١٢٦ ، العدد٤٢٣٤٧ .

التنمية الريفية

الموضوع



مفاهيم البحث

التنمية عبارة عن عملية دينامية متكاملة تحدث و تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية في المجتمع من خلال الجهود الأهلية و الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية،ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة.

التنمية الريفية عبارة عن مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية و الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ،ووفق سياسة اجتماعية محددة ،وخطة واقعية مرسومة.

التنمية الريفية بشكل عام: عبارة عن عملية تغيير مخطط للإنتقال بالمجتمع من حالة الى حالة أخرى أحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا موجهين لها او منتفعين بها .وقد يكون هذا التغيير جزئي او كلي ، محلي ، قومي ، سريع او بطيء المهم انه تغيير مقصود وتطلعي ومرغوب.

و **تعرف التنمية الريفية بأنها** "مجموعة البرامج و المشروعات و العمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب، نتيجة لتطوير و تنظيم بيئة المجتمع الريفي و موارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع ، والاعتماد على الجهود المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكتسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات."

كما تعرف التنمية الريفيه بانها : مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تهدف الى احداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لاعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل و الحجم الذى يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والاستفادة منها الى اقصى الدرجات الممكنة وذلك عن طريق استيعاب الاساليب اللازمة لاحداث هذا التغيير واستعمال الادوات اللازمة لتطبيق هذه الاساليب، او بعبارة اخرى ابسط هى زيادة قدرة ابناء الريف على الاسهام فيرفاهيتهم ورفاهية باقي افراد المجتمع.

وفي عام 1955وضعت الامم المتحدة تعريفها الشهير الذي يقول:-

"إن تنمية المجتمع المحلي هي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاقتصاد والاجتماعي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية والاعتماد الكامل على مبادأة الأهالي بقدر المستطاع"..

ويمكن استخلاص تعريف محددا للتنمية الريفية ألا وهو "أن التنمية الريفية عبارة عن عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا ودينيا يقوم به أبناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى."

الفرق بين تنمية المجتمع الريفي والتنمية الريفية
ترتكز تنمية المجتمع الريفي على عنصرين أساسين:المجتمع المحلي من ناحية وتغيير المواطنين لكي يصبحوا اكثر قدرة على أحداث التنمية وتوجيهها لصالحهم من ناحية أخر.هذه الاهتمامات الأولى لتنمية المجتمع في الريف أما التنمية الريفية فهي عملية اكبر أوسع واشمل تضم الزراعة والرى توزيع الملكية والإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق والطرق والمواصلات والاستيراد والتصدير والادخار والاستثمار والاستهلاك والعمالة والخدمات وما يتطلبه كل ذلك من سياسات وتخطيط وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقويم.

الفرق بين الاصلاح الريفي و التنمية الريفية
يركز **الإصلاح الريفي** على تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسياسية التي تحكم حركة المواطنين في نشاطاتهم الريفية تنمية المجتمع الريفي على تغيير نوعية المواطنين في المجتمعات المحلية. أما **التنمية الريفية** تتناول الكل المتكامل :الظروف والمواطنين اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وسياسيا على جميع المستويات ومن هنا يكون كل من تنمية المجتمع الريفي والإصلاح الريفي جزء من التنمية الريفية.
باختصار مفهوم التنمية الريفية عبارة عن عملية متكاملة حتى وان لم يشر الى ذلك صراحة بتنميتهاالتنمية الريفية المتكاملة بمعنى انه لا يوجد هناك تنميه ريفية غير متكاملة وان كان هناك تنمية زراعية وتنمية للثروة الحيوانية وتنمية للثروة السمكية، فكل هذه انواع من التنمية القطاعية وان تعددت.

القرية
نموذج من نماذج المجتمع المحلي له طريقه معينة في الحياة ويتخذ من الزراعة وسيلة لكسب العيش ويعتمد أساسيا عليها في حياته،كما أنها جزء من المجتمع القومي.
ويمكن تعريف القرية من وجهة النظر الاجتماعية على أنها "تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية محدودة ،حيث يقيم السكان في مساكن متجاورة ويرتبطون ببعض العلاقات الاجتماعية القوية ، ويعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة حيث يوجد عدد قليل نسبيا من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم من سكان البلدان الريفية المجاورة.

التكامل في التنمية الريفية
قد يكون من المفيد البدء بتوضيح الفرق بين الشمول لما لاحظه الكاتب من تداخل المفهومين عند الكثيرين حتى عند بعض المختصين فالشمول هو جزء من التكامل بمعنى تناول الأمر)أي أمر (من جميع جوانبه ، أما التكامل فهو يعني بالإضافة

إلى الشمول تدعيم التفاعل القائم بين الأجزاء ،،مراعاة التنسيق و التوازن بين هذه الأجزاء والتأكيد من الاستطراد المنطقي بين المراحل .يحتوى التكامل في بطنه تكاملا في النظرية وتكاملا في فهم المجتمع وتكاملا في مدخل التغيير للتنمية وتكاملا في محتوي التنمية وتكاملا في فريق العمل وتكاملا في الخدمات التنظيمية)تخطيط -تدريب -بحوث -الخ (ثم تكامل بين هذه العناصر كلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان كل عنصر من هذه العناصر يجب أن يراعى فيه الشمول أن نظرية التغيير التي يتبناها أي مشتغل بالتنمية يجب أن تكون نظرية شاملة , ومتناسقة الأجزاء أي ليس فيها تضارب أو تداخل أو تكرار ويكمل كل جزء منها الأجزاء الأخرى ومتفاعلة ومترابطة ومتوازنة .تتسلم كل جزئية فيها مما سبقها كما تمهد لما بعدها وهذا هو التكامل في التنمية الريفية بشكل عام.

دور التخطيط الإقليمي في التنمية الريفية

تعتبر عملية التخطيط الإقليمي في مجال التنمية الريفية عملية فنية وعملية في نفس الوقت وذلك على أساس أن القائمين عليها على درجه كبيرة من الوعي بأهميتها كما يجب أن يكون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي كافية لاستقبال الأوضاع الجديدة في مجتمعهم ومن ناحية أخرى فان التنمية الريفية لا تخرج عن كونها عملية تخطيطية يجب أن تتوافر فيها كل مقومات التخطيط السليم بغض النظر عن مدى اتساع الرقعة التي يتناولها هذا التخطيط لجزء من عملية التخطيط الإقليمي.

أهمية التنمية الريفية

تستمد قضية التنمية الريفية أهميتها مما يلي-:

١. ارتفاع نسبة سكان الريف في العالم الثالث
٢. قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية
٣. انخفاض العائد من الزراعة عنه في التجارة الصناعة مما أدى إلى فقر سكان الريف مقارنة بسكان المدن
٤. انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنه في المدن من تعليم ، صحة ، إسكان وغيرها
٥. تزايد العبء المادي -لتمويل التنمية القومية -على كاهل أهل الريف
٦. استمرار هجرة الكفايات البشرية من القرية إلى المدينة
٧. نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما هؤلاء من وزن كبير في بناء القوة

٨. اقتناع المتعلمين - وهم سكان المدن- بأحقيتهم في مستوى معيشة متميز لمجرد انهم من المتعلمين
٩. تزايد مشاكل الريف وتسارعها

التكامل في التنمية الريفية:

قد يكون من المفيد البدء بتوضيح الفرق بين الشمول -وهو جزء من التكامل يعنى أساسا تناول الأمر)أي أمر (من جميع جوانبه ، أما التكامل فهو يعني بالإضافة إلى الشمول تدعيم التفاعل القائم بين الأجزاء،ومراعاة التنسيق و التوازن بين هذه الأجزاء والتأكيد من الاستطراد المنطقي بين المراحل .يحتوى التكامل في بطنه تكاملا في النظرية وتكاملا في فهم المجتمع وتكاملا في مدخل التغيير للتنمية وتكاملا في محتوي التنمية وتكاملا في فريق العمل وتكاملا في الخدمات التنظيمية)تخطيط - تدريب - بحوث -الخ (ثم تكامل بين هذه العناصر كلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان كل عنصر من هذه العناصر يجب أن يراعى فيه الشمول .

متطلبات أساسية لقيام التنمية الريفية المتكاملة

يمكن القول بان التنمية الريفية المتكاملة في أي بلد من البلاد تحتاج إلى متطلبات أساسية تقوم عليها ومن هذه المتطلبات ما يلي:

١ **اتفاقات دولية مناسبة :** لكي تقوم التنمية الريفية المتكاملة في ريف البلدان النامية لابد من عقد اتفاقات دولية مناسبة تضمن مصالح الفلاحين من حيث أسعار منتجاتهم في السوق الدولية وعلاقتها بأسعار المنتجات المصنعة المستوردة والتي يستخدمها سكان القرى فمن المعروف أن هناك اتجاه عالمي إلى خفض أسعار الموارد الخام المنتجة في بلدان العالم الثالث(قطن - مطاط - كاكاو ... -الخ)

٢ **مناخ تنموي ملائم:** يشعر أهل الريف بالظلم و الاستغلال والمهانة مقارنة بأهل المدن في أي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ولهذا أساس في الماضي والحاضر فالمجتمعات الريفية تأتى دائما في اسفل قائمة الأولويات في أي خطة من الخطط القومية مما يؤدى إلى مزيد من الازدواجية الثقافية في المجتمع نتيجة لاتساع الهوة بين المجتمعين ولكي يتوفر المناخ الملائم للتنمية الريفية لابد من أن يشعر الريفيون بقدر من العدالة بينهم وبين سكان المدن من التجار و الصناع والموظفين........... .الخ

٣ **هياكل إدارية مناسبة :**لابد من تشكيل هياكل إدارية مناسبة تكون مسئولة على جميع المستويات المحلية و الإقليمية والقومية عن توجيه التنمية الريفية على أن تمثل هذه الهياكل كل من الحكومة والموظفين في كل مستوى من المستويات وتكون مسئولية هذه الهياكل توجيه التنمية الريفية توجيها تكامليا لصالح فئات الشعب

٤ **لا مركزية جادة:** يرتبط بتشكيل الهياكل الادارية قضية اخرى هامة هى قضية اعادة توزيع حق اصدار قرارات بانواعها بين المستويات المختلفة في المجتمع لصالح المجتمعات المحلية هو الضمان لقيام تنمية ريفية جادة ومتكاملة.

٥ **مشاركة شعبية على جميع المستويات:** ولكى نصل الى هذه اللون من التنمية الريفية الجادة لابد من المشاركة الشعبية من جميع الفئات مع ضمان وضوح الفئات الشعبية محدودة الدخل في بناء القوة بما يضمن لها حقها من خير المجتمع ويوفر لها فرصة توجيه التنمية لصالح الأغلبية.

٦ **العمل الفريقي :** يكاد يكون العمل الفريقي هو الأساس المتين الذى بنى عليه التنمية الريفية المتكاملة والمقصود بالعمل الفريقي هو اكتساب العاملين في التنمية الريفية مهارات العمل التعاوني سواء كان هذا أثناء وضع السياسات او التخطيط او البحوث او المتابعة او التقويم.

٧ **التدريب الفريقي:** لابد للعمل الفريقي من تدريب من نوع خاص يطلق عليه اسم **التدريب الفريقي في هذا النوع من التدريب يشجع العاملون من مختلف التخصصات على التعرف على تخصصات بعضهم البعض واكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة للتعاون عن طريق التمعن في العلاقات مع إتقان مناهج العمل الجماعي من خلال ممارسة الاجتماعات وحلقات الحوار وقيادة الجلسات....الخ.**

٨ **العلاقات العامة :** دأب المسئولين في اى مؤسسة من المؤسسات على اعتبار العلاقات العامة مسئولة عن الاجابه عن أسئلة المستفسرين عن أعمال المؤسسة وتسهيل مهمة المديرين في الترحال وتنظيم حفلات الاستقبال ..فاى دارس للعلاقات العامة يعلم ان مسؤولية العلاقات العامة تختلف عما ذكر فهى جهاز للربط بين اي مؤسسة والمجتمع الذى تتعامل معه عن طريق شرح إنجازات المؤسسات للمتعاملين ، توصيل رأى المجتمع فيما تقوم به المؤسسة للمسئولين ، بهذا المعنى تكون مسئولية هذا الجهاز مسئولية خطيرة للغاية فهو الجهاز الذي يؤلف بين الإنتاج السلعي او الخدمى من ناحية ورأى المستفيدين من ناحية أخرى.
وهذه هي أهم المتطلبات التى يجب التأكد قيامها للتأكد من صلاحية المناخ لحدوث تنمية ريفية متكاملة.

خصائص المجتمعات الريفية

وتبدو الصفات واضحة لكل إنسان فثقافة اهل المدن تختلف عن ثقافة أهل الريف، المدن اكبر إجمالا من القرى ، واكثر تعقيدا في البنية بينما القرى هى اصغر و ابسط بنيانا اما العلاقات الشخصية في المدن فضعيفة بينما هى أقوى في القرى حيث يلتفت الناس بعضهم الى بعض ، ويفتح كل صدره للأخر باهتمام فالدين مثلا في امه معينة قد يكون واحدا في المدينة والقرية وان يكن اهل القرية اكثر تدينا في الوقت نفسه ، وهناك نوع من الأخلاق الوطنية يشترك فبها ايضا اهل القرى والمدن على السواء ، وهناك اخلاق قومية كالكرم عند العرب و التمسك ببعض

وذلك لاسباب اقتصادية وبذلك فان الاختلاف والتباين يختلف من مجتمع لاخر ، وقد يكون في بعض المجتمعات ولكن هناك خصائص عامه تتميز بها غالبية المجتمعات الريفية وهى:

١. **حجم المجتمع:** فالمجتمع الريفي صغير نسبيا اذا قورن بالمجتمع الحضري(اقل من 20ألف نسمة) ، كما ان القرية في مساحتها وحجم مبانيها اصغر بكثير من المدينة.
٢. **السكان:** سكان المجتمع الريفي اقل عددا من سكان المجتمع الحضري كما ان الكثافة السكانية اقل منها في المدينة فمثلا كانت الكثافة في مدينة دمشق عام ١٩٨١ (١٠٥٩٣ فرد/كم ٢) يقابلها في محافظة ريف دمشق ٥١ فردا للعام نفسه.
٣. **المهنة :** العمل الزراعي هو الأساس الأول الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية وهو ركن مهم في الوجود الاجتماعي .
فالعائلة التي ينصرف أعضاؤها إلى العمل بمهمة ونشاط تعلو قيمتها وتحسن سمعتها ، القروي الذي يعمل بجد في الزراعة لايتاثر هذا بإنتاج عائلته و تضامنها الاقتصادي فحسب بل يأخذ مركزه الاجتماعي في العائلة ، ويعد انصرافه إلى العمل وإجادته له أحد القيم و المقاييس التي تحدد أبعادها الاجتماعية ويكون له شان في علاقاته العائلية وخاصة في الزواج . فالزراعة مهنة عائلية يشترك فيها جميع أفراد العائلة ، وهناك تقسيم للعمل في الزراعة ومنه تقسيم غير دقيق ويشترك فيه أفراد الأسرة جميعا وهذا الاشتراك في العمل الزراعي يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية .
٤. **وقت العمل و البطالة :** الزراعة مهنة يعرف عنها عدم انتظام ساعات العمل بها فهناك مواسم يعمل فيها المزارع ليلا ونهارا بينما توجد مواسم أخرى لا يزيد عمل المزارع فيها على وقت الإشراف على بعض العمليات البسيطة أو الانتظار دون العمل أما من ناحية البطالة الشائعة في العمل الزراعي فهي على نوعين :
-النوع الأول من البطالة: موسمية وهى الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعي بمعنى أن البطالة تكون في مواسم يقل أو ينعدم فيها العمل الزراعي
-النوع الثانى من البطالة :المقنعة او قد تسمى بالخفية وهى البطاله الشائعة في الريف وتعنى ان العمل الزراعي يقوم به عدد من العاملين اكثر مما يحتاجه العمل يحتاجه العمل وكان هناك هبوطا في الكفاية الانتاجية تصل الى درجة يطلق عليه اسم البطالة الخفية ، اما اذا نظرنا الى المجتمع الحضرى فالبطالة الشائعة فيه هي النوع العادى فإما ان يعمل العامل في المصنع او لا يعمل وان كانت هناك موسمية في بعض الصناعات كما في مصانع المياه الغازية التى يزيد فيها العمل في مواسم الصيف ويقل في مواسم الشتاء.
٥. **معرفة الفلاح ومهاراته وخبرته:** ان ساكن الريف يقوم بحكم مهنته بالحصول على معلومات وخبرات ومهارات عديدة تتصل بميادين شتى:

- فهو أولا يفهم خصائص أرضه وقد لا يفهمها المختصون إلا بشكل نظري نظري فالأرض الواحدة تختلف خصوصيتها من مسافة الى اخري.
- كما يفهم الفلاح خصائص الطبيعة فانواع الرياح من حيث شدها واتجاهها وانواع الامطار من حيث غزارتها وميعادها واثار الشمس ،القمر،الليل ،النهار كل ذلك معلوم لديه من تاثيرها في النبات والحيوان والإنسان وبشكل ادق في إقليمه ومنطقته التي يعيش فيها.
- الفلاح يفهم طباع الحيوان فقد يحدثك عن الحصان فتشعر بان عالم فنسي بطباع الخيل وكذلك يحدثك عن البقر والجمل والخروف والدجاج.
- الفلاح يعرف امراض النبات والحيوان ، كما انه يتقن علاج الكثير من الامراض.
- يعرف بعض الالات الزراعية ، يستخدم المحراث والمنجل ويجرى تصليح الادوات المعدنيه من لحم بالنار او شحذ بالفولاذ واليوم الفلاح رجل ميكانيكى وسائق ويعرف التعامل مع الكهرباء ويستثمرها على احسن وجه.
- يعرف الفلاح ادارة المسكن والعائلة فهو رجل اقتصادى يدخر ما ينبغى ادخاره ,ويعرف ما يجوز حرفه والفلاح اكثر اطمئنانا في حياته وابعد عن القلق.

٦. **الثقافة :** الريف جماعات اولية تتميز بالعلاقة الوطيدة بين افرادها اي بعلاقة الوجه للوجه والمجتمعات الريفية محددة في اتصلاتها وبذلك تتصف الثقافة الريفية بقدسيتها وبطء تغييرها وذلك لارتباطها بعقائد الناس وتقاليدهم ويقاوم اهل الريف اي تغيير في ثقافاتهم مقاومة قوية اذا ما قورنت بمقاومة افراد المجتمع الحضرى.

٧. **التدين :** ان طبيعة عمل سكان الريف تجعلهم اكثر قربا من الشعور بقوة الله سبحانه فتلك البذرة التى تتحول نبات والدورة الانتاجية تتحول الى خبرة وارتباط الانتاج بعوامل الطبيعه تجعل المزارع يشغر دائما اكثر من اى قائم بمهنة اخرى بحتجته الى مساندة الله في عمله وفي ضمان محصوله من التلف او الجفاف او الصقيع كل هذا جعل سكان الريف اكثر تدينا من سكان المدينة الذين تخفى عنهم المظاهر الحضاريه المادية إبداع الخالق سبحانه وتعالى في خلقه للطبيعه.

٨. **الضبط الاجتماعى :** ذكرنا سابقا ان المجتمعات الريفية هي تلك المجتمعات التى يعرف الكثير من الافراد بعضهم بعضا معرفة سخصية ولذا تسود فيها العلاقات الاجتماعيه الاولى القويه التى تتصف بوجود ضبط اجتماعى عال مثل في العادات والتقاليد والعرف السائد ان الجماعات في المجتمعات جماعات مغلقة يسودها الضبط الاجتماعى العرفى الصادر عن رقابة الناس بعضهم لبعض و الضبط الاجتماعى السائد في القرية قوي من النوع الداخلى او النوع الذي يعتمد على رقابة الفرد نفسه سلوكا وتصرفاته فان الضبط الاجتماعى غير الرسمى هو النوع القوى فى الريف.

٩. **التعاون المتبادل:** تمتاز الاسرة الريفية بالتعاون الجماعى في سبيل الرزق الجماعي والاب والام والاولاد يعملون كلهم معا واحيانا من دون تفريق في انواع العمل بل احيانا يجتمع الجد والحفيد كالند للند وراء المحراث او امام المجرفة و السكان يعاونون بعضهم تعاونا تلقائيا في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية واهالى القريه يتبادلون الالات ويستعيرونها من بعضهم كذلك في المناسبات مثل حلول ضيوف على الاسرة او في الأفراح في المأتم يتضح مدى التعاون الذي يشارك فيه الاهالى بعضهم في مشاركة الاسرة على الوفاء التزاماتها الاجتماعية في هذه المناسبات وبهذا التعاون يظهر التضامن العائلى و الاجتماعي في اجمل صورة في الريف.

١٠. **العصبية :** من اهم مظاهرها عادة الاخذ بالثار وذلك للحفاظ على هيبة العائلة ويعمل الفرد على ان يكون لاسم اسرته بين باقي الاسر في المجتمع السمعه الطيبه والاحترام اللائق ، ويظهر التعصب العائلي واضحا في مناسبات متعددة منها ما يحدث بين الاسرة الريفية من مشاحنات وانقسامات فالخلاف على اختيار مرشح العمديه او المرشحين لعضوية المجالس المحلية او الجمعيات التعاونية و الخيرية , وهذه الخلافات مرجعها التعصب العائلى وليس الصالح العام.

١١. **الامية :** تنتشر الامية في المجتمعات الريفية بشكل اكبر مما هو عليه في المدن ولاسيما لدى الاناث الريفيات.

وهذه هي اهم الخصائص التى من خلالها يمكن التعرف على المجتمع الريفي بشكل عام الا ان ما يجب ذكره هو ان بعض هذه الخصائص قد قلت اهميتها في الاونة الاخيرة في بعض الدول واصبح من العسير احيانا ملاحظتها وذلك للتداخل و التشابه ما بين المجتمعين الريفي والحضرى.

القواعد الاساسية للتنمية الريفية

تزخر ادبيات التنمية بقوائم متنوعة من مبادىء وقواعد عامة ينبغي الاخذ بها عند تنمية المجتمع الريفي وهي:

أولا : التغييرات المعنوية تفوق في أهميتها التغييرات المادية

اذ ان التغيير في اتجاهات الناس وميولهم يعد اكثر من مجرد تحقيق للنجاح المادى في المشروعات والبرامج المنفذه ,ومن ثم ينبغى التركيز على بعث الشعور بين ابناء المجتمع ان النهوض باوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سياتى فقط من خلال مشاركتهم الايجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي .واذكاء احساسهم بالمسئولية الاجتماعية حيال بيئتهم التى يعيشون فيها وارساء الثقة في نفوسهم بامكانياتهم وقدراتهم وطاقاتهم الكامنة غير المستفاد بها باعتبار ان ذلك كله هو المفتاح الحقيقي لنجاح التنمية واستمرارها على المدى الطويل ومن ثم ينبغى الانتظر الى مشروعات وبرامج التنمية التى يجرى تنفيذها

على انها اهدافا في حد ذاتها بل ان مدى "المشاركة الايجابية"من قبل ابناء المجتمع اتساعا وعمقا في تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه البرامج يجب ان يكون هو المقياس الجوهرى و الضرورى لمدى نجاح البرامج التنمويةوليس فقط كم ما حققته ماديا من زيادة مثلا في الانتاج او خفض في التكلفة او تحسين في مستوى الخدمه المقدمة.

ثانيا : الاعتماد على القيادة المحلية

ويقصد بالقادة المحليين صفوة أبناء المجتمع المحلى الريفي الذين يلقون التقدير و الاحترام والتوقير والمحبة من باقي أبناء المجتمع ويسعى إليهم الأهالي طلبا للرأي و المشورة والنصيحة وتلقى آراؤهم واحكامهم القبول الواسع باعتبارها متزنة وعادلة وعاقلة وحكيمة وناضجة ، ويعتبرهم الأهالي مثلا وقدوة جديرة بان تحتذي وتقلد في السلوك و التصرفات وفي طريقة التفكير ، ويتطلعون للتقرب منهم ونيل إعجابهم وتقديرهم .ويحاذرون من أن تكون تصرفاتهم موضع النقد أو الاستهجان من هؤلاء القادة فهم بذلك كله يحتلون مكانة عالية ومرتبة سامية رفعهم إليها أبناء المجتمع بناء على خصائص ومواصفات وخبرات يقدرونها ويبجلونها أولئك القادة هم أقوي المؤثرين في اتجاهات مواطني المجتمع المحلى والمفاتيح الطبيعية للنفاذ أليه والحصول على استجابته لما يطرح من تغييرات تأتي بها البرامج والمشروعات التنموية ,وقد يحتل بعض هؤلاء القادة مراكز محددة في منظمات اجتماعية رسمية قائمه في القرية مثل عضوية مجالس الحكم المحلى أو التعاونيات أو جمعيات التنمية أو قد يكون بعضهم خارج نطاق عضوية مثل هذه المجالس أو المواقع الرسمية .وهو ما يدفع إلى التأكيد على أن لا يكون المعيار الوحيد للتعرف على القادة المحليين هو مواقعهم الرسمية بل ينبغي إمعان النظر و الفحص الدقيق لظروف المجتمع المحلى وتراكيبه الاجتماعية كي يتم الكشف السليم عن القادة الحقيقيين المؤثرين في المجتمع سواء احتلوا مواقع رسمية محددة أم كانوا بعيدين عنها أن هذه القيادات الطبيعية للمجتمع المحلى لابد أن تكون هي القوة الأساسية للتنمية ، وينبغي أن يبذل الوقت و الجهد لاستثارة توجهاتهم الإيجابية لتبنى ما يطرح من برامج تنموية فان تبنيهم وقبولهم يمكن أن ينتقل أسرع ويسر إلى اتباعهم وأشياعهم في القرية والعكس بالعكس صحيح ,إذ أن تجاهل القادة الطبيعيين ومحاولة القفز فوقهم وادعاء العمل المباشر مع الجماهير العريضة صاحبة المصلحة أو الاقتصار على الرئاسات الرسمية وتناسي التراكيب الاجتماعية القائمة وتوزيعات القوة والتأثير فيها يخلق غالبا صعابا ومشاكل متنوعة تهدد فرص النجاح في البرامج والمشروعات التنموية.

ثالثا : زيادة الاعتماد على الشباب و التركيز على المرأة

فالشباب هم اكثر فئات المجتمع استعدادا لتقبل التغيير والتحمس له ,باعتبار انهم في مرحلة تغيير بيولوجى حكمى او مفروض بالطبيعه ,يمكن ان ينسق مع تغيير اخر في الثقافة الفردية والجماعية ويؤكد فرصة هذا التغيير الثقافى ان الشباب مرحلة سنية مبكرة نسبيا لم تثبت فيها قيم المجتمع وتقاليده واعرافه المتوازنة في وجدانهم مثل من يسبقونهم في العمر بالتالى فان القيم الجديدة لاتلقى في نفوسهم ذات المقاومة التى يمكن ان تلقاها لدى الاكبر سنا والذين اصبحت القيم الاجتماعية السائدة لديهم جزءا من مكونات التركيبة النفسية للفرد ,يتصدى دفاعا عن استقرارها ضد محاولات التغيير ولازالت مرحلة الشباب وبرائتها هي المرحله التى يتمثل فيها وبدرجة ظاهرة المثل العليا للحياة ,ويتطلع الشباب خلالها الى مستقبل طموح عريض بالامال مثل ان تطحنه الحياة الواقعية لمعاناتها وتعرض عملية التكيف و التنازل عن كثير من مثالياته وآماله وطموحاته الماضيه وبالتالى يصبح الشباب اكثر فئات تعضيد العملية التنموية وهم جيشها الحقيقي القادر على تحمل تضحياتها منطلق بنائهم لمستقبلهم من خلال هذه التنمية.

اما المراة فهى نصف المجتمع ومربية اجياله والمسئولة عن رعاية الاسرة فغالبا ما تعدّ قوة كامنة وساكنة في غالبية المجتمعات الريفية غير النامية ومن ثم يكون اطلاق اسارها واخراجها من عزلتها وتوظيفها في حركة التنمية مضاعفة لقوة المجتمع وتعبئته كجانب ضخم من قواه البشرية غير المستغلة بكفاءة .واستكمالا لفئه جوهرية يجب ان يشملها التغيير التنموي في المجتمع علاوة على ان استثارة جهود المراه التنموية يعني ان مفاهيم التنمية سوف تنتقل بطريقة غير مباشرة الى اجيال المجتمع التالية ومن ثم تصبح المشاركه المجتمعيه في التنمية جزءا من النسيج الثقافي لابناء القرية منذ طفولتهم المبكرة وهو ما يضمن لاثار التنمية الاستمرار على مدى زمنى ابعد من عمر البرامج التنموية ذاتها هذا بخلاف ان المراه الريفية غالبا ما تلعب دورا مستترا وغير معلن في القرارات الاسرية والجماعية وان ادعى المجتمع غير ذلك .وتؤثر بسلوكها وتصرفاتها في اسلوب و طريقة الاستفادة من الموارد المتاحة وايضا في كيفية التعامل مع مردودات التنمية وعوائدها و بالتالى تشكل فئة اجتماعية شديدة التاثير على التنمية من الضرورى عدم تجاهلها بل التركيز عليها كى تحقق التنمية اهدافها المامولة.

رابعا : تشجيع مساندة المنظمات الأهلية و العمل على تكامل أنشطتها

عندما يكتشف المجتمع المحلى نقصا معينا في أحد جوانب حياته العامة فانه يسعى إلى تنظيم أبنائه في سبيل سد هذا النقص إشباعا لاحتياجات يشعربها ومن ثم فان المنظمات الاجتماعية الأهلية الرسمية وغير الرسمية التي أوجدها أبناء المجتمع برغبتهم أولوها ثقتهم إنما تقوم بوظائف ومهام تعبر عن احتياجات حقيقية للمجتمع المحلى .ومن ثم فبرامج التنمية لابد وان تتضمن دعم ومساندة مثل هذه المنظمات ،وليس معارضتها او منافساتها بل يجب أن تسعى جهود التنمية إلى

الاستفادة من هذه المنظمات وتقسيم الأدوار الوظيفية فيما بينها منعا للازدواج والتكرار في العمل والخدمه أو التنافس الضار الذي يهدر إمكانيات وموارد المجتمع المحلى وهى محدودة بطبيعة الحال غير انه يجب الاهتمام بكشف العوامل الحقيقية التى أدت الى وجود كل منظمة على حدة إذ ان بعض المنظمات القائمة يمكن ان تكون قد نشأت عن ضغط او إغراء عوامل خارجية ولكنها لا تعبر عن حتياجات فعلية لابناء المجتمع المحلى او قد يكون البعض منها قد استنفذ الأغراض الأهلية التى قام من اجلها وتجاوزها المجتمع المحلى بالفعل وبرغم ذلك بقت المنظمة ككيان مفرغ المضمون في ان المنظمات الأهلية التى نقصدها هنا بالدعم والمساندة من برامج التنمية هى التى أوجدها المجتمع المحلى او يثق فيها وتؤدى له حدمه حقيقية ، ويشعر أبناء المجتمع المحلى بصدق حاجاتهم لاستمرارها.

خامسا :التخطيط الكفء لبرامج التنمية الريفية

ويتطلب هذا التخطيط الكفء اختيارا جيدا لطبيعة البرامج التنمويه بحيث يتحقق فيها نواحى مختلفة من اهمها:

١ **ان تكون البرامج متعددة الاغراض:** بحيث تعمل رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع بطريقة متوازنه. وكذلك النهوض المتوازن بنواحى الثقافة المادية وغير المادية في المجتمع وقدنا جيل الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية يؤدي غالبا الى سوء استخدام الزيادة المتحققه في الدخول لغير صالح الاسرة و المجتمع وبالتالى يهدد استمرارية نجاح التنمية.

٢ **ان تكون البرامج متعددة الاساليب :** ان سعى جهود التنمية للاستفادة القصوى من كافة الامكانيات المحلية بالمجتمع او تلك التى تاتى دعما له من مصادر خارجية يجب ان يتسق مع التباين والتنوع المتوقع في هذه الامكانيات، وبالتالى يجب ان يتضح تباين وتنوع مقابل في الطرق والاساليب و الوسائل التى ستعتمد عليها برامج التنمية علاوة على ان تداخل التنمية في القطاعات والفئات المتعددة في المجتمع المحلى يفرض ات تكون الاساليب متمايزة ومتنوعة بما يتلاءم مع طبيعة القطاعات والفئات الموجهه اليها البرامج التنموية.

ان توجه البرامج لخدمة جميع فئات المجتمع: فالمفهوم التكاملى للتنمية يؤكد على ان تنمية قطاع او قطاعات معينه من فئات المجتمع واهمال او تاجيل افادة القطاعات الاخرى يؤدى الى خلق اختلالات وفجوات اجتماعيه خطيرة علاوة على انه يذكى مشاعر الحسد والحقد بما يقرب من مرحلة انفجار صراع اجتماعى يضيع جهود التنمية واثارها. ومن ثم فانه -يجب على سبيل المثال -ان تسير برامج تعليم الكبار جنبا الى جنب مع تدعيم برامج التعليم الرسمى للصغار.

ان تساند البرامج الاقتصادية البرامج الاجتماعية تمويليا: ان البرامج الاقتصادية في مشروعات التنمية الريفية تتصف بان لها عائد يمكنها من

الاستمرار اعتمادا على الذات في حين ان البرامج الاجتماعية والثقافية والبيئية غالبا ما تكون محرومة من فرصة العوائد المالية لانشطتها ومن ثم لايمكنها الاعتماد على الذات في التمويل المستمر لهذه الانشطة من هنا فان التخطيط الكفء للتنمية ينبغي ان يسعى لايجاد علاقة تمويلية منظمة بين البرامج ذات العائد المالى كى تساند البرامج غير ذات العائد المالى بطبيعتها.

٥- **البداية القوية للبرامج:** وبرغم ان كفاءة التخطيط التنموى هو مطلب مستمر ودائم فى كافة البرامج وبالتالى فان البرامج امبكرة في بدايات جهود التنمية يجب ان تتوافر فيها عدة خصائص جوهرية من بينها:

- ان تستجيب بشكل مباشر لاحتياجات اساسية يشعر بها ابناء المجتمع المحلى وغالبا ما تتذكر مثل هذه الاحتياجات الاساسية في واحدا او اكثر من النواحى المتعلقه ب -:زيادة الدخل من خلال استغلال افضل للموارد المتاحه ، توفير المياه للشرب والرى والصرف الحقلى,التخلص من المخلفات الادمية ، توفير فرص العمل المستقر ، توفير الطرق ووسائل المواصلات والاتصال ، الخدمات الصحية ،الخدمات التعليميه.
- الا تتعارض مع التقاليد والعادات القائمة في المجتمع والتى يوجد اجماع على قبولها بين ابنائه حتى لو كانت هذه التقاليد والعادات غير مواتيه ومعوقه لاستمراريه التنمية على المدى الطويل.
- ان تحقق نتائج سريعه وملموسة وظاهرة بما يبعث الثقة في نفوس اهالى المجتمع بجدوى البرامج وفائدتها ويخفف من التشككات الطبيعية المتوقعة حول اى جديد او مستحدث.
- ان يتوافر لها المساعدات الفنية والامكانيات والتجهيزات الضروريه بحيث لا تتعثر فور البدء فيها او بعد ذلك بقليل مما يثير الشك لدى ابناء المجتمع في امكانية تغيير واقعهم الاجتماعى المحكوم بندرة الامكانيات والموارد.

٦- **المساندة الحكومية المتلائمه مع التغيير المستهدف:** فمع التركيز على الاهمية القصوى للمبادرة والاسهام والمشاركة من جانب المجتمع المحلى في جهود التنمية فان الاستشارة الخارجية والتشجيع والدعم والمساندة الفنية والمادية من خارج المجتمع المحلى تعد من الامور الضروريه في اية برامج تنموية خاصة في بدايتها المبكرة بما يحقق احدا تغيير في حالة التوازن المستقر الذى عليه المجتمع المراد تغييره والمصدر الاساسى لهذه المساندة الخارجيه هى الجهود الحكومية من خلال منظماتها المعنيه.

المراحل الاساسية لبرنامج التنمية الريفية

ان البرنامج التنموى الريفي الناجح ينبغي ان يشمل خمسة مراحل اساسية هي:

اولا : مرحلة الاستكشاف والتحليل

وتستهدف هذه المرحلة التعرف الدقيق على المجتمع المحلى المستهدف تنميته , ومن ثم فهى تشمل:

١ حصر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والخدمات و المنظمات القائمة بالقرية مثل:مساحات الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة، التركيب المحصولى،متوسط إنتاجية المحاصيل ، وحدات الإنتاج الحيواني والداجي ، الميكنة الزراعية ، المنوال الحيازى للأرض والماشيه والآلات الزراعية ، الخامات الطبيعية والبيئية المتوافرة ، والمنظمات الحكومية و الشعبية القائمة وما تؤديه من خدمات متنوعة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتمويلية والاتصالية والثقافية والترويحية والروحية والتنظيمية وادارة المجتمع المحلى، عدد السكان وتوزيعاتهم الجغرافية في الوحدات الريفية التابعة ,التراكيب السكانية النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية.

٢ التعرف على نسق القيم والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع وخاصة المؤثر منها في الاتجاهات نحو التنمية ومدى انتشارها النسبي بين أبناء المجتمع حسب فئاتهم النوعية والعمرية والاقتصاد يه والاجتماعية.

٣ التعرف على القيادات المحلية ذات النقل النسبي في بناء الاتصال وبناء القوة والنفوذ في القريه وديناميات العمل الجماعى والتاثير القيادى في توجيه الراى العام المحلى.

٤ التعرف على الخبرة الاجتماعية السابقة لدى اهالى القريه فيما يتعلق بانشطة التنمية وخاصة تلك التى تضمنت مشاركة شعبية من جانب ابناء المجتمع المحلى ، ويتضمن ذلك المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى سبق تنفيذها بالقريه سواء كانت قد توقفت عن العمل ام لازالت تعمل .وفي كلا النوعين ينبغي التعرف على الطاقة المستغلة لكل مشروع ، حجم التمويل ، مصادره ،القوى العاملة مدى حاجة القرية لاستمرار النشاط والتوسع فيه ،اهم المشاكل التى تعوق نموه او تحد من نشاطه او ادت الى تغييره ومن ثم نتيجة هذه المرحلة في رسم الخريطة الاقتصادية الاجتماعية للقرية وغالبا ما يشترك في القيام بهذه المرحله الخبراء المتخصصون من خارج المجتمع المحلى بالاضافة الى عدد محدود من ابنائه المستنيرين ثم يعكف الخبراء على تحليل المعلومات و البيانات التى تم الحصول عليها مستعنين بالتفسيرات التى يقدمها ابناء المجتمع ومن ثم تنتهى هذه المرحله وامام الخبراء صورة دقيقة مفصلة لحالة المجتمع

المحلي وتشخيصا لظروفه وتحديدا للمشاكل والفجوات والثغرات القائمة فيه.

ثانيا: مرحلة استثارة المجتمع

ويستهدف هذه المرحلة لفت انتباه المجتمع المحلى إلى الإمكانيات والموارد المتنوعة الموجودة فيه بالفعل والى أهمية إعادة توجيهها وتوظيفها كي تحقق للمجتمع أقصى فائدة ممكنة وكذلك لفت انتباه المجتمع إلى وجود نقص في اوجه حياته المختلفة وانه في الإمكان سد هذا النقص من خلال إعادة توجيه الموارد المتاحة وكذلك استثارة أبناء المجتمع المحلى إلى أهمية مشاركتهم الفعالة في علاج مشاكله بإسهامات متنوعة ، وتتضمن هذه المرحلة:

١ عرض ما توصلت إليه مرحلة الاستكشاف والتحليل على المجتمع وتعريف واعلام أبنائه بنتائجها وخاصة ما يتعلق بالإمكانيات والموارد المتاحة وغير المستغلة بكفاءة ومدى قدرتها على مواجهة نواحي النقص في بعض احتياجاتهم الأساسية.

٢ تذكير أبناء المجتمع بالخبرات الاجتماعية الناجحة التى سبق ان مروا بها وايضا الخبرات الاجتماعية الفاشلة والاسباب الموضوعية التى ادت الى مثل هذ النجاح او الفشل.

٣ تعريف ابناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية ناجحة مطبقة بالفعل في مجتمعات محلية اخرى داخلية وخارجي، مقاربه في ظروفها مع المجتمع المستهدف وتوضيح الطرق والاساليب التى اتبعتها هذه المجتمعات لتحقيق هذا النجاح. ومن الواجب ان يراعى الخبراء ان يبدا تنفيذ هذه المرحلة اولا باستثارة القيادات المحلية التى كشفت مرحلة الاستكشاف والتحليل عن قوتهم وتاثيرها في المجتمع المحلى ثم الانتقال استعانه بهؤلاء القادة الى استثارة القاعدة العريضة من ابناء القرية ، ويمكن في هذه المرحلة الاستعانه باساليب وطرق الاتصال بالافراد والجماعات ثم اخيرا الانتقال الى طرق الاتصال الجماهيرى في نطاق القرية كلها .ومن ثم تنتهى هذه المرحلة وهناك شعور عام لدى ابناء القرية انه فى الامكان تغيير واقعهم بما يحقق لهم مستوى معيشي افضل وان ذلك سيعتمد على اعادة تنظيم وتوجيه واستغلال مواردهم المتاحة وان الطريق الى ذلك سكون من خلال جهودهم الجماعية المنظمه .

٤

ثالثا: مرحلة التخطيط للتنمية

وتستهدف هذه المرحله وضع خطه للتنمية الريفية المتكامله تحقق تطلعات ابناء المجتمع المحلى في مستقبل افضل ,وغالبا ما يبدا اهالى القرية اثناء وبعد مرحلة الاستثارة اذا تمت بنجاح ,ويبدا في المطالبة بمواجهة احتياجاتهم ويشرعون في عرض افكار وحلول المساعدات من وجهة نظرهم وتتضمن مرحلة التخطيط:

١ عرض قائمة المشاكل والفجوات والثغرات التى كشفت عنها مرحة الاستكشاف والتحليل والتى تعكس بدرجة كبيرة وجهة نظر الخبراء وبعض القيادات المستنيرة التى شاركت فيها ,بحيث يكون واضحا امام المجتمع المحلى ان هذه القائمة هى مجرد افكار اولية لمناقشتها مع ابناء المجتمع، وان من حقهم تعديلها بالاضافة اوالحذف او التطوير بما يرونه اكثر اهمية وفقا للظروف المحلية وينبغي ان تنتهي مثل هذه المناقشات الى بلورة ترتيب متفق عليه لاولويات المشاكل والاحتياجلا المحلية التى سترسم البرامج لمواجهتها.

٢ تحديد طبيعة البرامج التنموية المقترحة وفقا لترتيب الاولويات الذى تم التوصل اليه وتوصيف اهدافها بدقة وتنظيم الانشطة التى تتضمنها وتتابعها الزمنى وتحديد الادوار المتنوعه المطلوب تاديتها والمعايير التى سيتم الاستناد اليها في البرامج والانشطة التنموية.

٣ دراسة الجدوى الفنيه والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل برنامج تنموى سيتم ادراجه في الخطة . ويعنى ذلك بالضرورة تحديد الموارد الماديه والبشرية التى ستوجه للبرنامج ومشروعاته واحتياجاته التمويلية والتدفقات النقدية الداخله اليه والخارجة منه والمنافع الاقتصاديه والاجتماعية والبيئية سواء في صوره السلبية او الايجابية وتحليل الحساسية للتيقن من فرص نجاح البرنامج ومشروعاته عند تغيير التقديرات والظروف.

٤ توزيع الادوار والمسئوليات في تنفيذ البرنامج التنموية التى يثبت جدواها على الافراد والمنظمات والهيئات في المجتمع المحلى والبرمجه الزمنية لهذه الادوار.

رابعا : مرحلة التنفيذ

وتستهدف هذه المرحلة تنفيذ البرامج والمشروعات التنمويه التى تضمنتها الخطة وفقا لبرمجتها الزمنية ومسئوليات ادوارها الموزعة على افراد وجهات مختلفة . ومن الطبيعي ان يتضمن ذلك المتابعه المستمره لهذا التنفيذ بما يكشف مبكرا على العقبات والمشاكل التى تواجه العمل ومن ثم يمكن السعى السريع اولا باول على ازالتها تحقيقا لانجاز الخطة وفقا لمعدلاتها المتوقعه ويرعى في هذه المرحلة الاستثاره المستمرة لمواطنى القرية والحفاظ على استمرارية قوة الدفع المتولدة لديهم نتيجة للمراحل السابقة وخاصة فيما يتعلق بالتفاعل الوثيق بين المنظمات والجهات والافراد الذين يتولون تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ,كما يجب ان تشمل هذه المرحلة اهتماما دائبا بتثبيت التغيير الايجابى ان يحدث في المجتمع رويدا رويدا اثناء تنفيذ المشروعات التنموية وخاصة فيما يتعلق بالميول والاتجاهات لدى ابناء المجتمع تجاه قضايا التغيير والمشاركة الشعبية في تحقيقه . ويجب ان ننضمن هذه المرحلة ايضا اعلاما مستمرا بكافة خطوات التنفيذ وما يتم تحقيقه من انجازات خطوة تلو خطوة بما يشرك اهالى المجتمع في الرقابه الشعبية بفاعلية ويجعلهم يحصون الايام لاستكمال كل خطوة وفقا للخطط والبرامج المعلن

عنها .مما يضيف ضغطا اجتماعيا قويا على الافراد والجهات المنوط بهم ادوار تنفيذية في المشروعات للالتزام بها ومرحلة التنفيذ غالبا ما تكون مجالا خصبا وثريا يفرض الكشف عن قيادات محلية جديدة تتصف بقدرات وامكانيات ومهارات متميزة ويبدع نجمها خلال المواقف الاجتماعية الجديدة التى تنشا مع تنفيذ المشروعات التنموية . وهى قيادات ينبغي الحفاظ عليها وتشجيعها لاستمرار عطائها القيادى خارج نطاق المشروع المحدود الذى ظهرت قدراتها خلاله وهو ما يساعد على توسيع قاعدة القيادة الاجتماعية ويعمق ديمقراطيتها ، وايضا بما يقلل من حدة تاثير التركيز القيادى المعروف في المجتمع الريفي.

خامسا : مرحلة التقويم

وهى تستهدف قياس حجم ما تم انجازه من اهداف موضوعه وفقا لخطة التنمية الريفية ، وبالتالى فهى واقعيا ليس مجرد مرحلة زمنية بل انها يجب ان تكون مواكبة لكل مرحلة من المراحل الاربعة السابقة . ومن خلالها يستطيع المجتمع المحلى ان يقيس وبقدر سلامة الجهود والاساليب التى تم اتباعها في كل مرحلة علاوة على اشتمال التقويم على القياس الاخير للنتائج النهائية لمرحلة التنفيذ بما يكشف عما تم تحقيقه بالفعل مقارنا بما كان نخططا له ومن الواجب ان يشمل التقويم الاتى:

١ التغيير الحادث خلال فترات تنفيذ المشروع والبرنامج ومتابعة هذا التغيير والتيقن من سلامة اتجاهه حسب المخطط له.
٢ قياس كفاءة اداء الاجهزة والهيئات والافراد الذين عهد اليهم بادوار تنفيذية محددة.
٣ قياس كفاءة الاساليب والوسائل التى تم اتباعها في التنفيذ.
٤ قياس مدى التكامل الذى تحقق فيما بين المشروعات وبرامج التنمية والعطاء الايجابى المتبادل فيما بينهما بما يحقق التنمية المتكاملة وليست القطاعية او الجزئية وتواصل التنميه مستقبليا وليس اقتصارها على الجيل الحاضر.
٥ قياس تحليل علاقات التكلفة بالعائد الاقتصادى الاجتماعى خلال التنفيذ ومقارنته بما كان متوقعا بحسب دراسات الجدوى التى تم اعدادها هى في المرحلة التخطيط.

معايير اختيار المشروعات الاقتصادية الريفية

ويكشف التنوع المشار اليه فيما بين الانشطة الاقتصادية التى يمكن ان تتضمنها برامج التنمية الريفية عن اهمية بلورة معايير يقوم عليها الاختيار بين انواع المشروعات بما يحقق اهداف التنمية الريفية:

١. **ان يكون النشاط معتمدا بدرجة اساسية على مكونات محلية**

وفي هذا المعيار فان الاولوية الاولى يجب ان تعطى للنشاط الاقتصادي الذى يقوم اساسا على مكونات وموارد متوفرة في البيئة المحلية للمجتمع الريفي المستهدف

للتنمية اي في نطاق القرية ذاتها وتوابعها موضوع التنمية ثم يتبعه في الاولوية النشاط المعتمد على مكونات متوافرة في الاقليم الذى تقع فيه هذه القريه ، ويليه النشاط القائم على مكونات من اقاليم مجاورة ،واخيرا ان تكون هذه المكونات متوفرة في اي بقعة من بقاع الوطن ولكن يبقى على الدوام افضلية للنشاط الاقتصادى المعتمد بدرجة اكبر من غيره على الموارد المحلية.

٢. **ان يكون النشاط الى زيادة كمية طبيعية في الانتاج**

وهو معيار جوهرى في الانشطة الاقتصاديه الريفية وخاصة الزراعية منها وفقا للظروف الراهنه للمجتمع المصرى والذى اصبح يعتمد بدرجة مخيفة على الخارج في اشباع النسبه الغالبه من احتياجاته الغذائيه ويتطلع الشعب الى ان يعود للقريه المصرية دورها الذى طالما لعبته في سد الاحتياجات الغذائية القومية من الانتاج المحلى. وهو ما ان يتحقق الا بالزيادة الكميه في الانتاج الزراعي وبخاصة في محاصيل الغذاء ، الامر الذى قد يتضح بصوره او باخرى في برامج تعميم التقاوى المحسنة . وترشيد التسميد والصرف الحقلى المغطى منه والمكشوف وما يقترن به من تطهير والزراعات المحمية، الى غير ذلك من برامج تحقق زيادة فعلية في حجم الانتاج في صورته الطبيعية.

٣. **ان يساعد النشاط على خفض متوسط تكلفة الوحدة الناتجة**

ومن ثم يساعد من جهة على ترشيد استغلال الموارد المتاحة ، ومن جهة اخرى يعمل على زيادة الدخل الصافي للمنتج دون رفع اسعار بيع الانتاج ، بما يخفف من اعباء التنمية على ابناء الوطن ككل ,ويحد من الاتجاهات التصاعدية للاسعار والتى يكتوى بنارها المستهلك والمنتج على حد سواء ،وهو ما قد يتضح بدرجة او باخرى في برامج التوريد التعاونى لمستلزمات الانتاج بعد شرائها باسعار الجملة وكذلك توفيرها بالقدر المناسب وفي الوقت الملائم للعملية الانتاجية. وبرامج التسويق التعاونى بما يحفظه في متوسطات تكلفة الخدمات التسويقية وعلى الاخص النقل والتخزين وكذلك برامج الميكنة الزراعية وتوفير قطع غيارها وورش صيانتها واصلاحها.

٤. **ان يساعد النشاط على زيادة القيمة المضافة للانتاج**

ووفقا لهذا المعيار فان الافضلية للنشاط الاقتصادى الذى يساعد على اضافة منافع اقتصادية الى الانتاج الريفي في صورته الاوليه او الخام وتحويله الى صورة جزئية في الاعداد او التجهيز او حتى الوصول به الى الصورة النهائية الجاهزة للاستهلاك النهائى ,وبالتالى يكسب الاقتصاد الريفي داخل القرية القيمة المضافة التى كانت تحصل عليها جهات اخرى خارج القرية القيمة المضافة التى كانت تحصل عليها جهات اخرى خارج القرية عند قيامها لهذه الانشطة التجهيزيه او التصنيعية وهو ما يزيد بشكل تلقائى الدخول الريفية عامة. ويضيف فرصا جديدة للعمل المنتج داخل القرية.

5. **ان يساعد في الاحلال محل واردات او يزيد فرص التصدير**

فلعل من اهم الظواهر غير الحميدة في الاقتصاد المصرى بصفة عامه زيادة الاعتماد على الخارج وبخاصة في مجال السلع الغذائية المحلية في اوسط الثمانينات . وعلى جانب اخر فان حاجة البلاد للعملية الاجنبية تتزايد باضطراد اما سداد للحلجات الاستهلاكية المستوردة او تغطية لقيمة مستلزمات الانتاج القادمة من الخارج وغيرهم من المتطلبات . الامر الذى يتبعه ضرورة تشجيع الصادرات الى اقصى حد علاجا لخلل ميزان المدفوعات ,وهو ما يدفع هذا المعيار الى بؤرة الاهتمام سعيا الى الاحلال محل واردات او تشجيع الصادرات.

6. **ان يحتاج الى قدر اقل من الاستثمارات**

وهو معيار طبيعيا يتسق مع حقيقة قائمة في الاقتصاد المصري تتعلق بضيق فرص التمويل المتاح للاستثمارات الجديدة وتنافس عدد كبير من لوحة النشاط الاقتصادى على هذه الفرص المحدودة ومن جهة اخرى فان انخفاض حجم الاستثمارات في نشاط معين يواكبه انخفاض او عدم التاكد والتى تتزايد بدرجة اكبر في المشروعات الصحيحة وهذا المعيار يساعد ايضا على اعطاء افضلية للانشطة التى تعتمد على موارد مالية ذاتية يقدمها اصحاب المشروعات تقدر على تغطية الاحتياجات الاستثمارية له وذلك بما يسبق الانشطة التى تلجا الى الافتراض لهذه الاحتياجات.

7. **ان يزيد النشاط من فرص العمل المتاحه**

ووفقا لهذا المعيار تعطى الافضلية للنشاط الاقتصادى الذى يتيح عددا اكبر من فرص العمل المنتجة وهو ما يساعد على امتصاص جانب من قوى العمل العاطلة او شبه العاطلة في المجتمع المحلى فلاشك ان ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة في المجتمع المصرى قد اصبحت مبعث قلق على كافة المستويات لما لها من انعكاسات سلبية في جوانب اقتصادية واجتماعية لا بل وسياسية ايضا .وهى امور تدفع الى اعطاء افضلية للانشطة الاقتصادية التى تعتمد بدرجة اكبر على تكثيف استخدام عنصر العمل البشرى وعلى الجانب الاخر ,فان تكلفة فرصة العمل في حالة استخدام مستوى تكنولوجى اقل تعقيدا ,ويتعمد أساسا على تكثيف استخدام عنصر العمل البشرى ستكون منخفضة خاصة في قطاع الزراعة والصناعات الحرفية والصغيرة ,مما يقلل من حجم الاستثمارات المطلوبة.

8. **ان يساعد النشاط على زيادة انتاجية عنصر العمل**

وفقا لهذا المعيار تعطى الافضلية للنشاط الاقتصادى الذى يتحقق منه انتاج اكبر للعامل الواحد من المشتغلين وهو معيار يستهدف الارتفاع بكفاءة عنصر العمل البشرى باعتباره محورا اساسيا من محاور التنمية الريفية المتكاملة ,ممايحقق خفضا فعليا فى متوسط تكلفة الانتاج ومن ثم رفعا حقيقيا لقيمة هذا الانتاج

9. **ان يساعد النشاط على حماية البيئة الريفية**

وهو معيار يعطى الافضلية للانشطة الاقتصادية التى تسهم في صيانة البيئة

والحفاظ عليها فوق الانشطة التى تعمل على تدهور البيئة وتوثها ,وقد تنبهت مصر مؤخرا لاهمية هذا المعيار في التفضيل بين الانشطة ,خاصة مع التدهور السريع فى ظروف البيئة المصرية .ولعل من ابرز شواهده انتشار تجريف الاراضى الزراعية والاعتداء على النيل وفروعه بالقاء المخلفات البشرية والصناعية

١٠.اتساع قاعدة المستفيدين مباشرة وخاصة محدودى الدخل من النشاط الاقتصادى المقترح

وهو معيار اقتصادى اجتماعى للتفاضل بين الانشطة التى يمكن ان تتضمنها مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ،ولقد عانى الريف المصرى عبر مراحل زمنية مختلفة من مشروعات وبرامج اقتصادية استنزفت جانبا كبيرا من الاستثمارات المتاحة .وجنت ثمرتها الطبقات العليا في المجتمع دون ان تترك سوى اثارا محدودة لصالح ابناء القاعدة العريضة الاكثر عددا و الاشد فقرا ، هذه القاعدة العريضة بكل المعايير الدينيه والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية هم الاحق والاولى بالرعاية والاهتمام ، والى يجب ان توجه الانشطة الاقتصادية التى تتبناها مشروعات التنمية الريفية المتكاملة لخدمتهمبالدرجة الاولى فعلاوة على ما حثت اليه الاديان السماوية والقيم الخلقية من تكافل اجتماعى ، فان استقرار النظام الاجتماعى والسياسي يوجب الاهتمام الشديد بتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع. وفتح الفرص الحقيقية امام الحراك الاجتماعى الراسي بمايسمح بانتقال ابناء الفئات الدنيا من خلال كدهم وعرقهم واجتهادهم الى مستويات اجتماعية اعلى الامر الذى يوفر اساسا راسخا للثقة في عدالة النظام الاجتماعى القائم.

١١.ان يتكامل النشاط عضويا مع باقي انشطة البرنامج الشامل للتنمية الريفي

وهو معيار تخطيطى شديد الاهمية للتفاضل بين الانشطة المرشحة للاختيار فيما بينها مادمنا بصدد احداث تنمية ريفية متكاملةوليست جزئية او قطاعية وفي اطار هذا التكامل المطلوب ، فان الافضلية ينبغي ان تعطى للنشاط الذى يحصل على كل او بعض مستلزماته ومتطلباته من ناتج نشاط او انشطة اخرى او يوفر من نواتجه كل او بعض احتياجات ومستلزمات نشاط او انشطة اخرى في برنامج التنمية الريفية المتكاملة ، ان نشاط اقتصاديا لزيادة الانتاج النباتى ، يمكن ان يتكامل عضويا مع نشاط اخر لتصنيع نواتجه الثانوية في شكل اعلاف ، وهو ما يتكامل مع نشاط ثالث لتربية الدواجن او الماشية الذى يتكامل مع نشاط رابع لجزر متطور ، ويتكامل بدوره مع نشاط خامس لتصنيع المخلفات الداجنة و الحيوانية يتكامل مع نشاط سادس لدبغ الجلود ، ويكملهم نشاط سابع لتصنيع الاحذية والمنتجات الجلدية ونشاط ثامن للتسويق المحلى او الاقليمى او التصديرى وجميع هذه الانشطة يمكن ان تتكامل مع انشطة البرامج الاجتماعية مثل : التدريب والتاهيل على انشطة البرامج الاجتماعية مثل التدريب والتاهيل على المهارات التى الانشطة الاقتصادية والتى تساندها بدورها بما تخصصه من جانب

من فوائدها المادية لتمويل البرامج والانشطة الاجتماعية ، ان مثل هذا التكامل العضوى بين انشطة وبرامج التنمية الريفية هو الذى يحقق بالفعل تنمية متكاملة وايس جزئية وقطاعية.

١٢. **ان يحقق النشاط عائدا اسرع واكبر على الاستثمارات الموظفه منه**
وهو المعيار الاقتصادى الذى غالبا ما يكون الوحيد الذى يعتد به القطاع الخاص الفردى وفي شكل شركات عند تقرير اقامة المشروع او النشاط الاقتصادى الذى يضع في استثماراته . وهو معيار يركز على عائد المخاطرة وصافي الربح المتوقع من توظيف الامور واستثمارها . ومع الاعتراف باهمية هذا المعيار باعتباره قياسا لكفاءة استخدام عنصر راس المال في النشاط الاقتصادى الواحد او الجزئى ، فان الاعتماد عليه منفردا في تقدير قيام النشاط يؤدى في حالات كثيرة الى تضحيات اقتصادية و اجتماعية كبيرة على المستوى القومى بل والمحلى ,بما ينفى هذه الكفاءة المحتمله في استخدام راس المال الامر الذى ينبغى معه ان يكون هذا المعيار واحدا من ضمن وفي اطار الحزمه المتكاملة من المعايير الاخرى التى سلف عرضها عند الاختيار بين الانشطة التى يمكن ان يتضمنها برنامج التنمية الريفية المتكاملة.

مشكلات المجتمع الريفي وعلاجها

عاش الفلاح لفترة طويله من الزمن عبدا للارض لايتمتع بحصيلة عرقه وجهده في ظل سخرة واحتلال واقطاع ,ولم يكن له اى حقوق او صوت مسموع يصل الى الحكومة مطالبا بتحسين معيشته او احوال قريته ولم يكن هناك بالتالى اى اهتمام من جانب الحكومه بتوفير اى نوع من الاصلاح او تقديم الخدمات لاهل الريف مماساعد على انتشار وتفشي الكثير من المشكلات و المعوقات التى جعلت مجتمع القرية يعيش في ظل مجموعه من المشكلات ,مازال يعانى من اثارها رغم الجهود المبذولة للارتفاع بمستوى الحياة في القرية وتقريب الفوارق بينها وبين المدينة
ويمكن تقسيم المشكلات الى:

١. مشكلات اقتصادية
٢. مشكلات اجتماعية
٣. مشكلات ثقافية
٤. مشكلات صحية
٥. مشكلات عمرانية

اولا : المشكلات الاقتصادية

١ **قلة الدخل:** ادى انخفاض الاجور والايجار المرتفع للارض والبطالة الموسمية الى قلة دخل الفلاح الى جانب عدم وجود مجالات اخرى للكسب غير الزراعه.

٢ **اثر البناء الاقطاعى في الريف :** والذى ادى الى تفتت الملكية التى يحوزها الفلاح الصغير وصغر المساحات التى يزرعها.
٣ **ندرة في راس المال:** فرأس المال الذى يملكه الفلاح يتكون من الارض والادوات والمواشي.
٤ **ضعف الانتاج :** وقد ادى ذلكالى التمسك اتباع طرائق الزراعة القديمه واستعمال الات وادوات بدائية.
٥ **الاعتماد على محاصيل معينه :** فالاعتماد على محصول واحد وبخاصه اذا كان من المحاصيل التصديرية يجعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربه في السوق العالمية وتتاثر اسعار المحاصيل والاسعار العالمية.
٦ **فرص العمل المحدود ونقص الحرف :** ويعود ذلك الى تزايد السكان بسرعة اكبر من زيادة الموارد للانتاج.
٧ **قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية و المنزلية :** ويرجع ذلك الى نقص التخطيط لانتاج الصناعات السير مع حاجة الاسواق وقلة المساعدات المالية التى تقدم لتطوير الصناعات الموجودة والحصول على المواد الخام وتسويق الانتاج.

ويتطلب علاج المشكلات الاقتصاديه الاهتمام بالنواحى التاليه:

- تخطيط السياسه الزراعية ووضع خطة سليمه للانتاج تمكن من توفر المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب وبالكميات المطلوبة والمواصفات المرغوبه.
- نشر الجمعيات التعاونية ودعم امكانياتها حتى تستطيع القيام بدورها في توفير البذور المحسنه والاسمدة والالات الزراعية الحديثه والمبيدات الحشرية وكذا في القيام بعمليات تسويق المحاصيل الزراعية وتقديم القروض في المواسم الزراعية المختلفة.
- تحسين الانتاج الزراعى بمساعدة الدراسة العلمية لانواع التربة وامدادها باحتياجاتها من المياه والاسمدة بالكميات المناسبه لكل محصول.
- توفير انتاج البذور المحسنه التى تعطى محصولا اكبر او صنفا اجود.
- دراسة مواعيد الزراعه المناسبه لكل محصول.
- الاهتمامات بالزراعات الكثيفة التى تحتاج الى ايد عاملة كثيرة و استخدام الميكنه الزراعية للتغلب على نقص اليد العاملة الزراعية.
- ادخال اصناف جديدة من الخضار والفاكهه والزهور واعدادها للتصدير.
- الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعى لاستيعاب الفائض من الايدى العاملة وخلق فرص عمل جديدة والاستفاده من تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية عند توفرها وبيعها او تصديرها مصنعه باعلى سعر.
- الاهتمام باعداد المحاصيل للتسويق وتعبئتها بطريقة سلميه وتسويقها في الوقت المناسب
- زراعة المحاصيل اللازمه لزيادة الانتاج الحيوانى .

- حماية الثروة الحيوانية من الاوبئه والامراض بالاهتمام بتحصينها ضد الامراض وتوفير العلاج البيطرى .
- نشر تربية السلالات و الانواع ذات الانتاج الوفير من الماشيه والدواجن .
- الاهتمام بعمليات الارشاد الزراعى وتوجيه المزارعين واقناعهم باتباع الاتجاهات الحديثه في الزراعه وتربية الحيوانات .
- نشر اساليب التجمع الزراعى للكميات الصغيرة لاتاحة الفرصه لممارسة العمليات والطرائق الزراعية الحديثه واستخدام الالات الزراعية الميكانيكية .
- الاهتمام بمشروعات الصناعات الريفية والمنزلية بدراسة توفر الخامات اللازمة لهل وتحديد انواع الصناعات التى ممكن ان تقوم عليها ، وكذا دراسة احتياجات السوق ومتطلباته ونشر مراكز التدريب على الصناعات .

ثانيا : المشكلات الاجتماعية

١ **العادات والتقاليد** : ولا يقصد بها العادات والتقاليد بصفه عامه ، فلكل مجتمع عاداته وتقاليده التى يتوارثها من جيل الى اخر ، وتعد جزءا من تراثه ثقافته ولكن هناك من التقاليد والعادات مايحد من التطور ويعد معوقا للتنميه ومنها:
- الاسراف في المناسبات كالافراح والمآتم .
- التمسك بالامثال الشعبية التى تشجع السلبية ، التواكل عن الحقوق والقاء العبء في الاصلاح على المجهودات الحكومية .
- الحساسية الشديدة والتمسك ببعض الامور التى قد تؤدى الى القطيعه بين الافراد والاسرة اوالقتل اخذا بالثار .

٢ سيطرة الاسرة وشدة المراقبةالاجتماعيه وانعدام التاثير المتبادل بين الافراد.

٣ سوء تفهم بعض تعاليم الدين وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم النسل وعدم الاقبال على وسائله او مقاومتها وكذا فيما يتصل بامور الزواج باكثر من واحدة او الزواج المبكر والطلاق .

٤ قلة الاقبال على العمل الجماعى المشترك لحل المشكلات العامه ، وقلة المنظمات التطويعيه والتنظيمات الشبابيه والنسائيه .

٥ التمسك بالقديم وعدم الاقبال على الطريقة الحديثة وقبول التغير والتجريب .

٦ الهجرة من الريف الى المدينة التى تفقد الريف باستمرار عناصر تجديده وتطوره .

٧ نقص وسائل الترفيه في الريف كعنصر فعال في عملية التنمية والنهوض بمستوى الاسرة .

ويتطلب علاج المشكلات الاجتماعية الاهتمام بالنواحى التالية:

- التوعية الاجتماعيه ونشر التقاليد الحميدة ومناهضة العادات والامثلة السلبية بما يقابلها من العادات المرغوبة ونشر الاتجاهات الايجابية التى تحض على العمل البناء .

- الارشاد الديني وتوضيح راى الدين الصحيح في المسائل الاجتماعيه ونشر اراء العلماء المتطورة في تفسير احكامه .
- دراسة المشكلات الاجتماعيه بالتمعن الذى يضمن الوصول الى دوافعها ومسوغاتها وعلاجها على ايدي اختصاصيين متفهمين لظروف القريه واوضاعها .
- اشراك القادة المحليين في حل مشكلات مجتمعهم ومؤالاتهم بالتدريب والتشجيع والمساعدة .
- حث اكبر عدد من القرويين على الاشتراك في العمل والاسهام في المشروعات المختلفة التى تعود عليهم وعلى قريتهم بالنفع.
- الاهتمام بنشر مراكز تنظيم الاسرة في الريف وبث التوعية بتنظيم النسل على اساس من الفهم لطبيعة الحياة الريفية وتفكير اهل الريف .
- نشر الانديه الريفية والساحات الرياضيه ، وتوجيه الريفين لقضاء وقت الفراغ فيما يفيد ويعود عليهم بالنفع مثل ,تكوين جمعيات للهوايات في الاندية وتشجيع الشباب على القيام بالانشطة المختلفة كتربية النحل ، الدواجن ,وزراعة الخضر وتكوين فرق التمثيل باقامة الحفلات الترفيهية في المناسبات المختلفه واقامة المباريات الرياضيه والاستفادة من تجميعات القرويين في هذه المناسبات في نشر المفاهيم الجديدة والتوعية .
- الاهتمام بتشجيع المراة الريفية على المشاركة الايجابية في النهوض بمجتمعها وذلك بالتعليم والتثقيف وتكوين الانديه واللجان النسائية والاهتمام بتنمية خبراتها وقدراتها في شئون الاسرة وتنشئة الاطفال وتربيتهم .

ثالثا : المشكلات الثقافية

١ الجهل وانتشار الاميه التى تقف حائلا امام وصول مبادىء المعرفه والعلوم والثقافة العامه الى الريفين .

٢ ضعف الالمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشكلاته .

٣ عدم معرفة الطرائق الصحيحة لاداء الاعمال المختلفة او انسبها واصحها لتحسين مستوى الحياة الريفية .

٤ عدم معرفة دور المؤسسات الموجودة بالقرية ، اذ ان نظام التعليم العام يخلق مواطنا يعرف القراءة والكتابة دون ان يتعلم ما يهم البيئة ويربطه بها ليعيش فيها كمزارع او صانع مثقف ، عدم ملاءمة المناهج المدرسية للحياة .

٥ الهجرة المستمرة للمتعلمين ، بعد ان اصبحوا غير قانعين بالحياة فيها .

٦ تسرب الاطفال من المدارس للعمل في الحقول او غيرها لمساعدة الاسرة اقتصاديا .

٧ عدم توفر المدرسين المدربين للتدريس في القرية .

٨ قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القريه مثل الجرائد والمجلات والكتب وبخاصة تلك التى تناسب مستوى التعليم في القرية او قدرات الذين محيت اميتهم .

ويتطلب علاج المشكلات الثقافية الاهتمام بالنواحى التالية:

- الاهتمام بتعليم الكبار ومحو اميتهم وتشجيع فتح فصول محو الاميه ومتابعة الملتحقين بها وترغيبهم في الانتظام بها ومنحهم الحوافز المناسبة .
- العناية بنشر المكتبات العامه وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفين وما يهمهم من انواع العلوم والمعرفة .
- العناية بالاذاعات والبرامج الموجهه الى الريفين في الاذاعه والتليفزيون ، وحث الريفين على الانتظام في مشاهدتها وسماعها .
- الاهتمام بالنشرات والمجلات والصحف المحلية التى تتناول ما يهم الريفين من موضوعات واخبار.
- اصدار مجلات مناسبة لثقافة الريفين ومستوى تعليمهم مكتوبة بلغة سهلة وبحروف كبيرة والعمل على نشرها وتشجيع قرائتها .
- تشجيعالمثقفين من ابناء القرية على اصدار مجلات الحائط وتعليقها في الاماكن التى يتردد عليها الريفيون .
- تكييف نظام التعليم في مدارس القرية بما يناسب البيئه وتعديل مناهجه بما يساعد على ايجاد شريحه مثقفه من الفلاحين والعمال .
- الاهتمام بتعليم المراة وتثقيفها بواسطة فصول محو الامية للسيدات ، النوادى، اللجان النسائية لما للمراة من دور اساسى في التنشئه السليمه للطفل .
- الاهتمام بتعليم الفتاه الريفية واتاحة الفرصه امامها للاستزاده من العلم ، فقد تكون مشجعا لبقاء ابناء القرية المتعلمين بها عندما يجدوا من بناتها الزوجه المتعلمه المناسبه .

رابعا : المشكلات الصحية

١ انتشار الامراض المتوطنه ووجود البرك والمستنقعات كمصدر لنشر الامراض مثل البلهارسيا ، الانكلستوما، الملاريا ، الدوسنتريا، التيفود ، التبول والتبرز في مجاري المياه مع استخدام مياهها في الشرب او في الاستحمام اوغسيل الخضر والملابس .

٢ وجود مواطن تكاثر الحشرات والقوارض الناقله للامراض كالذباب والباعوض والبراغيث والفئران مثل اكوام الاسباغ والفضلات الادمية والحيوانية في الطرقات و الحظائر والمنازل .

٣ قلة التهويه بالمساكن وامتلاؤها بالدخان الناتج عن الافران المنزلية ممايؤدى الى الاصابه بامراض سوء التهويه مثل السل وامراض التنفس والانفلونزا .

٤ الجهل بالأمراض المختلفة وطرق الوقاية منه وعدم الاهتمام والإقبال على التحصين ضد الاصابه به .

٥ قلة الوعي الصحي في الإسراع بالعرض على الطبيب عند الشعور بالمرض بدلا من الالتجاء إلى الوسائل العلاجية البدائية والوصفات البلدية .

٦ عدم الاهتمام بعزل امرضى المصابين بامراض معديه او الابلاغ عنهم مما يساعد على انتشار هذه الامراض واصابة لاسرة والجيران بها .

٧ سوء التغذيه واعتماد الفلاح في مأكله على وجبات غذائيه لا تفى بالاحتياجات اللازمه للجسم مما يجعله عرضه للاصابه بالامراض الناتجة عن نقص التغذيه او الفيتامينات .

٨ عدم الوعى الغذائي لدى الاسرة الريفية في معرفة القيمه الغذائية للماكولات المختلفة ,وتكوين الوجبات الغذائية وتنظيم حصول الجسم على احتياجاته الغذائية المختلفة .

٩ عدم توفر الخدمات الصحية والعيادات الطبية بالقرى او قلة الاطباء بها .

١٠ عدم توفر المراحيض الصحي بالمنازل .

١١ عدم توفر مصادر مياه الشرب النظيفه او حمايتها من التلوث في الخزانات والاوعية المنزلية .

١٢ عدم الاهتمام بالنظافه الشخصية .

١٣ عدم الاقبال على تنظيم النسل وكثرة الانجاب التى تؤدي الى ضعف صحة الام والاطفال ويزيد من مشكلة عدم كفاية الغذاء .

ويتطلب علاج المشكلات الصحية الاهتمام بالنواحى التالية:

- القضاء على مصادر انتشار الامراض مثل ردم البرك والمستنقعات او تحويلها الى مزارع سمكية
- حفظ وتخزين السماد بطريقة تمنع توالد الذباب و الحشرات
- التخلص من جثث الحيوانات النافقة والفضلات بصورة سليمة تمنع انتشار الامراض
- انتشار مراكز طبية والكشف عن اللحوم
- مقاومة الحشرات الناقلة للامراض بعملية الرش والالتعقيم للمنازل والطرق والبرك والمستنقعات
- تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعى بانواع الامراض المختلفه وطرائق الوقاية منها والعنايه ببرامج التعليم الصحى والصحه العامه بالمدارس والمساجد
- نشر المراحيض والحمامات بالمنازل والاماكن العامه
- العنايه بتحسين المنزل وايجاد فتحات للتهويه ونشر استخدام المواقد عديمة الدخان
- نشر الوعى الغذائى بين الريفين والتوعية بانواع الاغذيه والماكولات ومكونات الوجبات التى تعطى الجسم احتياجاته الغذائيه اللازمة والتوسه في زراعة الخضر والفاكهة والعنايه بطرق نظافتها وغلسها عند تناولها طازجة
- توفير الخدمات الصحية الضروريه للقرية ووسائل العلاج والتحصين ضد الامراض والادوية وكذا وسائل الاسعاف السريع والتطهير

خامسا : المشكلات العمرانية

١ عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بطريقة عشوائيه
٢ ضيق الطرق وعدم استقامتها مما يعوق حركة السير او التقل داخل القرية
٣ عدم توفر الكهرباء سواء للاناره في الطرق والمساكن او كمصدر للقوى المحركة
٤ تلاحق المنازل وعدم توفر الاحتياجات المعيشيه والصحيه بها ووجود الحظيره داخلها وتخزين الاحطاب على سطحها
٥ الافتقار الى مياه الشرب النقيه ومياه اطفاء الحرائق
٦ عدم توفر المساكن للموظفين او العاملين بمرافق الخدمات المختلفه من غير اهل القرية
٧ عدم وجود طرق ممهده الى القرى تربطها بالطرق الرئيسية
٨ رداءة المواصلات ووسائل الاتصال بين القرى وبعضها او بينها وبين المدن

ويتطلب علاج المشكلات العمرانية الاهتمام بالنواحى التالية:

- اعادة تخطيط وبناء القرية سواء كان ذلك باعادة تخطيط القريه في موقعها الاصلي او في ارض مجاورة
- دراسة الموقع الحالى للقريه والتوجيه لقيام المنشآت وتشجيع البناء في الاتجاه المناسب للتوسع على اسس صحية وعمرانية جديدة ، يراعى فيها اتساع الطرق وسهولة دخول السيارات وخروجها
- تشجيع الجهود الذاتيه لاعادة المساكن ، وتوفير التصميمات التى تفى باحتياجات الاسرة الريفية كمسكن صحى تتوافر فيه الراحه الجسميه ، النفسية واماكن ايواء الماشيه والدواجن وخزن المحاصيل وادوات اعداد الخبز والطعام وغسل الملابس وقضاء الحاجه والاستحمام
- تشجيع انشاء الجمعيات التعاونيه للاسكان وامداد الراغبين في البناء بالقروض والمساعدات ومواد البناء ولوازمه باسعار معتدلة
- تزويد القرى بمصادر مياه الشرب النقيه ومد مواسير المياه الى اجزاء القرية المختلفه والمنازل لتكون في متناول الجميع
- توفير الكهرباء لاضاءة طرقات والمحال العامه وما يتبعها من توفير الوسائل المنزلية والترفيهيه الحديثه وكذا القوى المحركه للالات الزراعيه والصناعيه
- تشجيع اهالى القريه وحثهم على الاهتمام بطرقات القريه وتوسيعها والاعتناء بمداخلها بجهودهم الذاتيه وتقديم المساعدات الفنية والمادية لهم
- انشاء الطرق اللازمة لتربط القرى ببعضها وبالمركز الاداري
- توفير وسائل المواصلات المنتظمه وانشاء المحطات في نقط ثابته

دور برامج الإعلام في التنمية الريفية

يقصد بالاعلام نقل وتوصيل المعلومات والافكار والاراء الى الجماهير العريضة بصورة جماعية ومن ثم فالاعلام هو احد مكونات بناء الاتصال في المجتمع .

أهمية الاعلام في التنمية:

ومع إنفجار ثورة الاتصال ظهرت تطورات تكنولوجية هائله وسريعه، حيث اصبح العالم بها ومعها اشبه بقرية صغيرة تتزامن اصداء ما يحدث في بقعه معينه منه الى باقي انحاء الدنيا في وقت محدود ,وكفاءة عالية، وبرزت الاهميه الكبرى لوسائل الاعلام ليس فقط في توصيل المعلومات بل ايضا الافكار وتاكيدها ، والاسرع في تبنيها ، ولان التنمية تغيرات غرضيه تتطلب تبنيا لاتجاهات وافكار مواتية لها فان دور الاعلام في التنمية اصبح جليا وهاما بل اصبح الاعلام مكونا عضويا في عملية التنمية ولعل اعظم الادوار الراهنه للاعلام هو سعيه للقضاء على العزله الاجتماعية التى كانت تعانى منها المناطق الريفية المتباعدة وامتناثرة والتى تفصل بينها وبين مراكز السلطة ووضع القرار مسافات مكانيه ومساحات زمنية لاتيسر الاتصال بالسرعه والدقه التى اصبح عليها الوضع اليوم .

تخطيط الاعلام التنموى

غير ان ادوات الاعلام _مثلها في ذلك اى ابتكارات واختراعات صنعها الانسان يمكن ان تكون عاملا هاما في التقدم والرقى اذا ما احسن استخدامها وايضا يمكن ان تصبح سلاحا يثار للهدم والتقويض اذاما اسيء استخدام هذا الاستخدام هو ما يطرح على الفور قضية تخطيط الاعلام او بمعنى ادق رسم سياسته وتحديداهدافه وبلورة اساليبه ومع الاخذ في الاعتبار اختلاف المستوى الذى يعمل فيه الاعلام التنموي القومى والاقليمى والمحلى فان هناك مجموعه من المحددات يجب ام يكون تخطيط الاعلام التنموى في اطارها داخل حدودها بشكل عام وهى:

١ ان للاعلام وظيفة اجتماعيه معينة ومن ثم فان توجهه العام وما يحمله من رسائل يجب ان يكون في اطار ما يؤمن به المجتمع ويقبله وبالتالى فانه ينبغي ان يكون موجها من داخل المجتمع ولصالحه وليس موجها من خارج المجتمع اوضد مصالحه .

٢ ان الاعلام هو حلقة الوصل والتواصل بين ابناء المجتمع بصفه عامه من خلال ما ينقله من معلومات وانباء وافكار واراء ومن ثم فينبغي ان يكون متاحا لكافة فئات المجتمع وفقا لفرص متكافئه ، بحيث لا تسيطر عليه فئة معينه توجهه لمصلحة قراها دون غيرها .

٣ ان تعبير الاعلام عن حركة المجتمع واتجاهاته يجب الا يختزل ليقف فقط عند حد التعبير عن رؤية الاعلاميين او حراس البوابات الاعلامية القائمين على الانتاج الاعلامى لما يجرى في المجتمع من وجهة نظرهم وهو ما يكشف الفرق الكبير بين حرية الاعلام وحرية الاعلاميين ، اما اولى مراحل التخطيط للاعلام التنموي فيجب ان تكون الاستقرار على استراتيجية التنمية الريفية في مصر اولا وقبل كل

شيء فانها تحدد تلقائيا المعالم الرئيسية لتخطيط الدور التنموي للاعلام وهو يتضمن النواحى التالية:

- تاكيد وتكريس القيم الاجتماعية الساندة المواتيه للتنمية وتغيير واستبدال القيم والمفاهيم الاجتماعية غير المواتية وليس من مهمة الاعلام والاعلاميين تحديد وتقرير ماهية القيم المطلوب تاكيدها او تلك المطلوب استبعادها من البناء الاجتماعى بل هى مهمة السلطة الاجتماعية المنوط بها وضع استراتيجية التنمية وخططها العام .
- تاكيد فاعلية المشاركه الاجتماعيه في التنميه وبوجه خاص استثارة الشعور بالمسئولية الفرديه والجماعيه تجاه المجتمع واتاحة الفرص المتكافئه للمشاركه بالراي والفكر .
- طرح وابراز نماذج التفكير الناضج والسلوك الايجابي الفردى والجمعى الذى يساعد على دفع جهود التنمية وتخطي عقباتها وبلوغ اهدافه .
- الاسهام في بناء التوقعات المستقبليه لابناء المجتمع في اطار استراتيجيه التنميه وفي نفس الوقت اطلاق مدى التطلعات والطموحات التى تذكى ديناميكية التغيير التنموى ولا تقف به عند حدود متواضعه .
- سهولة تدفق وانسياب المعلومات وانتقال الاراء والافكار فيما بين ابناء المجتمع كافة وفيما بين السلطة الاجتماعية والمواطنين خاصة ، فالاعلام حلقة الوصل والتواصل الدائم بين كل ابناء الوطن وفئاته وجماعاته على اختلاف الوانها وتوجهاتها ومصالحها .
- اكساب مواطنى المجتمع معارف شبه منظمه وسليمه تتصل بنواحى ومجالات التنميه المختلفه .
- تدعيم النظام الترويجي لابناء المجتمع بما يساعد على تحقيق التوترات المستمرة التى تحفل بها عملية التنميه ومصالحها ومشاكلها ويساعد على ان يجدد المواطنين حيوتهم ونشاطهم ان النقاط سالفة الذكر توضع المعالم الرئيسية للدور الاعلامى العام وفق استرتيجية التنميه .

دور البرامج الاجتماعية في التنميه الريفية

يقصد بالبرامج الاجتماعيه في التنميه الريفية مجموعه الانشطة التى يساعد تنفيذها على تحسين خصائص ابناء المجتمع ورفع مستوى الوعى العام فيه وتعميق شعورهم بالمسئوليه الفرديه والجماعيه عن تغييره ودفعهم الى التطلع

المستمر لمستويات ارفع للحياه ويؤدي الاتساع في البرامج الاجتماعية الى ضرورة الاهتمام بالمعايير التيءيمكن على اساسها اختيار برنامج اجتماعى معين كى تتضمنه الخطه المحلية للتنميه الريفيه.

ويمكن التمييز بين مجموعتين من هذه المعايير الاولى : تتعلق بمحور الاهداف التى يسعى البرنامج لتحقيقها الثانيه : تتعلق بمحور الاساليب والوسائل التى يستخدمها البرنامج لتحقيق اهدافه وفي داخل كل مجموعه فانه ينبغي النظر الى المعايير التى تضمها باعتبارها حزمه متكامله يفضل ان يحقق البرنامج اعلى مستوى في كل منها او في اغلبهاوهى تتضمن ما يلي:

اولا: مجموعة المعايير المتعلقه بالاهداف

ثانيا : مجموعة المعايير المتعلقه بالاساليب

اولا : مجموعة المعايير المتعلقه بالاهداف

١ **ان يستهدف البرنامج تحسين مستوى الحياة الاجتماعيه الريفية في جانب او اكثر من جوانبها العملية المتصله بالخصائص الشخصيه والاجتماعيه لابناء المجتمع الريفي** ، وبالطبع فان معيار التحسين هو الارتقاء والارتفاع عن المستوى السائد في المجتمع قبل بدء البرنامج بدرجه ملموسه او محسوسه وصفه"العملية" للجانب الذى يهتم به البرنامج تعنى وجود اطار تطبيقى مادى ،واقعى وليس مجرد احاديث وكلمات للتشجيع واثارة الحماس كما انها تشير ايضا الى تحقيق الاهداف عن زمن معين وفق تتابع ظاهر ووضح ومن ثم فان البرنامج يتحدد مجراه في اطار جانب او اكثر من الجوانب العملية في القريه مثل التعليم او الصحه او الرعايه الاجتماعية او التدريب او الترويح ..الخ مركزا على تحقيق تغييرات فعلية في الجانب الذى تم اختياره .

ان تلبى اهداف البرنامج احتياجات حقيقية ومصالح فعلية للمجتمع المحلى ، والمقصود بالاحتياجات هو النقص او الفرق بين المستوى السائد في خاصيه اجتماعيه معينه وبين مستوى مامول لهذه الخاصيه غالبا ما يعرف ويتحدد من خلال جزء التنميه والقيادات المتنيرة في المجتمع المحلى.

ان يفتح البرنامج الفرص امام موجات متتالية من التغيير ، حقا ان المطلوب من البرنامج الاجتماعى المختار ان يدفع او يرتقي بشكل عملي بجانب محدد من جوانب الحياه الاجتماعيه الريفية غير انه مطالب في الوقت نفسه كبرنامج تنموي ان يفسح الطريق ويمهده امام احتمالات وفرص تغييرات متتابعه مستمره سواء في ذات الجانب الذى اختص به او غيره من جوانب الحياه الاجتماعية الريفية ، ان البرنامج الاجتماعى الذى يستحق ان يكون ضمن خطة التنمية الريفية المتكاملة ينبغي عليه ان يسعى الى رفع طموحات ابناء المجتمع المحلى ويسلحهم في نفس الوقت بالمهارات والقدرات التى تتيح لهم ترجمة امالهم من مجرد امانى واحلام لاى واقع حسى وملموس ، وكذلك ان يسعى كى يكسبهم الثقه بالنفس فبمقدورهم تغيير الواقع السائد اذا ما عقدوا العزم واخلصوا العمل وبذلوا الجهد ، وان الحياه

سمتها الاساسية هى الحركة والتغير بعكس الموت وسمته الاساسية هى الجمود والثبات والسكون وان في داخل الانسان قوة عظمى خلاقه مبتكره اودعها الله في عقله وميزه بها عن سائر المخلوقات كى يستثمرها ويستغلها ويفيد بها ابداعا وفكرا متجددا باستمرار.

٤ **ان يسعى البرنامج لبلورة بناء قيمى جديد للمجتمع مواتي لتنمية ،** فالقيم تشكل القاعدة الاستراتيجيه للمجتمع ومنها تنطلق اهدافه وفي اطارها تتحدد اساليب العمل وفي ضوئها تبنى الاحكام والمعايير لقبول المجتمع او رفضه لانشطة الافراد والجماعات داخله ، وفي كثير من الاحيان فان بناء القيم في المجتمع قد يلعب دورا سلبيا مثبطا للتنمية ولكى تتاح فرصه حقيقية للتنمية فمن الضرورى ان تسعى برامجها الى بلورة بناء قيمي جديد مشجع ومواتي للتنمية وهذا البناء الجديد يعتمد على محورين اساسين الاول: الحفاظ على القيم الاجتماعيه الايجابيه او المواتية للتنمية ، اما الثاني : تغير القيم الاجتماعيه السلبيه او المثبطه للتنمية .

٥ **ان يوجه البرنامج منافعه الاساسية للقاعدة الاجتماعية العريضه ،** فمن المنطقي ان يسعى البرنامج الاجتماعي التنموي كى تنتفع بنواتجه وبصورة اساسية وفي المرتبة الاولى القاعدة السفلية العريضة في المجتمع تلك التى تتصف بانها الاكثر عددا والاشد فقرا وغالبية المجتمعات الناميه تتسم بسوء توزيع الدخل والثورة الاجتماعية حيث تتركز حيازتها وتدفق عوائدهم لصالح الاقليه التى تحتل قمة الهرم الاجتماعي في حين تتدنى - والى درجة الكفاف احيانا – الانصبه والعوائد التى تناولها الكثرة الغالبه في قاعدة الهرم ، ان تلك القاعدة الكبيرة الفقيرة هى اشد فئات المجتمع حاجه الى جهود التنمية كى تساعدها على النجاه من الهوة التى تفصلها عن الفئات الاعلى المتخمه نسبيا .. ولاشك ان الفقر الاقتصادى الذى تعيش فيه هذه الفئة القاعدية يحد كثيرا من فرصتها في الحصول على المنافع الاجتماعية العامه كالتعليم والصحه والرعاية الاجتماعية والترويح والاعلام ، ومن ناحيه اخرى فان توجه البرامج التنموية نحو الفقراء يقلل من حدة الصراعات الاجتماعية والتنابذ والحسد الاجتماعى الذى يضفي على المجتمع حاله مستمرة من القلق وعدم الامان والاطمئنان بمايشكل مناخا اجتماعيا غير موات للتنمية .

ثانيا : مجموعة المعايير المتعلقة بالاساليب

١ **ان يعتمد البرنامج على المشاركة الشعبيه ،** فالبرنامج الاجتماعى التنموي يجب ان يزيد باستمرار فرص المشاركه الشعبيه المستنيره في تفريد شئون المجتمع ، فالمشاركه هى الركيزة الثانيه لاى عمل تنموي الى جانب التقدم ، وبدون هذه المشاركه يفقد العمل التنموى جوهريته وفاعليته ومن المنطقى ان يسعى البرنامج التنموي الى اتاحة اوسع الفرص امام المشاركه الشعبيه في كافة مراحل التنمية بدءا من مرحلة التفكير في الانشطة او تخطيطها مرورا بتنفيذها ثم تقييمها سواء كانت هذه المشاركه لمجرد الراى والفكر والمشورة او امتدت لتشمل الاسهام بالعمل البشري والاموال والموارد العينية ، ومن هذه الزاويه يمكن النظر الى اى برنامج على

محورين : أحدهما من داخل البرنامج والاخر : من خارجه ويشير المحور الداخلى للبرنامج الى ضرورة وجود مشاركه شعبيه واعيه اثناء بناء البرنامج وتنفيذه فالمستهدفين بالبرنامج يجب ان يشاركوا الى جانب الخبراء والقادة في وضع اسس واساليب تنفيذه وان يتحمل الخبراء الجانب الاكبر من اعباء هذا التنفيذ وايضا يشاركون في جانب من تقييمه ، اما المحور الخارجى للبرنامج فيشير الى ان نواتجه ومخرجاته ينبغي ان تساعد على استثارة الرغبه في المشاركه في البرامج والانشطه الاخرى التى تتضمنها خطة التنمية الريفية المتكاملة ، ويجب ان تتوقع من البرنامج الاجتماعى التنموي الناجح ان تكون من نواتجه صقل القدرات والمهارات الاجتماعية لدى ابناء المجتمع كى تكون مشاركتهم الاجتماعية في برامج تالية ، مستنيرة ، واعية لحيوية ادوارها واهمية مسئولياتها نحو تغير المجتمع.

ان يعتمد البرنامج بدرجة اساسية على الموارد المحلية ، ويقصد بالموارد المحلية ما يمكن ان يكون متاحا في المجتمع المحلى في شكل مبانى وتجهيزات ومعدات وخامات واموال ايضا عماله بشريه وخبرة فنية ، وكذلك مؤسسات او منظمات قائمه وكل مجتمع محلى مهما تضاءل حظه من الثروه والغنى فان لديه موارد وامكانيات قد تبدو محددة في ضوء استعمالاتها الراهنه غير ان عادة توجيهها وتوظيفها ممكن ان يحرر قدرا منها تخصيصا لاستعمالات وانشطة جديدة مما يعد اضافه عمليه لهذه الموارد ورفعا لكفاءة استخدامها ، ان تشغيل فصول المدرسه الريفية في فترة المساء كفصول لمحو الامية او استغلال مضيفة القريه كقاعه للاجتماعات العامه لمختلف المنظمات الشعبية في القريه والاستفاده من فناء الوحدة الصحية لعقد ندوات التوعيه للسيدات المترددات عليها والاستفادة بالمتعلمين في التخصصات المتنوعة المتوافرين في القريه كموجهين فنين في البرامج المختلفه التى تدخل في نطاق خبراتهم ، كل ذلك بمثابة امثلة للاستفادة بموارد محلية متاحة بالفعل في المجتمع الريفي في تنفيذ برامج التنميه وانشطتها .

ان يعتمد البرنامج على المنهج التكاملى ، ان هذا الاعتماد يعنى انه كلما وجدت تهيات فرصه لتكامل البرنامج مع برامج اخرى في خطة التنمية الريفية يجب اغتنامها ، ايضا كلما لاحت فرصه التكامل منظمه مع منظمات اخرى في القرية يجب التمسك بها من خلال البرنامج ، وبمعنى اخر فان البرنامج يعتبر التكامل الوظيفي والبنائى اسلوبا ومنهاجا في نشاطه وبتكراره واستمراره يصبح التكامل هو سمه في مختلف الاعمال والجهود التنموية في القريه فمن الناحيه الوظيفية يجب ان يسعى البرنامج الى ايجاد تكامل عضوي بينه وبين انشطه اخرى اجتماعية او اقتصادية في اطار خطة التنمية الريفية المحلية وهو ما يؤدي الى ان تكون البرامج متسانده وظيفيا وليست مجرد جزء من الانشطه المتباعده المنعزله.

ان يقدم البرنامج افضل خدمه باقل تكلفة ، فبالرغم اننا نركز الاهتمام على البرامج الاجتماعية فان معيار كفاءة توظيف الاموال المنفقة على البرنامج الاجتماعى مقاسا بتقديم افضل خدمه باقل تكلفه يجب ان تكون دوما في حسبان مخططى ومنفذى

ومقومى البرنامج حتى لا يمثل البرنامج اهدار للثروه الاجتماعية ، غير اننا يجب ان نحتاط من الاتجاه الذى قد يتبناه البعض بضغط الانفاق في الانشطه الاجتماعية الى حدود دنيا بدعوى انها انشطه غير ذات عائد مالى ومن ثم يؤثر ذلك بشدة على نوعية الخدمه المقدمه ومدى ملاءمتها للاحتياجات المحلية من ناحية اخرى فان تحقيق كفاءة الانفاق يتطلب محاولة الاستفادة بالمورد الواحد في اكثر من نشاط داخل البرنامج الواحد او في اكثر من برنامج مثل المقاعد والمكاتب والمناضد والمعنيات السمعيه والبصريه والملاعب والمكتبات واعادة تشغيل خامات التدريب والاستعانه بنماذج جاهزه من المتاح في بيوت القريه او منظماتها تلك بعض الامثله التى ممكن ان تساعد في خفض متوسط تكلفة الخدمه في البرنامج الاجتماعى دون تقصير او خفض في مستوى الخدمه من الاحتياجات المطلوبه وهى امور تتطلب بصفه عامه مهارة اداريه في توجيه الموارد واستخدامها .

دور المراة في تنمية المجتمع الريفي

ان المراة في اى مجتمع هى نصف هذا المجتمع ، وسواء رغب المجتمع او لم يشأ فليس بمقدوره اهمالها او التغاضي عن وزنها وتاثيرها ، فللمراة ادوارها التىتنفرد بها بحكم الطبيعة وايضا ادوارها التى تشارك فيها الرجل من اجل استمرار المجتمع وتقدمه ورفاهيته وهو الامر الذى جعل من المنطقي ان تكون (مكانة المراة في المجتمع) من ضمن المؤشرات الهامه للتنمية ، فالمجتمع الذى لا يعطي المراة حق قدرها ويقيد طاقاتها وامكانياتها يفقد نصف موارده البشريه الراهنه بل الاهم يرضى لنفسه ان تكون كل قواه البشريه المستقبليه في يد قوة غير مقدره وغير معترف بها ، وبالتالى يصنف باطمئنان ضمن المجتمعات المختلفة.

الادوار الهامه للمراة الريفية

وتلعب المراة في المجتمع الريفي ادوارا رئيسيه شديدة التاثير على فرص التنمية ولعل من اهمها:

- المرأة هي قوة الإنسان الرئيسية
- المرأة لها الدور الاكبر في التنشئه الاجتماعية
- المرأة المسئولة الاساسيه عن الاستهلاك العائلي
- المرأة قوة إنتاجية متنامية
- المرأة قوة اجتماعية مستترة

١. **المراة هى قوة الانسان الرئيسية**

حقا ان الانجاب وظيفه بيولوجية للمراة اهلتها لها الطبيعه ، وبالتالى فالمراة لها الدور الاعظم في حفظ النوع واستمرار الجنس البشرى فهى المصنع الحقيقي المنتج للكائنات البشرية ممايضفي على المراة قوة طبيعيه لا مجال لانكارها .

٢. **المراة لها الدور الاكبر في التنشئه الاجتماعية**

لا يتوقف دور المراة الطبيعي عند مجرد انجاب كائن بشري حي، بل انه يمتد تلقائيا لفترة رعايته وفيما بعدها يكون للمراة الدور الاكبر في عملية التنشئة الاجتماعية وهى العمليه التى من خلالها يتحول الوليد من مجرد كائن عضوي حي الى كائن اجتماعي مدرك ، فالمراة هى المربي الاول والمعلم لابناءها وبقدر ما تعطى من حنان ورعاية وتفهم وتوجيه لاطفالها في السن المبكره بقدر ما تؤثر في شخصياتهم ونظرتهم الى المجتمع واستعدادهم لتقبله والاندماج فيه والعمل من اجله كمواطنين صالحين.

٣. المراة المسئوله الاساسيه عن الاستهلاك العائلي

غالبا ما يكون للمراة الوزن الاكبر في تخطيط الاستهلاك العائلي وتحديد حجمه وبرمجته الزمنية وتنتظر منها الاسرة ككل التدبر الفطن كى تحسن التصرف فيما وضع تحت يدها من موارد - مهما كانت محدوده – كى توفر لافراد الاسرة احتياجاتهم الاساسيه وعادة ماتنجح المراة في ان تعبر باسرتها العديد من الازمات الاقتصادية ، فان المراة الواعية غالبا ماتكون هي صمام الامن الاقتصادي لاسرتها وتعمل على صيانة هذا الامن من خلال الادخار العائلي الذى يتحول بعد ذلك الى استثماره عندما تتوافر الفرص وهذا الدور الاقتصادى المركب للمراة داخل الاسرة يتجمع ويتراكم ليصبح من اكبرالقوى المؤثرة في التنمية سواء ترشيد الاستهلاك او زيادة المدخرات العائلية ، ومن ثم الاجتماعية ممايتيح المجتمع فرصا او يتبع لاستثماره وخلق الطاقات الانتاجيه الجديده في المجتمع.

٤. المراة قوة انتاجية مستتره

فى الغالبيه العظمى من المجتمعات المعاصرة وخاصة الريفية ، يقوم الرجل رب الاسرة يتمثل اسرة داخل المجتمع ويظهر متحدثا باسمها ومتعاملا نيابة عنها معلنا لقراراته الاجتماعية والاقتصاديه الا ان ذلكالاداء الظاهر للرجل غالبا ما يكون متاثرا بشدة الدور الذى تلعبه المراة داخل الاسرة في اتخاذ القرارات ويعلو هذا الدور الانثوي ويتعاظم خاصة مع الامتداد لمدة الحياة الزوجيه وايضا مع قوة المراة الانجابيه متمثله في عدد من الابناء الذى انجبته في الاسرة ومع ادراك الرجل والمراة معا لهذا الدور الانثوي الجوهري في قرارات الاسرة فان كليهما ما يحرصان على ابقاء هذا الدور مكتوما وغير معروف خارج نطاق الاسرة ويكمن الذكاء الاجتماعي للمراة هنا في تقريرها انها تستمد قيمتها الاجتماعية من قيمه الاجتماعيه قرب الاسرة في المجتمع ، ومن ثم تحرص على اضفاء صفات المهابه والاحترام والسيطرة لرب الاسرة امام الاخرين .

عوامل انخفاض المكانة الاجتماعية للمراة الريفية

برغم هذه الادوار الحيويه التى تقوم بها المراة الريفية في حياة اسرتها وحياة مجتمعها الريفي ، وبالتالى فان عوامل كثيرة تتجمع كى تحرم المراة التقدير الذى تستحقه وهو ما يترجم في انخفاض المكانة الاجتماعية للمراة الريفية ولعل من اهم

العوامل التى لازالت سانده بدرجه كبيرة في المجتمع الريفي المصري وتتعلق بالمكانه الاجتماعية للمراة ما يمكن ايضاحه في الاتى:

١) انخفاض مستواها الثقافي بصفه عامه والتعليمي بصفه خاصه
٢) انخفاض مستواها الصحي
٣) ضعف مستواها المهاري ،وبدائية الاساليب التى تتبعها في شئون حياتها المتنوعه
٤) النظرة الاجتماعيه المتخلفه للمراة
٥) ضعف ثقة المراة الريفية بنفسها
٦) ضعف المنظمات النسائيه او المعنيه بشئون المراة

١- انخفاض مستواها الثقافي بصفه عامه والتعليمي بصفه خاصه

وبرغم ان التعليم الاساسي الزامي دون تفرقه بين الذكور والاناث ، فان نسبة الاناث في هذا التعليم الاساسي لاتتعدى ٤٠% في مقابل ٦٠ % للذكور وتقل نسبة الاناث في التعليم الثانى المتوسط لتبلغ ٣٨ % مقابل ٦٢% للذكور بينما تنخفض نسبة الاناث في التعليم العالي الى نحو ٣١% مقابل ٦٩% للذكور ، وهو ما يشير الى التواء السلم التعليمي تجاه النصف الذكوري من المجتمع مما يشكل ظلما اجتماعيا على نصفه الانثوي ونتيجه لميراث قديم من تقاليد وعادات ، فان انفتاح المراة على العالم الخارجي سواء خارج اسرتها او خارج قريتها يقل كثيرا عن الفرص المتاحه للذكور لهذا الانفتاح مما يقلل احتكاكها بخبرات الحياه ومواقفها المتنوعه وبالتالى ينخفض مستواها الثقافي عامة.

٢- انخفاض مستواها الصحي

تعاني النساء في مصر من معد ل مرتفع للوفيات لاسباب مرتبطه بالانجاب وبصفه عامه تنتشر كثير من الحالات المرضيه لدى الاناث رمتبطه بالدور الانجابي للمراة ويزداد معدل الانيميا وخاصة نقص الحديد لدى النساء الريفيات ، وقد يرجع هذا اساسا الى انتشار نمط الزواج المبكر.

٣- ضعف مستواها المهاري ،وبدائية الاساليب التى تتبعها في شئون حياتها المتنوعه

حقا ان التخلف سمه عامه في القريه المصريه ولكنه اكثر وضوحا في البيت الريفي خاصة محدود الدخل او الفقير ففي احد البحوث التى اجريت تحت اشرافناعلى عينه في ريف الوجهين البحري والقبلي في بداية الثمانينات اتضح ان : المساكن الريفية تقل مساحتها عن ٥٠ متر مربع ، وان المسكن يتكون من غرفه او غرفتين وكانت المباني غالبا بالطوب اللبن او البوص او الطين ، وتخلو المنازل من المراحيض احيانا والمطابخ احيانا ، وكذلك لم يكن بها حمام بنسبه كبيره في حين كان بها فرن منزلى للطهى ، وكان هناك مساكن لم يكن بها اى منافع على الاطلاق بل مجرد اماكن للنوم فاذا كان هذا هو حال المنزل الريفي وهو مملكة المراة فلنا ان نتوقع مستوى اساليب الحياه التى تمارس فيه ، وبالتالى

مستوى المهارات المطلوب من المراة ان تجيدها في هذا المستوى المتواضع للحياه خاصة اذا ما اتضح لنا ان فقط من منازل الريف المصري هى التى تتمتع بمصدر مياه نقيه داخل البيت (صنبور) وتخلوا القريه المصريه بصوره شبه تامه من عمليات صرف صحى كامله ومن المساكن الريفية من يخلو من مصدر للتيار الكهربي المستمر ، ان هذه الظروف والاوضاع المزريه قيدت الى حد كبير مستوى المهارات التى تجيدها المراة الريفية حقا انها ماهرة ودؤوبه ومدبره ولكن في حدود وفي اطار ذلك المستوى شديد التواضع للحياه التى تعيشها.

٤ -النظرة الاجتماعيه المتخلفه للمراة

برغم الاعزاز والمحبه والتعاطف الذي يبديه الرجل لشريكة حياته واستنارته رايها ومشورتها في شئون الاسرة ،فان المجتمع لازال ينظر بعين الشك الى قدرة المراة على المشاركه الفعاله في الامور الاجتماعيه العامه ،يسود المجتمع الريفي فهم خاطىء لتعاليم الشريعه الاسلاميه والاعتقاد انها تعطى القوامه للرجل الريفي في كافة شئون الحياه برغم ان الاسلام يعترف بالذمه الماليه للمراة المنفصله عن زوجها واولادها واخواتها وبالتالى يعطيها حق ادارة اموالها والتصرف فيها ، وهو ما يتضمن اعترافا دينيا واضحا برجاحة العقل ورشد التصرف وكثيرا ما نعت المجتمع المراة التى تشارك بفاعلية في الامور العامه للمجتمع المحلى بانها تتشبه بالرجال وكأن صفة المواطنه الصالحه وقفا على جنس دون الاخر ، ولازال المجتمع يرفض تقبل القرار المستقل للمراة وخاصة في مرحلة الشباب وقبل الزواج بل وحتى امر الزواج ذاته ، فبعض الاسر الريفية لاتعنى كثيرا براى الفتاه.

٥ -ضعف ثقة المراة الريفية بنفسها

وهو ما يشمل عدم وعيها الكامل بحقيقة قدراتها واهميتها ، فان طول الفترات التى قيدت فيها امكانياتها وحبست اثناءها طاقاتها وجعلتها غير مدركه لوجود هذه الامكاننيات او الطاقات الكامنة لديها بل وتبدي المراة الريفية دهشتها ان لم يكن استنكارها لمحاولات جذبها للعمل الاجتماعي العام لتنمية مجتمعها بدعوى انها امراة مستضعفه قليلة الحيله ليس لها راى وان الراى والمشورة والكلمه هى لرجل الاسرة برغم انه عندما يتم النجاح في استثارة حماسها تبدى براعه فطريه فى استيعاب الجديد وتفهمه وممارستها له بكفاءه ومهاره وتعبر عن طاقه دفينه لم تكن تدركها المراة في نفسها من قبل.

٦ - ضعف المنظمات النسائيه او المعنيه بشئون المراة

وهى سمه غالبه في كافة الانشطه التنمويه ذات الطابع النسائي اذا ما قورنت بالمنظمات الاخرى التى يغلب عليها عضوية الرجال ، ولعل في التجارب الفاشله لاقامة الانديه النسائية في الريف المصري مثال واضح لذلك ولعل السبب الجوهرى الكامن وراء فشل مثل هذه المنظمات النسائية الريفية يرجع اساسا الى عدم قيامها على اقتناع حقيقي من المجتمع بالوظائف الاجتماعية التى ستؤديها

وايضا عدم الاستعانه بالقيادات الريفية الفعاله التى يمكن ان تؤثر في الراى العام المحلى وتقنعه بدعمها وتاييدها.

ادماج المراة في جهود التنميه الريفية

ان الادوار الرئيسية التى تلعبها المراة في الحياه الريفية تجعل من ادماجها في جهود التنمية الريفية ضرورة ملحه كى تحقق هذه الجهود النتائج المرجوة ، ولاشك ان ذلك الادماج المأمول لابد وان يأخذ في اعتباره العوامل المختلفة التى اثرت ولازالت تؤثر على مكانة المراة الريفية في المجتمع ، ولعل اولى خطوط ادماج المراة الريفية في التنمية هى ضرورة الوضوح القوي لاهمية المراة ومكانتها في استراتيجية التنمية الريفية ومخططها العام وعلى المستوى العملى فان هذا الهدف الاستراتيجى (لرفع مكانه المراة) يجب ان يتحول الى مجموعه محددة من البرامج والانشطه التى تتكامل عضويا مع باقي مكونات المشروع القومي للتنمية الريفية ولعله من المفيد ان يتم التمييز بين نوعين من النشاط يتطلبهم العمل على ادماج المراة الريفية في جهود التنمية الاول: يتعلق بالعمل مع المجتمع والثانى: يتعلق بالعمل مع المراة الريفية ذاتها ، فأما "العمل مع المجتمع " فانه يستهدف اساسا اكتساب تقبل الرجال في المجتمع لاستراتيجية ادماج المراة في جهود التنمية ابتداءا من القيادات المركزيه حتى ادنى المستويات القاعدية او المحليه ومن ثم فان برامج التدريب و الاتصال والاعلام الموجهه الى كافة الفئات الاجتماعيه المستهدفه بالتنميه رسميه ، حكوميه كانت او شعبيه يجب ان تتضمن اهتماما بهذا الخط الاستراتيجى العام بما يساعد على تعديل اتجاهات مجتمع الذكور تجاه المراة ، ومما يجعل الاهتمام برفع مكانة المراة وادماجها في جهود التنمية مطلبا لرجال المجتمع قبل نسائه ، واما " العمل مع المراة" فانه يستهدف اساسا استثارة وعيها بطاقاتها وامكانياتها الكامنه ورفع مستوى ادراكها بحيوية مشاركتها فى جهود التنمية لصالحها الفردي او لصالح اسرتها ومجتمعها المحلى ثم تاهيلها المعرفي والمهاريوالاتجاهي للقيام بادوارها المأمولة في التنمية وكذلك تخطيط وتنفيذ برامج لانشطه متنوعه اقتصاديا واجتماعيا يتيح الفرصة امام المراة لاداء هذه الادوار التنموية المتوقعه ، ولعل اولى النقاط الجديرة بالاهتمام لارساء قاعده صحيحه للعمل مع المراة في المجتمع المحلى الريفي هى النجاح في اكتشاف وجذب القيادات النسائية الطبيعية في المجتمع ، وهذه القيادات الطبيعية هن اللاتي يتمتعن باحترام المجتمع وثقته وتقديره سواء من جانب الرجال او النساء على حد سواء ، ان القائدة الطبيعية فمثل الشخصيه التى تاتى اليها النساء التابعات ويعتبرنها الصدر الحنون لتلقي مشاكلهن والمستودع الامين على اسرارهن العائليه او الشخصية ، ان هذه القيادة الطبيعية هى التى تظهر على الدوام في الازمات المفاجئة مثل حالات الولاده ، الوفاه ، الزوار غير المتوقعين وهى ايضا التى تظهر باستمرار اثناء الاستعدادات العائلية للزواج او العودة من

سفر او الاحتفالات بتفوق او نجاح ، ان القائد النسائيه الطبيعية مؤثرة في النساء حقا ،ولكن بتقبل ورضاء من الرجال في نفس الوقت .
ومن المنطقي ان تتمتع هذه القيادات النسائية بالسمعه الحسنه والعلاقات الانسانيه الطيبه داخل اسرتها وفيما بين جيرانها وباكتشاف وتحديد هذه القيادات النسائية الطبيعية فانه يمكن الاستفادة من مكانتها الاجتماعية الجيدة في عقد لقاءات نسائية منتظمه الموعد تقوم بالدعوة اليها القيادات النسائية ، وغالبا ما تكون اللقاءات المبكرة في منزل هذه القيادة وبتعاون خبراء التنمية مع القيادة الطبيعية يمكن ان تتضمن هذه اللقاءات انشطة تعليميه وتدريبيه وفقا للاحتياجات الفعلية للنساء اللاتي يحفزنها كما يقررنها بانفسهن.

دور الشباب في التنمية الريفية

في مجال برامج الشباب في التنمية الريفية حيث نقصد بالشباب هنا المرحله العمرية التاليه للصبا والسابقه للنضج ، وقد تشمل زمنيا الاعمار مابين ١٥-٢٥ عاما ،وهى مرحله مفعمه بالطاقه والنشاط وامكانية اكتساب الجديد من المعارف والمعلومات والمهارات وتحمل المسئولية الى جانب مرونة وعدم جمود العلاقات الانسانيه.

اهميه الشباب في التنميه

تعد مرحلة الشباب من اهم مراحل الحياه فخلالها يكتسب الفرد مهاراته الانسانيه البدنيه والعقليه والنفسيه والاجتماعيه اللازمه لتدبير شئون حياته وتنظيم علاقاته مع الاخرين ،ولان الشباب بحكم الطبيعه مرحله تغيير بيولوجي ونفسي واجتماعى يعيشها الانسان ، فانها يمكن ان تنسق مع تغييرات مقابله في الثقافه الماديه والمعنويه واساليب الحياه وطرقها ،تلك التغييرات التى تعني بها وتستهدفها التنمية ، وبالتالى فان التنمية والتغيير تجد اخصب الفرد واثراها للنجاح في وسط بيئة الشباب المتغيرة بطبيعتها ويؤكد ذلك ان الفرد في مرحلة الشباب يكون لازال في طور تلقي واكتساب قيم المجتمع وتقاليده وعاداته ،ولم ترسخ بعد في نفسه او تغلغلت في ذاته ومن ثم لم تصبح بعد جزءا من نسيجه القيمي والثقافي وهو ما يجعل تقبله القيم الجديده التى تاتى بها التنمية اكثر يسرا وبساطه

بناء البرامج الشبابيه

ويحتاج بناء برنامج منظم للشباب في اطار خطة التنمية الريفية الى استجلاء الاوضاع الراهنه لهذا الشباب وخاصة فيما يتعلق بالنواحى التاليه:

١) اعداد الشباب من الجنسين وتصنيفهم حسب فئات العمر والتعليم والمهنه
٢) المنظمات الشبابية القائمة في المجتمع المحلى وايضا المنظمات او المؤسسات التى ترعاها وطاقاتها وامكانياتها
٣) فرص النشاط الشبابى المتاحه في المجتمع المحلى ومحدداتها

اما عن طبيعة الانشطه التى يمكن ان تتضمنها برامج الشباب في خطة التنمية الريفية فبالرغم من شيوع الراى القائل بانه يميل بطبعه الى انشطة الترفيه وشغل

اوقات الفراغ فان هناك اراء اخرى اقوى منطقا تطالب بان تفسح مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية في خطة التنمية جانبا منها كى يقوم الشباب وعلى ذلك فان هذه البرامج الشبابيه يمكن ان تتضمن انشطة تشجيع ممارسة الهوايات ورعاية المواهب الفنيه والعلميه وانشطة مزاولة الالعاب الرياضية سواء للقاعدة الشبابية العريضه او لنخبه متميزة يتم اعدادها لخوض منافسات رياضية محلية او اقليمية وهذه الانشطة الرياضية لها اهميتها في تدعيم البنية الجسدية للشباب من ناحية وتعويدهم على قيم وسلوكيات المنافسة الشريفة التى تحكمها قواعد معلنه ومعروفه من ناحيه اخرى.

وهناك انشطة اخرى ينبغي ممارستها لتفسح المجال امام الشباب ليثبت للمجتمع المحلى اهليته لتحمل المسئولية وقدرته على القيام بجانب من الاعباء العائلية والاجتماعية ، وقد ياتى ذلك من خلال الانشطة الاقتصاديه في خطة التنمية الريفية . وذلك في اوقات الفراغ للشباب خاصة العطلات الصيفية وهى مثل التشييد ، حصاد الحاصلات الزراعيه وتسويقها ،وذلك لقاء اجور رمزية اومنخفضه عن الاجور المعتاده مع الاعلان الواضح للشباب ان الفرق بين الاجرين والرمزى سوف يوجه الى صندوق التنمية المحلية ، باعتباره دعما ماديا محددا قدمه الشباب للمجتمع المحلى وهو نفس ما يمكن تكراره بالاستعانه بالشباب في الانشطه الاجتماعية المتنوعة مثل فصول محو الامية ،ومراكز التدريب الطبية ،والفتيات حيث يستطيع الشباب القادر ان يعلم غيره ويكسبه المهارات التى يجيدها اضافة الى مشاركة الشباب في انشطة الخدمه العامه نثل ردم البرك وتنظيف القريه وتجميلها وفق نفس الاسس التى اشير اليها عن الاجور والمكافآت المزية . اما ادارة انشطة الشباب وتخطيطها وتنفيذها فيجب ان تكون صورة مصغرة للاسلوب الذى يستهدف التنمية ، ان يسود في المجتمع المحلى اى الاسلوب الديمقراطى وبالتالى يجب ان تتاح فرصة واسعه للشباب للاسهام الفعال الايجابى في تقرير وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج المتعلقه بهم تحت رعاية وتوجيه المشرفين اولئك الذين يجب ان يمارسوا دورهم دون مغالاه في فرض الراى والتوجيه التحكمى.

ومن المتوقع ان تهتم القيادات المسئوله والموجهه للانشطة الشبابيه بصفه عامه بالنواحى التاليه:

- مساعدة كل شاب في التعرف على قدراته وامكانياته والخصائص التى تميزه بوضوح عن اقرانه والمساعدفي تنمية هذه الخصائص المتميزة
- مساعدة كل شاب في ان يجد له مكانا معنويا في اطار جماعة صغيرة تتلاءم مع ظروفه وقدراته
- مساعدة اعضاء كل مجموعه صغيره في ادراك اهمية العمل معا كفريق ، وارشادهم الى وسائل العمل الجماعى

- مساعدة كل مجموعه صغيره على ان تدرك الاهداف العامه للتنمية وبرامج الشباب ، وان تضع لنفسها خطتها المحددة بما يكمل خطط باقي المجموعات الصغيرة في المنظمه الشبابية القروية

وفي خلال ذلك يجب ان تسعى القيادة المسئولة عن توجيه انشطة الشباب الى فتح الابواب واسعه امام مبادرات الشباب واسهاماتهم بالراى والفكروالعمل وان تتاكد باستمرار ان هذه الابواب مفتوحه على الدوام اى دون تجمد فكرى اوعملى لايتناسب مع طبيعة الشباب المالية وانما الى التغيير المستمر.

واخيرا نقدم برنامج شروق كنموذج للتنمية الريفية داخل مصر

شروق: هو البرنامج القومي للتنمية المتكاملة في مصر،وتم اعلانه خلال المؤتمر القومي الاول للتنمية الريفية الذى عقد في اكتوبر ١٩٩٤ برعاية كريمه من السيد الرئيس محمد حسني مبارك للتنمية وبرئاسة وحضور السيدة الفاضلة سوزان مبارك ويتولى تنفيذه جهازبناء وتنمية القرية المصريه وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع كافة اجهزة الدوله.

ويمثل شروق رؤية اجتماعية – سياسية جديدة للتنمية الريفية بارتكازه على المشاركه الشعبيه الواسعه لتكوين هى الاصل والاساسي في عملية التنمية بينما يكون دور الدولة مكمل ومساند للجهود الشعبيه.

- **اهداف شروق**

وتنقسم اهداف شروق الى :-

اولا: الاهداف الاستراتيحيه لبرنامج شروق

ثانيا: الاهداف العامه لبرنامج شروق

ثالثا : الاهداف المحددة (المحلية) لبرنامج شروق

اولا: الاهداف الاستراتيجيه لبرنامج شروق

الهدف الاستراتيجى (بعيد المدى) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق" يتضمن شقين ان يتحققا معا في تزامن الا وهما:

١. التقدم المستمر في نوعية الحياه لجميع ابناء المجتمع المحلى
٢. الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعاله في احداث هذا التقدم

وللتاكيد : فان الشق الثاني وان كان يمثل للتنمية ،فهو ايضا هدفا جوهريا لها لايمكن التغاضي عنه.

ثانيا: الاهداف العامه لبرنامج شروق

وتتضمن التالى:

١. التنمية البيئية المحلية

٢. التنمية الاقتصادية المحلية
٣. التنمية البشرية المحلية
٤. التنمية المؤسسية المحلية

التنمية البيئية المحلية

١. التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين ، وخلال اصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها مرافق البنية الاساسية
٢. استمرارية ندرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الاجيال الحاضرة والقادمة

التنمية الاقتصادية المحلية

١. زيادة فرص العمل المستقر والمنتج
٢. تنويع مصادر الدخل المحلى اعتمادا على تصنيع الريف
٣. زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم

التنمية البشرية المحلية

١. رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحيه والتعليمية والمهاريه وغيرها ،خلال رفع كمي ونوعي وعدالة توافر خدمات التنمية البشرية.
٢. المشاركة الفعالة للمراة في جهود التنمية ، وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة انشطتها ،وتحقيق امان للاطفال ، وادماج الفئات الاجتماعية الهامشية .
٣. الارتقاء بالنظام القيمي وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية واعلاء الشعور الفردي بالمسئولسة المجتمعيه ، وممارستها العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة .
٤. ضبط معدلات النمو العددى للسكان لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة .
٥. التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة .

التنمية المؤسسية المحلية

١. الزيادة المستمرة في الاعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق اللتنمية المحلية ،وخلال رفع كفاءة المنظمات الاهلية الاختيارية الديمقراطية ذاتية الاعتماد في تعبئة وتنظيم هذه المشاركة وعدالة اقتسام اعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها .
٢. التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية بالزيادة المضطردة لادوار مسئوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية .
٣. تحقيق درجات اعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الجهود الحكومية والجهود الاهلية المنظمة في انشطة التنمية المحلية.

٤. تحقيق درجات اعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلى وتنمية المجتمع القومي .

ثالثا : الاهداف المحددة (المحلية) لبرنامج شروق

وهى التى سيتم وضعها وتحديدها - الكمي والنوعي- على مستوى كل مجتمع محلى مستهدف على حده في اطار الاهداف العامه سالفة الذكر

وسيقوم بوضع هذه الاهداف المحددة المجتمع المحلى المقصود من خلال مساركة شعبية منظمه اثناء تخطيط برنامجه المحلى للتنمية الريفية المتكاملة وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية وعلى الاخص ما يتعلق بما يلي :

ترشيد استخدام وصيانة مواد البيئةالطبيعية
مياه الشرب
خدمات التأهيل والتدريب
الإسكان الريفي
فاعلية المنظمات الأهلية
الاتصالات
الطاقة للاضاءة والتشغيل
الدفاع المدني
خدمات التعليم النظامي
الصرف الصحي
تحسين المستوى الغذائي
الخدمات الصحية
خدمات رعاية الطفولة
تنظيم الأسرة
خدمات رعاية الأمومة
الخدمات الترويحية
خدمات الإعلان والاتصال
الطرق والمواصلات
خدمات التكامل الاجتماعي
الخدمات الثقافية
زيادة الإنتاج المحلى الطبيعي
خدمات العدالة
تقريب الفوارق الداخلية الفردية
مشاركة المرأة
خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة
الخدمات الشبابية
إدماج الفئات الهامشية
خدمات الترويج
زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلى
زيادة فرص العمل
زيادة متوسط الدخل الفردي والاسري
خدمات الإدارة
تنويع مصادر الدخل المحلى
تصنيع الريف
زيادة الاستثمار المحلى
محو الأمية
زيادة صادرات القريه (للسوقين المحلى والخارجي) اللامركزية
المشاركة الشعبية في التنمية
الممارسة الديمقراطية

- **الركائز الأساسية لبرنامج "شروق"**

بناء على التعريف المحدد للتنمية الريفية الذى يتبناه "شروق" فان برنامجه يستند على ركائز اساسية الا وهى :

اولا : المشاركة جوهر التنمية

ثانيا : ديمقراطية التنمية

ثالثا : الاعتماد على القيادة المحلية والشباب والمراة

رابعا: المساندة الحكومية للتنمية
خامسا: كفاءة تخطيط التنمية

اولا : المشاركة جوهر التنمية

ان جوهر ولب برنامج "شروق" هو تغيير اتجاه وفكر وسلوك المواطن الريفي النابعين من مجرد متلقى ومستفيد من خامات التنمية التى تقدم اليه ليتحول هذا المواطن الى صانع حقيقي لهذه التنمية ومسئول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمرارها . ومن ثم ينبغي التركيز على بعث الشعور بين ابناء المجتمع ، ان النهوض باوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية سياتي -فقط- من خلال مشاركتهم الايجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي ، واذكاء احساسهم بالمسئولية الاجتماعية حيال بيئتهم التى يعيشون فيها وعلى ذلك فيجب التاكيد على ان برنامج شروق ليس برنامج استثماريا تقليديا ينفق عليه لمجرد اقامه منشآت ومبان وتوفير معدات وتجهيزات مادية للخدمات بل هو يستهدف اساسا تغيير اساليب التفكير وانماط السلوك لدى المواطن لينتقل من موقع المتلقي السلبي الى موقع المبادر المشارك الايجابي.

ثانيا : ديمقراطية التنمية

ان التنمية في شروق لابد وان تكون ديمقراطية الطابع ، ويشارك فيها جميع ابناء المجتمع بدءا من تخطيطها مرورا بتنفيذها وتحمل اعباءها انتهاءا بتقويمها والاستفادة من نتائجها ، وهو ما يسهل تحقيقه من خلال المنظمات الاجتماعية المحلية مع توسيع قاعدة عضوية هذه المنظمات كي تشمل جميع ابناء المجتمع كل بحسب اوضاعه الخاصه وان تمارس هذه المنظمات انشطتها الداخلية بشفافية وعدالة وان تتاح لهذه المنظمات الفرص المتكافئة للمشاركة الفعالة في التنمية ، ومن ثم فبرنامج شروق لابد ان يتضمن دعم ومسانده مثل هذه المنظمات الاهلية صورها واشكالها وذلك لادماجها في مشروعات التنمية المخططة .

ثالثا : الاعتماد على القيادة المحلية والشباب والمراة

ان القادة المحليين هم صفوة ابناء المجتمع المحلى الريفي الذين يلقون التقدير والاحترام والتوقير والمحبه من باقي ابناء المجتمع وتسعى اليهم الاهالى طلبا للراى والمشورة والنصيحة وتلقى اراؤهم واحكامهم القبول الواسع باعتبارها متزنه وعادلة وعاقله وحكيمه وناضجه .

اما الشباب فهم اكثر فئات المجتمع استعدادا لتقبل التغيير والتحمس له باعتبارهم في مرحلة تغير بيولوجى حكمى او مفروض بالطبيعه يمكن ان ينسق مع تغيير اخر في الثقافة الفردية والجماعية ، وبالتالى فان القيم الجديدة لا تلقى في نفوسهم ذات المقاومه التى يمكن ان تلقاها لدى الاكبر سنا ، لذلك يصبح للشباب جيش التنمية الحقيقي القادر على تحمل تضحياتها من منطلق بنائهم لمستقبلهم من خلال هذه التنمية.

واما المراة هى نصف المجتمع ومربي اجياله والمسئولة عن رعاية الاسرة وتنظيم معيشتها ومن ثم يكون اطلاق اسارها واخراجها من عزلتها وتوظيفها في حركة التنمية ممضاعفه لقوة المجتمع وتعبئة لجانب ضخم من قواه البشرية غير المستغلة ، علاوة على انه من خلالها سوف ننقل مفاهيم التنمية الى اجيال المجتمع التالية ومن ثم تصبح المشاركة المجتمعية في التنمية جزءا من النسيج الثقافى لابناء القرية منذ طفولتهم المبكرة وهو ما يضمن لاثار التنمية الاستمرار والتواصل.

رابعا: المساندة الحكومية للتنمية

من التاكيد على الاهمية القصوى للمبادرة والاسهام والمشاركة من جانب ابناء المجتمع المحلى في جهود التنمية فان الاستنهاض والتشجيع والدعم والمساندة المعنوية والمادية تعد واجبا على الحكومه من خلال منظماتها المعنية . ومن المهم ان تدرك المنظمات الحكومية انها ليست صانعه او صاحبة التنمية او مالكة لبرامجها بل اساسا هى عامل مساعد في التنمية وان القائد والصانع والمالك الحقيقي للتنمية هو المجتمع المحلى نفسه المستفيد من برامجها ، ومن ثم فهو صاحب الحق الاساسي في توجيه هذه البرامج انجاز المصلحة ومن جهة اخرى فان المنظمات الحكومية ينبغي ان لا تحاول ان تنمط مساعداتها المعنوية والمادية في شكل قوالب جامدة صماء تفترض -خطا- صلاحيتها لكل المجتمعات المحلية بغض النظر نع اختلافاتها الواقعية . وان برنامج شروق الذى يقوم على منهج المشاركه الشعبية في التنمية ينبغى ان يكون المظلة العامه لكافة الجهود الحكومية لتنمية الريف مهما تعددت الجهات المسئولة عنها ولن يكون منطقيا ان تعمل بعض الاجهزة الحكومية في القريه باسلوباقطاعي منفرد او بطرق تحكمية تنفر من المشاركة الشعبية ..

ان قبول الحكومة لتبنى برنامج شروق لابد وان يترجم عمليا في ادماج كل الانشطة التنموية

التى تسهم فيها او تدعمها الحكومة بمختلف وزاراتها واجهزتها لتكون جزء مكملا ومتمما عضويا في برنامج شروق باعتباره البرنامج القومي لتنمية الريف المصري.

خامسا: كفاءة تخطيط التنمية

وتتضمن التالى :

- ان تكون المشروعات متعددة الاغراض
- ان تكون المشروعات متعددة الاساليب
- ان توجه المشروعات لخدمة جميع فئات المجتمع
- ان تساعد المشروعات الاقتصادية المشروعات الاجتماعية تمويليا
- البداية القوية للبرامج

تتحقق كفاءة التخطيط التكاملى للتنمية في برنامج شروق من خلال :

١. ان تكون المشروعات متعددة الاغراض

بحيث تعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للمجتمع بطريقه متوازنة ، وكذلك النهوض المتوازن بنواحى الثقافة المادية وغير المادية في المجتمع .

٢. ان تكون المشروعات متعددة الاساليب

ان سعى جهود التنمية للاستفادة القصوى في كافة الامكانيات المحلية بالمجتمع او تلك التى تاتى دعما له من مصادر خارجية ، يجب ان يتسق مع التباين والتنوع المتوقع في هذه الامكانيات . وبالتالى يجب ان يتضح تباين وتنوع مقابل للطرق والاساليب والوسائل التى ستعتمد عليها مشروعات التنمية ، علاوة على ان تداخل التنمية في القطاعات والفئات المتعددة في المجتمع المحلى يفرض ان تكون الاساليب متمايزة ومتنوعه بما يتلاءم مع طبيعة القطاعات والفئات الموجهه اليها المشروعات التنموية.

٣. ان توجه المشروعات لخدمة جميع فئات المجتمع

فالمفهوم التكاملى للتنمية يؤكد على ان تنمية قطاع او قطاعات معينه من المجتمع واهمال او تاجيل افادة القطاعات الاخرى ، يؤدى الى خلق اختلالات وفجوات احتماعية خطيرة ،علاوة على انه يذكى مشاعر الحسد والحقد بما يقرب من مرحلة انفجار صراع اجتماعى عاصف يضيع جهود التنمية واثارها ومن ثم فانه يجب عدم التركيز على متطلبات قطاع معين وترك افرادقطاع اخر يشعرون بتجاور جهود التنمية لهم ونسيانها احتياجاتهم الهامة والمؤثرة على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

٤. ان تساعد المشروعات الاقتصادية المشروعات الاجتماعية تمويليا

ان المشروعات الاقتصادية في التنمية الريفية تتصف بان لها عائدا ماليا يمكنها من الاستمرار اعتمادا على الذات في حين ان المشروعات الاجتماعية والثقافية والبيئية غالبا ما تكون محرومة من فرصة العوائد المالية لانشطتها ومن ثم لا يمكنها الاعتماد على الذات في التمويل المستمر لهذه الانشطة ، ومن هنا فان التخطيط الكفء للتنمية ينبغي ان يسعى لايجاد علاقة تمويلية منظمة بين المشروعات ذات العائد المالى كى تساند المشروعات غير ذات العائد المالى بطبيعتها وهو ما يفرض.

٥. البداية القوية للبرامج

ان المشروعات المبكرة في بدايات جهود التنمية في شروق يجب ان يتوافر فيها عدة خصائص جوهرية من بينها :

١. ان تستجيب بشكل مباشر لاحتياجات اساسية يشعر بها ابناء المجتمع المحلى طبقا لما يقررونه من اولويات .

٢. الا تتعارض مع التقاليد والعادات القائمه في المجتمع والتى يوجد شبه اجماع على قبولها بين ابنائه .
٣. ان تحقق نتائج سريعه وملموسة وظاهرة بما يبعث الثقه في نفوس اهالى المجتمع بجدوى برنامج "شروق" وفائدته لهم .
٤. ان يتوافر لها المساعدات الفنيه والامكانيات والتجهيزات الضرورية بحيث لا تتعثر فور البدء فيها او بعد ذلك بقليل .

- **آليات العمل داخل برنامج شروق**

وهى تتضمن التالى :

اولا : على المستوى القروي المحلى
ثانيا : لجنة شروق على مستوى المركز اللاداري
ثالثا : لجنة شروق على مستوى المحافظة
رابعا : على المستوى القومي

وتشمل :

١. في كل مربع سكني
٢. لجنة شروق بالوحدة القرويه
٣. اللجنة الفرعية لتنمية المراة الريفية
٤. لجان فرعية حسب الانشطة

اولا : على المستوى القروي المحلى

١. في كل مربع سكني

اللبنه الاساسيه في اليات العمل هم مندوبو ومندوبات شروق في المربعات السكنية بجميع القرى والكفور والنجوع والعزب والتوابع [المربع الواحد يضم نحو ١٠-٢٥ منزلا] حيث يقوم اهالى المربع فيما بينهم ، خلال اللقاءات الشعبية المنظمة لهم باختيار مندوب ومندوبة عنهم يطلق عليهم مندوبى "الشروق"
ويعمل مندوبو شروق اساسا كمتطوعين لخدمة جيرانهم في المربع ومع ذلك يجب الاهتمام بتحفيز هؤلاء المندوبين وتشجيعهم المستمر على البذل والعطاء العام ، وقد يكون من بين صور واساليب هذا التحفيز منح شهادات تقدير دورية لاكثرهم عطاءا ، واعطاؤهم الاولويه في حضور برامج التدريب الفنى المهنى المهارى الذى يؤهل للحصول على فرص مشروعات اقتصادية خاصة ودعوتهم لمعسكرات ترويحية او ايفاد بعضهم لزيارات داخلية او خارجية الى غير ذلك في صور التقدير.

٢. لجنة شروق بالوحدة القرويه

في كل وحدة محلية قروية تتشكل لجنة شروق من اعضاء يمثلون اربعه مجموعات :

المجموعه الاولى : ممثلون عن المجلس الشعبي المحلى النتخب للقريه ويحددهم هذا المجلس

المجموعه الثانيه : ممثلون عن كل منظمة وجمعية اهلية في نطاق الوحدة القرويه

المجموعه الثالثه : اعضاء المجلس التنفيذي للوحدة المحلية القروية الذى يضم رؤساء جميع وحدات الخدمه الحكوميه في نطاق الوحدة المحلية ، وهم محددين بحكم وظائفهم

المجموعه الرابعه : القيادات الطبيعيه في نطاق القرى والتوابع التى تضمها الوحدة المحلية والذين كشفت عنهم الخريطه الاقتصاديه والاجتماعيه للقريه التى يتم الانتهاء منها في المرحله الاولى من منهج شروق في كل قريه ، ولابد في تمثيل اللجنه من ان تحقق هذه المجموعه التوازن العملى في تمثيل اللجنه لكل التجمعات السكنيه التابعه للوحدة المحلية من عزب وكفور ونجوع وقرى.

وتختص لجنة شروق بالوحدة المحلية القروية بما يلى :

١. وضع واقرار خطة برنامج "شروق" للتنمية الريفية المحلية وفق الاولويات التى يقرها مواطنوا القرية ، وتشمل الخطة تفاصيل المشروعات والانشطة التنموية المحلية
٢. توزيع الموارد المالية الحكومية والاجنبية المخصصة لتنمية القرية على المشروعات الواردة بخطة برنامج "شروق" المحلية
٣. الاشراف على تدبير الاسهامات الشعبية النقدية والعينية التى يرتضيها مواطنو القريه كمشاركة تطوعية منهم في تنفيذ مشروعات الخطة وادارتها وتشغيلها وصيانتها
٤. توزيع الادوار والمستويات على كافة الاجهزة والمؤسسات والمنظمات الاهلية والحكومية بالقريه المنوط بها تنفيذ مشروعات الخطة
٥. على المستوى المحلى وبوجه خاص ما يتصل بالانفاق المالي على المشروعات سواء من الموارد الحكومية او الاسهامات الشعبية
٦. اتخاذ القرارات والاجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ المشروعات وحل ما قد يعترضها من مشكلات
٧. رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص النجاح لبرنامج "شروق" الى لجنة "شروق" بالمركز الاداري.

٣. اللجنة الفرعية لتنمية المراة الريفية

وتتشكل من مندوبات شروق وايضا من نشيطات الخدمه العامة بالقرية ومعهن ممثلوا المنظمات الحكومية والاهلية المعنية ، والمهمة الرئيسية لهذه اللجنه هى العمل على تمكين المراة الريفية من ممارسة حقوقها والاستفادة مما يتوافر بالقريه من خدمات وفرص تنموية بما يحقق ادماجا فعليا للمراة في جهود التنمية ويجب

ان تبقى عضوية هذه اللجنة مرنه ومفتوحة لامكان استيعاب اى قيادة نسائية تبرز في جهود التنمية بالقرية.

٤. لجان فرعية حسب الانشطة

وتشكلها لجنة شروق بالوحدات المحلية القروية سواء كان من اعضائها او من مندوبي ومندوبات شروق غيرهم و من نشطاء الخدمه العامه بالقرية لتولى مسئوليات الانشطة العديدة التى سيتم تنفيذها في القرية بما يوسع قاعدة المشاركه الشعبيه في جهود التنمية وينتج لكل راغب في المشاركه الشعبيه الفرصه الحقيقيه للاسهام العملى ، ويجب أن تبقى عضوية هذه اللجان مرنه ومفتوحه لامكان استيعاب اي قيادات جديدة يبرزها العمل التنموي بالقريه.

ثانيا : لجنة شروق على مستوى المركز اللاداري

في كل مركز اداري تتشكل لجنة "شروق" من اعضاء يمثلون اربعة مجموعات

المجموعة الأولى : ممثلون عن المجلس الشعبي المحلى النتخب للمركز ،يحددهم هذا المجلس .

المجموعه الثانيه : اربعة ممثلين عن كل لجنة قرية في البرنامج [بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الاربع عن عضوية لجنة القريه] .

المجموعه الثالثه : اعضاء المجلس الشعب والشورى في الدائرة التى يقع بها المركز.

المجموعه الرابعه : اعضاء المجلس التنفيذى للوحدة المحلية بالمركز وهم محددين بحكم وظائفهم

ويصدر قرار بتشكيل لجنة شروق بالمركز من السيد المحافظ المختص ، ويختار رئيسها ديمقراطيا من بين اعضائها غير الحكوميين ، ويتولى امانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالمركز ولا يوجد عدد نمطى ثابت لاعضاء هذه اللجنة.

وتختص لجنة " شروق " بالمركز بمايلي:

١. تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين خطط برنامج شروق بالوحدات القرويه الواقعه في نطاق المركز
٢. تخصيص انصبة الوحدات المحلية القروية من الموارد المالية الحكومية والاجنبيه المخصصه لبرنامج " شروق" على مستوى المركز
٣. تقديم الدعم والمسانده لتحقيق تنفيذ الوحدات القرويه لمشروعاتها في برنامج " شروق" خلال التنسيق والتكامل بين الاجهزه الحكومية والشعبية على مستوى المركز
٤. اتخاذ القرارات والاجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات
٥. رفع ما تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح برنامج شروق الى لجنة شروق بالمحافظة

٦. متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج في الوحدات المحلية القروية.

ثالثا : لجنة شروق على مستوى المحافظة

تتشكل من اربعة مجموعات تماثل المجموعات السابق ذكرها وايضا تقوم بنفس المهام

رابعا : على المستوى القومي

- لجان تنسيق مركزية
- جهاز بناء وتنمية القرية المصريه
- الدعم والمشورة الفنيه

اولا : لجان التنسيق المركزيه

وتشمل:

١. لجنة البنية الاساسية
٢. لجنة التنمية البشرية
٣. لجنة التنمية الاقتصادية
٤. لجنة تنمية المراة الريفية

ثانيا : جهاز بناء وتنمية القرية المصريه

ويعمل كاداة فنية عامه للمشروع ، ويمول بعض انشطته من موارده المالية ويتابع تنفيذ كافة انشطة المشروع على المستوى القومى وينسق جهود الدعم الفنى للمشروع ، ويقوم باجراء البحوث والدراسات والانشطه التدريبيه والاتصاليه اللازمه للمشروع والترويج لمشاركة جهات محلية وخاصه في المشروع.

ثالثا : الدعم والمشورة الفنيه

وتقدمها الفرق الفنيه [العلمية والتطبيقية] لبرنامج شروق بالمحافظات والتى تضم اساتذة الجامعات الاقليمية ومراكز ومعاهد البحث العلمي وخبراء تطبيقيون ،ويتولى مسئولية كل فريق بكل محافظة منسق علمى يعاونه مساعد منسق لشئون تنمية المراة،ويعمل الفريق بالتعاون الوثيق مع السيد المحافظ والسيد سكرتير عام المحافظه وادارة تنمية القرية من خلال لجنة متابعه برنامج شروق بالمحافظة.

مراحل تنفيذ برنامج " شروق"

وقد صمم برنامج شروق لينفذ على مراحل متعدده اهمها مايلى:

١. مرحلة الارساء (١٩٩٤ -٢٠٠٢)
٢. مرحلة الانطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

اجنبية ولكن ما حدث انه كانت المشاركة الشعبية بنسبة ضئيلة جدا كما كانت المنح الاجنبية مكان عبء المشروع على عاتق الحكومة وذلك لم يتم الاتفاق عليها كما كان يخطط له ،فكانت استثمارات شروق نحو ١٨,٢ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى ولكن بهذا الشكل ما تم استثماره فعلا هذه الفترة من ١٩٩٤ : ١٩٩٩ لم يتعد ١,٥ مليار جنيه فقط ، وهو ما يشكل ٨,٢٤ % من الاجمالى المخطط له في هذه الفترة.

ثالثا : يتم تنفيذ شروق في بيئة قانونية ومؤسسية تفرض قيودا اضافية على البرنامج وذلك لانها بصفة عامة لاتتسم بالامركزية . وهناك ثمانية قوانين اساسية لتنظيم المحليات ، وكان كل منها يعدل ويحل محل الاخر والقانون الحالى (الساري حتى الان) وقد تعرض للتعديل عدة مرات وهذه التعديلات المتكررة تعتبر امرا سلبيا في عملية ادارة السياسات العامة على المستوى المحلى حيث ان تلك التغييرات المتلاحقة من شانها اعاقة استقرار وتطوير النظام المحلى .

رابعا : مع مرور نحو سبعة اعوام على البدء في برنامج شروق الا ان المناخ الثقافي والاعلامى المحيط به لايزال في حاجة الى تنشيط حتى يتحول الى اولوية شعبية كما هو اولوية حكومية حيث ان شروق كسياسة تنموية عامة في حاجة الى حضور شعبي ان لم يكن اكثر كثافة .

خامسا : ان هدف شروق هو تحريك مركز صنع القرار المتعلق بالتنمية الريفية لتقريبه من المستويات القاعدة بقدر الامكان وبالسرعة الممكنة ، ولكن عملية صنع القرار في شروق تسير ببطء نسبي.

سادسا : فمع توسع البرنامج في قرى جديدة ، حيث وصل عدد القرى التى يغطيها شروق حاليا نحو ٤٤٠٠ قرية اي اغلب القرى المصرية فان جهاز القرية ذاته في حاجة حقيقية الى كوادر من الصف الثانى والثالث حتى تضمن له الاستمرارية.

سابعا : يحتاج شروق الى تنشيط حضوره الاعلامى على المستويين الشعبي والتنفيذى ولهذا من المهم اعداد مجموعه من دلائل شروق فى المجالات المختلفة سواء بغرض الاعلام او التوعية.

ثامنا : وهو الاهم ان احد الاهداف الهامة لشروق هو تخفيف معدلات اسرع واكثر كفاءة في تنفيذ التنمية الريفية وفي الوقت الحالى يتعرض هذا الهدف لمعوقات بيروقراطية ونظام التمويل والصرف كذلك لايتضمن النظام المحلى القائم محفزات كافية لمن يقوم بمبادرات ايجابية.

٢. تصميم التخطيط العمراني العام والتفصيلي للقرية
٣. استكمال شبكات مياه الشرب بما يغطي جميع النجوع والتجمعات السكانيه الصغيرة التابعه بنسبة ١٠٠ %
٤. معالجة مشكلة الصرف الصحى ، اما عن طريق ربط القرية بشبكات وخطوط طرد او اقامة شبكة صرف صحي بميول هندسية مناسبة .
٥. تغطية المجارى المائية داخل الكتلة السكنية .
٦. معالجة مشاكل الكهرباء عن طريق انارة النجوع والتوابع وزيادة المحولات الكهربائية بما يسمح بتشغيل المشروعات الاقتصادية .
٧. رصف مداخل القرية والطرق الترابية التى تربط التوابع ببعضها .
٨. توافر خدمات مكاتب البريد والتليفون وتوافر سنترال آلي .
٩. انشاء مراكز لاطفاء الحرائق وطفيات حريق بالتوابع .
١٠. تطوير التعليم الاساسي بتزويد المدارس والفصول ومحاولة الغاء الفترة المسائية وتقليل كثافة الفصول .
١١. تحسين الرعاية الصحية وتوفير خدمات تنظيم الاسرة وتوسيع نطاقها على مستوى القرى والنجوع .
١٢. نشر فصول محو الامية للقضاء عليها تماما وفق خطة زمنيه محددة .
١٣. انشاء ملاعب بكل التوابع وتطوير مراكز الشباب الموجودة .
١٤. انشاء بيوت ثقافة جديدة في القرية وتطوير الموجودة .
١٥. انشاء مراكز لتنمية المراة في كل قرية .
١٦. انشاء اندية للأطفال تضم دار حضانه ومكتبه للطفل وانشطة متنوعه .
١٧. تطوير دور العبادة لتقوم بدورها التنويري في خدمة المجتمع .
١٨. توفير قروض ميسرة لانشاء مشروعات اقتصادية تفيد الشباب .
١٩. توفير فرص القروض الميسرة لتغطية تكاليف ربط منازل الفقراء بشبكات الخدمة العامة (مياه شرب- صرف صحي- كهرباء) .

ثانيا : المكونات الفرعية

- **نشاط القرية المنتجه**

ويستهدف هذا النشاط الاستفاده من القرية وذلك عن طريق زيادة انتاجها وخفض تكاليفه وتحسين خصائصه لكى يتم الاستفاده من الامكانيات المادية والبشرية المتاحه في القرى وخلقه لمزيد من فرص العمل وزيادة قيمة الناتج المحلى وتنفيذ النشاط بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكوميه المعنيه والمنظمات الاهليه والقطاع الخاص ومن خلال قاعدة معلومات القريه المصرية يتم تصنيف القرى الممتازة الى ثلاث انواع:

١. قرى ذات شهره انتاجيه مثل انتاج زراعي او نباتى او حيوانى
٢. قرى في مواقع قريبه من مناطق صناعيه قائمه
٣. قرى في مواقع وأخرى

- **نشاط تطوير التقنيات**

فالهدف الاساسي لهذا النشاط الارتقاء بالتقنيات الانتاجية والخدمية المستخدمه في القرية المصرية بما يتناسب مع متطلبات العصر والمستقبل وبما يؤكد استمرار وتواصل التنمية .

وينفذ النشاط بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية والمنظمات الاهلية والقطاع الخاص ويتكون النشاط من ثلاثة محاور وهى:

المحور الاول : نشر صناعة المعلومات والبرمجيات

المحور الثاني : نشر تقنيات المشروعات الاقتصادية المتكامله

المحور الثالث : التطوير التقنى للخدمات

- **نشاط صحة القرية**

ويقوم هذا النشاط بالارتقاء بمستوى الخدمات الصحية العلاجية والوقائية المقدمه لمواطني القريه ،اقترابها من مواقع اقامتهم حتى مستوى العزب والنجوع وايضا تصحيح البينه المعيشية المحيطه بالمواطن مؤثرا هاما على حالته الصحية محليا تتواكب مع الحملات القومية لتطعيم الاطفال ضد الامراض التى تقدرها وزارة الصحه الى جانب مواجهة الامراض المتوطنه او الشائعه مثل البلهارسيا ،ومحاولة القضاء على الذباب والباعوض وردم البرك ومعالجة الروث الحيوانى والمخلفات الزراعية.

- **نشاط تنظيم الاسرة**

ويحاول هذا النشاط معرفة الاسباب الحقيقية لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات استخدام وسائل تنظيم الاسرة ، وتقوم بالمساعده في اقامة وتجهيز عيادات تنظيم الاسرة في الجمعيات الاهلية وتقوم بتوفير القروض من صندوق التنمية المحلية وغيره من مصادر التمويل لمن يرغب من الاطباء والصيادله لانشاء عيادات او صيدليات خاصه بالقرى بشرط ان يكون تنظيم الاسرة ضمن انشطتها الرئيسية الى جانب المتابعه المستمرة للتاكد من توافر وسائل تنظيم الاسرة في الوحدات الحكومية او الاهلية.

- **نشاط القرية المتعلمة**

ويهدف هذا النشاط الى خفض نسبة الاميه في المناطق الريفية خاصة لدى الاناث والربط بين برامج محو الامية وخطط التنمية الشاملة وتوفير الخدمه التعليميه النظاميه بقرب مناطق الاقامه للحد من تسرب الاطفال خاصة في المراحل الاولى للتعليم الاساسي ويتم انشاء مدارس صغيرة في العزب والكفور والنجوع البعيدة وانشاء فصول تعليم اساسي في القريه للوصول بكثافة الفصل الواحد الى ٤٠ تلميذا على الاكثر وتحقيق الغاء الفترات المسائية.

- **نشاط تنمية المراة الريفية**

ويسعى هذا المشروع الى تعزيز مكانة المراة الريفية في المجتمع المحلى، واتاحة الفرص العادله امامها للاسهام الفعال كشريك كامل في التنمية ، وينفذ بالتنسيق مع

المجلس القومي للمراة ويقوم هذا النشاط بتهينه المجتمع المحلى لتقبل مشاركة المراة الى جانب ذلك يرفع مستوى مهارة المراة لتؤدي دورها واتاحة فرص العمل والتشغيل للمراة من خلال القروض الميسرة.

- **نشاط سياسة التنمية**

ويستهدف هذا النشاط تعبئة قدرات الشباب للمشاركة الفعالة في جهود التنمية المحلية ، وينفذ المشروع بالتعاون مع وزارة الشباب وباقى الوزارات المعنية ويشمل هذا النشاط الاهتمام بانشاء وتطوير مراكز الشباب بالوحدات القروية والقيام بعقد لقاءات للشباب لمناقشة قضايا واهتمامات المجتمع المحلي ، ويتم تاهيل الشباب لاشراكهم في قيادة انشطة التنمية مثل العمل كمندوبي ومندوبات شروق.

- **نشاط الطفل الموهوب**

يؤدي هذا النشاط مهمة ايجاد مركز للكشف عن المواهب المحلية في بين الطفولة والصبا من الجنسين (حتى ١٥ عاما) فكريا وعلميا وثقافيا وفنيا ورياضيا ، والعمل على تنمية هذه المواهب والحفاظ عليها.
وينفذ بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والامومة ، ويقوم هذا النشاط بتنظيم برنامج تدريب لكادر فني ومحلي متميز لاكتشاف مواهب الاطفال في تجمعاتهم الرسمية مثل المدارس او مراكز الشباب اوتجمعاتهم التلقائية وانشاء نوادي للموهبين في كل وحدة محلية قروية وتجهيزه بالحاسبات الالية والكتب واقامة المسابقات الفنية والعلمية والثقافية.

- **نشاط رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة**

ويقدم الرعاية اللازمة للمواطنين وخاصة الاطفال ذو الاحتياجات الخاصه الذين حرمتهم اقدارهم من بعض الحواس او القدرات الجسدية او الذهنية ، بما يحقق ادماجهم قدر الامكان في انشطة وجهود التنمية وتخفيف المشاكل التى يعانون منها

وينفذ النشاط بالتعاون مع جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية ويقوم بتوفير رعاية متميزة لذوي الاحتياجات الخاصه ، واستنهاض المشاركة الشعبية للتعاون مع برنامج شروق لخدمة ذو الاحتياجات الخاصه، وتنظيم انشطة تعليمية وفنية ورياضية لهم وايضا توفير قروض ميسرة لخدمتهم.

- **نشاط الامان الاجتماعي**

ويهدف الى تاكيد وتعميق قيم التكامل الاجتماعي الاصيلة لدى الشعب المصري عامة ولدى الريفين خاصة ، بما يزيد من التماسك الاجتماعي الذي يحفظ للمجتمع صلابته وقوته ويشعر كل مواطن واسرة بالامان الاجتماعي .

ويقوم بتنظيم حملة مجتمعية شعبية موجهه الى ارباب الاعمال الخاصة في القرية للتامين على انفسهم والعاملين لديهم بالاضافة الى انشاء مكتب للتامينات الاجتماعية بالوحدة المحلية القروية ويقوم بحصر وتسجيل الحالات الاسرية والفردية من ذوي الاحتياج والتى لا تندرج تحت مظلة التامينات والمساعدات الاجتماعية الرسمية.

- **نشاط التسويق**

ويضم هذا النشاط فرعين وهما:

١. يوم السوق المفتوح للقرية

والهدف منه زيارة فلص تسويق المنتجات المحلية وخاصة مشروعات الشباب والمراة والاسر المنتجة ، وينفذ بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية والمنظمات الاهلية والقطاع الخاص.

٢. تطوير انشطة اسواق القرية المنتجة

ويتم ذلك من خلال تطوير نظم واساليب الادارة في المعارض الى جانب التوسع في اقامة هذه المعارض ليشمل جميع محافظات مراكز ومدن الجمهورية.

- **نشاط ترشيد استخدام مياه الشرب**

في اطار مجهودات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية والجهات المختصة بوزارة الاسكان والمحافظات لتوفير مياه الشرب بالقرى باعتبارها حاجه انسانية وهدفا قومياوعالميا في القرن الحالي ، وحيث بلغت نسبة الفاقد المقدر من مياه الشرب النقية حوالى ٤٠ % من اجمالى المياه المنتجة لاسباب مختلفة ، ويتم تنفيذ الحملة القومية لترشيد استخدام مياه الشرب النقية والحفاظ عليها ،ويستهدف حملة ترشيد استخدام مياه الشرب حماية الموارد المائية الطبيعية في مصر.

- **نشاط صداقة البيئة**

ويهدف هذا النشاط الى خلق نماذج للمجتمعات المحلية والقروية تتمتع بصفات النظافة والتناسق الحضاري والجمالى ويقوم هذا النشاط بعدة ادوار من اهمها : تغطية المصارف التى تمر داخل الكتلة السكانية بالاضافة الى تشجير الطرق والممرات وايضا رصف وانارة مدخل القرية واقامة حديقة للاطفال وتزويدها بوسائل ترفيهية الى غير ذلك من المهام.

- **انشطة التدريب والتوعية والدعم الفنى والمتابعة والتقييم**

يسعى البرنامج القومي " شروق " الى اطلاق حركة وقوى النمو الذاتي بالمجتمع مما يحقق ارتفاعا وتقدما مستمرا للمجتمع الريفي في مصر ليتحول مواطن القرية البسيط من مجرد متلقي لخدمات التنمية ليصبح صانعا حقيقيا لهذه التنمية ومدافعا عن استمرارها وتواصلها في المستقبل.

وتتطلب منهجية البرنامج تعبئة جهود القيادات المحلية والمواطنين نحو المشاركة الشعبية للجهود التطوعية ويتكامل مع هذه التعبئة اكساب تلك القيادات المحلية

والمواطنين معارف ومهارات الاعتماد على الذات لتحديد احتياجاتهم التنموية وترتيب اولوياتها موضع تصور خططهم التنموية، وتعريفهم كيفية تنفيذها ومتابعتها وتعبئة الموارد الذاتية لدعمها.

- **نشاط القرية المستنيرة**

ويستهدف في هذا النشاط الارتقاء بمستوى الوعى ويشمل اربعة محاور:

المحور الاول

اقامة بيوت الثقافة والمكتبات الريفية بالقرى التى تخلو منها ، وتطوير الموجود من قبل وتنظيم المعارض والاحتفالات والمنافسات الثقافية والفنية التى تساعد على اظهار المواهب وتزيد الارتقاء بوعى المواطن وذوقه وارتباطه بقضايا مجتمعه.

المحور الثانى

انشاء المتحف المحلى ويشمل قيام ابناء القرية بتجميع ابرز ما في تاريخها وتراثها وسابق خبراتها وكذلك تاريخ سيرة ابنائها من قادة ونجوم المجتمع في كافة المجالات وايضا المنجزات المعاصرة وذلك في موقع متميز بالقرية حتى يكون مقصد زوارها ولكى ينمى مشاعر الانتماء لدى ابناء القرية.

المحور الثالث

تطوير الدور المجتمعى الذى تلعبه دور العبادة الريفية وعدم اقتصارها على مجرد اقامة الشعائر ، لكى يصبح مركز الاشعاع الدين المستنير الذى يحرك المشاعر الدينية العميقة لدى الريفين تجاه القيام بالمسئوليات المجتمعية.

المحور الرابع

يكشف باستمرار انشطة التوعية والتدريب والتثقيف لتصل الى التجمعات السكانية الصغيرة في العزب والنجوع وتواكب مضمونها مع القضايا الوطنية والاحداث المعاصرة وتشجيع المنظمات الاهلية لتبنى هذه الانشطة ضمن مهامها في تنمية المجتمع المحلى.

أهم المشكلات التنفيذية في برنامج "شروق"

هناك عدة مشكلات تنفيذية يواجهها شروق وهى على النحو التالى:

اولا : يعتبر تفعيل النظريات التنظيمية والتنسيقية التى ابتكرها شروق او الذى اعتمد عليها من اهم المشكلات التى ظهرت في التنفيذ ، وينطبق ذلك على التنسيق بين الوزارات والاجهزة الحكومية وكذلك بين الوحدات واطراف عملية التنفيذ في الواقع الريفي وهم الوحدة المحلية ومنظمات المجتمع المدنى والقيادات الطبيعية وممثلى برنامج شروق .

ثانيا : ان المشكلة التمويلية تعد عقبة كبيرة امام هذا البرنامج الطموح فقد كان من المقرران يتم تمويله ما بين مشاركة شعبية وقروض وتمويل حكومى ومنح

اجنبية ولكن ما حدث انه كانت المشاركة الشعبية بنسبة ضئيلة جدا كما كانت المنح الاجنبية مكان عبء المشروع على عاتق الحكومة وذلك لم يتم الاتفاق عليها كما كان يخطط له ،فكانت استثمارات شروق نحو ١٨,٢ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى ولكن بهذا الشكل ما تم استثماره فعلا هذه الفترة من ١٩٩٤ : ١٩٩٩ لم يتعد ١,٥ مليار جنيه فقط ، وهو ما يشكل ٨,٢٤ % من الاجمالى المخطط له في هذه الفترة.

ثالثا : يتم تنفيذ شروق في بيئة قانونية ومؤسسية تفرض قيودا اضافية على البرنامج وذلك لانها بصفة عامة لاتتسم بالامركزية . وهناك ثمانية قوانين اساسية لتنظيم المحليات ، وكان كل منها يعدل ويحل محل الاخر والقانون الحالى (الساري حتى الان) وقد تعرض للتعديل عدة مرات وهذه التعديلات المتكررة تعتبر امرا سلبيا في عملية ادارة السياسات العامة على المستوى المحلى حيث ان تلك التغييرات المتلاحقة من شانها اعاقة استقرار وتطوير النظام المحلى .

رابعا : مع مرور نحو سبعة اعوام على البدء في برنامج شروق الا ان المناخ الثقافي والاعلامى المحيط به لايزال في حاجة الى تنشيط حتى يتحول الى اولوية شعبية كما هو اولوية حكومية حيث ان شروق كسياسة تنموية عامة في حاجة الى حضور شعبي ان لم يكن اكثر كثافة .

خامسا : ان هدف شروق هو تحريك مركز صنع القرار المتعلق بالتنمية الريفية لتقريبه من المستويات القاعدة بقدر الامكان وبالسرعة الممكنة ، ولكن عملية صنع القرار في شروق تسير ببطء نسبي.

سادسا : فمع توسع البرنامج في قرى جديدة ، حيث وصل عدد القرى التى يغطيها شروق حاليا نحو ٤٤٠٠ قرية اي اغلب القرى المصرية فان جهاز القرية ذاته في حاجة حقيقية الى كوادر من الصف الثانى والثالث حتى تضمن له الاستمرارية.

سابعا : يحتاج شروق الى تنشيط حضوره الاعلامى على المستويين الشعبي والتنفيذى ولهذا من المهم اعداد مجموعه من دلائل شروق فى المجالات المختلفة سواء بغرض الاعلام او التوعية.

ثامنا : وهو الاهم ان احد الاهداف الهامة لشروق هو تخفيف معدلات اسرع واكثر كفاءة في تنفيذ التنمية الريفية وفي الوقت الحالى يتعرض هذا الهدف لمعوقات بيروقراطية ونظام التمويل والصرف كذلك لايتضمن النظام المحلى القائم محفزات كافية لمن يقوم بمبادرات ايجابية.

٢. تصميم التخطيط العمراني العام والتفصيلي للقرية
٣. استكمال شبكات مياه الشرب بما يغطي جميع النجوع والتجمعات السكانيه الصغيرة التابعه بنسبة ١٠٠ %
٤. معالجة مشكلة الصرف الصحى ، اما عن طريق ربط القرية بشبكات وخطوط طرد او اقامة شبكة صرف صحى بميول هندسية مناسبة .
٥. تغطية المجارى المائية داخل الكتلة السكنية .
٦. معالجة مشاكل الكهرباء عن طريق انارة النجوع والتوابع وزيادة المحولات الكهربائية بما يسمح بتشغيل المشروعات الاقتصادية .
٧. رصف مداخل القرية والطرق الترابية التى تربط التوابع ببعضها .
٨. توافر خدمات مكاتب البريد والتليفون وتوافر سنترال آلي .
٩. انشاء مراكز لاطفاء الحرائق وطفيات حريق بالتوابع .
١٠. تطوير التعليم الاساسي بتزويد المدارس والفصول ومحاولة الغاء الفترة المسائية وتقليل كثافة الفصول .
١١. تحسين الرعاية الصحية وتوفير خدمات تنظيم الاسرة وتوسيع نطاقها على مستوى القرى والنجوع .
١٢. نشر فصول محو الامية للقضاء عليها تماما وفق خطة زمنيه محددة .
١٣. انشاء ملاعب بكل التوابع وتطوير مراكز الشباب الموجودة .
١٤. انشاء بيوت ثقافة جديدة في القرية وتطوير الموجودة .
١٥. انشاء مراكز لتنمية المراة في كل قرية .
١٦. انشاء اندية للأطفال تضم دار حضانه ومكتبه للطفل وانشطة متنوعه .
١٧. تطوير دور العبادة لتقوم بدورها التنويري في خدمة المجتمع .
١٨. توفير قروض ميسرة لانشاء مشروعات اقتصادية تفيد الشباب .
١٩. توفير فرص القروض الميسرة لتغطية تكاليف ربط منازل الفقراء بشبكات الخدمة العامة (مياه شرب- صرف صحي- كهرباء) .

ثانيا : المكونات الفرعية

- **نشاط القرية المنتجه**

ويستهدف هذا النشاط الاستفاده من القرية وذلك عن طريق زيادة انتاجها وخفض تكاليفه وتحسين خصائصه لكى يتم الاستفاده من الامكانيات المادية والبشرية المتاحه في القرى وخلقه لمزيد من فرص العمل وزيادة قيمة الناتج المحلى وتنفيذ النشاط بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكوميه المعنيه والمنظمات الاهليه والقطاع الخاص ومن خلال قاعدة معلومات القريه المصرية يتم تصنيف القرى الممتازة الى ثلاث انواع:

١. قرى ذات شهره انتاجيه مثل انتاج زراعي او نباتى او حيوانى
٢. قرى في مواقع قريبه من مناطق صناعيه قائمه
٣. قرى في مواقع وأخرى

خاتمه

يعد هذا البحث من البحوث التى تعالج مشكلة التنمية الريفية داخل المجتمع ، وهذا يتم من خلال بعض البرامج مثل برنامج شروق والتى قد تتضمن كلمة للسيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية امام المؤتمر القومي الثاني للتنمية الريفية في مايو عام ١٩٩٧ومنها أن برنامج شروق يركز على تحويل الافراد داخل المجتمع الريفي من مجرد متلقيين ، مستفيدين من خدمات ليكونوا هم صانعي التنميةداخل المجتمع.

وبالتالى يمكن النظر الى برنامج شروق على انه برنامج ممكن من خلاله تنمية المجتمع وذلك بواسطة شباب المجتمع ،

ايضا من خلال هذا البرنامج يمكن التعرف على اهم المشكلات والتى من خلالها يمكن معالجة هذه المشكلات في المستقبل .

مراجع البحث

١. ابراهيم محرم ،التنمية الريفية ، سلسلة مصر ٢١ ،العدد الاول ، سنة ١٩٩٤
٢. ابراهيم محرم، النهضة الريفية ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠٠٤
٣. ابراهيم محرم، شروق قرية المستقبل ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠٠١
٤. اديب زيد عقيل ، احمد الاخضر ، علم الاجتماع الريفي ، كلية الاداب ، جامعة دمشق ، ٢٠٠١
٥. حسن ابراهيم عيد ، دراسات في التنمية الريفية ، كلية الاداب ، جامعة طنطا، ١٩٩٩
٦. حسن على حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، دراسة مقارنة ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١
٧. عبد العزيز حجازى ، سياسات التنمية الريفية (سلسلة التنمية الريفية) بدون سنة نشر
٨. كمال التابعى ، القيم الاجتماعية والتنمية الريفية (دراسة في علم الاجتماع الريفي) ،كلية الاداب ،جامعة القاهره ، ١٩٨٥
٩. مصطفى كامل السيد ، ماذا جرى في الريف المصري (الاثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي) ، مركز دراسات بحوث الدول النامية ، ٢٠٠١
١٠. احصاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (وزارة التنمية المحلية)

الفهرس

